وزارة التخطيط والمتابعة
والإصلاح الإداري

خطة التنمية المستدامة

للعام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧

(العام الأول من استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠)

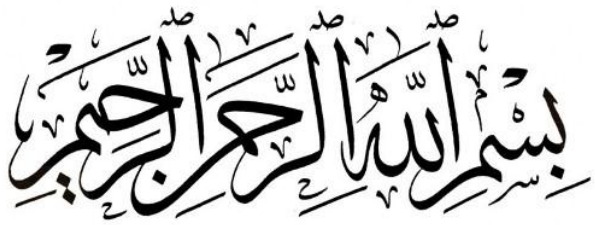
بسم الله الرحمن الرحيم

قائمة المحتويات

الإطار العام للخطة ٥

الفصل الأول : تطورات الاقتصاد العالمي وتأثيرها على الاقتصاد المصري ٨

١-١ تطوّرات الاقتصاد العالمي ١٠

١-٢ التطوّرات النقدية والمعاملات الدولية ١٦

١-٣ قضايا وتحديات عالمية ١٩

الفصل الثاني : مرتكزات وأولويات التنمية في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠١٧/٢٠١٦ ..... ٢٦

٢-١ مرتكزات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠١٧/٢٠١٦ ..... ٢٩

٢-٢ المستهدفات الكمية لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠١٧/٢٠١٦ ..... ٣٤

٢-٣ ركائز تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠١٧/٢٠١٦ ..... ٣٥

٢-٤ معايير اختيار الاستثمارات الحكومية ٣٧

٢-٥ اتجاهات الاستثمارات الحكومية في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠١٧/٢٠١٦ ..... ٣٩

الفصل الثالث : الصورة الكلية للاقتصاد المصري ٤٢

٣-١ تقييم الوضع الاقتصادي الحالي ٤٤

٣-٢ الوضع الاقتصادي المستهدف في خطة عام ٢٠١٧/٢٠١٦ ..... ٦٥

٣-٣ أهداف وسياسات التشغيل على المستوى القومي والقطاعي في خطة عام ٢٠١٧/٢٠١٦ ..... ٨٢

٣-٤ سياسات تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي ٩٣

الفصل الرابع : المشروعات القومية الكبرى ٩٨

الفصل الخامس : البعد الاقتصادي ١١٢

٥-١ قطاع الزراعة والري ١١٦

٥-٢ قطاع الصناعة التحويلية ١٢٧

٥-٣ قطاع البترول ١٣٥

٥-٤ قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة..... ١٣٩

٥-٥ قطاع النقل..... ١٤٥

٥-٦ قناة السويس..... ١٤٩

٥-٧ قطاع السياحة..... ١٥١

٥-٨ قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات..... ١٥٦

الفصل السادس : البعد الاجتماعي ١٦٤

٦-١ خدمات الرعاية والعدالة الإجتماعية..... ١٦٧

٦-٢ قطاع الصحة ١٧٢

٦-٣ قطاع التعليم ١٨٠

٦-٤ خدمات الرعاية الثقافية والشبابية..... ١٨٩

الفصل السابع : البعد البيئي..... ٢٠٠

٧-١ قطاع البيئة ٢٠٣

٧-٢ التنمية العمرانية: خدمات الإسكان والمرافق العامة..... ٢٠٧

الفصل الثامن: البعد المكاني..... ٢١٢

٨-١ المؤشرات الدالة على الفجوات التنموية على الصعيدين الإقليمي والمحلي..... ٢١٤

٨-٢ أولويات التنمية الإقليمية..... ٢٢٠

٨-٣ التوزيع المكاني للاستثمارات العامة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠١٦/٢٠١٧..... ٢٢٥

٨-٤ التوزيع المكاني لاستثمارات القطاعات الرئيسية في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠١٦/٢٠١٧ ..... ٢٣٨

آلية المتابعة..... ١٢٥

الملحق..... ٢٥٧

الإطار العام للخطة

مرّت البلاد خلال السنوات الماضية بتقلبات وتحديات خطيرة على كافة الأصعدة السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، إلا أن إرادة الشعب المصري كانت أقوى من كل التحديات والظروف، وبالفعل تم تنفيذ استحقاقات خريطة الطريق التي توافقت عليها جميع القوى الوطنية، وأصبح لدى الدولة المصرية دستور يُحّدد توجّهات التنمية بكافة أبعادها، وقيادة رشيدة تضع السياسة العامة للبلاد، وبرلمان منتخب يراقب أداء الحكومة ويشاركها في وضع خططها التنموية من خلال المناقشة الموضوعية التي تُعلي مصالح الوطن فوق كل الاعتبارات.

وفي فبراير ٢٠١٦ تم إطلاق استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ بإعتبارها الإطار الحاكم لخطط التنمية، وقامت الحكومة بإعداد برنامجها الممتد حتى يونيو ٢٠١٨ ليمثل البرنامج التنفيذي للاستراتيجية في المدى المتوسط، وقد تفضّل السيد رئيس الوزراء بتقديم هذا البرنامج إلى مجلس النواب في ٢٧ مارس ٢٠١٦ وبالفعل حظى البرنامج بثقة البرلمان بأغلبية مطلقة في ٢٠ إبريل ٢٠١٦. وقد استندت الحكومة في إعداد البرنامج على توجهات استراتيجية التنمية المستدامة وعلى خطاب التكليف الذي تلقته من السيد رئيس الجمهورية في سبتمبر ٢٠١٥، وقد تضمن برنامج الحكومة متوسط المدى سبعة محاور رئيسية تشمل الحفاظ على الأمن القومي، وترسيخ البنية الديمقراطية وتدعيمها، والرؤية والبرنامج الاقتصادي للحكومة، والعدالة الاجتماعية وخدمات المواطنين، والبنية الأساسية والتنمية القطاعية، والإصلاح الإداري، وتوطيد العلاقات الخارجية.

وتأتي خطة التنمية المستدامة للعام المالي ٢٠١٧/١٦ لتمثل نقطة الانطلاق الحقيقية لتفعيل الاستراتيجية طويلة الأجل، وكذا برنامج عمل الحكومة متوسط الأجل، مستهدفةً تحقيق نمواً احتوائياً يختلف في مضمونه عن ذلك النمو الذي كان سائداً قبل يناير ٢٠١١، نمواً يتزامن معه تحقيق أهداف العدالة الاجتماعية وزيادة معدلات التشغيل وخفض معدلات البطالة، خاصةً في أوساط الشباب، نمواً يراعي اعتبارات "الاستدامة" ويحافظ على حقوق الأجيال القادمة في مستقبل أفضل، نمواً لا ينتظر الفقراء حتى تنتشر ثماره، بل يكونوا أول المستفيدين منه ويخرجهم سريعاً من براثن الفقر من خلال تحسين الخدمات المقدمة لهم خاصةً خدمات المياه والصرف الصحي والتعليم والصحة. ومن خلال إعادة تخصيص الموارد لصالح الفئات والمناطق الأكثر فقراً من خلال برامج دعم أكثر كفاءة تستهدف مباشرةً هؤلاء الأكثر احتياجاً.

إن الخطة المعروضة على حضراتكم يجب النظر إليها بإعتبارها البداية الحقيقية لإعادة بناء مصر الجديدة التي حددت رؤية مصر ٢٠٣٠ أهم ملامحها، مصر التي ستكون بإذن الله من أفضل ٣٠ دولة على مستوى العالم من حيث حجم الدخل، والتنمية البشرية، ومكافحة الفساد، وتنافسية الأسواق، وجودة الحياة.

ونحن باذن الله واثقون من تحقيق هذه الأهداف

طالما التف المصريون حول هذه الرؤية

والله من وراء القصد،،،

أ.د/أشرف العربي

وزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

الفصل الأول
تطورات الاقتصاد العالمي
وتأثيرها على الاقتصاد المصري

١-١ تطورات الاقتصاد العالمي

١-١-١ النمو الاقتصادي

تشير توقعات النمو الاقتصادي إلى وصول معدل النمو الاقتصادي العالمي لحوالي ٣,١٪ عام ٢٠١٥ مقارنةً بمعدل النمو المتحقق عام ٢٠١٤ والبالغ ٣,٤٪. وتبدو ملامح النمو الاقتصادي العالمي قوية في الاقتصادات المتقدّمة حيث يقدّر النمو بحوالي ٢٪ عام ٢٠١٥ مقارنةً بالنمو المتحقق في السنوات الأخيرة والبالغ ١,٨٪ عام ٢٠١٤، ولكنه يبدو أضعف في الاقتصادات الناشئة والنامية والتي يؤثر وزنها النسبي على محصِّلة النمو الاقتصادي العالمي (تشكِّل نسبة ٧٠٪ من النمو الاقتصادي العالمي)، وقد بلغ معدل نموها الاقتصادي حوالي ٤٪ عام ٢٠١٥ مقارنةً بمعدل بلغ ٤,٦٪ عام ٢٠١٤. ويرجع استمرار تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي إلى انخفاض نمو الإنتاجية والأجور، وتواضع معدلات الاستثمار بسبب تراجع الطلب العالمي، والأزمات والصراعات السياسية في بعض مناطق العالم، واستمرار انخفاض الأسعار العالمية للسلع خاصةً النفط والمعادن. ويرتبط مستقبل النمو الاقتصادي العالمي بمدى تعافي الاقتصاد الصيني، ومستقبل الاقتصاد اليوناني في المنطقة الأوروبية، وارتفاع أسعار النفط. كما يعتمد استعادة النمو الاقتصادي على مدى جاهزية الاقتصادات الناشئة والنامية على التكيف مع تغيّرات السياسة النقدية الجديدة للولايات المتحدة في ضوء رفع سعر الفائدة، ومدى قدرتها على توجيه سياساتها النقدية لتحفيز النمو الاقتصادي.

وتتراوح التقديرات الدولية للنمو الاقتصادي خلال عام ٢٠١٦ بين ٣,٢٪ و٣,٢٪ و٢,٩٪ و٢,٧٪ (صندوق النقد الدولي، والأمم المتحدة، والبنك الدولي، Economic Intelligence Unit). وتتأثر اقتصادات الدول المتقدّمة بانخفاض مستويات الإنتاجية، وظاهرة شيخوخة السكان، وارتفاع معدلات الدين، وانخفاض الاستثمار خاصةً في منطقة اليورو وفي الدول الناشئة أيضاً[1]. **وتشير بعض التوقعات إلى أن معدل النمو الاقتصادي في مصر سيصل إلى ٣,٨٪ خلال العام المالي ٢٠١٦/١٥[2] في ضوء تواضع أداء قطاع السياحة في أعقاب حادث الطائرة الروسية، ومحدودية حجم الاستثمارات الأجنبية المتدفقة لمصر، ونقص الاحتياطي الأجنبي اللازم لتمويل متطلبات التنمية، وتأثر الاقتصاد المصري بالأوضاع الاقتصادية في منطقة الخليج، وبحيث يصل هذا النمو خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ لحوالي ٤,٤٪ مدفوعاً بنمو معدل الاستثمار.**

أما بالنسبة **لانعكاس النمو الاقتصادي العالمي على الفقر**؛ فتشير تقديرات البنك الدولي إلى تناقص من يعيشون في حالة فقر مدقع حول العالم وبمعدل يقل عن ١,٩ دولار يومياً، حيث يبلغ عددهم حوالي ٧٠٢ مليون نسمة يشكِّلون نسبة ٩,٦٪ من سكان العالم عام ٢٠١٥، وذلك مقارنةً بنسبة بلغت حوالي ٣٧,١٪ عام ١٩٩٠، وتتركز النسبة الأكبر من هؤلاء الفقراء في منطقتي أفريقيا جنوب الصحراء

[1] World Economic Forum, what does 2016 hold for the Global Economy, 6 January, 2016?

[2] World Bank, Global Economic Prospects, Spillover amid Weak Growth, January 2016.

وجنوب آسيا[٣]. وفي إطار الجهود الدولية المشتركة لمكافحة الفقر فقد توافقت دول العالم حول تحديد سبعة عشر هدفاً للتنمية المستدامة للقضاء على الفقر ومواجهة عدم العدالة في توزيع الدخل وأعلنت الأمم المتحدة تبنيها لهذه الأهداف على المستوى العالمي.

النمو الاقتصادي العالمي في المناطق ذات الأهمية

من المتوقع أن يحقق الاقتصاد الأمريكي نمواً نسبياً عام ٢٠١٦ بحوالي ٢,٨٪ مدفوعاً بالاستفادة من انخفاض أسعار النفط والتي ستؤدي إلى زيادة القوة الشرائية للأسر ومن ثم زيادة معدل الادخار وتعزيز دور الطلب المحلي في تحريك النمو الاقتصادي، وتحسّن السوق العقاري. **وتؤثر هذه التطورات على الاقتصاد المصري من عدة جوانب؛ كون الولايات المتحدة ثاني أهم شريك تجاري لمصر (بعد الاتحاد الأوروبي). ففي عام ٢٠١٥/١٤ ساهمت صادرات مصر لأمريكا بنسبة ١٠٪ من جملة صادرات مصر، كما شكّلت واردات مصر من أمريكا نسبة ٦,٤٪ من جملة واردات مصر واستحوذت الاستثمارات الأمريكية خلال ذات العام على نسبة ١٦٪ من جملة الاستثمارات الأجنبية المتدفقة لمصر[٤]. ورفع أسعار الفائدة خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٥ وما صاحبه من ارتفاع قيمة الدولار وقد يؤدي ذلك إلى ضَعف قدرة مصر على النفاذ للأسواق المالية الدولية ورفع تكلفة التمويل الخارجي، كما أنه سيرفع تكلفة الواردات من الولايات المتحدة الأمريكية بسبب انخفاض قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار، وهو الأمر الذي دفع البنك المركزي المصري لإتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من الإستيراد خاصةً السلع الاستهلاكية غير الأساسية.**

أما في منطقة اليورو؛ فقد ارتفع معدل النمو ليبلغ ١,٥٪ عام ٢٠١٥ مُعزّزاً بالنمو المتحقق في إيطاليا وأيرلندا وأسبانيا، وذلك نتيجة لنمو الطلب المحلي. **ومن المتوقع أن يستمر هذا النمو عام ٢٠١٦ ليصل ١,٦٪** نتيجة الاستفادة من انخفاض أسعار البترول، ومن السياسات النقدية التوسّعية المتمثلة في انخفاض أسعار الفائدة وتحسّن شروط الائتمان المقدّم للقطاع الخاص، وانخفاض قيمة اليورو. **ومن المؤكد أن تحسّن مستويات النمو في الاقتصاد الأوروبي سيؤثر إيجاباً على الاقتصاد المصري، وذلك لكون الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول لمصر. فوفقاً لتقديرات عام ٢٠١٥/١٤ تستحوذ الأسواق الأوروبية على نسبة ٣٤٪ من جملة الصادرات المصرية ونسبة ٢٩٪ من جملة الواردات خلال ذات العام، كما أن استثمارات دول الاتحاد الأوروبي المتدفقة لمصر شكّلت نسبة ٥٣٪ من جملة الاستثمارات الأجنبية المتدفقة لمصر خلال ذات العام[٥].**

---

[3] World Bank, Year in Review: 2015 in 12 charts.

[٤] البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية، نوفمبر ٢٠١٥.

[٥] البنك المركزي المصري، النشرة الاحصائية، نوفمبر ٢٠١٥.

وبالنسبة لليابان؛ حقق النمو الاقتصادي الياباني نمواً طفيفاً بلغ ٠,٦٪ فقط عام ٢٠١٥ بسبب انخفاض الاستهلاك المحلي وتراجع الصادرات. **ومن المتوقع أن يتحسّن مستوى النمو ليبلغ عام ٢٠١٦ حوالي ١٪** وذلك مدفوعاً بارتفاع أسعار الأسهم نتيجة التسهيلات الكمية والكيفية الإضافية التي يعتزم البنك المركزي الياباني تطبيقها، والاستفادة أيضاً من انخفاض أسعار النفط والسلع الأساسية التي ستؤدي إلى زيادة القيمة الحقيقية لدخل الأفراد ومن ثمّ زيادة معدل الادخار.

وقد كانت هناك مجموعة من الأسباب التي أدت إلى تباطؤ النمو الاقتصادي الصيني؛ حيث بلغ ٦,٨٪ عام ٢٠١٥ مقارنةً بنمو بلغ ٧,٣٪ عام ٢٠١٤، ومنها تباطؤ معدل الاستثمار، وانخفاض الصادرات بسبب انخفاض الطلب العالمي، وانخفاض أسعار الأسهم. كما تأثر الاقتصاد الصيني سلبياً بسبب قيام الولايات المتحدة الأمريكية بالإعلان عن رفع أسعار الفائدة، ووجود توقعات بانخفاض قيمة اليوان الصيني مما أدى إلى زيادة التدفقات الرأسمالية خارج الصين. **ومن المتوقع أن يستمر تراجع معدل النمو الاقتصادي في الصين عام ٢٠١٦ ليصل لحوالي ٦,٣٪.**

وعلى مستوى دول شرق آسيا؛ أدى انخفاض أسعار السلع الأساسية وانخفاض الصادرات وتباطؤ الطلب المحلي في كل من كوريا وتايوان وماليزيا وإندونيسيا إلى تراجع معدلات النمو في هذه الدول.

أما بالنسبة لدول أمريكا اللاتينية؛ فقد حقق الاقتصاد البرازيلي نمواً سالباً غير متوقع في حدود ٣٪ وذلك بسبب انخفاض الأسعار العالمية للسلع وانخفاض مستويات ثقة المستهلكين والمستثمرين في الاقتصاد بسبب تدهور الأوضاع السياسية. ومن المتوقع أن يؤدي استمرار هذه التطورات إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي عام ٢٠١٦ بحوالي ١٪، غير أن الاقتصاد المكسيكي قد حقق نمواً متواضعاً بسبب ارتباطه بالاقتصاد الأمريكي.

وبالنسبة لروسيا؛ فقد حقق الاقتصاد نمواً سالباً بلغ ٣,٨٪ بسبب انخفاض أسعار النفط والاضطرابات الجيوسياسية في المنطقة. ويرتبط تعافي الاقتصاد الروسي خلال عام ٢٠١٦ بمدى نجاح الحكومة في إيجاد قيمة تنافسية للعملة الروسية ونمو الطلب الخارجي. كما تأثر الاقتصاد الأوكراني سلباً بالتوترات السياسية في المنطقة الأمر الذي جعله يشهد انخفاضاً في النمو على نحو غير متوقع.

وعلى مستوى منطقة الشرق الأوسط؛ فتأثرت اقتصادات دول المنطقة سلباً بانخفاض أسعار النفط خاصةً الدول المصدرة، وانخفاض أسعار السلع بشكل عام، وبتدهور الأوضاع الجيوسياسية في المنطقة. وقد بلغ معدل النمو الاقتصادي في المتوسط (دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان) حوالي ٢,٥٪ عام ٢٠١٥، ومن المتوقع أن يرتفع هذا المعدل ليبلغ عام ٢٠١٦ حوالي ٣,٩٪. وبالنسبة للدول المستوردة للنفط فمن المتوقع أن تشهد اقتصاداتها نمواً مدفوعاً بالمكاسب المتحققة نتيجة انخفاض أسعار النفط والإصلاحات الاقتصادية التي تقوم بها دول المنطقة والتحسن في نمو اقتصادات منطقة اليورو ومن ثم تعافي الطلب الخارجي، وتحسّن مستويات الثقة الدولية في بعض

الدول، مثل مصر والأردن، وبما يمكن أن يعوض خسائر هذه الدول المتحققة بسبب تناقص التحويلات والمساعدات من دول الخليج التي ستتأثر اقتصاداتها سلباً باستمرار انخفاض أسعار النفط.

وعلى الرغم من أن مصر لا تصنف ضمن قائمة الدول الأكثر تأثراً من التباطؤ الاقتصادي في الصين إلا أن هذه التطورات تؤكد على تزايد أهمية الاستمرار في الإصلاحات الاقتصادية في مصر على نطاق أوسع تدعيماً لقدرة الاقتصاد على مواجهة الصدمات الخارجية. حيث يمكن لمصر أن تصبح ملاذاً آمناً للاستثمار الأجنبي الذي يبحث عن فرص استثمار بديلة في الأسواق الناشئة غير المرتبطة بالتصدير إلى الصين. كما أن مصر ليست من الدول التي تتأثر سلبياً بانخفاض أسعار السلع الرئيسية العالمية، بل بالعكس فهي إحدى الدول المستفيدة بإعتبارها مستورد صافي للغذاء وللسلع البترولية، كما أنها تعتمد في معدلات النمو الاقتصادي على معدلات الطلب الداخلي المرتفعة وهو ما يتيح الكثير من الفرص الاستثمارية الجديدة وجذب رؤوس الأموال. وبشكلٍ عام، فإن اغتنام هذه الفرص يتطلب المزيد من الاصلاحات الهيكلية لمناخ الأعمال.

١-١-٢ التشغيل والبطالة

شهدت الدول المتقدّمة تحسّناً في معدلات البطالة، فلقد انخفضت من ٨,٥٣٪ خلال عام ٢٠١٣ إلى ٧,٧٧٪ خلال عام ٢٠١٥ (متوقع) أي ما يُعادل انخفاض بنسبة ٠,٧٦٪. ولم تحرز جميع الدول المتقدّمة انخفاضاً في معدلات البطالة، فالبرغم من تحسّن الحالة الاقتصادية في الولايات المتحدة واليابان وبعض الدول الأوروبية، إلا أن **استمرار الركود في منطقة اليورو لا يزال يؤثر على قدرة تعافي أسواق العمل في الدول الأوروبية الكبرى**، ولا سيما دول وسط وجنوب شرق أوروبا. ويوضح الشكل رقم (١/١) التفاوت في اتجاهات معدلات البطالة في الدول المتقدّمة ودول وسط وجنوب شرق أوروبا.

شكل رقم (١/١)

معدلات البطالة عالمياً

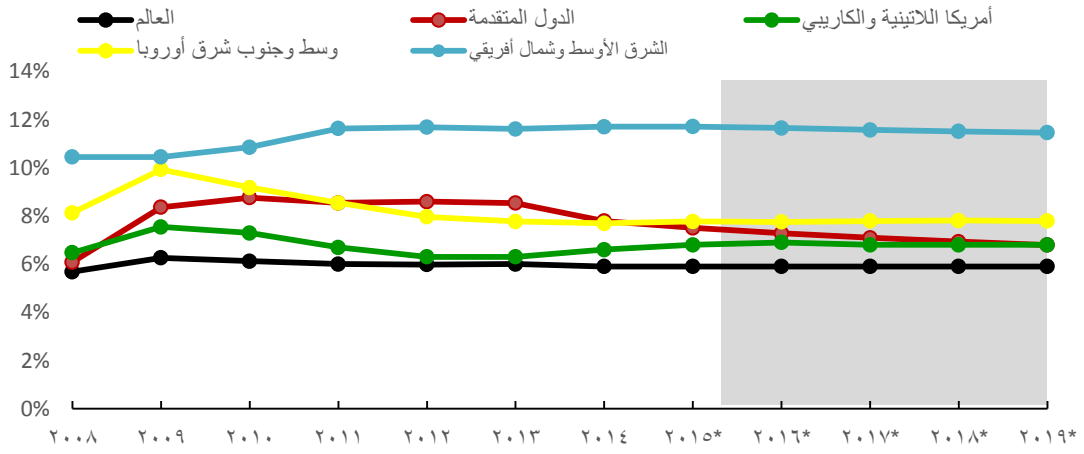

*متوقع

المصدر: International Labor Organization (ILO), World Employment and Social Outlook, Trends 2015

واتخذت **البطالة اتجاهاً تصاعدياً في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي** بسبب تباطؤ وتيرة النمو بصورة ملحوظة خاصة في الدول الأكثر اعتماداً على صادرات الموارد الطبيعية نتيجة لانخفاض أسعار السلع الأولية وانخفاض إيراداتها، هذا بالإضافة إلى تفاقم حجم الاقتصاد غير المنظّم. ولقد ارتفع معدل البطالة خلال الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٤ من ٦,٣٪ إلى ٦,٦٪. وتُعد معدلات البطالة في منطقة أمريكا الاتينية والكاريبي من أقل المعدلات في العالم.

وتُعد معدلات البطالة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأعلى في العالم. فلقد بلغ معدل البطالة في المنطقة ١١,٧٪ في عام ٢٠١٤ مقارنة بنحو ١٠,٨٥٪ في عام ٢٠١٠ مسجّلاً ارتفاعاً بنسبة ٠,٨٥٪ خلال أربعة سنوات فقط. **وتسجّل المنطقة أيضاً أعلى معدلات البطالة بين الشباب** والتي يبلغ قدرها ٢٣٪ خلال الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٤. **ومع الانخفاض المستمر والمتوقع في أسعار النفط وتبنّى دول الخليج لسياسات التوطين سوف يقل الطلب على العمالة الأجنبية، وبالتالي فإن هناك توقعات بارتفاع نسبة البطالة في دول مثل لبنان ومصر والتي تعتمد بشكل كبير على تصدير العمالة للخارج خاصة دول الخليج.**

١-١-٣ التضخم والأسعار العالمية للسلع الأساسية

من المتوقع ارتفاع معدلات التضخم في الدول المتقدمة خلال عام ٢٠١٦، وتدريجياً حتى عام ٢٠٢٠، **غير أنه من المتوقع تراجع معدلات التضخم تدريجياً في الدول والاقتصادات الناشئة النامية** [(الشكل رقم ٢/١)]. ويرجع السبب الرئيسي وراء تراجع معدلات التضخم في الدول النامية والاقتصادات الناشئة إلى استمرار تراجع أسعار السلع الرئيسية وعلى رأسها النفط والغاز الطبيعي.

شكل رقم (٢/١)

معدلات التضخم عالمياً

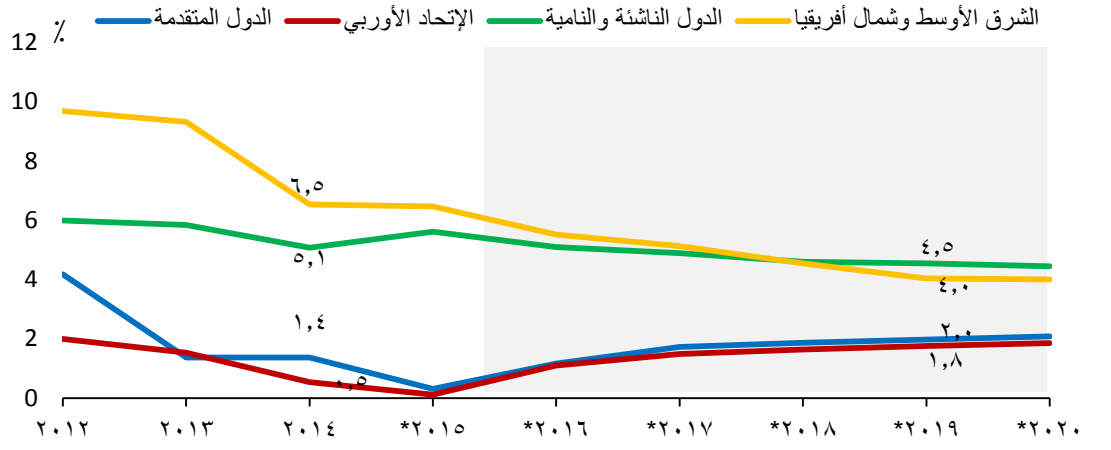

*متوقع

المصدر: International Monetary Fund, World Economic Outlook Database, October 2015

ووفقاً لتوقعات الأوبك وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لن تعود أسعار النفط إلى مستويات ٢٠١٤ في غضون الخمسة وعشرون عاماً المقبلين، ولكنها سترتفع تدريجياً بقيمة ٥ دولارات سنوياً لتصل إلى ما يقرب من ٨٠ دولار للبرميل ثم إلى ٩٥ دولار للبرميل بحلول عام ٢٠٣٠.

ولانخفاض أسعار النفط مردوده الإيجابي على اقتصادات الدول النامية وخاصةً الدول المستودة للنفط مثل مصر. فيزيد تراجع أسعار النفط من الحيّز المالي لهذه الدول، حيث تنخفض فاتورة الدعم مما يُتيح الموارد المالية لاستثمارها في تطوير البنية الأساسية أو الاستثمار في تنمية رأس المال البشري أو تقليص عجز الموازنة، خاصةً مع اتجاه العديد من الدول النامية ومن ضمنها مصر إلى ترشيد الدعم على الطاقة تدريجياً في إطار خطة زمنية متوسطة الأجل.

وتحذو **أسعار الغاز الطبيعي** حذو أسعار النفط بفجوة في حدود شهرين إلى ستة أشهر حيث أن هناك ارتباط وثيق في عملية التسعير بين السلعتين، حيث انخفضت أسعار الغاز الطبيعي بنسبة ٢٩٪ خلال عام ٢٠١٥ مقارنة بعام ٢٠١٤. وبلغ سعر الغاز الطبيعي خلال عام ٢٠١٥ حوالي ٧,٤٤ دولار لكل مليون وحدة حرارية مقارنة بنحو ١٠,٤٦ في العام السابق.

ومن المتوقع أيضاً أن تستمر أسعار الغاز الطبيعي في الانخفاض خلال العام المقبل نتيجة للزيادة المتوقعة في المعروض خاصة من قِبَل إيران حيث أنها تملك أكبر احتياطيات من الغاز (١٨٪ من الإجمالي العالمي). ويمثل تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي ضغوط تنازلية متزايدة على أسعار الغاز الطبيعي خاصة مع ضَعف الطلب المتوقع في اليابان التي تُعد أكبر مشتر للغاز الطبيعي في العالم مع بدء إعادة تشغيل بعض المفاعلات النووية.

وبعد اكتشاف حقل الغاز الجديد، أصبحت مصر دولة مصدرة للغاز مما سيزيد من إيراداتها مع بدء عمليات الاستخراج من حقل الغاز الجديد بحلول عام ٢٠١٩، كما أنه يزيد من الاحتياطي العالمي حيث تمتلك مصر الآن ٧٪ من احتياطي العالم. وسيساعد الحقل الجديد في استخدامات توليد الكهرباء وصناعة البتروكيماويات في مصر، ولتغطية احتياجات المشروعات المختلفة التي سيتم إنشاؤها بمحور قناة السويس.

كما أدى تراجع أسعار النفط إلى انخفاض أسعار السلع الغذائية والمواد الزراعية، حيث انخفضت أسعار الأغذية بنحو ١٧٪ خلال عام ٢٠١٥ مقارنة بعام ٢٠١٤. كما هبطت أسعار المواد الزراعية بنسبة ١٣٪ خلال ذات الفترة.

ويوضح جدول رقم (١/١) أسعار بعض السلع الغذائية المتوقعة حتى عام ٢٠٢١. ويُعد انخفاض أسعار السلع الأولية العالمية عامل مساعد للنمو في الدول المستورة لهذه السلع حيث تنخفض تكلفة الاستيراد لديها وتخفف من عبء الدعم. أما بالنسبة للدول المصدرة، فتتراجع ايراداتها، الأمر الذي يعود بالسلب على معدلات الاستثمار لديها.

جدول رقم (١/١)

أسعار السلع الغذائية

(بالأرقام القياسية للأسعار، ٢٠٠٥=١٠٠)

السنة	حبوب	الزيوت النباتية والوجبات البروتينية	لحوم	مأكولات بحرية	سكر
٢٠١٤	١٨٠,٢	١٩٠,٧	١٦٠,٥	١٦٢,٠	١٤٦,٣
٢٠١٥*	١٥٠,٦	١٥٣,٨	١٣٨,٢	١٣٠,٤	١١٨,٢
٢٠١٦*	١٤٢,٢	١٤٥,٨	١٢٧,١	١١١,١	١٢٤,٩
٢٠١٧*	١٤٨,٠	١٤٥,٧	١٢٥,٠	٩٩,١	١٢٤,٧
٢٠١٨*	١٤٩,٨	١٤٦,٦	١٢٥,٣	٩٩,١	١٢٢,٨
٢٠١٩*	١٥١,٨	١٤٤,٦	١٢٥,٠	٩٩,١	١٢٨,٩
٢٠٢٠*	١٥١,٢	١٤٢,٧	١٢٤,٥	٩٩,١	١٢٨,٨
٢٠٢١*	١٥٠,٥	١٤٠,٨	١٢٤,١	٩٩,١	١٢٨,٦

*متوقع

المصدر: IMF Primary Commodity Prices, last updated on 10 December, 2015

١-٢ التطورات النقدية والمعاملات الدولية

١-٢-١ أسعار الفائدة وأسعار الصرف

قام البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في ديسمبر ٢٠١٥ برفع أسعار الفائدة ٠,٢٥ نقطة مئوية بعد ثبات سعر الفائدة عند ٠,٢٥٪ لما يقرب من عشر سنوات، وبهذا ترتفع فائدة الإقراض بين البنوك إلى ما بين ٠,٢٥ و٠,٥ في المئة. وأبقى الفيدرالي على سعر الفائدة لما يقرب من الصفر على مدار السنوات السابقة كأداة نقدية توسّعية لتحفيز النمو الاقتصادي إثر الأزمة الاقتصادية العالمية ومن أجل تشجيع الاستثمار. **وفي المقابل، قام البنك الأوروبي المركزي بخفض أسعار الفائدة إلى ما تحت الصفر في يونيو ٢٠١٤** ليكون أول بنك مركزي في التاريخ يتقاضى من المودعين للحفاظ على أموالهم في البنك، فلقد بلغت أسعار الفائدة في منطقة اليورو -٠,٠٤٤٪ خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٥. **ووفقاً لتوقعات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، سترتفع أسعار الفائدة تدريجياً حتى عام ٢٠١٧،** ليصل سعر الفائدة الأمريكي إلى ٢,١٪ وسعر الفائدة الأوروبي إلى ٠,٣٨٪ وسعر الفائدة البريطاني إلى ٢,٤٩٪.

ومن المتوقع أن يؤدي ارتفاع سعر الفائدة الأمريكي إلى هروب رؤوس الأموال من الأسواق الناشئة والنامية إلى الأسواق الأمريكية، وهبوط أسعار الأسهم في الأسواق المالية في هذه الدول كما حدث بالفعل في البورصة الصينية. **لذلك قامت العديد من الدول النامية برفع سعر فائدتها** للحد من تدفقات رؤوس الأموال إلى الأسواق الأمريكية بالرغم من حاجتها إلى اتباع سياسة نقدية توسّعية لتحفيز النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة الانتقالية وتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي. ويؤدي ارتفاع سعر الفائدة الأمريكي إلى رفع تكلفة الإقراض العالمية مما يخفض بدوره من معدلات الاستثمار العالمية.

١-٢-٢ حركة التجارة العالمية

أدى الانكماش الذي شهده الاقتصاد العالمي خلال السنوات الماضية إلى تباطؤ حركة التجارة العالمية بشكل ملحوظ. ففي النصف الأول من عام ٢٠١٥، انخفضت واردات الصين بشكل حاد مما كان له آثار غير مباشرة على باقي دول العالم، حيث ساهمت الصين بأكثر من ١٢٪ من الصادرات السلعية العالمية ونحو ١٠٪ من إجمالي الواردات السلعية خلال عام ٢٠١٤[٦]. ولقد أثرت هذه التطورات بشكل كبير على حركة التجارة العالمية التي **حققت معدل نمو في حدود ٣,٣٪ خلال عام ٢٠١٤ ومن المتوقع أن يصل إلى ٣,٢٪ عام ٢٠١٥، مع توقعات بالتحسن خلال عام ٢٠١٦ ليبلغ ٤,١٪** ويظل أقل من المعدل السنوي المسجل للفترة ١٩٩٠-٢٠١٥ والبالغ ٦ ٪[٧].

وبالنسبة **لتطورات التجارة للدول النامية والاقتصاديات الناشئة** خلال الفترة السابقة، نجد أن نمو وارداتها قد انخفض خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٥ من ٥,٢٪ خلال عام ٢٠١٣ إلى ٣,٦٪ خلال عام ٢٠١٤ ومن المتوقع أن يصل إلى ١,٣٪ خلال عام ٢٠١٥. ومن المتوقع أن يتعافى هذا النمو ليبلغ ٤,٤٪ خلال عام ٢٠١٦. أما **بالنسبة لواردات الدول المتقدمة**، فمن المتوقع أن يستمر نموها بشكل تصاعدي محققاً ٤٪ و٤,٢٪ خلال عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦ على التوالي، مقارنة بنمو نحو ٣,٤٪ خلال عام ٢٠١٤. وهذا على عكس صادراتها، التي من المتوقع أن ينخفض نموها إلى ٣,١٪ خلال عام ٢٠١٥ مقارنة بنحو ٣,٤٪ خلال عام ٢٠١٤. ثم تتعافى لتنمو بنحو ٣,٤٪ خلال عام ٢٠١٦. وقد حققت صادرات الدول الناشئة والاقتصادات النامية انخفاض حاد في نموها خلال عام ٢٠١٤ ليبلغ ٢,٩٪ مقارنة بنسبة ٤,٤٪ خلال عام ٢٠١٣، ومن المتوقع أن تتعافى لتبلغ ٣,٩٪ و٤,٨٪ خلال عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦ على التوالي [شكل رقم (٣/١)].

[6] World Economic Situation and Prospects, UN, 2016.

[7] World Economic Outlook, IMF, October 2015.

شكل رقم (٣/١)

نمو الصادرات والواردات للدول المتقدمة واقتصادات الدول الناشئة والنامية خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٦ (٪)

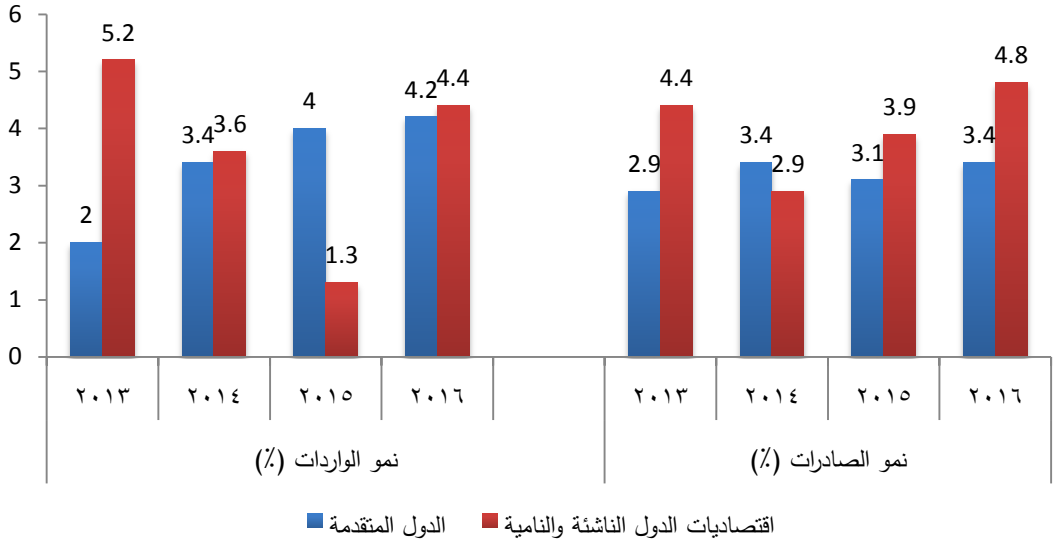

المصدر: World Economic Outlook, IMF ,October 2015

١-٢-٣ تدفقات الاستثمارات الأجنبية

تشير توقعات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد) إلى حدوث نمو في الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال عام ٢٠١٥ بمعدل ١١,٤٪ لتصل إلى ١,٤ تريليون دولار وبحيث يستمر هذا النمو لتصل عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧ حوالي ١,٥ تريليون دولار و١,٦ تريليون دولار على التوالي. وبالرغم من ذلك إلا أن هذا النمو مرهون بتحسّن ظروف الاستثمار العالمي خاصةً ما يتعلق بنمو اقتصادات منطقة اليورو، ونمو الاقتصاد الأمريكي، وتحقق الاستقرار الأمني والسياسي.

ويرجع السبب في ذلك إلى انخفاض أسعار السلع، وتقلبات أسعار الصرف، وإعلان الولايات المتحدة عن رفع أسعار الفائدة، والتغيّر النسبي في معدلات العائد على الاستثمار، كل هذه عوامل من المتوقع أن تخفض الاستثمارات الأجنبية التي تتدفق للدول النامية وبما يجعل صافي هذه التدفقات ذو قيمة سالبة عام ٢٠١٥ وذلك لأول مرة منذ عام ٢٠٠٨[٨].

[8] United Nations, World Economic Situation and Prospects 2016.

١-٣ قضايا وتحديات عالمية

تؤثر المستجدّات والتطورات على الساحة العالمية على أوضاع الاقتصاد المصري بشكل عام. وفي هذا الإطار تظهر العديد من القضايا التي تتطلب تعاون دول العالم لإيجاد حلول لمعالجتها والتعاطي معها. ومن بين القضايا والتحديات والتي تشهد اهتماماً دولياً متزايداً خلال الفترة الحالية ذات الصلة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر ما يتعلق بتغيّر المناخ، والاقتصاد الأخضر، ومشكلة اللاجئين، والاضطرابات الأمنية والسياسية، والأمن المائي، والطاقة المتجدّدة، وتمويل التنمية المستدامة، والتنمية الإقليمية المتوازنة.

جدول رقم (٢/١)

أهم القضايا والتحديات العالمية وتأثيرها على مصر

القضية	التأثير على مصر
تغير المناخ	تؤثر قضية تغير المناخ على الأمن المائي والغذائي بالإضافة إلى الآثار الصحية والاجتماعية، ومن الآثار المتوقعة على مصر ما يتعلق بإرتفاع منسوب سطح البحر وتأثر المناطق الساحلية، وارتفاع درجة الحرارة وزيادة معدلات التصحر، وتغير معدلات سقوط الأمطار، والتأثير على قطاع السياحة.
الاقتصاد الأخضر	من المتوقع أن يؤدي التحول نحو الاقتصاد الأخضر في مصر إلى تحقيق معدلات تنمية مستدامة ونمو متوازن ومتكامل، من خلال تحفيز وتنويع مصادر الإنتاج، وتوفير فرص عمل جديدة، وجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية، وضمان الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية وعدم إهدارها وتخفيض المخلفات والإنبعاثات الغازية.
الأمن المائي	مع النمو السكاني، وتزايد الإحتياجات التنموية من المياه، وفي ظل التحديات التي تواجه مصر، فإن قضية الأمن المائي تعتبر من أهم القضايا التي تستوجب سرعة تنفيذ استراتيجيات مبتكرة لتعظيم الاستفادة من الموارد المائية الحالية وتعزيز كفاءة الاستهلاك.
الطاقة المتجددة	لا يوجد شك في أهمية التوجه نحو الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة وتعظيم الاستفادة من مقومات إنتاج الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وتنويع مزيج الطاقة الحالي، فمن شأن ذلك تحقيق أمن الطاقة والحفاظ على البيئة.
تمويل التنمية المستدامة	تعتبر مصر من أوائل دول العالم التي أطلقت استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، وبلاشك فإن هناك تحدي كبير يواجه الحكومة في تمويل البرامج والمشروعات التي تتضمنها الاستراتيجية. وقد حددت الحكومة العديد من وسائل التمويل التي يمكن الاعتماد عليها، وبشكل عام فإن دور القطاع الخاص الوطني المشارك للحكومة في التنفيذ يعول عليه الكثير.
الشباب	من أهم المقومات البشرية في مصر ما يتعلق بشبابية المجتمع، وتبذل الحكومة المصرية جهوداً ملموسة لتمكين الشباب وزيادة مشاركتهم في التنمية المستدامة، فقد تم إعلان عام ٢٠١٦ عاماً للشباب المصري، وتزامن ذلك مع اعلان مجموعة من البرامج تشمل دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة المملوكة للشباب، والإسكان الاجتماعي للشباب، كما تم اطلاق البرنامج الرئاسي لتأهيل الشباب للقيادة.

وفيما يلي نستعرض هذه القضايا الهامة وصلتها بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مصر:

١-٣-١ تغيّر المناخ

تُعرَّف ظاهرة تغير المناخ بأنها "اختلال في الظروف المناخية المعتادة كدرجات الحرارة، وأنماط الرياح، وتغيّر معدلات تساقط الأمطار وأماكنها[٩]"، وتؤثر هذه التغيّرات بشكل كبير على المدى الطويل على الأنظمة الحيوية الطبيعية. وعلى الرغم من أن الدول النامية تُعد أقل مساهمة في حدوث التغيّرات المناخية مقارنة بالدول المتقدمة، إلا أنها المتضرّر الأكبر من أخطارها نتيجة ضَعف إمكانياتها لمواجهة هذه الأخطار والتكيف مع نتائجها. وعادةً يقع العبء الأكبر بالنسبة للتغير المناخي على الفقراء خاصةً في الريف. وتتمثل أهم الآثار المتوقعة على المدى البعيد نتيجة التغيّرات المناخية في مصر فيما يلي:[١٠]

- ارتفاع سطح البحر وتأثر المناطق الساحلية المنخفضة وخاصة في محافظة الإسكندرية والمناطق الساحلية الأخرى على شواطيء البحر المتوسط والبحر الأحمر.
- ارتفاع درجات الحرارة وما ينتج عنها من زيادة لمعدلات التصحر والجفاف وانخفاض إنتاجية بعض المحاصيل الزراعية، وانتشار كثير من الأمراض النباتية والإصابات الحشرية، بالإضافة إلى التأثير على إنتاج الثروة السمكية.
- ويمتد تأثير التغيّرات المناخية على تذبذب معدلات سقوط الأمطار، مما ينتج عنه فيضانات نتيجة زيادة معدلات الأمطار أو حدوث جفاف بسبب ضَعف معدلات سقوطها.

وفي هذا الإطار، قامت مصر بتنفيذ عدد من السياسات والمشروعات والتي تهدف إلى المساهمة في ايجاد الحلول الايجابية لقضية التغيّرات المناخية. وفي يوليو عام ٢٠١٥ تم إنشاء المجلس الوطني للتغيّرات المناخية برئاسة وزير البيئة وعضوية عدد كبير من الوزارات والهيئات المعنيّة، حيث يتولى مهام عديدة أهمها صياغة وتحديث استراتيجية وطنية شاملة لتغيّر المناخ وربطها باستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ والتي تم اطلاقها في فبراير ٢٠١٦.

١-٣-٢ الاقتصاد الأخضر

عرَّف برنامج الأمم المتحدة للبيئة الاقتصاد الأخضر بأنه "الاقتصاد الذي يؤدِّي إلى تحسين مستوى رفاهية الإنسان والعدالة الاجتماعية، مع العناية في الوقت نفسه بالحد من المخاطر البيئية ومواجهة ندرة الموارد في النظام البيئي"[١١]. وقد قامت وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري بالتعاون مع وزارة البيئة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) ومركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوربا (CEDARE)

---

[٩] وزارة البيئة، ٢٠١٥، التغيّرات المناخية وسبل مواجهتها، http://www.eeaa.gov.eg.

[10] United Nations Framework Convention on Climate Change, (2009). "Kyoto Protocol Reference Manual on Accounting of Emissions and Assigned Amount".

[11] United Nations Environmental Program (UNEP), (2011). "Green Economy: Pathways to Sustainable Development and Poverty Eradication".

وعدد كبير من الخبراء من جهات أخرى متعدّدة بإعداد وإصدار تقرير حول "الاقتصاد الأخضر كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في مصر" وتطبيقاته في المجالات المختلفة والتي شملت: الطاقة والمياه والزراعة والصناعة والسياحة والإسكان والتشييد والنقل والمخلفات الصلبة. كما تضمّن التقرير رؤية وأهداف استراتيجية للتحول نحو الاقتصاد الأخضر في مصر بهدف تحقيق معدلات تنمية مستدامة ونمو متوازن ومتكامل لجميع الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية والبيئية، من خلال تحفيز وتنويع مصادر الإنتاج، وتوفير فرص عمل جديدة، وجذب مزيد من الاستثمارات مما يسهم في رفع مستوى دخول الأفراد بصورة عادلة ومتكافئة ويساعد على مكافحة الفقر، مع ضمان الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية وعدم إهدارها والإقلال من المخلفات والإنبعاثات، على أن يتم تحقيق ذلك دون الإخلال بحقوق الأجيال القادمة في التنمية [١٢].

كما تضمنت استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ عدد من البرامج والمشروعات التي من شأنها دعم الاقتصاد الأخضر في مجالات الزراعة والسياحة وسيتم متابعة تنفيذ هذه البرامج بشكل دوري.

١-٣-٣ الأمن المائي

بلغ نصيب الفرد بمصر من الموارد المائية العذبة المتجدّدة في عام ٢٠١٥ حوالي ٦٥٠ متر مكعب/السنة[١٣] وهو ما يُدخِل مصر في نطاق الدول ذات النُدرة المائية، أو ما يُعرف بالفقر المائي. ويستحوذ قطاع الزراعة على النصيب الأكبر من استهلاك الموارد المائية بنسبة تصل إلى ٨٥٪ من إجمالي الاستهلاك. على الجانب الآخر، تمثل الموارد المائية غير التقليدية نحو ٢٠٪ فقط من إجمالي الموارد المائية في مصر في عام ٢٠١٤/١٣[١٤]، ومن المتوقع أن تؤثر ظاهرة التغيّرات المناخية على قطاع المياه، حيث ستؤدي إلى زيادة الطلب خاصة في القطاع الزراعي بالإضافة إلى تأثير ارتفاع مستوى سطح البحر على خزّانات المياه الجوفية في مناطق دلتا النيل مما يزيد ملوحتها.

وفي هذا الصدد؛ يتضمن محور البيئة في استراتيجية التنمية المستدامة العديد من البرامج التي تستهدف معالجة قضية المياه في مصر، ومنها برنامج تعزيز البنية المؤسسية والتشريعية لمنظومة إدارة الموارد المائية، وإنشاء وتطوير البنية الأساسية اللازمة لتحقيق استدامة منظومة المياه، وتنفيذ إصلاحات السياسة المالية واستخدام الأدوات الاقتصادية للتوجه نحو انماط استهلاك أكثر استدامة للموارد المائية والطبيعية، ورفع درجة الوعي بأهمية المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية وتحفيز البدائل والتكنولوجيات اللازمة لترشيد الاستهلاك وحماية الموارد الطبيعية.

---

[١٢] وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، وجهاز شئون البيئة، والمنتدى المصري للتنمية المستدامة، ومركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوربا، الاقتصاد الأخضر كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في مصر، وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، مصر، ٢٠١٥.

[١٣] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام، ٢٠١٥.

[١٤] وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، المرجع السابق.

١-٣-٤ الطاقة المتجدّدة

تُشير التقارير الدولية المعنيّة بالطاقة إلى تزايد الطلب على مصادر الطاقة المتجدّدة والذي من المتوقع أن يتضاعف في المستقبل. ففي عام ٢٠١٣ بلغت نسبة الطلب على مصادر الطاقة المتجدّدة نحو ١٣,٦٪ من إجمالي الطلب على الطاقة الأولية على مستوى العالم، تتوزّع بين ١٠,١٪ لطاقة الكتلة الحيوية والوقود الحيوي، ٢,٤٪ للطاقة الكهرومائية، و١,٢٪ لباقي مصادر الطاقة المتجدّدة الأخرى، والتي تشمل الشمس والرياح والطاقة الحرارية الجوفية. ومن المتوقع أن يصل الطلب العالمي على الطاقة المتجدّدة إلى نحو ١٩,٦٪ من إجمالي الطلب العالمي على الطاقة الأولية في عام ٢٠٣٠، حيث من المتوقع أن يزداد الطلب على مصادر الوقود الحيوي والكتلة الحيوية إلى نحو ١٢٪ من إجمالي الطلب العالمي على الطاقة الأولية، والطاقة الكهرومائية إلى نحو ٣,١٪، في حين من المتوقع أن يصل نصيب الطلب على مصادر الطاقة المتجدّدة الأخرى إلى نحو ٤,٦٪ [شكل رقم(٤/١)].

شكل رقم (٤/١)

التوزيع النسبي للطلب على الطاقة الأولية في العالم وفقاً للمصدر

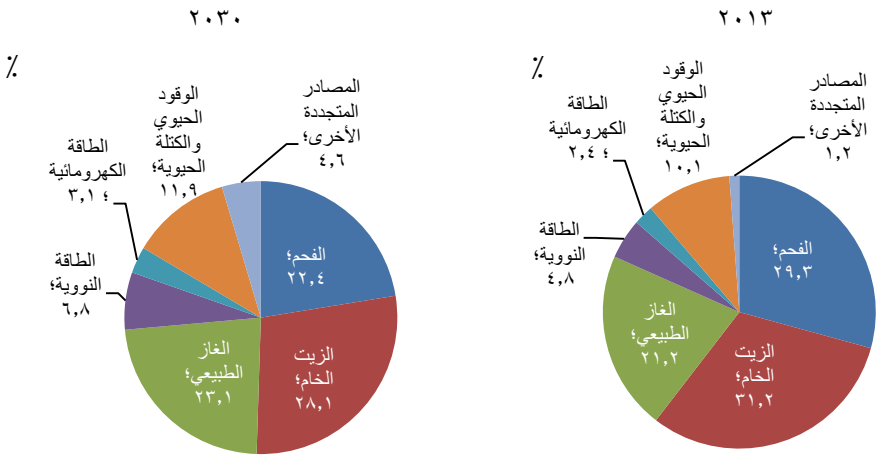

المصدر: International Energy Agency (IEA), (2015). "World Energy Outlook 2015"

وتُعد مصر من الدول الواعدة في إنتاج الطاقة من المصادر المتجدّدة وخاصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، حيث تقع مصر في منطقة تُعد من أعلى مستويات الإشعاع الشمسي في العالم "منطقة الحزام الشمسي"، حيث يتراوح متوسط الإشعاع الشمسي العادي في مصر ما بين ٢٠٠٠ – ٣٢٠٠ كيلو وات/ساعة لكل متر^{٢} سنوياً. وأشعة الشمس يتراوح بين ٩ – ١١ ساعة/ اليوم من الشمال إلى الجنوب. كما أنها تمتلك إمكانات قوية لطاقة الرياح، وخاصة في المنطقة الغربية من خليج السويس. وعلى الرغم من ذلك لا يتعدّى نصيب الطاقة الكهربائية المولّدة من الشمس والرياح ١٪ من إجمالي الطاقة الكهربائية المولّدة في مصر، في حين تصل نسبة الطاقة الكهرومائية إلى نحو ٨٪ في عام ٢٠١٤/٢٠١٥[١٥].

[١٥] وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، تقرير متابعة الأداء الاقتصادي والاجتماعي خلال الربع الرابع والعام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥.

وتسعى الحكومة إلى تحقيق الاستفادة القصوى من الإمكانيات التي تتمتع فيها فيما يتعلق بالطاقات المتجدّدة، حيث تقوم وزارة الكهرباء والطاقة المتجدّدة ووزارة البترول والثروة المعدنية بالتعاون مع الاتحاد الأوربي بتنفيذ مشروع لتحديث وتطوير استراتيجية الطاقة حتى عام ٢٠٣٥ بهدف وضع مزيج أمثل للطاقة في مصر وفق سيناريوهات محدّدة.

كما اتخذت الحكومة عِدّة قرارات من شأنها دعم وتعزيز إنتاج الطاقة من المصادر المتجدّدة، حيث **أعلنت الحكومة في شهر سبتمبر من عام ٢٠١٤ تعريفة التغذية للطاقات المتجدّدة والتي تهدف إلى تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مشروعات لإنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجدّدة والتي تشمل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح**، وذلك من خلال آليات تشمل عقود طويلة الأجل وبأسعار مناسبة. ووفقاً لهذه المنظومة تلتزم شركات الكهرباء بشراء الطاقة المتجدّدة من منتجيها بسعر مُحدد ومُعلن من خلال اتفاقيات شراء طاقة طويلة الأجل تمتد لمدة ٢٠ عاماً بالنسبة لطاقة الرياح و٢٥ عاماً للطاقة الشمسية.

كما تستهدف الحكومة أيضاً زيادة إنتاج الطاقة الكهربائية من المصادر المتجدّدة في المدى القصير والمتوسط حتى عام ٢٠١٨، وخاصة من المصادر المائية والرياح والشمس بهدف تقليل الاعتماد على المصادر التقليدية، وذلك بإضافة قدرات بنحو ١٢٠ ميجاوات من طاقة الرياح بنهاية عام ٢٠١٧/١٦ وإضافة ٤٠ ميجاوات من الطاقة الشمسية تتولى هيئة الطاقة الجديدة والمتجدّدة تنفيذها. كما يشارك القطاع الخاص بتنفيذ مشروعات لإنتاج ٤٠٠ ميجاوات بطاقة الرياح، بالإضافة إلى ٢٠ ميجاوات من الطاقة الشمسية.

وقد حددت استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ هدفاً طموحاً يتعلق بتعزيز الإدارة الرشيدة والمستدامة لقطاع الطاقة بهدف الوصول بمزيج الطاقة إلى المستويات العالمية، وبحيث يتم تنويع المزيج الحالي لإنتاج الكهرباء ليعتمد بحلول عام ٢٠٣٠ على الزيت والغاز بنسبة ٢٧٪ فقط و٥٪ طاقة كهرومائية و١٦٪ طاقة شمسية و١٤٪ طاقة الرياح و٢٩٪ فحم و٩٪ طاقة نووية.

١-٣-٥ تمويل التنمية المستدامة

تُعد قضية التمويل من أهم التحديات العالمية التي تواجه التنمية المستدامة وخاصة بعد تأكيد الجمعية العامة للأمم المتحدة على أهمية استدامة وشمولية الأهداف الإنمائية لتحقيق التنمية المتوازنة، لذا ترى المؤسسات الدولية أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب حلولاً جذرية، قوية ومبتكرة، تهدف إلى تحويل المساعدات والمنح التي تعهدت الدول الأكثر ثراءاً تقديمها إلى استثمارات قوية قادرة على تحقيق الأهداف الإنمائية وتضمن استدامتها. وتبلغ المساعدات الإنمائية التي تقدمها الدول المانحة حالياً نحو ١٣٥ مليار دولار سنوياً وتعتبر حجر الزاوية لتمويل التنمية المستدامة، ولكن هناك ضرورة لإيجاد موارد ومصادر تمويل جديدة عامة وخاصة ومحلية ودولية وتعظيم الاستفادة منها لتحسين جودة الحياة؛ وتشمل تمويل القطاع الخاص وتعزيز قدرته على التنمية الاقتصادية، وتوفير فرص عمل لائق ومُثمر، وسد ثغرات تمويل البنية الأساسية والاستثمار فيها، والإصلاح المالي ووقف التدفقات المالية غير

المشروعة عن طريق التعاون الدولي في المسائل الضريبية، وتعزيز التكامل الإقليمي، وزيادة تعبئة الموارد المحلية عن طريق زيادة الاستثمارات في مجال الزراعة المستدامة للتصدّي للجوع وسوء التغذية.

وفي هذا الإطار، أعلنت البنوك الإنمائية وصندوق النقد الدولي تخصيص أكثر من ٤٠٠ مليار دولار للدول المتلقية للدعم على مدار السنوات الثلاث المقبلة بهدف مساعدة كلاً من القطاعين العام والخاص على مواجهة التحدي المتمثل في تحقيق واستدامة الأهداف الإنمائية.

وتستهدف استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ الاعتماد على وسائل وأدوات مبتكرة ومتنوعة في التمويل وفي تنفيذ المشروعات الكبرى والبرامج المستهدفة، وتشمل هذه الوسائل إصدار أدوات مالية جديدة كالصكوك لتمويل المشروعات التنموية والبنية الأساسية، وتوسيع قاعدة المستثمرين بجذب مزيد من المستثمرين الأفراد والمؤسسات المالية غير المصرفية، ودعم سياسة مشاركة القطاع الخاص للقطاع الحكومي في مشروعات البنية الأساسية من خلال حق الإنتفاع، وتقديم حوافز وتسهيلات لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، والاعتماد على نظام التنفيذ والتشغيل والتحويل، وطرح أسهم وسندات تنموية طويلة المدى في السوق المحلي والخارجي، وضمان الاستفادة الفعالة من المساعدات الخارجية من المانحين الدوليين وتعظيم فعاليتها، يضاف لذلك استهداف تنفيذ برنامج إصلاح مالي طموح من المتوقع أن ينتج عنه زيادة الموارد المالية في الموزانة العامة للدولة.

١-٣-٦ تمكين وتأهيل الشباب

يمثل الشباب بما لديهم من طاقات هائلة ومقدرة على الإبداع والإبتكار ورؤى مورداً بشرياً رئيسياً للتنمية في جميع الدول وأحد العناصر الأساسية للتنمية الاقتصادية والتغيّر الاجتماعي والابتكار التكنولوجي في المجتمعات التي يعيشون فيها. وتمثل قضايا الشباب عنصراً هاماً في التحديات العالمية والتي تُلقي بمسئوليتها على عاتق حكومات الدول، مما استدعت ضرورة وضع وتنفيذ سياسات وبرامج ترمي إلى معالجة قضايا الشباب.

ومن أبرز القضايا المتعلقة بالشباب خفض الموارد المتاحة للبرامج والأنشطة الشبابية، وارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، وعدم كفاية فرص التعليم والتدريب المهني، وتراجع دور الأسرة في التنشئة الاجتماعية، وانعدام الفرص أمام الشباب للمشاركة في الحياة المجتمعية والإسهام في التنمية. وتُعد قضية هجرة الشباب واحدة من أبرز القضايا التي فرضت نفسها على الساحة العالمية، حيث زادت نسب الهجرة الدولية بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة، ويشكِّل المهاجرون من الشباب نسبة كبيرة من إجمالي المهاجرين، فوفقاً لأحدث تقديرات الأمم المتحدة يوجد نحو ٢٣٢ مليون مهاجراً في جميع أنحاء العالم وهو ما يمثل نحو ٣,٢٪ من إجمالي سكان العالم البالغ نحو ٧,٢ مليار مواطن، ويوجد نحو ٣٥ مليون مهاجر دولي تتراوح أعماراهم دون سن العشرين عاماً ونحو ٤٠ مليون آخرين تتراوح أعمارهم بين ٢٠ – ٢٩ عاماً، أي أكثر من ٣٠٪ من المهاجرين تتراوح أعمارهم من ٢٩ عاماً فأقل.

ومن جانبها تعي الدولة المصرية جيداً أن شبابها هم قوتها وبناة مستقبلها، فهم يشكّلون شريحة كبيرة من الهرم السكاني، حيث تشير تقديرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن ما يقرُب من ٣٧٪ من

المصريين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٣٤ عاما[١٦]، ونحو ٦١٪ من المصريين تتراوح أعمارهم أقل من ٣٠ عاماً. وتواجه الدولة كثير من التحديات الخاصة بالشباب والتي من أبرزها ارتفاع معدلات البطالة في مصر وخاصة بين الشباب وهو ما يُمثل تحدياً حقيقياً أمام الاقتصاد المصري، حيث يندرج حوالي ٦٦,٤٪ من المتعطلين عن العمل تحت الفئة العمرية ١٥-٢٩ عام وفقاً لإحصائيات يونيو ٢٠١٥ كما تتركز معدلات البطالة بين الفئات الأكثر تعليماً، بالإضافة إلى شعور الشباب بالتهميش في الحياة المجتمعية والسياسية.

ومن هذا المنطلق **أعلن الرئيس عبد الفتاح السيسي إعتبار عام ٢٠١٦ عاماً للشباب المصري**، يتم خلاله تأهيل الشباب من خلال منظومة علمية مُمنهجة على أُسس وطنية.

وتضمّنت حزم القرارت تحديث وتطوير المناهج التعليمية، وتنفيذ **برنامج شامل ومتكامل لدعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة** مع تخفيف أعباء خدمة القروض على الشباب، وهو الأمر الذي من شأنه أن يقدم التمويل لنحو ٣٥٠ ألف شركة ومنشأة توفر نحو ٤ ملايين فرصة عمل جديدة للشباب، حيث تم توفير تمويل لهذا البرنامج في حدود ٢٠٠ مليار جنيه من خلال البنك المركزي المصري. بالإضافة إلى الانتهاء من تنفيذ **بناء ٢٠٠ ألف وحدة سكنية بالإسكان الاجتماعي خلال عام ٢٠١٦/٢٠١٥**، وتسهيل تملك الشباب في مشروع الريف المصري الجديد المتضمّن استصلاح وزراعة مليون ونصف مليون فدان.

وفي ذات السياق، تم إطلاق **البرنامج الرئاسي لتأهيل الشباب للقيادة** والذي يهدف لإنشاء قاعدة شبابية من الكفاءات القادرة على تولي المسؤولية السياسية والمجتمعية والإدارية في الدولة. وذلك من خلال تأهيلها بأحدث نظريات الإدارة والتخطيط العلمي والعملي واختبار قدراتها على تطبيق الأساليب والطرق الحديثة بكفاءة عالية لتكوين نواة حقيقية لمجتمع يُفكر ويتعلم ويبتكر. كما كان انطلاق مشروع بنك المعرفة المصري نموذجاً آخر لإتاحة المعرفة والعلوم كحق أصيل للمصريين عامة وللشباب خاصة.

[١٦] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي لجمهورية مصر العربية لعام ٢٠١٥.

الفصل الثاني
مرتكزات وأولويات التنمية
في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠١٧/٢٠١٦

تمهيد

تم إعداد خطة التنمية المستدامة للعام المالي ٢٠١٧/١٦ في إطار ثلاثة محدّدات أساسية حاكمة ومنظمة تشمل كل من الاستحقاقات الدستورية الخاصة بقطاعات الصحة والتعليم والبحث العلمي والتي نص عليها الدستور المصري، واستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ باعتبارها الإطار الحاكم للتنمية في الأجل الطويل والتي تستهدف أن تكون مصر من أفضل ٣٠ دولة على مستوى العالم من حيث حجم الدخل والتنمية البشرية ومكافحة الفساد وتنافسية الأسواق وجودة الحياة. كما تم إعداد خطة عام ٢٠١٧/١٦ في إطار برنامج عمل الحكومة حتى يونيو ٢٠١٨ والذي اشتمل على المحاور الأساسية التالية (استكمال البنية الديمقراطية، وتحسين مستوى معيشة الشعب المصرى وتلبية طموحاته في مستقبل أكثر رخاء، والعدالة الإجتماعية ومراعاة حقوق الفئات الأكثر فقراً والمهمشة، والارتقاء بمؤشرات حياة المواطن المصري وتحقيق تنمية إجتماعية وثقافية، واستكمال البنية لقواعد البيانات القومية، وإعادة هيكلة الحكومة المصرية لرفع الكفاءة ومستوى الأداء وتحقيق المزيد من آليات الشفافية والنزاهة، والحفاظ على الأمن القومي المصري، والاضطلاع بدور مصري رائد على الصعيدين العربي والأفريقي وتعزيز هذا الدور على الصعيد الدولي) والذي يعد الإطار متوسط المدى للتنمية المستدامة.

وبشكل عام، تضمنت أطر التنمية في الأجل الطويل والمتوسط والقصير أهداف للتنمية الاقتصادية ترتبط بشكل أساسي بتحقيق نمو احتوائي متوازن ومستمر وتحقيق استقرار في بيئة الاقتصاد الكلي والتركيز على تنوع مصادر النمو وتوفير مزيد من فرص العمل اللائق. وعلى صعيد التنمية الاجتماعية فتستهدف أطر التنمية المختلفة تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال الاهتمام بالرعاية الاجتماعية وتطوير الخدمات العامة والخاصة التي ترتبط بحياة المواطن اليومية وترتقي بمستوى معيشته. وعلى جانب التنمية البيئية، فتم التركيز على تحقيق استخدام أمثل للموارد الطبيعية المختلفة والتصدي للتحديات التي تواجه التنمية العمرانية.

٢ – ١ مرتكزات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠١٧/٢٠١٦

تم إعداد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠١٧/١٦ في إطار عدد من المحددات التي تشمل:

(١) الاستحقاقات الدستورية

تشمل الإستحقاقات الدستورية الحاكمة لخطة التنمية المستدامة إستحقاقات متعلقة بالنشاط الاقتصادي والخدمات الإجتماعية، وذلك على النحو التالي:

- **الإستحقاقات المتعلقة بطبيعة النشاط الاقتصادي:** نص الدستور في المادة رقم (٢٧) على أن "الهدف من النظام الاقتصادي يتمثل في تحقيق الرخاء في البلاد من خلال التنمية المستدامة والعدالة الإجتماعية، بما يكفل رفع معدل النمو الحقيقي للاقتصاد القومي، ورفع مستوى المعيشة، وزيادة فرص العمل وتقليل معدلات البطالة، والقضاء على الفقر. على أن يتم ذلك في إطار الإلتزام بمعايير الشفافية والحوكمة، ودعم محاور التنافسية وتشجيع الاستثمار، والنمو المتوازن جغرافياً وقطاعياً وبيئياً، ومنع الممارسات الإحتكارية، مع مراعاة الاتزان المالي والتجاري والنظام الضريبي العادل، وضبط آليات السوق، وكفالة الأنواع المختلفة للملكية، والتوازن بين مصالح الأطراف المختلفة، بما يحفظ حقوق العاملين ويحمي المستهلك. كما يلتزم النظام الاقتصادي اجتماعياً بضمان تكافؤ الفرص والتوزيع العادل لعوائد التنمية وتقليل الفوارق بين الدخول والالتزام بحد أدنى للأجور والمعاشات يضمن الحياة الكريمة، وبحد أقصى في أجهزة الدولة لكل من يعمل بأجر، وفقاً للقانون".
- **الإستحقاقات المتعلقة بالخدمات الإجتماعية:** حيث نص الدستور بالنسبة لخدمات الصحة والتعليم والبحث العلمي وتطوير العشوائيات على ما يلي:

بالنسبة للصحة:

- "تخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للصحة لا تقل عن ٣٪ من الناتج القومي الإجمالي تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية... (المادة ١٨)".
- "إقامة نظام تأمين صحي شامل لجميع المصريين يُغطي كل الأمراض ... (المادة ١٨)".

بالنسبة للتعليم والبحث العلمي:

- "تخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم لا تقل عن ٤٪ من الناتج القومي الإجمالي تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية...(المادة ١٩)".
- "تشجيع التعليم الفني والتقني والتدريب المهني وتطويره، والتوسّع في أنواعه كافة، وفقاً لمعايير الجودة العالمية، بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل... (المادة ٢٠)".
- "تخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم الجامعي لا تقل عن ٢٪ من الناتج القومي الإجمالي تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية ... (المادة ٢١)".
- "تخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للإنفاق على البحث العلمي لا تقل عن ١٪ من الناتج القومي الإجمالي تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية (المادة رقم٢٣)".

بالنسبة لتطوير العشوائيات:

- "تنظيم استخدام أراضي الدولة ومدها بالمرافق الأساسية في إطار تخطيط عمراني شامل للمدن والقرى وإستراتيجية لتوزيع السكان، بما يحقق الصالح العام وتحسين نوعية الحياة للمواطنين ويحفظ حقوق الأجيال القادمة... (المادة ٧٨)".
- "وضع خطة قومية شاملة لمواجهة مشكلة العشوائيات تشمل إعادة التخطيط وتوفير البنية الأساسية والمرافق وتحسين نوعية الحياة والصحة العامة، كما تكفل توفير الموارد اللازمة للتنفيذ خلال مدة زمنية محدّدة... (المادة ٧٨)".

(٢) استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ (إطار التنمية طويل المدى)

تُشكل استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ توجّهات التنمية طويلة الأجل، والإطار المُنظِّم لجميع خطط التنمية خلال الخمسة عشرة عاماً القادمة. وقد تفضّل السيد رئيس الجمهورية باطلاقها للحوار المجتمعي الموسع في ٢٤ فبراير ٢٠١٦. وفي ضوء أهداف وبرامج جميع محاور الاستراتيجية تم إعداد خطة التنمية المستدامة للعام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧.

وفي إطار الجهود المبذولة للبدء في تنفيذ الاستراتيجية، تعكف وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري على تشكيل مجموعات عمل بالوزارات المختلفة تضم المسئولين السابق اشتراكهم في اعداد الاستراتيجية وكذا العاملين بالوزارة ممن استفادوا من البرامج التدريبية التي نظمتها الوزارة بالتعاون مع جامعة إسلسكا والجامعة الفرنسية وخبراء من معهد التخطيط القومي، **وذلك للقيام بالمهام التالية:**

- التعاون مع وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري في إعداد الخطط التنفيذية التفصيلية لتنفيذ برامج ومشروعات الاستراتيجية.
- تحديد الموارد اللازمة لتنفيذ البرامج والمشروعات.
- دراسة المعوقات التي قد تعترض التنفيذ، وتقديم مقترحات للتغلب على هذه المعوقات.

شكل رقم (١/٢):

الأهداف الرئيسية لاستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠

(٣) برنامج الحكومة حتى يونيو ٢٠١٨ (إطار التنمية متوسط المدى)

في إطار استراتيجية التنمية المستدامة، قامت الحكومة بإعداد برنامج عملها حتى يونيو ٢٠١٨، وقد تم إعداد هذا البرنامج بناءً على خطاب التكليف الذي تلقته الحكومة من السيد رئيس الجمهورية في سبتمبر ٢٠١٥ والذي تضمّن ثمانية محاور أساسية تشمل:

١. استكمال البنية الديمقراطية.
٢. تحسين مستوى معيشة الشعب المصرى وتلبية طموحاته في مستقبل أكثر رخاء.
٣. العدالة الإجتماعية ومراعاة حقوق الفئات الأكثر فقراً والمهمشة.
٤. الارتقاء بمؤشرات حياة المواطن المصري وتحقيق تنمية إجتماعية وثقافية.
٥. استكمال البنية لقواعد البيانات القومية.
٦. إعادة هيكلة الحكومة المصرية لرفع الكفاءة ومستوى الأداء وتحقيق المزيد من آليات الشفافية والنزاهة.
٧. الحفاظ على الأمن القومي المصري.
٨. الاضطلاع بدور مصري رائد على الصعيدين العربي والأفريقي وتعزيز هذا الدور على الصعيد الدولى.

شكل رقم (٢/٢):

الإطار العام الحاكم لمنظومة التخطيط

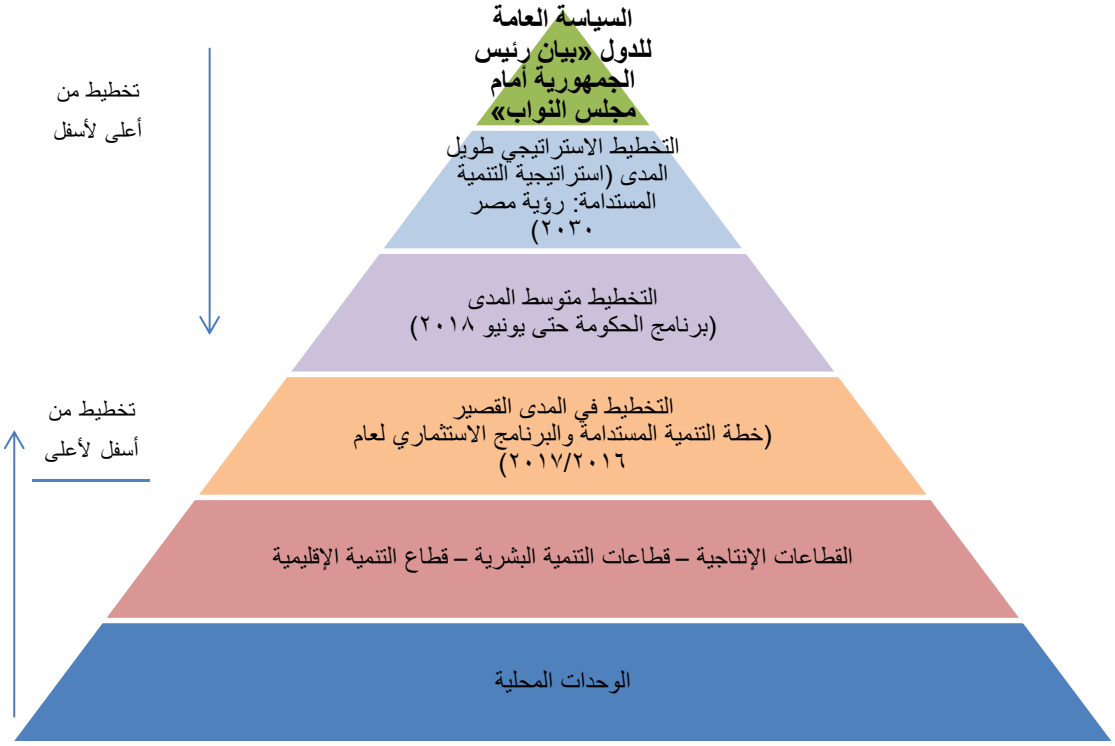

كما ستعمل الحكومة خلال العام المالي ٢٠١٧/١٦ على مواصلة والإسراع بجهود تنفيذ السياسات الإصلاحية، خاصةً ما يتعلق بتطوير سياسات الاستثمار لتصبح بيئة الأعمال أكثر سهولة وجاذبية للاستثمار المحلي والأجنبي، وسياسات تعميق التصنيع المحلي وتطوير التجارة الخارجية بهدف خفض الفجوة بين الصادرات والواردات، بالإضافة للسياسات المالية والنقدية بالتعاون والتنسيق مع البنك المركزي، وسياسات الدعم والحماية الاجتماعية. ويظل العنصر البشري هو العامل الحاسم في نجاح أو إخفاق جهود التنمية، ومن هذا المنطلق تعطي خطة عام ٢٠١٧/١٦ أولوية مطلقة للاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب والرعاية الصحية والبحث والتطوير، ولا أدل على ذلك من توجيه استثمارات تبلغ حوالي ١١,٨ مليار جنيه لمشروعات التعليم والتدريب، وحوالي ٢١,٨ مليار جنيه لمشروعات الصحة، و١٢,٤ مليار جنيه لمشروعات البحث العلمي.

ولا شك أن توفير البنية الأساسية اللازمة لعملية التنمية هو محل اهتمام خاص في خطة عام ٢٠١٧/١٦، حيث تم توجيه استثمارات بحوالي ١٢,٣ مليار جنيه لمشروعات النقل، وتستهدف الخطة في هذا الصدد الإنتهاء من ١٦ طريق ضمن شبكة الطرق الكبرى بطول ١٩٥١ كم، وزيادة أطوال شبكات مياه الشرب من ٣٦,١ ألف كم إلى نحو ٣٨,٩ ألف كم، وزيادة أطوال شبكات الصرف الصحي من ٣١,٦٥ ألف كم إلى نحو ٣٢,٤٥ ألف كم.

وفي ضوء ذلك تقوم خطة التنمية المستدامة للعام المالي ٢٠١٧/١٦ على عِدَة مرتكزات تتمثل فيما يلي:

(أ) مرتكزات التنمية الاقتصادية

- استمرار الاتجاه الصعودي لمعدلات النمو الاقتصادي لتحقق متوسط في حدود ٥-٦٪ حتى نهاية عام ٢٠١٨/٢٠١٧ حتى تصل إلى معدلات تفوق الـ ٦٪ خلال الأعوام التالية.
- استهداف تحقيق نمو اقتصادي في القطاعات كثيفة التشغيل وذات القيمة المُضافة المرتفعة.
- النمو الاقتصادي مدفوعاً بارتفاع معدلات الاستثمار إلى حوالي ١٨-١٩٪ حتى نهاية عام ٢٠١٨/٢٠١٧.
- تشجيع الصادرات المصرية ورفع مساهمتها في النمو مع التركيز على الصادرات ذات المحتوى التكنولوجي المرتفع وخفض فاتورة الاستيراد.
- زيادة الاعتماد على المكوّن المحلي ورفع نسبته في الإنتاج من خلال تشجيع الابتكار والمعرفة والبحث العلمي.
- خفض معدلات البطالة إلى ١١,٨٪ من خلال توفير فرص عمل لائق ومُنتج خاصة للشباب والمرأة في كافة محافظات الجمهورية وتشجيع ريادة الأعمال والعمل الحرّ.
- جذب مزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر خاصةً في قطاعات الطاقة والنقل والتجارة واللوجستيات والصناعة.

- التأكيد على تشجيع العمل بمفهوم سلاسل الإنتاج والقيمة والتجارة لتحقيق التكامل بين مراحل الإنتاج المختلفة والقطاعات الاقتصادية المترابطة.

وذلك من خلال ما يلي:

- إعطاء دفعة للمشروعات القومية الكبرى.
- دفع عجلة الاستثمار وتهيئة مناخ استثمار أكثر جاذبية وتبنّي أجندة تشريعية داعمة.
- دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة والأنشطة متناهية الصِغَر.
- تطوير وهيكلة شركات قطاع الأعمال العام.
- دعم مشروعات التنمية الزراعية المتكاملة.
- تشجيع الصناعات كثيفة التشغيل وتحقيق الترابط بينها وبين المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال سلاسل القيمة والإنتاج والتوريد.
- تطوير قطاع التجارة والتوريد والخدمات اللوجيستية.
- تنويع مصادر الطاقة واستمرار الوفاء بإحتياجات قطاع الصناعة ورفع مساهمة قطاع الطاقة في النمو.

(ب) مرتكزات التنمية الاجتماعية:

- توسيع نطاق الأسر المستفيدة من برامج «تكافل وكرامة».
- مد مظلة الحماية التأمينية.
- ميكنة منظومة الحماية الاجتماعية بالكامل.
- إعداد سجل وطني موحّد لربط قواعد البيانات الخاصة بالأسر الفقيرة.
- كبح جماح التضخم من خلال السياسات المالية والنقدية وتطوير منظومة التجارة الداخلية.
- إطلاق برنامج قومي للتغذية المدرسية.
- وضع معايير جودة للخدمات المقدّمة لذوي الإعاقة.
- تنفيذ برنامج لعلاج ظاهرة أطفال الشوارع.
- زيادة فرص التدريب والتشغيل للفئات المهمّشة والفقيرة.
- العمل على زيادة دخول المزارعين.
- العمل على زيادة إتاحة الخدمات التعليمية ورفع جودة المناهج التعليمية وتدريب المعلمين.
- البدء في تطبيق التأمين الصحي الشامل وتطوير الخدمات الصحية والاستفادة من المنشآت الصحية والتصدي لفيروس سي.
- الاستمرار في تنفيذ استراتيجية السكان من خلال خفض معدلات النمو السكاني وتطوير نوعية السكان وتوصيل خدمات تنظيم الأسرة والصحة للمناطق العشوائية.

٢ – ٢ المستهدفات الكمية لخطة العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦

فيما يلي نستعرض المستهدفات الكمية لأهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ومقارنة الوضع الحالي بالوضع المستهدف في عام ٢٠١٧/١٦ و٢٠١٨/١٧ وفي الأجل الطويل بحلول عام ٢٠٣٠.

المؤشر	٢٠١٥/١٤ (فعلي)	٢٠١٦/١٥ (متوقع)	مستهدفات وفقاً لبرنامج الحكومة		٢٠٣٠ (استراتيجية التنمية المستدامة)
			٢٠١٧/١٦	٢٠١٨/١٧	
أولاً: الأهداف الاقتصادية:					
معدل النمو الحقيقي (٪)	٤,٢	٤,٤	٥,٢	٦	١٢
معدل الاستثمار (٪)	١٤,٣	١٤,٧	١٧,٦	١٨,١	٣٠
معدل البطالة (٪)	١٢,٧	١٢,٣	١١,٨	١٠,٩	٥
نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي(٪)	١١,٥	١١,٥	٩,٨	٩	٢,٢٨
معدل النمو الصناعي (٪)	٥	١,٤	٣,١	٥,٤	١٠

المؤشر	الوضع الحالي	مستهدفات وفقاً لبرنامج الحكومة		٢٠٣٠ (استراتيجية التنمية المستدامة)
		٢٠١٧/١٦	٢٠١٨/١٧	
ثانياً: الأهداف الاجتماعية:				
متوسط عدد الطلاب في كل فصل في التعليم الإبتدائي (طالب/فصل)	٤٣	٤٢	٤٠	٣٠
نسبة وفيات الأمهات (لكل ١٠٠٠ مولود)	٥٢	٥٠	٤٥	٣١
معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة (لكل ١٠٠٠ مولود)	٦,٢	٥,٥	٣	١
معدل وفيات الأطفال الرضع (لكل ١٠٠٠ مولود)	١٤,٢	١٣,٥	١٠	٥
معدل وفيات الأطفال تحت سن خمس سنوات (لكل ١٠٠٠ مولود)	١٨,٩	١٧,٥	١٢	١٠

المؤشر	الوضع الحالي	مستهدفات وفقاً لبرنامج الحكومة		٢٠٣٠ (استراتيجية التنمية المستدامة)
		٢٠١٧/١٦	٢٠١٨/١٧	
ثالثاً: الأهداف البيئية:				
نسبة مياه الصرف المعالج إلى إجمالي مياه الصرف (٪)	٥٠	٥٣	٥٥	٨٠
نسبة الفاقد في شبكات نقل المياه (٪)	٣٠	أقل من ٣٠	أقل من ٢٥	أقل من ١٠
نسبة تغطية شبكات الصرف الصحي في المدن (٪)	٨٣	٨٥	٩٥	١٠٠
نسبة تغطية شبكات الصرف الصحي في القرى (٪)	١٤,٦	٣٠	٥٠	١٠٠

٢ – ٣ ركائز تنفيذ خطة العام المالي ٢٠١٧/١٦

٢-٣-١ خطة طموحة وهامة للتعديلات التشريعية

يرتبط تحقيق هذه الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بتطوير وتعديل واستحداث مجموعة من القوانين المرتبطة بقطاعات مختلفة، وفيما يلي نستعرض مجموعة القوانين التي قامت الحكومة بمناقشتها وجاري عرضها على مجلس النواب أو سيتم ذلك خلال العام المالي ٢٠١٧/١٦، وتشمل ما يلي:

١. مشروع قانون فى شأن تنظيم الصحافة والإعلام.
٢. مشروع قانون نقابة الاعلاميين.
٣. مشروع قانون الهيئة الوطنية للانتخابات.
٤. مشروع قانون بإصدار قانون الرياضة.
٥. مشروع قانون بإصدار قانون الشباب.
٦. مشروع قانون التأمين الصحى الجديد.
٧. مشروع قانون بتعديل قانون الخدمة المدنية.
٨. مشروع قانون جديد للإدارة المحلية.
٩. مشروع قانون التصالح فى بعض مخالفات البناء.
١٠. مشروع قانون بتحويل بنك التنمية والائتمان الزراعى إلى البنك الزراعى المصرى.
١١. مشروع قانون بشأن تيسير إجراءات ترخيص المنشآت الصناعية.
١٢. مشروع قانون بإنشاء جهاز تنظيم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
١٣. مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٤ لسنة ٢٠١٥ المعدل للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية.
١٤. مشروع قانون الضريبة على القيمة المضافة.
١٥. مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ بشأن الكسب غير المشروع.

٢-٣-٢ كفاءة الاستثمار العام

تولي الحكومة أهمية كبيرة لرفع كفاءة الاستثمار العام، وتعتبره من بين أهم أولوياتها خلال المرحلة الحالية. وفي هذا الصدد أسست الحكومة صندوق سيادي لتعظيم العوائد على أصول وثروات الدولة، وجاري الدراسة من قِبَل مكتب استشاري عالمي، كما قامت في ذات الوقت بتبني مشروع الترقيم المكاني والذي يساهم بشكل كبير في تمكين الحكومة من متابعة تنفيذ المشروعات بالكفاءة والجودة المطلوبة ووفقاً للبرامج الزمنية المحددة.

صندوق سيادي لإدارة أملاك الدولة

أسست الحكومة صندوق سيادي للعمل كوعاء استثماري لتحفيز التنوع ودعم التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية من خلال منظومة **تعظيم العوائد على أصول وثروات الدولة** مع تشجيع مشاركة القطاع الخاص، وتتمثل أهداف الصندوق فيما يلي:

- إنشاء صندوق سيادي عالي الكفاءة قادر على المشاركة مع المؤسسات المالية والصناديق السيادية العربية والعالمية في مشروعات كبيرة الحجم بندية وكفاءة.
- توجيه جزء من الخطة الاستثمارية في الموازنة العامة وبعض أصول الدولة غير المستغلة إلى الصندوق لإدارتها بطريقة إحترافية مع التركيز على الشفافية ورفع الكفاءة لتحقيق عائد اقتصادي مجزي ونمو لأموال وأصول الدولة.
- توفير رافد بديل لمعالجة العجز في الموازنة العامة وذلك بالنمو بالتدفقات المالية في الخطة الاستثمارية للدولة بدلاً من اعتبارها عبئاً على الموازنة العامة للدولة.
- المساهمة في تحقيق نمو بقطاع البنية الأساسية للإسراع بعجلة النمو الاقتصادي.
- توفير موارد للأجيال القادمة بالمساهمة في إيجاد احتياطي مالي للدولة.

مشروع الترقيم المكاني

تعمل الحكومة على تأسيس **منظومة معلوماتية متكاملة للتخطيط القومي والمتابعة والتقييم**، هذه المنظومة من شأنها تحقيق مجموعة من النتائج المباشرة والغير مباشرة ومن أبرزها متابعة الأداء التفصيلي لمشروعات الدولة وأصولها، ورفع كفاءة القرار التخطيطي وزيادة كفاءة الإنفاق العام، وتعظيم القيمة المضافة على استخدامات أراضي الدولة، وإنشاء قاعدة معلوماتية تسمح بالإسراع بمشروعات التسجيل العقاري، ورفع ترتيب مصر في المؤشرات الدولية المتعلقة بسهولة أداء الأعمال. ومن ثم يتمثل الهدف الاستراتيجي أن تمتلك مصر منظومة للتخطيط والمتابعة مصممة طبقاً لأفضل الممارسات والمعايير الدولية لدعم جهود التنمية المستدامة.

شكل رقم (٣/٢):

البنية التحتية المعلوماتية لمنظومة التخطيط المصرية

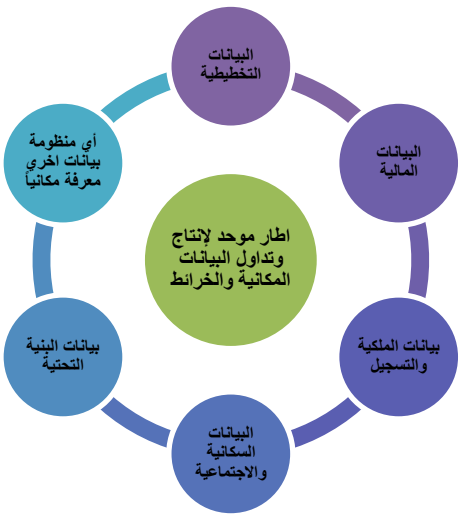

ويقصد **بالترقيم المكاني** إصدار رقم مرجعي موحد على مستوى الدولة لكل ما هو على الخريطة المصرية، ويكون هذا الرقم هو البيان التعريفي الموحد الرسمي لهذه المعالم في مختلف الجهات وقواعد البيانات لخدمة التطبيقات المختلفة. وتتمثل آلية تنفيذ ذلك من خلال ربط الأكواد المكانية مع قواعد البيانات التي تحتوي على عناوين لخدمة تكامل منظومات البيانات على مستوى الدولة لإيجاد قواعد معلوماتية يعتد بها للتخطيط، وفي هذا الإطار تم ترقيم أكثر من ٩٠٪ من منشآت الدولة (حضر وريف) حتى مستوى المبنى، وسيتم الوصول إلى مستوى الشقة مع أعمال تعداد عام ٢٠١٦، وسيتم نشر الرقم كرقم مرجعي لتنظيم الخدمات مع تعداد ٢٠١٦.

ويتضمن مشروع الترقيم المكاني **تطبيقات ادارة أصول الدولة** وتعظيم الإستفادة منها والتي تساعد في متابعة الأداء التفصيلي لمشروعات الدولة وأصولها، وتعظيم القيمة المضافة على استخدامات أراضي الدولة، وتقييم أصول الدولة، وإنشاء قاعدة معلوماتية تسمح بالإسراع بمشروعات التسجيل العقاري وتعظيم العوائد الناتجه عنه.

كما يتضمن **تطبيقات للتنمية المحلية** تشمل إنشاء كود نمطي موحد متفق عليه بين مختلف الجهات للبيانات المكانية لمختلف المنشآت والطرق والميادين والمعالم الأخرى، وتتبُع الإنفاق على الأصول (طريق، منشأة)، وتقييم حالة الطرق، وتقييم حالة النظافة، وتقييم حالة الإنارة، وغيرها.

كما تتبنى الحكومة من خلال استراتيجية التنمية المستدامة **برنامج لتطوير بطاقة الرقم القومي للمنشآت** للاستفادة منه واستخدامه في المعاملات المالية وتوحيد التعامل به مع كل الجهات الحكومية وقبول السحب والإيداع، وتحميل الحوافز الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة طبقاً لشرائح التعريف الموحد، وذلك في إطار سعي الحكومة لتحويل القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي.

٢ – ٤ معايير اختيار الاستثمارات الحكومية

تشمل محددات ومعايير اختيار أولويات الاستثمارات الحكومية في خطة العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧:

- مراعاة زيادة الإنفاق الحكومي الموجه لقطاعات الصحة والتعليم والبحث العلمي.
- البدء في تنفيذ المشروعات التي تحقق أهداف استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠.
- البدء في تنفيذ المشروعات التي تضمنها برنامج الحكومة حتى يونيو ٢٠١٨.
- التركيز على الإحتياجات الإستثمارية الضرورية والملحة دون غيرها، مع ترتيب هذه الإحتياجات في صورة مشروعات إستثمارية مرتبة وفقاً للأولويات.
- عدم تضمين تكاليف المشروعات الاستثمارية بنود تتصل بالأجور والحوافز والمكافآت أو المستلزمات الجارية إلا للمشروعات التي يتعيّن إجراء دورة التشغيل الأولى لها فقط. كما يراعى

عدم إدراج الدراسات والأبحاث للمشروعات الاستثمارية إلا المتعلقة بالعملية الاستثمارية ذاتها (وعدم اعتبارها إنفاقاً سنوياً ثابتاً) وليست المتعلقة بطبيعة عمل الجهة.

- مراعاة عدم تفتيت الاستثمارات على مشروعات عديدة يصعب الإنتهاء منها خلال عام ٢٠١٦/٢٠١٧، والتركيز على المشروعات المطلوب استكمالها والتي قاربت على الانتهاء، مع الاهتمام قدر الإمكان بالمشروعات التي تمس مباشرةً حياة المواطن اليومية.
- إعطاء الأولوية للانتهاء من تنفيذ المشروعات المتوقفة أو الجارية ذات الأولوية القصوى والتي تؤثر بشكل مباشر علي تحسين مستوي معيشة المواطنين، والانتهاء من المشروعات التي بلغت نسب التنفيذ بها أكثر من ٧٠٪.
- التأكيد على عدم ادراج أي مشروع بالخطة إلا بعد التأكد من وجود دراسة جدوى حقيقية له موضّح بها حجم التكاليف الكلية ومدّة التنفيذ ومصادر التمويل واضحة.
- مراعاة الضوابط العامة وتقديم كافة المعلومات والإيضاحات المذكورة في منشور إعداد الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧ فيما يخص الباب السادس شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات).
- مراعاة البعد المكاني بتوزيع الاستثمارات المستهدفة مكانياً محققة التوزيع العادل للخدمات المقدمة للمواطن وتحقيق نقلة نوعية في المحافظات والقرى الأكثر إحتياجاً.
- العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية فيما يتعلق بالخدمات الأساسية المقدّمة إلى كافة محافظات الجمهورية وبخاصة في الإسكان الاجتماعي ومياه الشرب والصرف الصحي والكهرباء.
- توجيه الاستثمارات للأنشطة المتكاملة التي تخدم أكثر من تجمّع سكاني، والأنشطة التي تحظى بآثار دفع أمامية وخلفية قوية من شأنها تعزيز العلاقات الارتباطية بين القطاعات ذات الصلة، ومن ثمّ تعظيم العوائد المشتركة، كما هو الحال بالنسبة لمشروعات الطرق والكهرباء.
- منح أولوية لمشروعات المشاركة مع القطاع الخاص بنظام .P.P.P في إطار تكاملي لتحفيز الاستثمار الخاص في المجالات غير التقليدية، والتخفيف من الأعباء المالية على الجهاز الحكومي حال انفراده بإقامة مثل هذه المشروعات، ويجرى التنفيذ وفق البرنامج الزمنى من وحدة الشراكة مع القطاع الخاص بوزارة المالية.

٢ – ٥ اتجاهات الاستثمارات الحكومية في خطة عام ٢٠١٧/٢٠١٦

بلغت جملة الاستثمارات الكلية المستهدفة في خطة ٢٠١٧/٢٠١٦ حوالي ٥٧٠ مليار جنيه، مقارنةً بنحو ٤٠٨,٥ مليار جنيه استثمارات كلية متوقعة في ٢٠١٦/٢٠١٥، وهو ما يعني **زيادة معدل الاستثمار** من نحو ١٤,٧٪ في عام ٢٠١٦/٢٠١٥ إلى **حوالي ١٧,٦٪ في عام ٢٠١٧/٢٠١٦**. ويبلغ نصيب **الاستثمارات العامة** (حكومية، وهيئات اقتصادية، وقطاع أعمال عام) حوالي ٢٧٨,٦ مليار جنيه بنسبة ٤٩٪ من الإجمالي في حين يبلغ نصيب **الاستثمارات الخاصة** حوالي ٢٩١,٤ مليار جنيه بنسبة ٥١٪.

وقد بلغت **جملة الاستثمارات الحكومية المستهدفة حوالي ١٤٦,٧ مليار جنيه** وبما يشكل نسبة ٢٥,٧٪ من جملة الاستثمارات الكلية. وقد بلغت قيمة **الاستثمارات الممولة من الخزانة العامة حوالي ٦٥ مليار جنيه** وبما يشكل نسبة ٤٤,٣٪ من جملة الاستثمارات الحكومية، بينما شكلت الاستثمارات الممولة من الموارد الذاتية نسبة ٥٣,٨٪ والنسبة المتبقية من الاستثمارات يتم تمويلها من باقي المصادر.

اتجاهات الاستثمارات الحكومية في خطة ٢٠١٧/٢٠١٦

- بلغ إجمالي الاستثمارات المستهدفة **لقطاعات الخدمات الصحية والصحة الوقائية والتعليم والتدريب والبحث العلمي** للعام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ نحو ٤٦,١ مليار جنيه (منها تمويل خزانة بنحو ٣٠,٩ مليار جنيه) بنسبة ٣١,٤٪ من إجمالي الاستثمارات الحكومية (تبلغ حوالي ١٤٦,٧ مليار جنيه).
- بلغ إجمالي الاستثمارات الحكومية المستهدفة **للتنمية البشرية والاجتماعية** للعام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧ نحو ٣٥ مليار جنيه (منه خزانة نحو ١٩,٥ مليار جنيه) بنسبة ٢٣,٨٪ من إجمالي الاستثمارات الحكومية، ومن أهم البرامج الموجّهة لتحقيق التنمية البشرية والاجتماعية ما يلي:
  - تخصيص مبلغ ٦,٥٤ مليار جنيه **لتطوير التعليم قبل الجامعي**.
  - يقدّر حجم الاستثمارات المستهدفة **لتطوير الخدمات الصحية** بنحو ٥,٦٨٢ مليار جنيه.
  - تبلغ قيمة الاستثمارات المستهدفة **لتطوير التعليم العالي** (شاملاً البعثات) نحو ٥,٤٨١ مليار جنيه.
  - تخصيص استثمارات **لبرامج التنمية الثقافية والاجتماعية** بنحو ٣,٨٤٧ مليار جنيه.
  - تبلغ الاستثمارات الحكومية **للبحث العلمي** لوزارة البحث العلمي ولأكاديمية البحث العلمي حوالي ١٢,٣٧٥ مليار جنيه.

- يقدّر حجم الاستثمارات الحكومية المستهدفة **لبرامج الأزهر الشريف** وهيئاته بنحو ٧٣٧,٧ مليون جنيه.
- تبلغ استثمارات **صندوق تطوير التعليم** حوالي ٣٠٠ مليون جنيه.

- بلغ إجمالي الاستثمارات الحكومية المستهدفة **لتطوير البنية الأساسية والخدمات الإنتاجية** للعام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧ نحو ٩٢,٧ مليار جنيه (منه خزانة نحو ٣٠,٦ مليار جنيه) بنسبة ٦٣٪ من إجمالي الاستثمارات، ومن أهم البرامج الموجّهة لتطوير البنية الأساسية والخدمات الانتاجية ما يلي:

- بلغ حجم الاستثمارات الحكومية المستهدفة **لبرامج الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية** بنحو ٧٥,٩٨ مليار جنيه.
- تخصيص استثمارات لبرامج تطوير **قطاع النقل بنحو** ١٢,٢٩٦ مليار جنيه.
- بلغ حجم الاستثمارات الحكومية المستهدفة لمشروعات **المياه والري** بنحو ٢,٧٨٢ مليار جنيه.
- يقدّر حجم الاستثمارات المستهدفة **لبرامج التنمية الزراعية** بنحو ٧٤٥,٩ مليون جنيه.
- تخصيص استثمارات حكومية بنحو ٦١٣,٨ مليون جنيه **لبرامج وزارة الصناعة والتجارة الخارجية.**
- يقدّر حجم الاستثمارات الحكومية المستهدفة **لبرامج تطوير قطاع الكهرباء** بنحو ٢٨٦,٥ مليون جنيه.

- بلغ إجمالي الاستثمارات المستهدفة في **قطاع التنمية المحلية** للعام المالي ٢٠١٦/١٦ نحو ٦,٢ مليار جنيه (منه خزانة نحو ٥,٢ مليار جنيه)، وبما يشكل نسبة ٤,٢٪ من إجمالي الاستثمارات الحكومية المستهدفة خلال ذات العام، وقد تم تخصيص استثمارات قدرها ٦٢٠ مليون جنيه لتنفيذ البرنامج القومي للقرى الأكثر فقراً.

الفصل الثالث

الصورة الكلية للاقتصاد المصري

٣-١ تقييم الوضع الاقتصادي الحالي

٣-١-١ النمو الاقتصادي

يقدّم هذا الجزء تحليلاً للوضع الحالي للاقتصاد المصري خلال الفترة (٢٠١٤/١٣- ٢٠١٦/١٥)، مع التركيز على النصف الأول من عام ٢٠١٦/١٥. ويتناول التحليل النمو الاقتصادي ومعدلاته على المستوى القومي والقطاعي ومصادر النمو الأساسية وكذلك أهم المتغيّرات المالية والنقدية وتطوّر الاستثمار المحلي والأجنبي ومعدلات البطالة والتضخم.

النمو الاقتصادي

- **تطوّر الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو**

شهد النصف الأول من عام ٢٠١٦/١٥ انخفاضاً في معدل النمو الاقتصادي الحقيقي، حيث بلغ ٤,٥٪، مقابل ٥,٥٪ للفترة ذاتها من العام السابق. ومن المتوقع أن يرتفع معدل النمو السنوي بنهاية ٢٠١٦/١٥ إلى ٤,٤٪، مقارنة بمعدل نمو ٤,٢٪ و٣,٥٪ خلال العامين الماليين السابقين على التوالي [شكل رقم (١/٣)]. وذلك نتيجة الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الحكومة المصرية لدعم الاقتصاد المصري والتحسّن التدريجي للأوضاع السياسية والأمنية. الأمر الذي نتج عنه جذب مزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية، وكذلك انتعاش قطاع التشييد والبناء في ظل الاهتمام المتزايد بمشروعات تحديث وتطوير البنية التحتية. ولكن يُحِد من قدرة الاقتصاد على النمو العديد من التحديات العالمية مثل انخفاض أسعار النفط، و تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي مما قد يؤثر بالسلب على نمو الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر وإيرادات قناة السويس، مما أثر سلباً على تدهور قيمة العملة المحلية.

شكل رقم (١/٣)

تطوّر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (٢٠١٤/١٣-٢٠١٦/١٥)

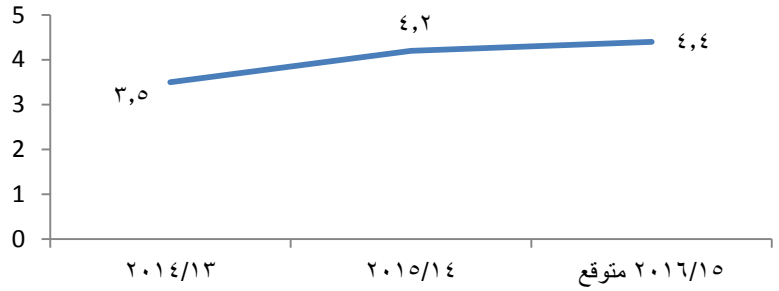

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

ومن المتوقع أن يصل إجمالي حجم الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق وبالأسعار الجارية بنهاية عام ٢٠١٦/١٥ إلى ما يقرب من ٢٧٧١,٣ مليار جنيه بنسبة زيادة تجاوزت ١٣,٣٪ عن عام ٢٠١٥/١٤ والذي بلغ فيه نحو ٢٤٤٦,٦ مليار جنيه، بينما بلغ حجم الناتج نحو ٢١١٩,٨ مليار جنيه في عام ٢٠١٤/١٣ [شكل رقم (٢/٣)].

شكل رقم (٢/٣)

تطوّر الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق وبالأسعار الجارية (٢٠١٤/١٣-٢٠١٦/١٥)

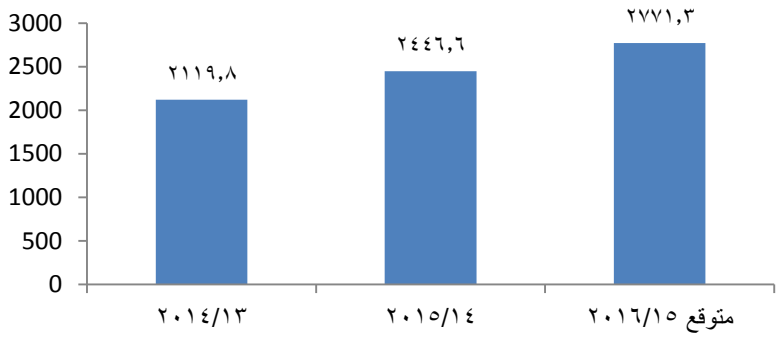

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

- **مصادر النمو الاقتصادي**

يوضّح الشكل رقم (٣/٣) مصادر النمو الاقتصادي، ويتبيّن منه ارتفاع مساهمة الإنفاق الاستثماري في النمو من ٠,٢ نقطة عام ٢٠١٤/١٣ إلى ١,٢ نقطة في عام ٢٠١٥/١٤، وذلك بفضل الإصلاحات التي تبنتها الحكومة خلال الفترة الماضية. وفي ظل التراجع المتوقع لمساهمة الاستثمار في النمو إلى ٠,٩ عام ٢٠١٦/١٥، أصبح على الحكومة بذل المزيد الجهود من أجل تهيئة مناخ أفضل للاستثمار خلال الفترة القادمة. كما تحسنت المساهمة السالبة لصافي الطلب الخارجي في النمو من -٢,١ نقطة عام ٢٠١٤/١٣ إلى -٠,١٧ نقطة في عام ٢٠١٥/١٤. وتشير التوقعات إلى استمرار المساهمة السالبة لصافي الطلب الخارجي في النمو خلال عام ٢٠١٦/١٥ مع تراجع حدتها لتصل إلى -٠,١٣ نقطة، ويمكن إرجاع ذلك لتأثير تراجع التجارة العالمية بسبب استمرار تباطؤ النمو لعدد كبير من شركائنا التجاريين. وعلى الجانب الآخر، يستمر الاستهلاك النهائي في لعب دوره كمحفّز أساسي للنمو، حيث أسهم بنحو ٣,١ نقطة خلال عام ٢٠١٥/١٤، مقابل حوالي ٤,١ نقطة عام ٢٠١٤/١٣، ومن المتوقع أن ترتفع مساهمته في النمو لتصل إلى ٣,٧ نقطة عام ٢٠١٦/١٥.

شكل رقم (٣/٣)

مصادر النمو الاقتصادي (٢٠١٤/١٣-٢٠١٦/١٥)

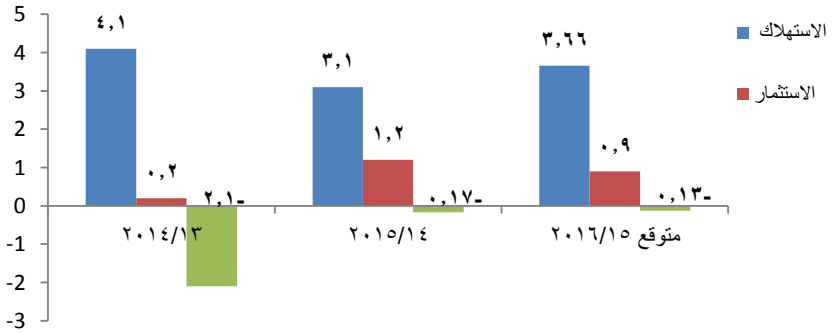

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

- **معدلات النمو القطاعية**

شهد عام ٢٠١٥/١٤ تحسّناً في أداء كثير من القطاعات على رأسها قطاع السياحة والذي حقق نمواً موجباً في حدود ١٩,٥٪. وتأتي في المرتبة الثانية قناة السويس حيث حققت معدل نمو وصل إلى ٦,٧٪، مقابل ٢,٢٪ عام ٢٠١٤/١٣، ثم قطاع التشييد والبناء والأنشطة العقارية بمعدل نمو بلغ نحو ٥٪، مقابل ٦,٦٪ العام السابق. يليه قطاعي النقل والتخزين والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بمعدل نمو في حدود ٤,٧٪ لكلٍ منها، مقابل ٥,١٪ و٥,٦٪ على التوالي عام ٢٠١٤/١٣. أما قطاع الزراعة فقد ثبت معدل نموه عند ٣٪. كما حقق قطاع الصناعة التحويلية (بدون تكرير البترول) معدل نمو موجب في حدود ٢,٩٪ عام ٢٠١٥/١٤ ليتراجع بذلك عن ٤,٨٪ عام ٢٠١٤/١٣. في حين حقق قطاع الأنشطة الاستخراجية نمواً سالباً بنحو ٤,١٪ خلال هذا العام مقابل -٣,٨٪ عام ٢٠١٤/١٣.

وخلال النصف الأول من عام ٢٠١٦/١٥، يتبيّن تراجع ملحوظ في معدلات نمو قطاعات السياحة والصناعة التحويلية واستمرار تراجع قطاع الأنشطة الاستخراجية، حيث بلغت تلك المعدلات -١٨,٧٪، و-٠,٤٪ و-٤,١٪ على الترتيب. في المقابل تحسّنت معدلات نمو كل من قطاعات التشييد والبناء والمرافق العامة والاتصالات والمعلومات وتجارة الجملة والتجزئة لتبلغ ١٠,٧٪، ٧,٢٪، ٥,٨٪ و٥,١٪ على التوالي بالمقارنة بالفترة ذاتها العام السابق .

أما خلال العام المالي ٢٠١٦/١٥ فمن المتوقع أن تحقق كافة الأنشطة الاقتصادية معدلات نمو موجبة باستثناء قطاعي الاستخراجات والسياحة. ويتصدر القائمة الأنشطة الخدمية كقطاع التشييد والبناء، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والمرافق العامة، والمال والتأمينات، والأنشطة العقارية بمعدلات نمو متوقعة تصل إلى ٨,٤٪ و٧,٢٪ و٥,٩٪ و٤,٦٪ و٣,٣٪ على التوالي. أما قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية فمن المتوقع أن يصل معدل نموها إلى ٣٪ و٢٪ على التوالي. في حين من المتوقع أن يحقق كل من السياحة والاستخراجات معدلات نمو سالبة عند -١٤,٩٪ و -٤٪ على التوالي، وذلك في ظل تراجع أداء القطاع السياحي خلال الفترة الماضية [شكل رقم (٤/٣)].

شكل رقم (٤/٣)

معدلات النمو القطاعية المتوقعة لعام ٢٠١٦/١٥

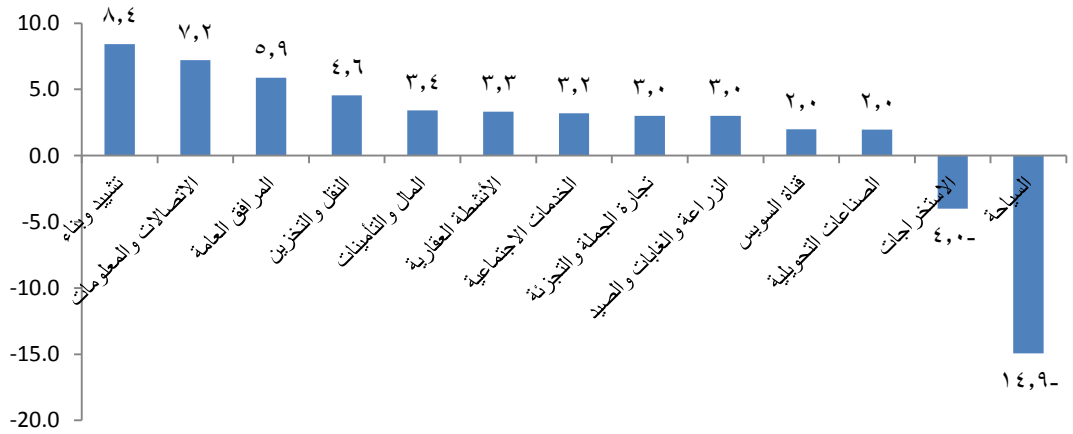

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

- **المساهمات النسبية للأنشطة الاقتصادية في النمو الاقتصادي**

يوضّح الجدول رقم (١/٣) المساهمات النسبية للأنشطة الاقتصادية في النمو الاقتصادي خلال عامي ٢٠١٤/١٣ و٢٠١٥/١٤ والمتوقعة خلال عام ٢٠١٦/١٥. ويتضّح من هذا الجدول ارتفاع مساهمة قطاعات السياحة وقناة السويس والتشييد والبناء والخدمات الحكومية خلال عام ٢٠١٥/١٤ مقارنة بعام ٢٠١٤/١٣. في حين انخفضت مساهمة قطاعات الصناعات التحويلية، وتجارة الجملة والتجزئة والمال والتأمينات والخدمات الاجتماعية والأنشطة العقارية. وفي النصف الأول من عام ٢٠١٦/١٥، ساهمت الخدمات الحكومية بنسبة كبيرة في النمو بنسبة ٣٢,٧٪، يليها تجارة الجملة والتجزئة بنسبة ٢٤,٦٪، ثم قطاعات التشييد والبناء والأنشطة العقارية والزراعة بنسب مساهمة بلغت ١٦,٣٪، ١٣,٤٪، ١٣,٤٪ على التوالي.

أما بالنسبة للمساهمة النسبية المتوقعة للأنشطة الاقتصادية في النمو عام ٢٠١٦/١٥ فيلاحظ ارتفاع المساهمة النسبية لكل من تجارة الجملة والتجزئة والتشييد والبناء والأنشطة العقارية والمرافق العامة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والخدمات الحكومية والاجتماعية وكذلك الزراعة. في حين انخفضت مساهمة كل من الصناعة التحويلية وقناه السويس، كما زادت المساهمة السالبة للأنشطة الاستخراجية، ومن المتوقع أن تتحول مساهمة نشاط السياحة إلى مساهمة سالبة في النمو الاقتصادي خلال هذا العام.

جدول رقم (١/٣)

المساهمات النسبية للأنشطة الاقتصادية في النمو الاقتصادي (٢٠١٤/١٣-٢٠١٦/١٥)

(٪)

الأنشطة الاقتصادية	٢٠١٤/١٣	٢٠١٥/١٤	متوقع ٢٠١٦/١٥
الصناعة التحويلية	٢٦,٢	١٤,٥	١٢,٣
تجارة الجملة والتجزئة	٢٥,١	١٤,٢	٢٠,٢
التشييد والبناء	١١,٠	١٤,١	١٦,٠
السياحة	٢٢,٨-	١٠,٥	٨,٢-
الزراعة	١١,٤	١٠,٤	١٢,٩
الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	٣,٤	٢,٢	٣,٧
المال والتأمين والتأمينات الاجتماعية	٨,٣	٤,٦	٦,١
قناة السويس	١,٣	٣,٧	١,٤
الخدمات الحكومية	١٦,٤	٢٢,٢	٢٤,٣
النقل والتخزين	٧,٣	٦,٢	٧,٧
الخدمات الاجتماعية	٨,٠	٤,١	٥,٩
المرافق العامة (الكهرباء - المياه - الصرف الصحي)	٣,٥	٢,٨	٥,٣
الأنشطة العقارية	١٩,٧	٧,٨	١١,٩
الأنشطة الاستخراجية	١٨,٨-	١٧,٢-	١٩,٥-

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

٣-١-٢ الاستثمارات الكلية

نحو ١٧٪ زيادة متوقعة في الاستثمارات الكلية ومعدل استثمار متوقع في حدود ١٤,٧٪ في عام ٢٠١٦/١٥

انعكاساً للجهود التي تقوم بها الحكومة من أجل تحسين مناخ الأعمال بالإضافة إلى رفع مساهمتها في الاستثمارات المنفذة وخاصة في قطاعات الخدمات العامة والبنية الأساسية، شهدت الاستثمارات الكلية تحسّناً ملحوظاً خلال السنوات الثلاثة الماضية. فقد بلغ حجم الإنفاق الاستثماري في عام ٢٠١٥/١٤ نحو ٣٤٩,٢ مليار جنيه بنسبة زيادة ٢٠,٢٪ مقارنة بحجم الإنفاق الاستثماري في عام ٢٠١٤/١٣ والذي بلغ نحو ٢٩٠,٦ مليار جنيه. ومن المتوقع أن يصل إجمالي حجم الإنفاق الاستثماري إلى نحو ٤٠٨,٥ مليار جنيه عام ٢٠١٦/١٥ بنسبة زيادة تصل إلى ١٧٪ مقارنة بعام ٢٠١٥/١٤ [شكل رقم (٥/٣)].

كما بلغ حجم إجمالي الاستثمارات الكلية المنفذة في نهاية النصف الأول من عام ٢٠١٦/١٥ نحو ١٧١,٦ مليار جنيه بنسبة زيادة بلغت نحو ٢٠,٨٪ مقارنة بذات الفترة من عام ٢٠١٥/١٤، والتي بلغت نحو ١٤٢ مليار جنيه.

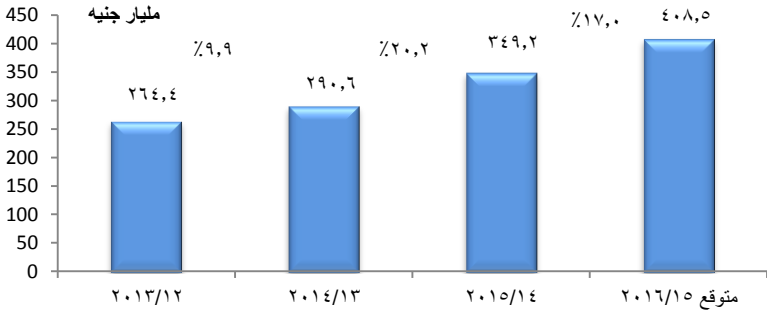

شكل رقم (٣/٥)
تطوّر الاستثمارات الكلية*
(٢٠١٣/١٢ – ٢٠١٦/١٥)

* شاملاً التغير في المخزون.
المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

على الجانب الآخر، يظل القطاع الخاص هو المساهم الأكبر في الاستثمارات الكلية المنفذة، ففي عام ٢٠١٥/١٤ بلغت استثمارات القطاع الخاص المنفذة نحو ١٨٥,٩ مليار جنيه بنسبة ٥٥,٧٪ من إجمالي الاستثمارات الكلية المنفذة في هذا العام، بينما بلغ إجمالي الاستثمارات العامة نحو ١٤٧,٨ مليار جنيه منها نحو ٦١,٨ مليار جنيه استثمارات حكومية، ٥٩,٧ مليار جنيه استثمارات هيئات اقتصادية، و٢٦,٣ مليار جنيه استثمارات شركات عامة.

ومن المتوقع أن تتراجع نسبة الاستثمارات الخاصة من إجمالي الاستثمارات المنفذة في عام ٢٠١٦/١٥ إلى نحو ٥٣,٦٪ على الرغم من زيادة قيمتها إلى نحو ٢١١,٤ مليار جنيه، وذلك نتيجة لزيادة الاستثمارات العامة المتوقعة إلى نحو ١٨٣,١ مليار جنيه لتشكل ٤٦,٤٪ من إجمالي الاستثمارات الكلية في هذا العام [شكل رقم (٦/٣)].

شكل رقم (٦/٣)
التوزيع النسبي للاستثمارات خلال عامي ٢٠١٥/١٤ و٢٠١٦/١٥
أ) الاستثمارات المنفذة خلال عام ٢٠١٥/١٤

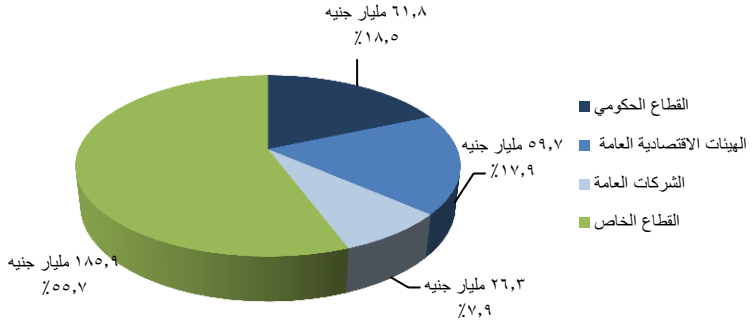

ب) الاستثمارات المتوقعة خلال عام ٢٠١٦/١٥

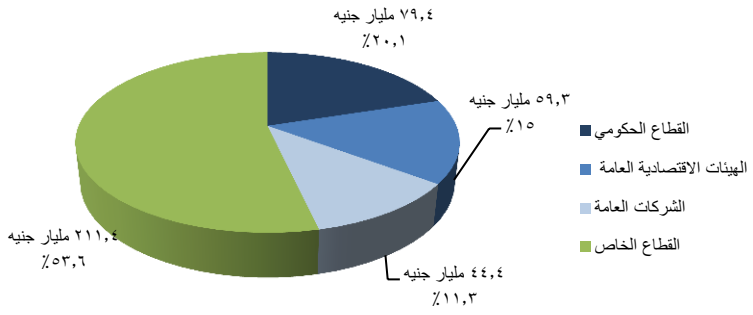

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

كما حققت الاستثمارات العامة ارتفاعاً بنسبة ٣٣,٨٪ عام ٢٠١٥/١٤ مقارنة بعام ٢٠١٤/١٣، وتركزت أكبر نسبة زيادة حدثت في استثمارات الهيئات الاقتصادية التي زادت بنسبة ٨٤,٨٪، بينما زادت الاستثمارات الحكومية بنسبة ١٦,٨٪، وارتفعت استثمارات الشركات العامة بنسبة ٤٪ خلال ذات الفترة. ومن المتوقع أن يزيد حجم الاستثمار العام بنسبة ٢٣,٩٪ في عام ٢٠١٦/١٥ مقارنة بعام ٢٠١٥/١٤، حيث من المتوقع أن ترتفع استثمارات الحكومة بنسبة تصل إلى ٢٨,٥٪ لتصل إلى ٧٩,٤ مليار جنيه، وارتفاع حجم استثمارات الشركات العامة إلى نحو ٤٤,٤ مليار جنيه بنسبة زيادة ٦٨,٨٪، وذلك في ظل تراجع طفيف متوقع في حجم استثمارات الهيئات الاقتصادية [جدول رقم (٢/٣)].

جدول رقم (٢/٣)

تطوّر الاستثمارات العامة (٢٠١٤/١٣ – ٢٠١٦/١٥)

(مليار جنيه)

القطاع	فعلي ٢٠١٤/١٣	فعلي ٢٠١٥/١٤	معدل التغيّر (٪)	متوقع ٢٠١٦/١٥	معدل التغيّر (٪)
القطاع الحكومي	٥٢,٩	٦١,٨	١٦,٨	٧٩,٤	٢٨,٥
الهيئات الاقتصادية	٣٢,٣	٥٩,٧	٨٤,٨	٥٩,٣	٠,٧-
الشركات العامة	٢٥,٣	٢٦,٣	٤,٠	٤٤,٤	٦٨,٨
الإجمالي	١١٠,٥	١٤٧,٨	٣٣,٨	١٨٣,١	٢٣,٩

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

وانعكاساً للتطورات الإيجابية في الاستثمارات خلال عام ٢٠١٦/١٥، من المتوقع أن يصل معدل الاستثمار إلى نحو ١٤,٧٪ خلال هذا العام مقارنة بنحو ١٤,٣٪ عام ٢٠١٥/١٤. كما أنه من المتوقع أن يصل معدل الادخار المحلي إلى نحو ٦,٦٪ عام ٢٠١٦/١٥ مقارنة بنحو ٥,٩٪ عام ٢٠١٥/١٤، وبالتالي تراجع الفجوة الادخارية إلى نحو ٨,١٪ عام ٢٠١٦/١٥ مقارنة بنحو ٨,٤٪ عام ٢٠١٥/١٤ [شكل رقم (٧/٣)].

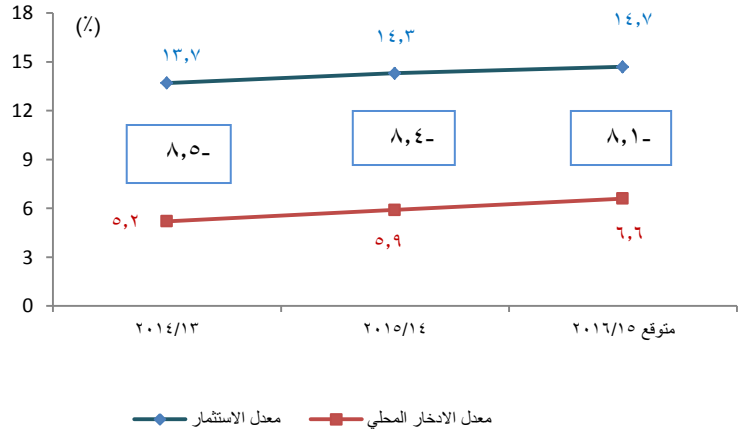

شكل رقم (٧/٣)

تطوّر الفجوة الادخارية(*)

(٢٠١٣/١٢ – ٢٠١٦/١٥)

(*) شامل التغير في المخزون.

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

- **اتجاه صعودي للاستثمار الأجنبي المباشر**

شهد صافي الاستثمار الأجنبي المباشر تحسّناً كبيراً خلال عام ٢٠١٥/١٤ مقارنة بعام ٢٠١٤/١٣، حيث ارتفع بأكثر من النصف (٢,٣ مليار دولار) وذلك من نحو ٤,١ مليار دولار إلى نحو ٦,٤ مليار دولار خلال هذه الفترة. وكان الاستثمار الأجنبي المباشر قد سجّل نحو ٣,٨ مليار دولار في عام ٢٠١٣/١٢ بانخفاض بنسبة ٥٪ عن نظيره في عام ٢٠١٢/١١ والذي بلغ نحو ٤ مليار دولار [شكل رقم (٨/٣)].

وعلى الجانب الآخر، حقق صافي الاستثمار الأجنبي المباشر نمواً بحوالي ٢٠٪ ليصل نحو ٣,١ مليار دولار خلال النصف الأول من عام ٢٠١٦/١٥ مقارنة بحوالي ٢,٦ مليار دولار خلال ذات الفترة من العام السابق. ويعتبر هذا مؤشراً إيجابياً في اتجاه جذب مزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر في ضوء الاستقرار الاقتصادي والسياسي الذي تشهده البلاد مؤخراً.

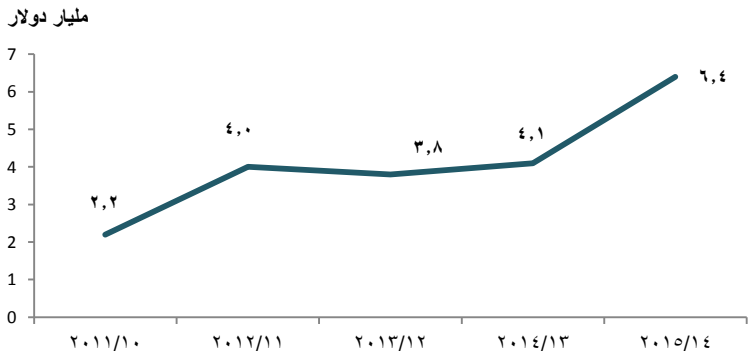

شكل رقم (٨/٣)

تطوّر صافي الاستثمار الأجنبي المباشر

(٢٠١١/١٠ – ٢٠١٥/١٤)

المصدر: البنك المركزي المصري.

وقد لعبت الجهود والإصلاحات التي قامت بها الحكومة خلال الفترة الماضية في تحسين التصنيف الإئتماني لمصر واستقراره خلال الفترة الماضية. ففي مارس ٢٠١٦، استقرت درجة التقييم الإئتماني لمصر وفقاً **لمؤسسة موديز** مستوى (B3 مستقر)، كما توقعت مؤسسة **موديز** بأن تحقق مصر معدل نمو ٥٪ بنهاية العام المالي الحالي ٢٠١٦/١٥. كما قامت **كل من مؤسسة فيتش ومؤسسة ستاندرد أندبورز** بتثبيت درجة التقييم الإئتماني لمصر عند مستوى مستقر. كما أثنت مؤسسات التصنيف الإئتماني على قرار البنك المركزي في مارس ٢٠١٦ بتخفيض قيمة الجنيه المصري أمام الدولار، واعتبرته خطوة إيجابية نحو تضييق الفجوة بين أسعار الصرف في السوق الرسمية وأسعاره في في الأسواق الموازية، كما أنه سيساهم في زيادة الصادرات المصرية بالإضافة إلى زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الداخل.

على الجانب الآخر أكدت هذه المؤسسات على ضرورة استمرار الجهود الإصلاحية والتي من شأنها الإسهام في خفض عجز الموازنة العامة للدولة والسيطرة على الدين العام والحد من معدلات التضخم والتي من المتوقع أن ترتفع نتيجة تخفيض قيمة الجنيه، مما يساعد على تهيئة المناخ لجذب مزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية، وذلك في ظل توقعات بتحسن في إيرادات قناة السويس خلال الفترة القادمة.

٣-١-٣ التشغيل والبطالة

بلغ عدد المشتغلين خلال الربع الثاني من العام المالي ٢٠١٦/١٥ نحو ٢٤,٧ مليون مشتغل بزيادة قدرها ٦٠٠ ألف مشتغل مقارنة بالربع الثاني من العام المالي السابق بإجمالي ٢٤,١ مليون مشتغل. وقد بلغ عدد المشتغلين الذكور نحو ١٩,٩ مليون مقابل ٤,٨ مليون فقط من الإناث خلال الربع الثاني من العام المالي ٢٠١٦/١٥، مما يشير إلى استمرار ضعف مشاركة الإناث في سوق العمل [شكل رقم (٩/٣)].

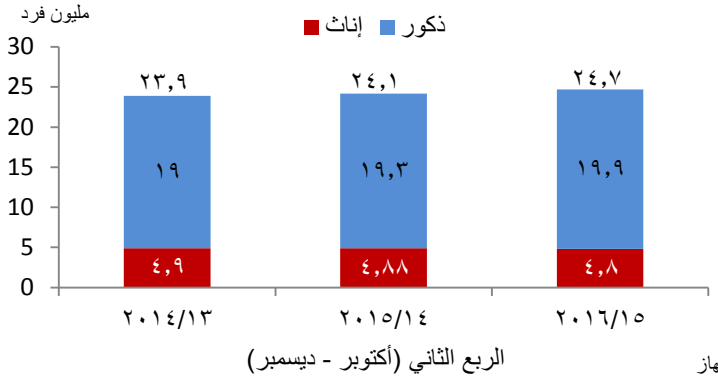

شكل رقم (٩/٣)
تطوّر حجم المشتغلين
(١٥ سنة فأكثر) وفقاً للنوع

المصدر: النشرة الربع سنوية لبحث القوى العاملة – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (أعداد مختلفة).

وعلى الجانب الآخر بلغ معدل البطالة خلال الربع الثاني من العام المالي ٢٠١٦/١٥ نحو ١٢,٨٪، مقابل نحو ١٢,٩٪ و١٣,٤٪ خلال ذات الفترة من العام المالي ٢٠١٥/١٤ و٢٠١٤/١٣ على التوالي. وعلى مستوى النوع يتضح الفرق الكبير بين معدلات البطالة بين الجنسين، فقد بلغ معدل البطالة بين الذكور نحو ٩,١٪ خلال الربع الثاني من العام المالي ٢٠١٦/١٥ مقابل نحو ٢٥,٣٥٪ للإناث مع ملاحظة تزايد معدلات البطالة للإناث مقارنة بالأعوام السابقة. وتهدف الحكومة إلى تخفيض معدل البطالة ليصل إلى ١١,٩٪ خلال ٢٠١٧/١٦ و١٠,٩٪ خلال عام ٢٠١٨/١٧ [شكل رقم (١٠/٣)].

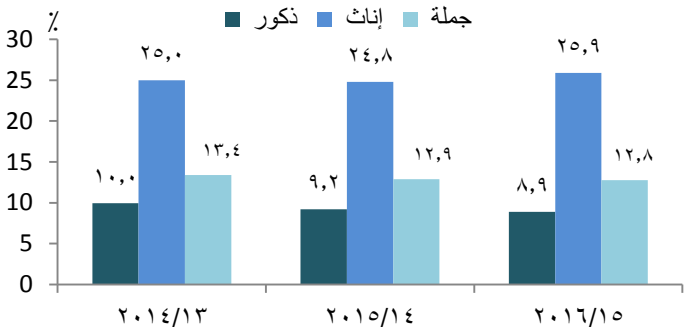

شكل رقم (١٠/٣)
متوسط معدل البطالة وفقاً للنوع
خلال الربع الثاني من أعوام المقارنة

المصدر: النشرة الربع سنوية لبحث القوى العاملة – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (أعداد مختلفة).

تركز البطالة بين الفئات الأكثر تعليماً وفي المناطق الحضرية

وبالنظر إلى معدلات البطالة وفقاً للمستوى التعليمي، يتضّح تركزها بين الفئات الأكثر تعليماً. فقد بلغ معدل البطالة بين أصحاب المؤهّل الجامعي والأعلى من الجامعي نحو ٢٠,٨٩٪ يليه المؤهّل المتوسط الفني بنحو ١٦,٦٪ ثم مؤهل فوق المتوسط وأقل من الجامعي بنحو١٣,٥٪ [شكل رقم (١١/٣)].

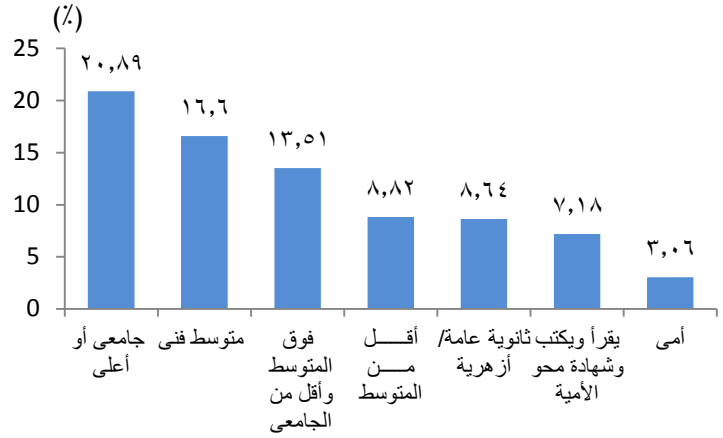

شكل رقم (١١/٣)
معدل البطالة
بحسب المستوى التعليمي
(أكتوبر – ديسمبر ٢٠١٥)

المصدر: النشرة الربع سنوية لبحث القوى العاملة
– الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (يوليو – سبتمبر ٢٠١٥).

وفيما يتعلق بمعدلات البطالة بحسب الأقاليم الجغرافية خلال الفترة من أكتوبر إلى ديسمبر ٢٠١٥، يتضّح تركزها في المناطق الحضرية في مصر: حضر الوجه البحري (١٦,٠٧٪) والمحافظات الحضرية (١٥,٧٪). بينما بلغت في ريف الوجه البحري نحو ١٢,٦٩٪ وفي ريف الوجه القبلي نحو ٨,٧٣٪، في حين كانت أقل نسبة بطالة في ريف محافظات الحدود (٦,١٣٪) [شكل رقم (١٢/٣)].

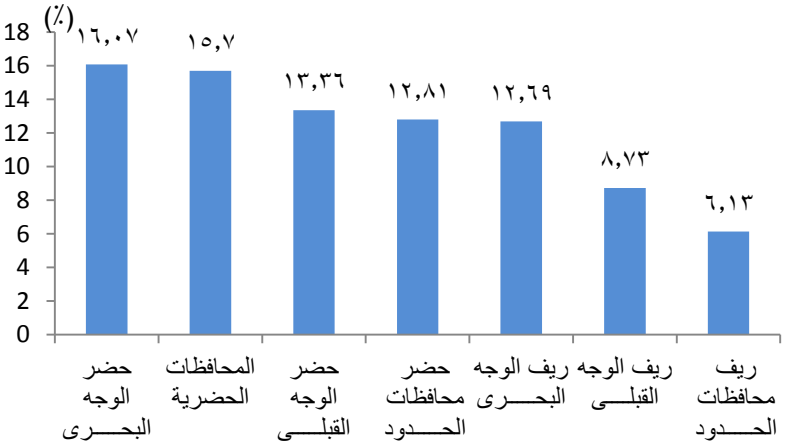

شكل رقم (١٢/٣)
معدلات البطالة بحسب الأقاليم
(أكتوبر – ديسمبر ٢٠١٥)

المصدر: النشرة الربع سنوية لبحث القوى العاملة – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (يوليو – سبتمبر ٢٠١٥).

٣-١-٤ التضخم

تشير بيانات الرقم القياسي لأسعار المستهلكين خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٦/١٥ (يوليو – ديسمبر ٢٠١٥) إلى انخفاض معدل التضخم لكل من حضر وإجمالي الجمهورية إلى نحو ٩,٦٪ و٩,٩٪ وذلك مقارنة بذات الفترة خلال عام ٢٠١٥/١٤ و٢٠١٤/١٣، ويرجع ذلك إلى أسباب تتعلق بتراجع أسعار المنتجات على المستوى العالمي هذا بالإضافة إلى فاعلية الإجراءات التي تم اتخاذها في سبيل تطوير منظومتي التجارة الداخلية والدعم [شكل رقم (٣/١٣)].

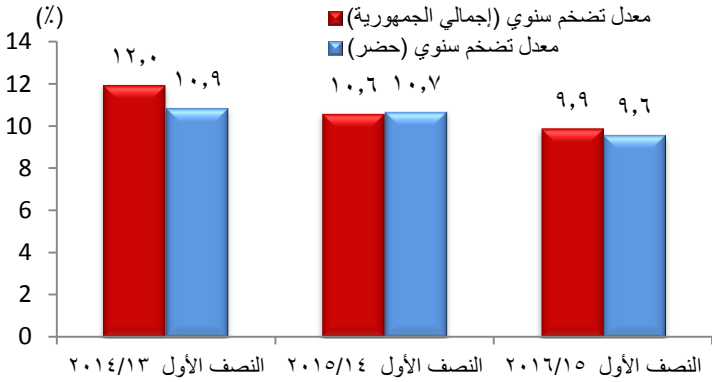

شكل رقم (٣/١٣)
تطوّر معدلات التضخم على أساس سنوي بكل من حضر وإجمالي الجمهورية (يوليو–ديسمبر ٢٠١٣/١٤ – ٢٠١٦/١٥)

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

كما انخفض معدل التضخم الأساسي من ٩,٦٪ في يوليو ٢٠١٤ إلى ٧,٢٪ في ديسمبر ٢٠١٥، بينما ارتفع معدل التضخم العام من ١١,١٪ إلى ١١,٩٪ خلال ذات الفترة، بالرغم من الاتجاه الهبوطي العام للمؤشر. ووصل معدل التضخم العام إلى أعلى معدلاته في مايو ٢٠١٥ عند ١٣,٥٪ ثم بدأ في الانخفاض حتى أغسطس ٢٠١٥ ليصل إلى أدنى مستوياته عند ٧,٩٪. وبدأت الفجوة بين مؤشر معدل التضخم الأساسي ومعدل التضخم العام في الاتساع بداية من شهر يوليو ٢٠١٥ واتخذ معدل التضخم الأساسي اتجاهاً معاكساً لمعدل التضخم العام في ديسمبر ٢٠١٥ حيث انخفض بنحو ٢,٨٪ مقارنة بنوفمبر ٢٠١٥، بينما ارتفع معدل التضخم العام بنحو ٠,٨٪ [شكل رقم (٣/١٤)].

شكل رقم (٣/١٤)
تطوّر معدل التضخم العام والأساسي (على أساس سنوي) (يوليو ٢٠١٤ – ديسمبر ٢٠١٥)

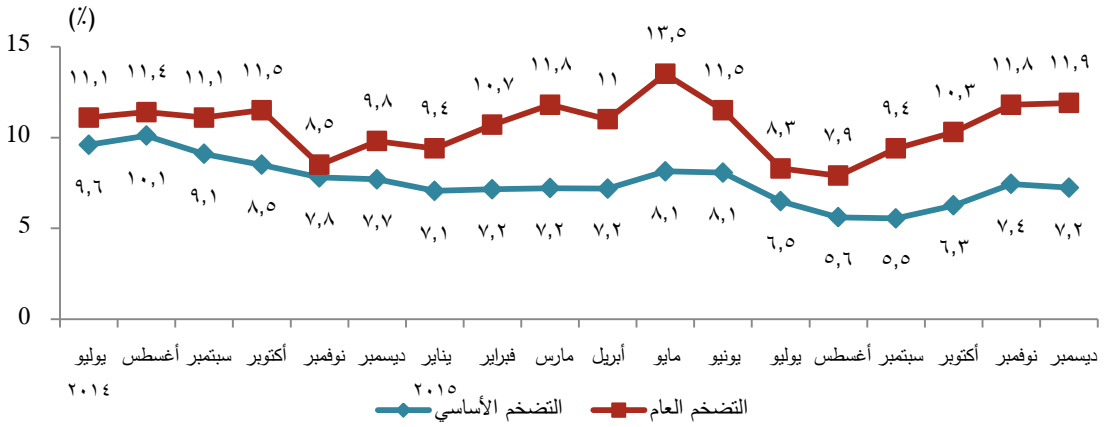

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، البنك المركزي المصري.

٣-١-٥ التطورات المالية

ارتفعت الإيرادات العامة خلال العام المالي ٢٠١٥/١٤ بنسبة طفيفة لا تزيد عن ١,٩٪ مقارنةً بالعام السابق لتصل إلى ٤٦٥,٢ مليار جنيه لتشكل ١٩,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقابل ٢١,٧٪ خلال العام المالي السابق. وخلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٦/١٥ زادت الإيرادات العامة بحوالى ١٧,٥٪ مقارنةً بالفترة المناظرة من العام المالي السابق. ومن المتوقع أن يصل حجم الإيرادات العامة خلال عام ٢٠١٦/١٥ إلى حوالي ٥٢٥,١ مليار جنيه لتحقق نمو يبلغ ١٣٪ مقارنةً بالعام المالي السابق.

كما ارتفعت جملة المصروفات العامة خلال العام المالي ٢٠١٥/١٤ بمعدل بلغ ٤,٥٪ لتبلغ ٧٣٣,٤ مليار جنيه ولتشكل نسبة ٣٠,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقارنةً بنسبة ٣٣,٤٪ في العام السابق. وخلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٦/١٥ ارتفعت هذه المصروفات بحوالي ٢٣,٤٪ مقارنةً بذات الفترة من العام المالى السابق لتصل إلى ٢٦٧,٣ مليار جنيه. ومن المتوقع أن يصل حجم المصروفات العامة خلال عام ٢٠١٦/١٥ إلى حوالي ٨٢٨,٨ مليار جنيه لتحقق نمو يبلغ ١٣٪ مقارنةً بالعام المالي السابق. وفي ضوء ذلك من المتوقع أن يصل حجم العجز النقدي إلى ٣٠٣,٧ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠١٦/١٥ [شكل رقم (٣/١٥)].

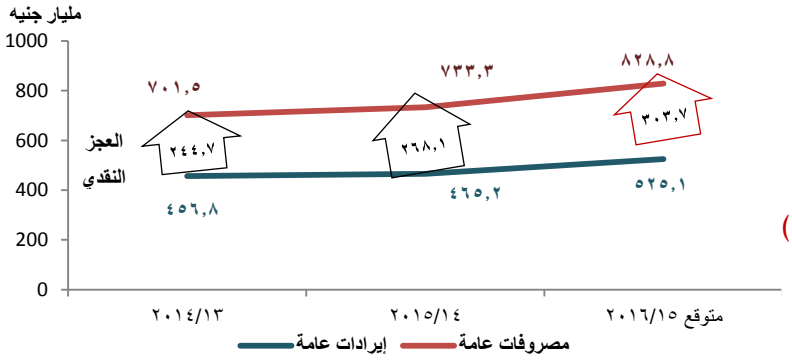

شكل رقم (٣/١٥)
تطوّر الإيرادات والمصروفات العامة للدولة والعجز النقدي
(٢٠١٤/١٣ – متوقع ٢٠١٦/١٥)

المصدر: وزارة المالية

تحسن نسبي في هيكل الإيرادات العامة

وبالنظر إلى هيكل الإيرادات العامة خلال الأعوام الماضية، يُلاحَظ التحسّن الملحوظ في الأهمية النسبية للإيرادات الضريبية المتوقعة لعام ٢٠١٦/١٥ مقارنة بالعامين السابقين. فمن المتوقع ارتفاع الإيرادات الضريبية إلى نحو ٣٦٢,٥ مليار جنيه عام ٢٠١٦/١٥ بما يمثل نحو ٦٩٪ من جملة الإيرادات العامة مقابل نسبة بلغت ٦٦٪ عام ٢٠١٥/١٤.

ومن المتوقع أن تصل حصيلة الإيرادات الأخرى (بدون المنح) إلى نحو ١٥٨,٤ مليار جنيه [جدول رقم (٣/٣)]. وتُعد زيادة الإيرادات (الضريبية وغير الضريبية) مؤشراً إيجابياً على التحسّن الملموس الذي يشهده الاقتصاد المصري عام ٢٠١٦/١٥ وبداية التعافي والبدء في مرحلة الانطلاق نحو استعادة النشاط الاقتصادي لاتجاهه الصعودي والتقدّم نحو تحقيق التنمية المنشودة خلال الفترة القادمة.

جدول رقم (٣/٣)

تطوّر هيكل الإيرادات العامة بحسب المصدر (٢٠١٤/١٣ – ٢٠١٦/١٥)

البيان	فعلي ٢٠١٤/١٣		فعلي ٢٠١٥/١٤		متوقع ٢٠١٦/١٥	
	مليار جنيه	(٪)	مليار جنيه	(٪)	مليار جنيه	(٪)
الضرائب	٢٦٠,٣	٥٧	٣٠٦,٠	٦٦,٠	٣٦٢,٥	٦٩
المنح	٩٥,٩	٢١	٢٥,٤	٥,٠	٤,٢	٠,٨
الإيرادات الأخرى	١٠٠,٦	٢٢	١٣٣,٨	٢٩,٠	١٥٨,٤	٣٠,٢
جملة الإيرادات العامة	**٤٥٦,٨**	**١٠٠**	**٤٦٥,٢**	**١٠٠**	**٥٢٥,١**	**١٠٠**

المصدر: وزارة المالية

استمرار ارتفاع المصروفات العامة

وقد حققت جميع بنود المصروفات العامة ارتفاعاً بين عامي ٢٠١٤/١٣ و ٢٠١٥/١٤ فيما عدا بند الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية والذي تراجعت مخصصاته من ٢٢٨,٦ مليار جنيه في عام ٢٠١٤/١٣ إلى نحو ١٩٨,٦ مليار جنيه في موازنة عام ٢٠١٦/١٥، ومن المتوقع أن يرتفع في عام ٢٠١٦/١٥ إلى نحو ٢١٢ مليار جنيه. ومن المتوقع أيضاً أن يتم تخصيص ٢٤٤ مليار جنيه لسداد الفوائد وبما يمثل حوالي ٢٨٪ من جملة المصروفات المتوقعة لعام ٢٠١٦/١٥، وتخصيص ٢١٢ مليار جنيه لسداد الأجور وتعويضات العاملين وبما يمثل حوالي ٢٥٪ من جملة المصروفات العامة.

وعلى الرغم من أن نصيب الاستثمارات من جملة المصروفات العامة المتوقعة لعام ٢٠١٦/١٥ لم يتجاوز ٨,٦٪ إلا أن قيمة هذه الاستثمارات المتوقعة ارتفعت بمعدل بلغ ١٦٪ مقارنةً بعام ٢٠١٥/١٤، وهذه الزيادة المتوقعة تؤكد اتجاه الدولة نحو زيادة الاستثمارات المخصصة للبنية الأساسية المادية والبشرية بهدف رفع كفاءة الخدمات العامة خاصةً تلك التي تمس الحياه اليومية للمواطنين وزيادة الإنفاق على التعليم والصحة من ناحية، ولتحفيز النشاط الاقتصادي من ناحية أخرى [جدول (٤/٣)].

جدول رقم (٤/٣)

تطوّر هيكل النفقات العامة بحسب بنود الإنفاق الرئيسية (٢٠١٤/١٣ – ٢٠١٦/١٥)

البند	٢٠١٤/١٣ (فعلي)		٢٠١٥/١٤ (فعلي)		٢٠١٦/١٥ (متوقع)	
	مليار جنيه	(٪)	مليار جنيه	(٪)	مليار جنيه	(٪)
الأجور وتعويضات العاملين	١٧٨,٦	٢٥,٥	١٩٨,٥	٢٧,١	٢١٢	25.6
شراء السلع والخدمات	٢٧,٢	٣,٩	٣١,٣	٤,٣	٣٥,٢	4.2
الفوائد	١٧٣,١	٢٤,٧	١٩٣,٠	٢٦,٣	٢٤٤	29.4
الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	٢٢٨,٦	٣٢,٦	١٩٨,٦	٢٧,١	٢١٢	25.6
المصروفات الأخرى	٤١,٠	٥,٩	٥٠,٣	٦,٩	٥٤,٣	6.6
الاستثمارات	٥٢,٩	٧,٥	٦١,٨	٨,٤	٧١,٣	8.6
جملة المصروفات العامة	**٧٠١,٥**	**١٠٠**	**٧٣٣,٤**	**١٠٠**	**٨٢٨,٨**	100

المصدر: وزارة المالية

ونتيجة للنمو المتوقع في العجز الكلي في عام ٢٠١٦/١٥ والذي يبلغ نحو ٣١٨,٢ مليار جنيه، فإنه من المتوقع أن تصل نسبة العجز الكلي للناتج المحلي الإجمالي ١١,٥٪ خلال ذات العام [شكل رقم (١٦/٣)].

شكل رقم (١٦/٣)

تطوّر العجز الكلي ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي (٢٠١٤/١٣ – متوقع ٢٠١٦/١٥)

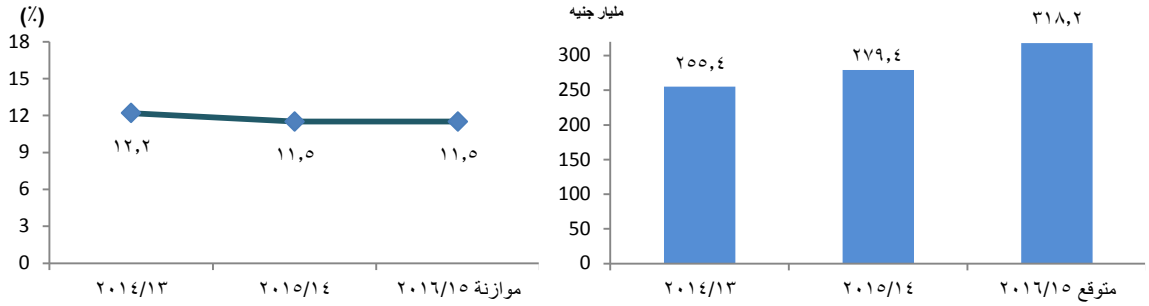

الدين العام المحلي والخارجي

ارتفع إجمالي الدين العام المحلي في يونيو ٢٠١٥ إلى نحو ٢,١ تريليون جنيه بنسبة ٨٧,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقابل نحو ١,٨ تريليون جنيه بنسبة ٨٦,٤٪ من الناتج في يونيو ٢٠١٤، وقد ارتفع الدين العام المحلي ليصل في سبتمبر ٢٠١٥ إلى ٢,٣ تريليون جنيه ليشكّل نسبة ٧٩,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وقد أدى التزايد المستمر للدين العام المحلي إلى تبني الدولة لاستراتيجية متكاملة لإصلاح المالية العامة تتضمّن إجراءات محدّدة لترشيد الإنفاق العام وزيادة الإيرادات العامة في الأجلين المتوسط والطويل. وفي الأجل القصير سيتم استحداث حزمة مختلفة لتمويل الدين العام المحلي من خارج الطرق التقليدية التي تعتمد بدرجة كبيرة على الاقتراض من الجهاز المصرفي [شكل رقم (١٧/٣)].

شكل رقم (١٧/٣)

تطوّر إجمالي الدين العام المحلي ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي (يونيو ٢٠١٣ – سبتمبر ٢٠١٥)

النسبة من الناتج المحلي الإجمالي **إجمالي الدين العام المحلي**

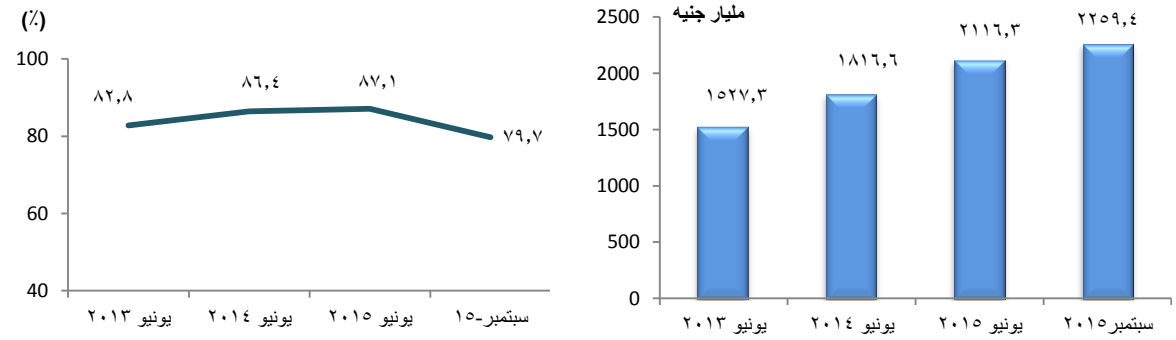

المصدر: وزارة المالية

وبالنسبة للدين الخارجي؛ فقد شهد ارتفاعاً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة، حيث بلغ نحو ٤٨,١ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠١٥ مقابل ٣٣,٧ مليار دولار في يونيو ٢٠١٠ [شكل رقم (١٨/٣)].

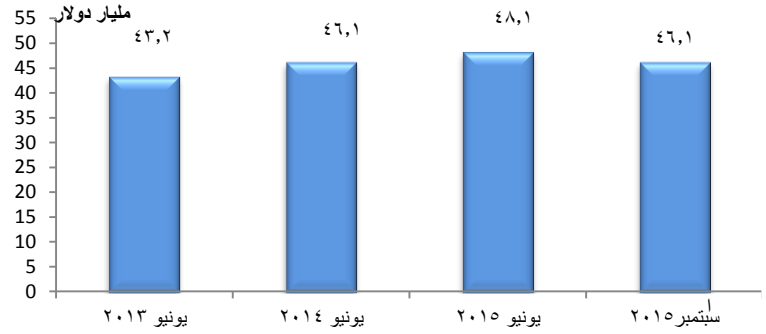

شكل رقم (١٨/٣)
تطوّر إجمالي الدين الخارجي
(يونيو ٢٠١٣ – سبتمبر ٢٠١٥)

المصدر: البنك المركزي المصري

٣-١-٦ التطورات النقدية

بلغت السيولة المحلية نحو ١٨٧٦,٨ مليار جنيه في شهر نوفمبر ٢٠١٥ بزيادة قدرها ٣٠٣,٨ مليار جنيه عن ذات الشهر من عام ٢٠١٤ بمعدل نمو بلغ نحو ١٩,٣٪. وخلال الفترة من يوليو– نوفمبر ٢٠١٥ ارتفعت قيمة السيولة المحلية بنحو ٧٧,٣ مليار جنيه بنسبة زيادة بلغت نحو ٤,٣٪ [شكل رقم (١٩/٣)].

شكل (١٩/٣)
تطوّر إجمالي قيمة السيولة المحلية (٢٠١٥/١٤ – ٢٠١٦/١٥)

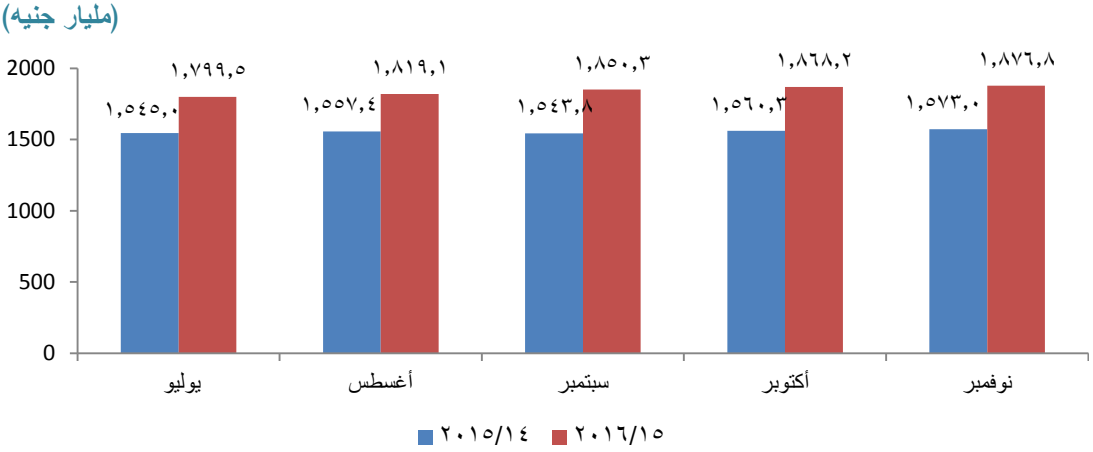

المصدر: البنك المركزي المصري.

وقد انعكس الارتفاع النسبي في قيمة السيولة المحلية خلال الفترة من يوليو ٢٠١٥ وحتى نوفمبر ٢٠١٥ على نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي والتي ارتفعت من نحو ٦٣,٥٪ في نهاية شهر يوليو من عام ٢٠١٤ إلى نحو ٦٦,٢٪ في نهاية شهر نوفمبر من عام ٢٠١٥ [شكل رقم (٢٠/٣)].

شكل (٣/٢٠)

تطوّر نسبة السيولة المحلية الإجمالية للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (يوليو – نوفمبر ٢٠١٥)

(٪)

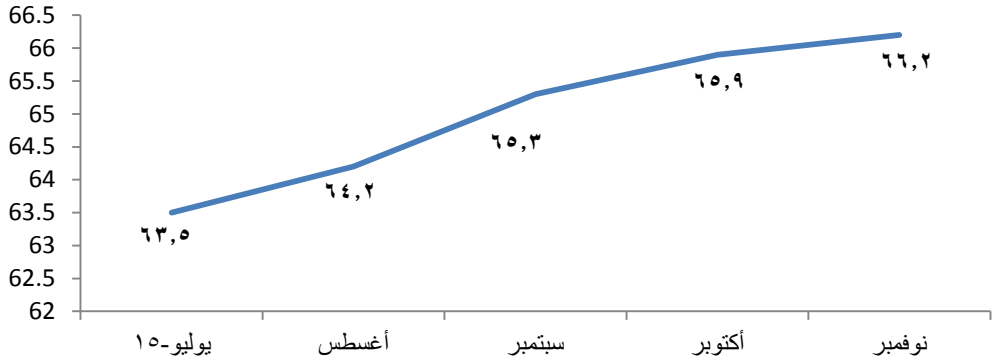

المصدر: البنك المركزي المصري.

وترجع الزيادة في السيولة المحلية خلال هذه الفترة إلى زيادة المعروض النقدي وأشباه النقود وذلك نتيجة زيادة معدل نمو الودائع بالعملة المحلية خلال هذه الفترة. فقد ارتفعت قيمة الودائع (الجارية وغير الجارية) بالعملة المحلية من نحو ١٢١٩,٥ مليار جنيه في يوليو ٢٠١٥ إلى نحو ١٢٩٨ مليار جنيه في نوفمبر ٢٠١٥، بمعدل نمو بلغ نحو ٦,٤٪ [شكل رقم (٣/٢١)].

شكل (٣/٢١)

تطوّر إجمالي الودائع بالعملة المحلية (يوليو ٢٠١٥ – نوفمبر ٢٠١٥)

مليار جنيه

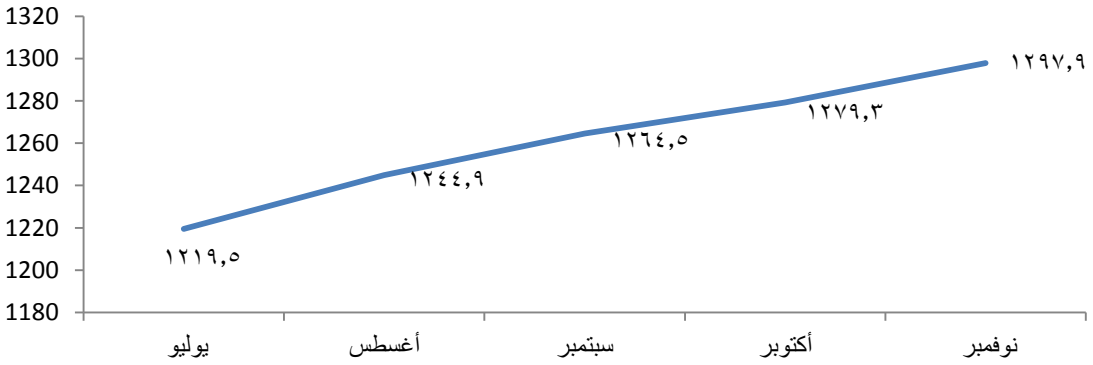

المصدر: البنك المركزي المصري.

وفي ضوء التطورات النقدية والمالية، تم عقد أولى اجتماعات المجلس التنسيقي بين الحكومة المصرية والبنك المركزي المصري في ١٧ ديسمبر ٢٠١٥، وتم الاتفاق على وضع برنامج يستهدف استقرار الاقتصاد الكلي من أجل تحفيز النمو الاقتصادي وزيادة الانتاج المحلي وتوفير مزيد من فرص العمل. ويتضمن هذا البرنامج: المحافظة على استقرار الأسعار باستهداف معدلات تضخم لاتتجاوز ١٠٪ على

المدى المتوسط، العمل على خفض عجز الموازنة إلى مستويات مستدامة لتخفيض الضغط على السيولة المحلية، وإتاحة المزيد من الموارد للقطاعات الاقتصادي، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة الانتاج المحلي وخفض الضغوط التضخمية. وكذلك العمل على تقليص عجز الميزان التجاري من خلال تشجيع وزيادة الانتاج المحلي. وأخيراً، تنفيذ الاصلاحات الهيكلية التي تستهدف زيادة الناتج المحلي الإجمالي غير التضخمية، والتغلب على معوقات الاستثمار.

وفيما يتعلق بتطورات سعر صرف الجنيه المصري أمام العملات الأجنبية الرئيسية، فقد شهدت الفترة (يوليو ٢٠١٤ وحتى يناير ٢٠١٦) ارتفاعاً لسعر صرف الدولار الأمريكي وانخفاضا لسعري سعر الجنيه الإسترليني واليورو مقابل الجنيه المصري. فقد سجّل الدولار الأمريكي ارتفاعاً أمام الجنيه بنسبة ٩,٦٪، حيث ارتفع من ٧,١٤٥ جنيه في يوليو ٢٠١٤ إلى ٧,٨٣٣ جنيه في يناير ٢٠١٦. كما انخفض الجنيه الاسترليني بنسبة ٧,٦٪ من نحو ١٢,٢١٦ جنيه إلى ١١,٢٩٠ جنيه خلال ذات الفترة. في المقابل انخفض سعر صرف اليورو أمام الجنيه بنسبة ١٢,٢٪ خلال ذات الفترة، حيث سجّل في يوليو ٢٠١٤ نحو ٩,٦٨٩ جنيه ونحو ٨,٥١٠ جنيه في يناير ٢٠١٦. [شكل رقم (٢٢/٣)]. ويرجع ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي خلال الفترة الماضية إلى الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي المصري برفع سعر الدولار أمام الجنيه في محاولة للقضاء على السوق الموازية للعملة الأجنبية، ولإعطاء رسالة ثقة للمستثمر الأجنبي.

وجدير بالذكر أن البنك المركزي قد قرر انتهاج سياسة سعر صرف أكثر مرونة (آخرها خفض سعر صرف الجنيه المصري بنحو ١٤,٥٪) والتي من شأنها علاج التشوهات في منظومة أسعار الصرف واستعادة تداول النقد الأجنبي داخل الجهاز المصرفي بصورة منتظمة ومستدامة تعكس آليات العرض والطلب، وبالتالي توفير النقد من أجل التنمية وتعميق السيولة وتعزيز القدرة على جذب الاستثمار.

شكل رقم (٢٢/٣)

تطوّر متوسطات أسعار الصرف للعملات الأجنبية الرئيسية مقابل الجنيه المصري (يوليو ٢٠١٤ – يناير ٢٠١٦)

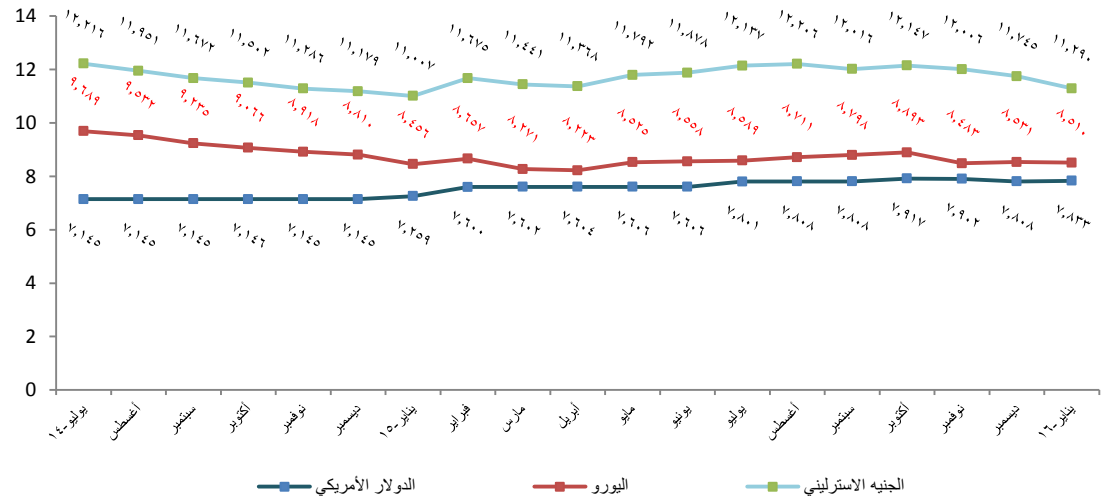

المصدر: وزارة المالية.

٣-١-٧ المعاملات الدولية

يتضّح من خلال تتبع تطورات ميزان المعاملات التجارية خلال السنوات الثلاثة الماضية أن هناك تزايد مستمر في عجز الميزان التجاري خلال هذه الفترة، حيث ارتفعت قيمته بنسبة ١٣,٨٪ في عام ٢٠١٥/١٤ مقارنة بعام ٢٠١٤/١٣، وبلغت نسبة الزيادة في عام ٢٠١٤/١٣ مقارنة بعام ٢٠١٣/١٢ نحو ١١,١٪، وكان حجم العجز قد بلغ نحو ٣٠,٧ مليار دولار، و ٣٤,١ مليار دولار، و٣٨,٨ مليار دولار خلال هذه الأعوام الثلاثة على التوالي. وترجع الزيادة في عجز الميزان التجاري خلال هذه الفترة إلى إنخفاض حجم الصادرات مع ارتفاع حجم الواردات. فقد انخفضت قيمة الصادرات من نحو ٢٦,١ مليار دولار في عام ٢٠١٤/٢٠١٣ إلى نحو ٢٢ مليار دولار في عام ٢٠١٥/٢٠١٤ بنسبة إنخفاض بلغت نحو ١٥,٧٪. وفي ذات الوقت ارتفعت الواردات السلعية من ٦٠,٢ مليار دولار إلى ٦٠,٨ مليار دولار بنسبة زيادة بلغت نحو ١٪. كما بلغت قيمة كل من الصادرات والواردات السلعية نحو ٩,١ مليار دولار و٢٨,٦ مليار دولار على التوالي مما نتج عنه عجز في الميزان التجاري بقيمة ١٩,٥ مليار دولار، وذلك خلال النصف الأول (يوليو – ديسمبر) من عام ٢٠١٦/١٥ [شكل رقم (٢٣/٣)].

شكل رقم (٢٣/٣)

تطوّر الميزان التجاري (٢٠١٣/١٢ – "يوليو – ديسمبر" ٢٠١٥)

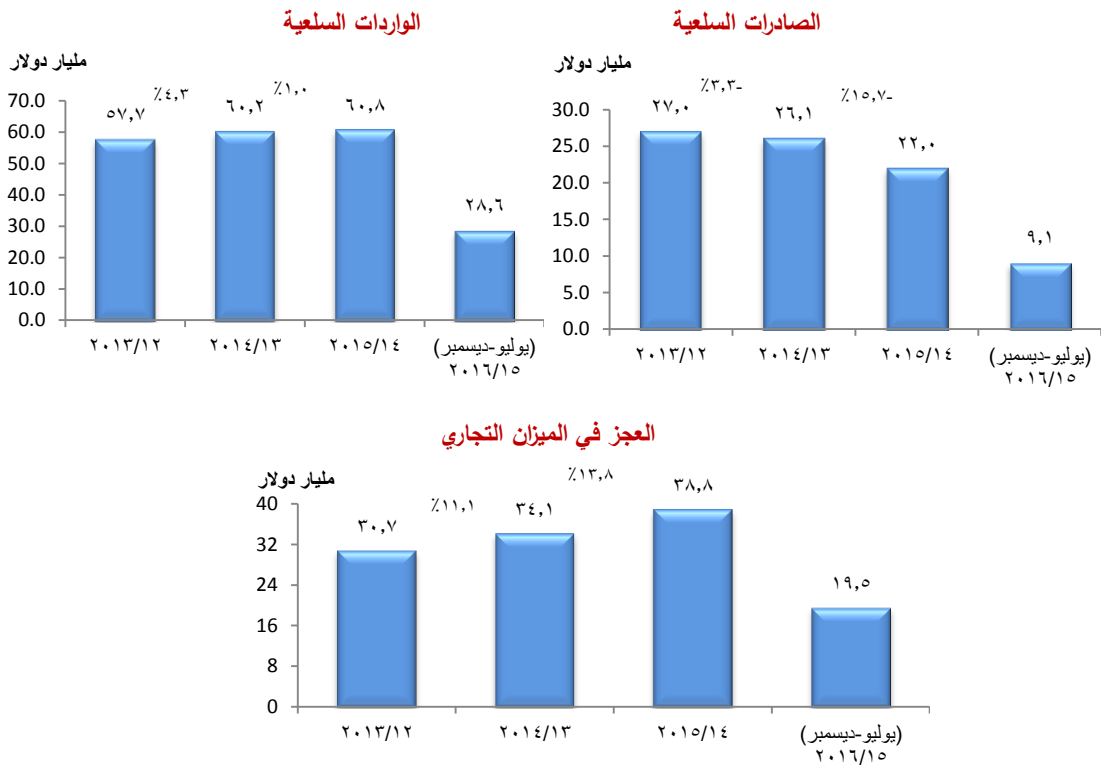

المصدر: البنك المركزي المصري.

وفيما يتعلق بهيكل الصادرات السلعية خلال عام ٢٠١٥/١٤ فيلاحظ أنه يشتمل على ما يقرب من ٤٢٪ سلع تامة الصنع، ونحو ٤٠٪ من الوقود والزيوت المعدنية ومنتجاتها، بينما تشكل السلع نصف المصنعة نحو ٩٪، والمواد الخام ما يقرب من ٨٪ من إجمالي السلع المصدرة خلال هذه الفترة. أما

بالنسبة لهيكل الواردات السلعية خلال ذات الفترة، فيلاحظ استحواذ السلع الوسيطة على النصيب الأكبر منها وذلك بنسبة ٢٧٪، تليها الوقود والزيوت المعدنية ومنتجاتها والسلع الاستثمارية بذات النسبة تقريباً (١٧٪)، تليها السلع الإستهلاكية غير المعمرة بنسبة ١٦٪، ثم المواد الخام بنسبة ١٤٪، بينما تمثل السلع الإستهلاكية المعمرة نحو ٧٪ من إجمالي الواردات السلعية لهذه الفترة [شكل رقم (٢٤/٣)].

شكل رقم (٢٤/٣)

هيكل الصادرات السلعية والواردات السلعية ٢٠١٥/١٤

الواردات السلعية **الصادرات السلعية**

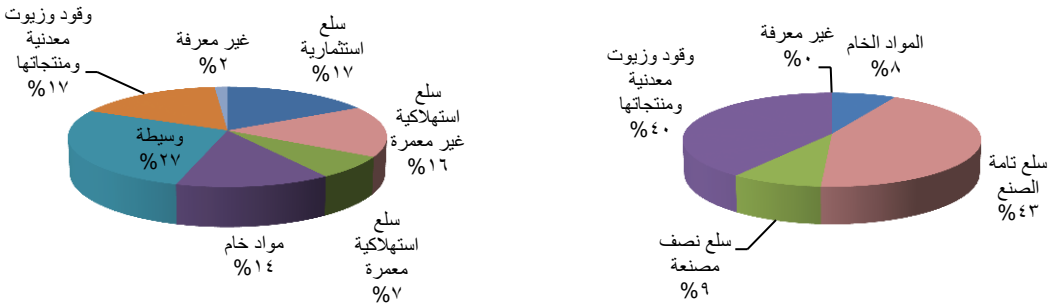

المصدر: البنك المركزي المصري.

وفي ذات السياق، تهدف الخطة الإستراتيجية للصادرات المصرية الوصول بقيمة الصادرات السلعية إلى نحو ٣٢,٢ مليار دولار بنهاية عام ٢٠١٦. كما تستهدف تحقيق معدل نمو سنوي للصادرات خلال السنوات الثلاثة القادمة بنسب تدور حول ١٥٪، حتى يصل إجمالي حصيلة الصادرات السلعية إلى نحو ٤٢,٦ مليار دولار أمريكي بنهاية عام ٢٠١٨. وبالرغم من ذلك، تشير البيانات الواردة عن وزارة التجارة والصناعة إلى أن إجمالي حجم الصادرات المحقق خلال عام ٢٠١٥ قد بلغ نحو ١٥,٤ مليار دولار وهو ما يمثل نحو ٥٥٪ مما كان مستهدفاً لهذا العام، بينما بلغ نسبة إجمالي الصادرات المحققة إلى المستهدفة بنهاية عام ٢٠١٤ نحو ٨٩٪ [شكل رقم (٢٥/٣)].

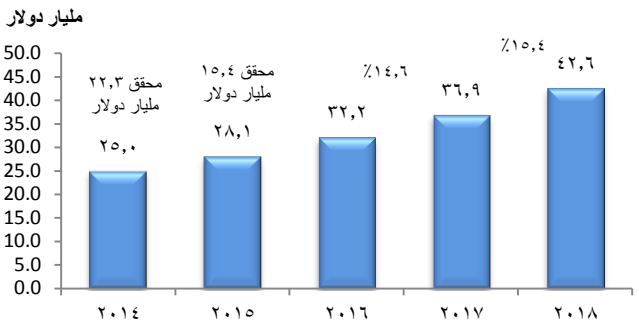

شكل رقم (٢٥/٣)

الخطة الاستراتيجية للصادرات المصرية

(٢٠١٨-٢٠١٤)

المصدر: وزارة التجارة والصناعة.

أما بالنسبة للميزان الخدمي، فقد شهد تحسّناً ملحوظاً خلال العام الماضي، حيث ارتفع الفائض الخدمي من نحو ١ مليار دولار عام ٢٠١٤/١٣ إلى نحو ٤,٧ مليار دولار عام ٢٠١٥/١٤، وذلك بعد انخفاض بنسبة ٨٠٪ مقارنة بعام ٢٠١٣/١٢. ويرجع ذلك بالأساس إلى زيادة المتحصّلات الخدمية بنسبة ٢٥٪ خلال عام ٢٠١٥/١٤ مقارنة بعام ٢٠١٤/١٣، في الوقت الذي زادت فيه المدفوعات

الخدمية بنسبة ٤,٢٪ خلال هذه الفترة. وفي النصف الأول (يوليو – ديسمبر) من عام ٢٠١٦/١٥ بلغ متحصّلات الخدمات نحو ٩,٣ مليار دولار مقابل مدفوعات بنحو ٧,١ مليار دولار محققة فائض خدمي بمقدار ٢,٢ مليار دولار [شكل رقم (٢٦/٣)].

وترجع الزيادة في المتحصلات الخدمية – خلال عام ٢٠١٥/١٤ مقارنة بالعام السابق – بصفة أساسية إلى زيادة الإيرادات السياحية بنسبة تجاوزت ٤٥٪ إلى النصف تقريباً (من نحو ٥,١ مليار دولار إلى نحو ٧,٤ مليار دولار)، وكذلك زيادة المتحصّلات الحكومية من ٦٥٤,٤ مليون دولار إلى ١,٤ مليار دولار مع زيادة المتحصّلات الأخرى من نحو ٢,٢ مليار دولار إلى ما يقرب من ٣,٢ مليار دولار مع ارتفاع طفيف في متحصّلات قناة السويس.

شكل رقم (٢٦/٣)

تطوّر المتحصّلات والمدفوعات الخدمية وصافي الميزان الخدمي

(٢٠١٣/١٢ – النصف الأول من عام ٢٠١٦/١٥)

المتحصلات الخدمية

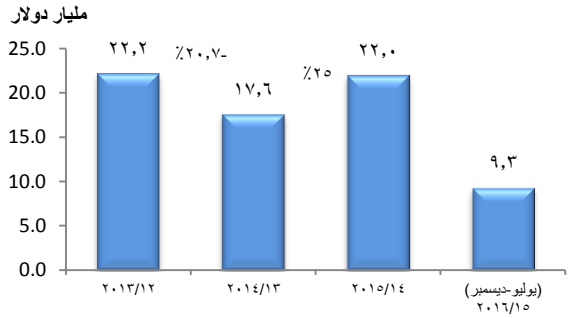

المدفوعات الخدمية

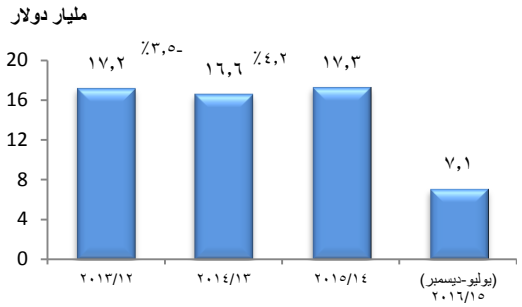

صافي الميزان الخدمي

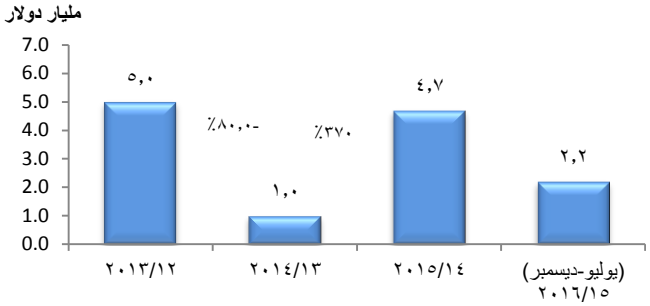

المصدر: البنك المركزي المصري، ٢٠١٦.

على الجانب الآخر، ارتفع عجز ميزان المعاملات الجارية (شاملاً التحويلات) إلى نحو ١٢,٢ مليار دولار خلال عام ٢٠١٥/١٤ مقابل عجزاً بنحو ٢,٧ مليار دولار في عام ٢٠١٤/١٣، كما ارتفع فائض ميزان الحساب الرأسمالي والمالي بنسبة كبيرة ليحقق نحو ١٧,٦ مليار دولار في هذا العام مقابل فائض بنحو ٥,٣ مليار دولار في العام السابق، وترتب على ذلك أن حقق الميزان الكلي – بعد إضافة صافي السهو والخطأ – فائضاً بمقدار ٣,٧ مليار دولار مقابل فائض بمقدار ١,٥ مليار دولار في عام ٢٠١٤/١٣. وخلال النصف الأول (يوليو – ديسمبر) من عام ٢٠١٦/١٥ بلغ العجز في

ميزان المعاملات الجارية نحو ٨,٩ مليار دولار، وحقق الحساب الرأسمالي والمالي فائضاً بنحو ٩,٢ مليار دولار، بينما حقق الميزان الكلي عجزاً بمقدار ٣,٤ مليار دولار بعد إضافة صافي السهو والخطأ [جدول رقم (٣/٥)].

جدول رقم (٣/٥)

تطوّر ميزان المعاملات الجارية خلال عامي ٢٠١٤/١٣ و٢٠١٥/١٤ والنصف الأول من عام ٢٠١٦/١٥

(مليار دولار)

البيان	٢٠١٤/١٣	٢٠١٥/١٤	(يوليو – ديسمبر) ٢٠١٦/١٥
الميزان التجاري	٣٤,١-	٣٨,٨-	١٩,٤٦-
الميزان الخدمي	٠,٩٧٨	٤,٧	٢,٢٣
رصيد المعاملات الجارية	٢,٧-	١٢,٢-	٨,٩٢-
- ميزان المعاملات السلعية والخدمية (بدون التحويلات)	٣٣,١-	٣٤,١-	١٧,٢٣-
- التحويلات	٣٠,٤	٢١,٩	٨,٣١
الحساب الرأسمالي والمالي	٥,٣	١٧,٦	٩,٢٤
صافي السهو والخطأ	١,١-	١,٧-	٣,٧٣-
الميزان الكلي	١,٥	٣,٧	٣,٤١-

المصدر: البنك المركزي المصري.

من ناحية أخرى، تشير البيانات إلى أن صافي الإحتياطيات الدولية من النقد الأجنبي لدى البنك المركزي قد تراجع خلال الفترة (يونيو ٢٠١٥- فبراير ٢٠١٦) بنحو ٣,٦ مليار دولار، حيث سجّل ١٦,٥٣ مليار دولار بنهاية شهر فبراير من عام ٢٠١٦ مقارنة بنحو ٢٠,١ مليار دولار بنهاية يونيو من عام ٢٠١٥. بينما بلغ صافي الإحتياطيات الدولية نحو ١٦,٧ مليار دولار في يونيو ٢٠١٤ مقابل نحو ١٤,٩ مليار دولار في يونيو ٢٠١٣. ونتيجة لذلك تراجعت عدد شهور تغطية صافي الإحتياطيات الدولية للواردات السلعية إلى نحو ٣,٤ شهر في فبراير ٢٠١٦ مقابل نحو ٤,٣ شهر في يونيو ٢٠١٥، بينما بلغ عدد شهور التغطية نحو ٣,٤ و٣,١ شهراً في يونيو من عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٣ على الترتيب [شكل رقم (٣/٢٧)].

شكل رقم (٣/٢٧)

تطوّر صافي الاحتياطات الدولية وعدد شهور تغطية الواردات السلعية (يونيو ٢٠١٢ – ديسمبر ٢٠١٥)

صافي الإحتياطيات الدولية **عدد شهور تغطية الإحتياطيات للواردات السلعية**

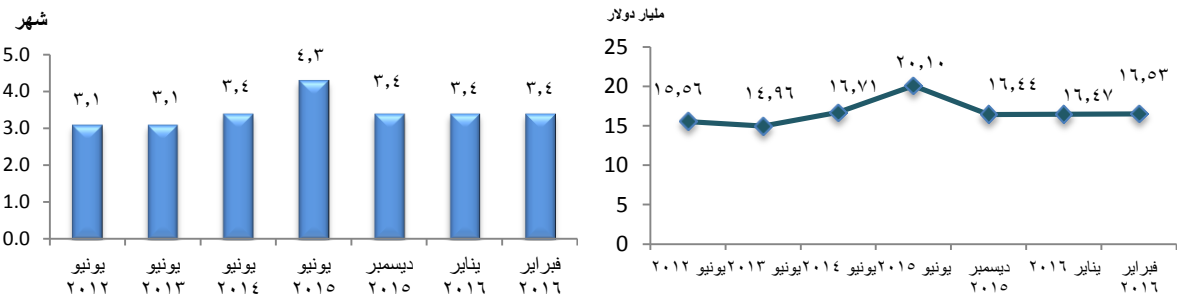

المصدر: البنك المركزي المصري.

٣-٢ الوضع الاقتصادي المستهدف في خطة عام ٢٠١٧/٢٠١٦

٣-٢-١ الموارد والاستخدامات

من المستهدف أن يصل حجم الموارد بالأسعار الثابتة إلى حوالي ٢,٥ تريليون جنيه في عام ٢٠١٧/٢٠١٦ و٢,٦ تريليون جنيه عام ٢٠١٨/٢٠١٧، أي بزيادة قدرها نحو ٦٪ و٦,٤٪ على التوالي. ومن المستهدف أن يصل حجم الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق إلى نحو ٢ تريليون جنيه بمعدل نمو قدره ٥,٢٪ في عام ٢٠١٧/٢٠١٦، كما سيرتفع حجم الواردات من السلع والخدمات لتصل إلى حوالي ٤٥٦,٢ مليار جنيه بالأسعار الثابتة، بمعدل نمو قدره نحو ٩,٥٪. ويلاحظ انخفاض طفيف في الوزن النسبي للواردات، حيث تشكّل نحو ٢٢,٧٪ كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق في عام ٢٠١٧/٢٠١٦، في مقابل نحو ٢٢,٦٪ في عام ٢٠١٥/٢٠١٤.

جدول رقم (٦/٣)

تطوّر حجم الموارد والاستخدامات (بالأسعار الثابتة)

(بالمليار جنيه)

	٢٠١٥/١٤	٢٠١٦/١٥	٢٠١٧/١٦	٢٠١٨/١٧
الموارد				
الناتج المحلى الاجمالى بتكلفة عوامل الانتاج	١٨٤٩,٤	١٨٩٤,٦	١٩٥٩,٢	٢٠٥٨,٥
صافى الضرائب غير المباشرة	-٢٣,٨	١٢,٠	٤٦,٥	٦٧,٥
الناتج المحلى الاجمالى بسعر السوق	١٨٢٥,٦	١٩٠٦,٦	٢٠٠٥,٧	٢١٢٦,٠
الواردات من السلع والخدمات	٤١٢,٠	٤١٦,٦	٤٥٦,٢	٤٩٣,١
مجموع الموارد	٢٢٣٧,٦	٢٣٢٣,٢	٢٤٦١,٩	٢٦١٩,١
الاستخدامات				
الاستهلاك النهائى الخاص	١٤٨٩,٤	١٥٤٦,٢	١٥٩٢,٥	١٦٥٦,٩
الاستهلاك النهائى الحكومى	٢٢٢,٠	٢٣٢,٠	٢٤١,٠	٢٥٣,١
مجموع الاستهلاك النهائى	١٧١١,٤	١٧٧٨,٢	١٨٣٣,٥	١٩١٠,٠
الاستثمار	٢٥٦,٦	٢٧٩,٠	٣٥٧,٣	٤١٦,٥
التغير فى المخزون	١٤,٩	٩,٠		
جملة الانفاق على الاستثمار	٢٧١,٥	٢٨٨,٠	٣٥٧,٣	٤١٦,٥
الصادرات من السلع والخدمات	٢٥٤,٧	٢٥٧,٠	٢٧١,١	٢٩٢,٦
مجموع الاستخدامات	٢٢٣٧,٦	٢٣٢٣,٢	٢٤٦١,٩	٢٦١٩,١

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

أما بالنسبة للاستخدامات بالأسعار الثابتة، فمن المستهدف أن تصل إلى حوالي ٢,٥ تريليون جنيه، حيث يبلغ حجم الاستهلاك النهائي نحو ١,٨ تريليون جنيه، بمعدل زيادة قدرها حوالي ٣,١٪، كما يمثل نحو ٩١,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق في عام ٢٠١٧/٢٠١٦. ويصل الاستهلاك

النهائي الخاص إلى حوالي ١,٦ تريليون جنيه، أي ما يمثل نحو ٧٩,٤٪ كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل ٢٤١ مليار جنيه للاستهلاك النهائي الحكومي، بما يمثل حوالي ١٢٪ كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بالأسعار الثابتة. أما بالنسبة للعام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧، فمن المستهدف أن يصل مجموع الاستهلاك النهائي إلى نحو ١,٩ تريليون جنيه، أي بما يمثل نحو ٨٩,٨٪ كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، منها حوالي ١,٧ تريليون جنيه للاستهلاك النهائي الخاص و ٢٥٣,١ مليار جنيه للاستهلاك النهائي الحكومي [شكل رقم (٢٨/٣)].

شكل رقم (٢٨/٣)

نسبة الاستخدامات من الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق وبالأسعار الثابتة في عامي ٢٠١٥/٢٠١٤-٢٠١٧/٢٠١٦

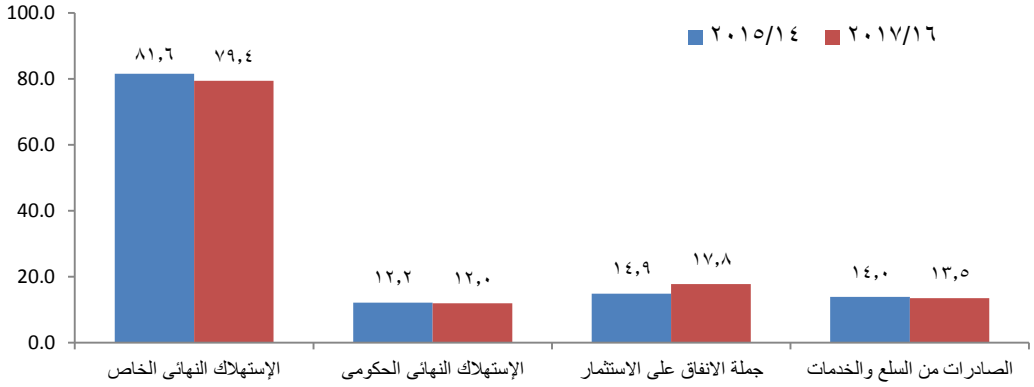

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

ومن المستهدف أن يزيد حجم الموارد بالأسعار الجارية بحوالي ١٦,٨٪ ليصل إلى حوالي ٣,٩ تريليون جنيه بحلول عام ٢٠١٧/٢٠١٦، وحوالي ٤,٥ تريليون جنيه في عام ٢٠١٨/٢٠١٧ بنسبة زيادة قدرها ١٦,٥٪، مقابل نحو ٣,٣ تريليون جنيه عام ٢٠١٦/٢٠١٥. ومن المنتظر أن يرتفع حجم الواردات من السلع والخدمات ليقارب نحو ٦٤٠,٥ مليار جنيه في عام ٢٠١٧/٢٠١٦ ونحو ٧٣٨ مليار جنيه في عام ٢٠١٨/٢٠١٧، مقابل حوالي ٥٥٣,٩ مليار جنيه في عام ٢٠١٦/٢٠١٥. وفيما يتعلق بالاستخدامات بالأسعار الجارية، من المتوقع أن يبلغ حجم الاستهلاك النهائي حوالي ٢,٩ تريليون جنيه عام ٢٠١٧/٢٠١٦ و نحو ٣,٤ تريليون جنيه في عام ٢٠١٨/٢٠١٧، مقابل نحو ٢,٦ تريليون جنيه عام ٢٠١٦/٢٠١٥ [جدول رقم (٧/٣)].

ومن المستهدف أن يرتفع حجم الإنفاق الاستثماري ليبلغ حوالي ٥٧٠ مليار جنيه عام ٢٠١٧/٢٠١٦ ونحو ٦٨٤,٦ مليار جنيه في عام ٢٠١٨/٢٠١٧، حتى يصل معدل الاستثمار إلى ١٧,٦٪ و ١٨,١٪ على التوالي [شكل رقم (٢٩/٣)].

جدول رقم (٧/٣)

تطوّر حجم الموارد والاستخدامات (بالأسعار الجارية)

(بالمليار جنيه)

	٢٠١٥/١٤	٢٠١٦/١٥	٢٠١٧/١٦	٢٠١٨/١٧
المـــوارد				
الناتج المحلى الاجمـالى بتكلفة عوامل الانتاج	٢٤٧٥,٨	٢٧٣٦,٣	٣٠٩٥,٠	٣٥٨٦,٢
صافى الضرائب غير المباشرة	٢٩,٢-	٣٥,٠	١٤٩,٨	٢٠٣,٧
الناتج المحلى الاجمـالى بسعر السوق	٢٤٤٦,٦	٢٧٧١,٣	٣٢٤٤,٨	٣٧٨٩,٩
الواردات من السلع والخدمات	٥٢٦,٠	٥٥٣,٩	٦٤٠,٥	٧٣٨,٠
مجموع الموارد	٢٩٧٢,٦	٣٣٢٥,٢	٣٨٨٥,٣	٤٥٢٧,٩
الاستخدامـات				
الاستهلاك النهائى الخاص	٢٠١٥,١	٢٢٦٧,٧	٢٥٧٠,٥	٢٩٦٨,١
الاستهلاك النهائى الحكومى	٢٨٧,٤	٣٢١,٠	٣٦٤,٠	٤٢٢,٧
مجموع الاستهلاك النهائى	٢٣٠٢,٥	٢٥٨٨,٧	٢٩٣٤,٥	٣٣٩٠,٨
الاستثمـار	٣٣٣,٧	٣٩٤,٥	٥٧٠,٠	٦٨٤,٦
التغير فى المخزون	١٥,٥	١٤,٠		
جملة الانفاق على الاستثمار	٣٤٩,٢	٤٠٨,٥	٥٧٠,٠	٦٨٤,٦
الصادرات من السلع والخدمات	٣٢٠,٩	٣٢٨,٠	٣٨٠,٨	٤٥٢,٥
مجموع الاستخدامات	٢٩٧٢,٦	٣٣٢٥,٢	٣٨٨٥,٣	٤٥٢٧,٩

المصدر : وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

شكل رقم (٢٩/٣)

تطوّر جملة الانفاق على الاستثمار خلال الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥-٢٠١٧/٢٠١٨ (بالأسعار الجارية)

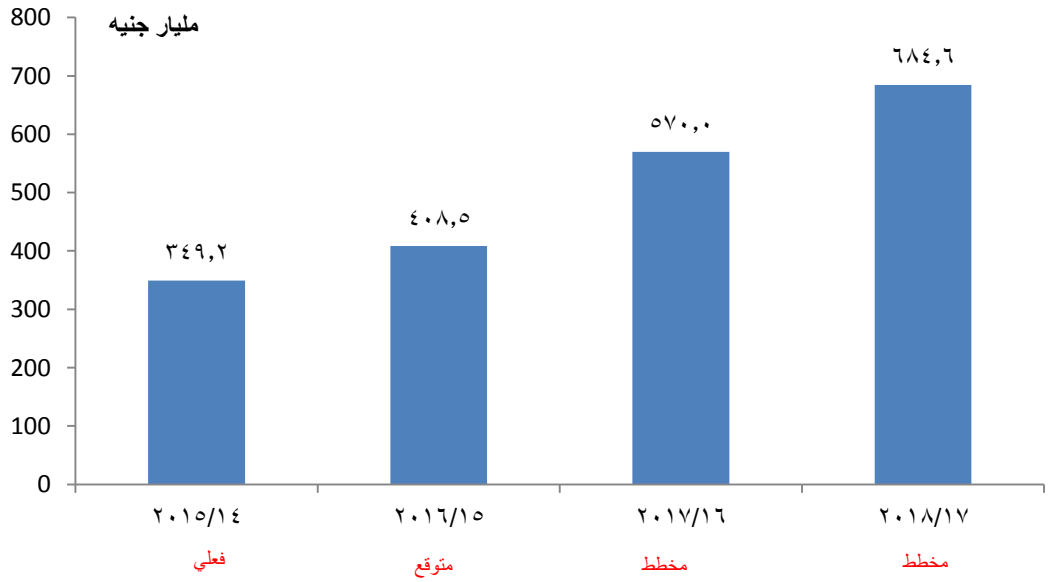

المصدر : وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

ومن المستهدف زيادة معدل الادخار المحلي ليصل إلى حوالي ٩,٦٪ في عام ٢٠١٧/٢٠١٦، و١٠,٥٪ في عام ٢٠١٨/٢٠١٧، وبالرغم من اتجاه فجوة الموارد إلى الانخفاض النسبي في هذين العامين، إلا أنها لا تزال تعكس عدم كفاية حجم الادخار المحلي لتمويل الانفاق الاستثماري المستهدف، مما يستلزم اتخاذ الإجراءات اللازمة لحفز المدخرات المحلية والتفكير في أوعية ادخارية جديدة تشجّع المواطنين على توجيه مدخراتهم في القطاع المصرفي [شكل رقم (٣٠/٣)].

شكل رقم (٣٠/٣)

معدل الادخار المحلي ومعدل الاستثمار وفجوة الموارد خلال الفترة ٢٠١٥/٢٠١٤-٢٠١٨/٢٠١٧

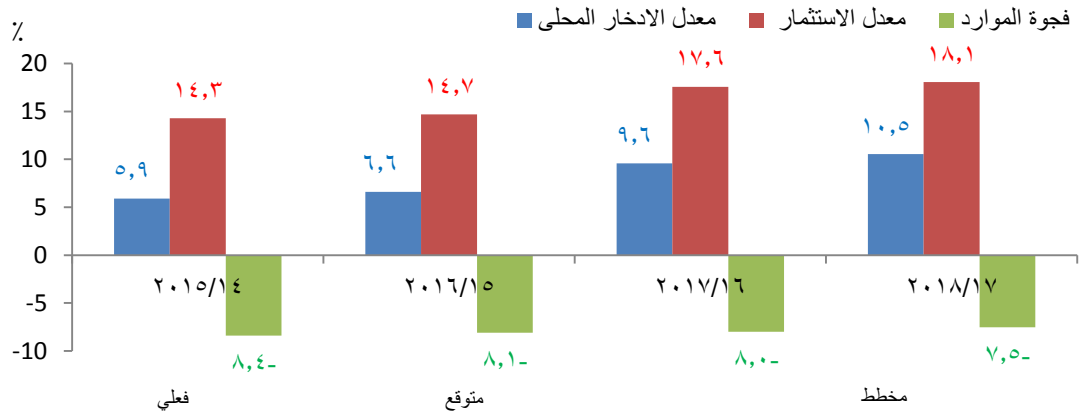

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

ومن المستهف أن يرتفع حجم الصادرات السلعية والخدمية ليصل إلى ٢٧١,١ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٧/٢٠١٦ و٢٩٢,٦ مليار جنيه في عام ٢٠١٨/٢٠١٧ بالأسعار الثابتة، بمعدلات نمو حقيقية تصل إلى ٥,٥٪ و٧,٩٪ على التوالي، مقارنة بمعدلات نمو الواردات من السلع والخدمات والتي تسجل حوالي ٩,٥٪ و٨,١٪ خلال عامي ٢٠١٧/٢٠١٦ و٢٠١٨/٢٠١٧. وتصل الأهمية النسبية للصادرات من السلع والخدمات إلى نحو ١٣,٥٪ و١٣,٨٪ كنسبة من الناتج مقابل حوالي ٢٢,٧٪ و٢٣,٢٪ للواردات من السلع والخدمات خلال العامين المذكورين [شكل رقم (٣١/٣)].

شكل رقم (٣١/٣)

تطوّر حجم الصادرات والواردات من السلع والخدمات والفجوة بينهما خلال الفترة ٢٠١٥/٢٠١٤-٢٠١٨/٢٠١٧

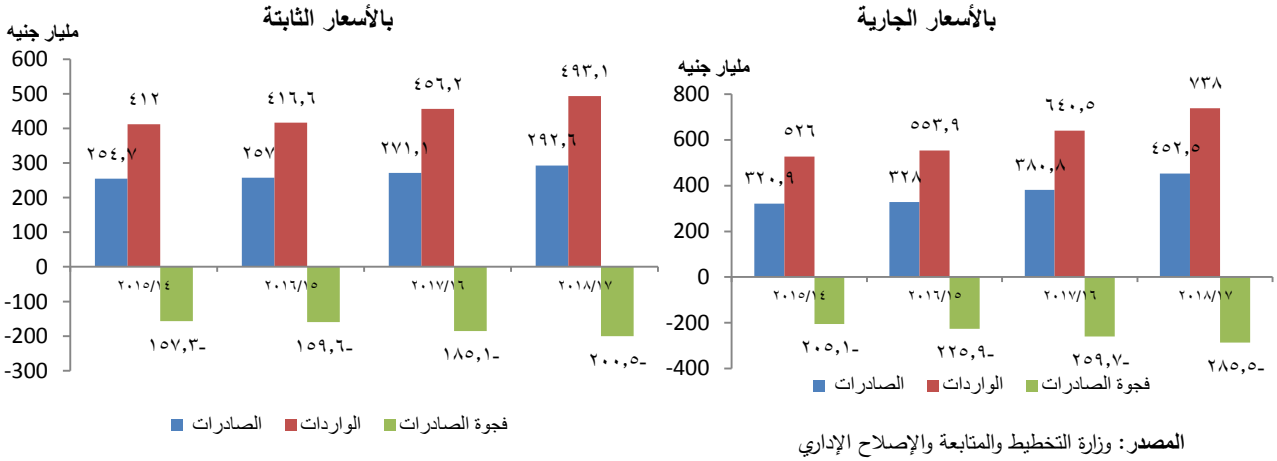

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

٣-٢-٢ الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو الاقتصادي

من المستهدف أن يرتفع حجم الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق ليصل إلى حوالي ٣,٢ تريليون جنيه في عام ٢٠١٦/٢٠١٧ و٣,٧٨ تريليون جنيه عام ٢٠١٧/٢٠١٨، مقابل نحو ٢,٧٧ تريليون جنيه عام ٢٠١٥/٢٠١٦، بالأسعار الجارية [شكل رقم (٣٢/٣)].

شكل رقم (٣٢/٣)

تطوّر الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق خلال الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥-٢٠١٧/٢٠١٨

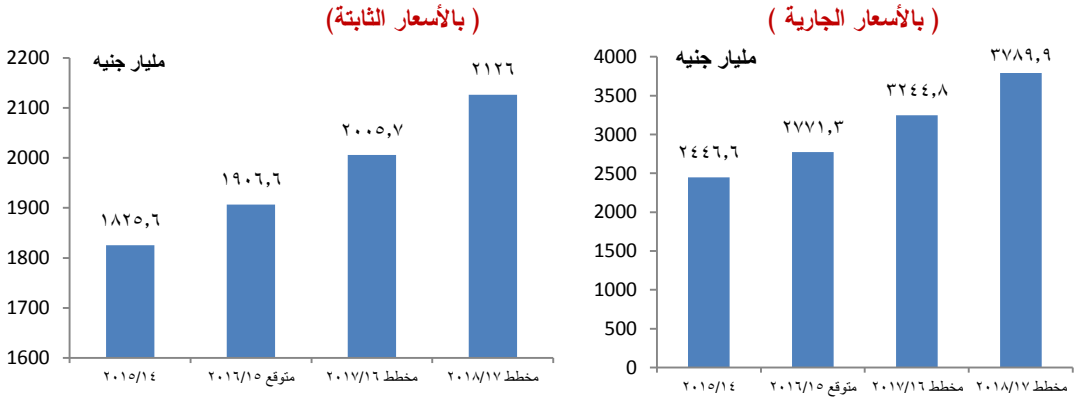

المصدر : وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح والإداري.

من المستهدف أن يواصل معدل النمو الاقتصادي ارتفاعه ليصل إلى ٥,٢٪ و٦٪ خلال عامي ٢٠١٦/٢٠١٧ و٢٠١٧/٢٠١٨ على التوالي، مقابل معدل النمو المتوقع عام ٢٠١٥/٢٠١٦ والذي يبلغ حوالي ٤,٤٪ [شكل رقم (٣٣/٣)].

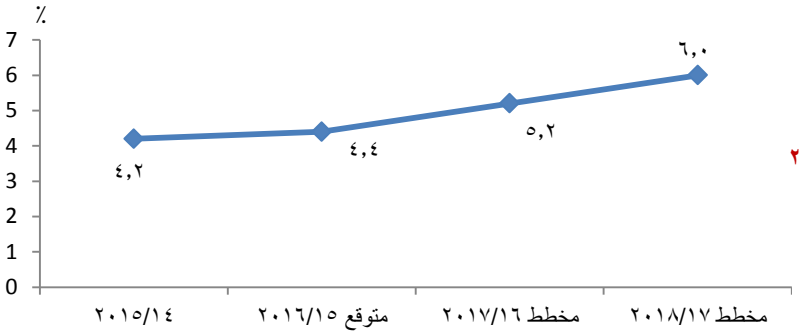

شكل رقم (٣٣/٣)

تطوّر معدل النمو الاقتصادي

خلال ٢٠١٤/٢٠١٥ - ٢٠١٧/٢٠١٨

المصدر : وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح والإداري.

وفيما يتعلق بمصادر النمو الاقتصادي، من المستهدف أن ترتفع مساهمة الإنفاق الاستثماري لتصل إلى ٣,٦ نقطة مئوية في عام ٢٠١٦/٢٠١٧ ليصبح المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي، مقابل مساهمة بنسبة ٢,٩ نقطة مئوية للإنفاق الاستهلاكي. بينما في عام ٢٠١٧/٢٠١٨ من المتوقع أن ترتفع مساهمة الإنفاق الاستهلاكي في النمو مرة أخرى لتصل إلى ٣,٨ نقطة مئوية على حساب مساهمة الإنفاق الاستثماري والذي من المتوقع تراجع مساهمته إلى ٣ نقطة مئوية. ومن المتوقع أيضاً استمرار المساهمة السالبة للتغيّر في الصادرات في معدل النمو الاقتصادي لتسجل -١,٣ نقطة مئوية في عام ٢٠١٦/٢٠١٧ ومن المتوقع أن تتراجع إلى -٠,٨ نقطة مئوية في عام ٢٠١٧/٢٠١٨ [شكل رقم (٣٤/٣)].

شكل رقم (٣/٣٤)

مصادر النمو خلال الفترة ٢٠١٣/٢٠١٢-٢٠١٨/٢٠١٧

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح والإداري.

ومن المستهدف أن تحقق جميع القطاعات معدلات نمو موجبة، ومن المتوقع أن ترتفع معدلات نمو القطاعات التالية: قطاع التشييد والبناء (٩,٣٪ و١٢٪) وذلك بفضل استمرار تنفيذ المشروعات القومية العملاقة من مشروعات شق الطرق واستكمال مشروع مترو الأنفاق ومشروع بناء مليون وحدة سكنية وتنمية ١,٥ مليون فدان، وقطاع الصناعة التحويلية (٣,٥٪ و٥,٥٪) وقناة السويس (٣,٢٪ و٤,٣٪) وتجارة الجملة والتجزئة (٣,٧٪ و٥,٤٪). ومن المتوقع أن يحقق قطاع السياحة معدلات نمو موجبة (٣,٢٪ و٧,٣٪) وذلك خلال عامي ٢٠١٧/٢٠١٦ و٢٠١٨/٢٠١٧ على التوالي [شكل رقم (٣/٣٥)].

شكل رقم (٣/٣٥)

معدلات النمو القطاعية المستهدفة خلال الفترة ٢٠١٦/٢٠١٥-٢٠١٨/٢٠١٧

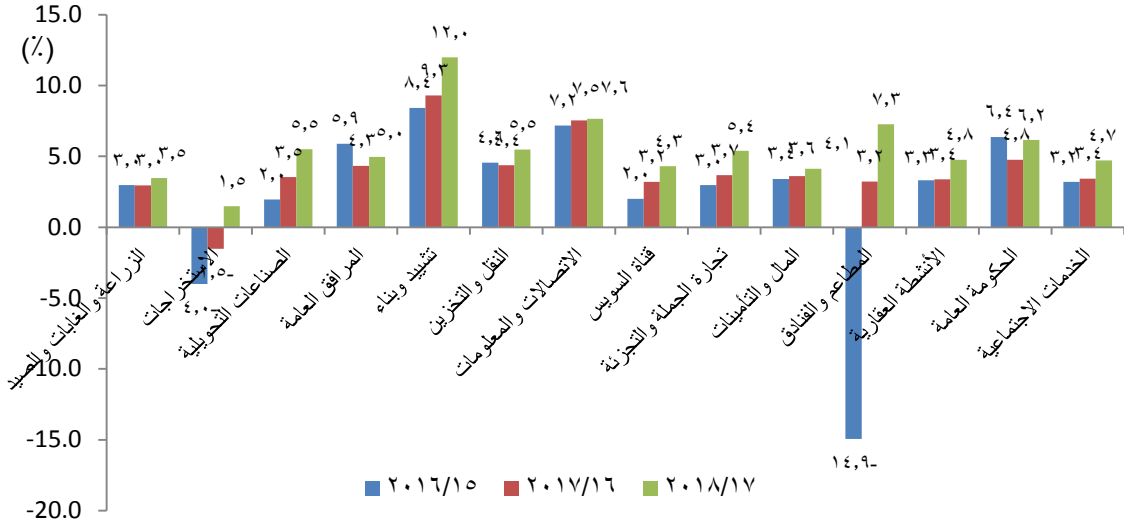

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح والإداري

وبالنسبة للمساهمة القطاعية المستهدفة في معدل النمو الاقتصادي، من المتوقع أن يساهم قطاع الصناعة التحويلية بحوالي ١٦,٧٪ وقطاع تجارة الجملة والتجزئة بحوالي ١٤,٤٪، ويليهما قطاع الحكومة العامة بحوالي ١٣,٨٪ ثم قطاع التشييد والبناء بحوالي ١٣,٥٪ وقطاع الزراعة بنحو ٩,٧٪ من معدل النمو الاقتصادي المستهدف لعام ٢٠١٧/٢٠١٦ [شكل رقم (٣٦/٣)].

شكل رقم (٣٦/٣)

المساهمة القطاعية المستهدفة في معدل النمو الاقتصادي في عام ٢٠١٧/٢٠١٦ (٪)

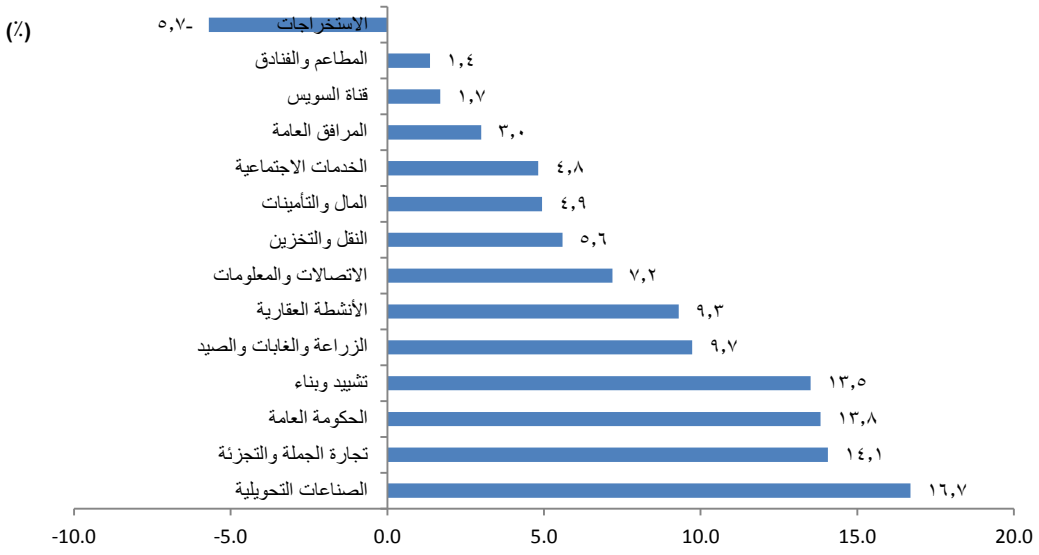

المصدر : وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح والإداري.

الاستثمارات الكلية

من المستهدف تنفيذ استثمارات بنحو ٥٧٠ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٧/١٦، وذلك بزيادة قدرها حوالي ١٦١,٥ مليار جنيه عن المتوقع تنفيذه خلال العام المالي ٢٠١٦/١٥، بزيادة قاربت ٣٩,٥٪ [شكل رقم (٣٧/٣)].

شكل رقم (٣٧/٣)

تطوّر الاستثمارات الكلية(*)

خلال الفترة

(٢٠١٣/١٢ – ٢٠١٧/١٦)

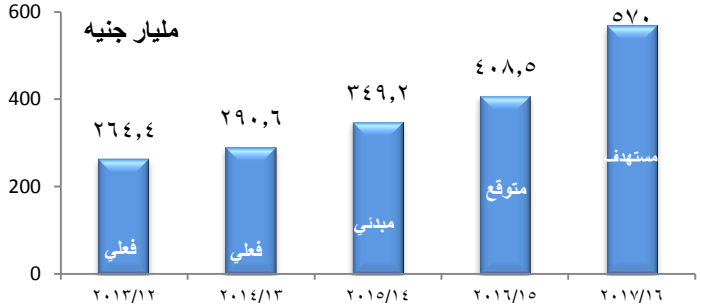

(*) يشمل التغيّر في المخزون

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

وبالنسبة للتوزيع القطاعي للاستثمارات المستهدفة، استحوذ قطاع التشييد والبناء والأنشطة العقارية على النصيب الأكبر من هذه الاستثمارات بنسبة قاربت ٢٢,٥٪، يليها نشاط الخدمات الاجتماعية بنحو

١٤,٥٪ ثم قطاع المرافق العامة (الكهرباء والمياه والصرف الصحي) بحوالي ١٣,٨٪، ثم النقل والتخزين متضمناً قناة السويس (١٢,٦٪) [شكل رقم (٣٨/٣)].

شكل (٣٨/٣)

الهيكل القطاعي للاستثمارات الكلية المستهدفة بخطة عام ٢٠١٧/١٦

أخرى تشمل: الوساطة المالية والتأمين والضمان الإجتماعي، موازنات خاصة، احتياطيات عامة.

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

وبالنسبة لهيكل توزيع الاستثمارات بين المجموعات القطاعية الثلاث، استأثرت الأنشطة السلعية بنحو ٤١,١٪ بإجمالي قارب ٢٣٣,٩ مليار جنيه، مقابل ٢٢,٥٪ للخدمات الإنتاجية بحوالي ١٢٨,٥ مليار جنيه، في حين بلغت نسبة الخدمات الاجتماعية ٣٦,٥٪ [شكل رقم (٣٩/٣)].

شكل رقم (٣٩/٣)

هيكل توزيع الاستثمارات بين المجموعات القطاعية الثلاث* في خطة عام ٢٠١٧/١٦

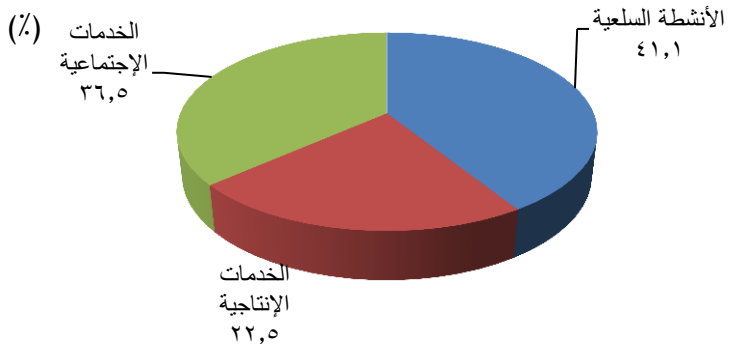

(*) تشمل الأنشطة السلعية قطاعات الزراعة والري والصناعة الإستخراجية والصناعة التحويلية والكهرباء والمياه والتشييد والبناء وتشمل أنشطة الخدمات الإنتاجية قطاعات النقل والتخزين والإتصالات وتكنولوجيا المعلومات وقناة السويس وتجارة الجملة والتجزئة والوساطة المالية والتأمين والضمان الإجتماعي والسياحة وتشمل أنشطة الخدمات الإجتماعية قطاعات الأنشطة العقارية والصرف الصحي وخدمات التعليم والصحة والخدمات الشخصية والموازنات الخاصة والاحتياطيات العامة.

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

وفيما يتعلق بجهات الإسناد، بلغ حجم استثمارات الجهاز الحكومي نحو ١٤٦,٧ مليار جنيه، بنسبة نحو ٢٥,٧٪ من إجمالي الاستثمارات، في حين بلغ حجم استثمارات الشركات العامة (شركات قانون ٩٧ وشركات قانون ٢٠٣ وشركات قابضة نوعية) نحو ٨٣,٢ مليار جنيه بنسبة ١٤,٦٪، وخُصص ٤٨,٧ مليار جنيه للهيئات الاقتصادية بنسبة ٨,٥٪. في حين استحوذ القطاع الخاص على نحو ٢٩١,٤ من إجمالي الاستثمارات بنسبة ترتفع عن النصف (٥١,١٪) وذلك في ضوء استمرار الجهود المبذولة لتطوير مناخ الأعمال لجذب مزيد من الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية اللازمة لرفع معدلات النمو الاقتصادي [شكل رقم (٤٠/٣)].

شكل رقم (٤٠/٣)

الاستثمارات المستهدفة بحسب جهات الإسناد لعام ٢٠١٧/١٦

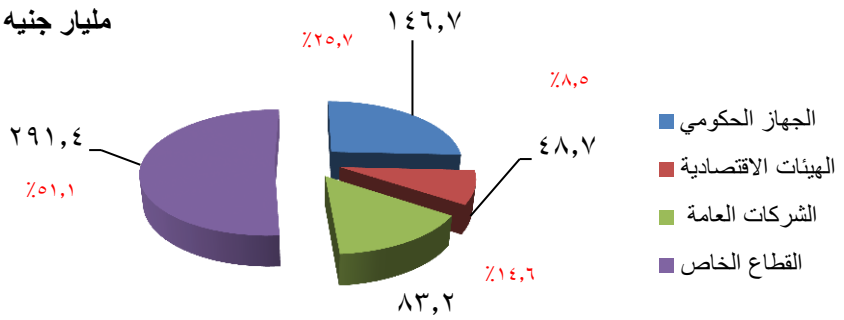

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

أولاً: الاستثمارات العامة:

بلغ إجمالي الاستثمارات العامة المستهدفة خلال العام المالي ٢٠١٧/١٦ نحو ٢٧٨,٦ مليار جنيه بنسبة ٨,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل استثمارات متوقعة خلال العام المالي ٢٠١٦/١٥ بلغت ١٨٣,١ مليار جنيه بنسبة ٦,٦٪ بزيادة بلغت نحو ٩٥,٥ مليار جنيه [شكل رقم (٤١/٣)].

شكل رقم (٤١/٣)

تطوّر الاستثمارات العامة ونسبتها للناتج المحلي الإجمالي (٢٠١٣/١٢ – ٢٠١٧/١٦)

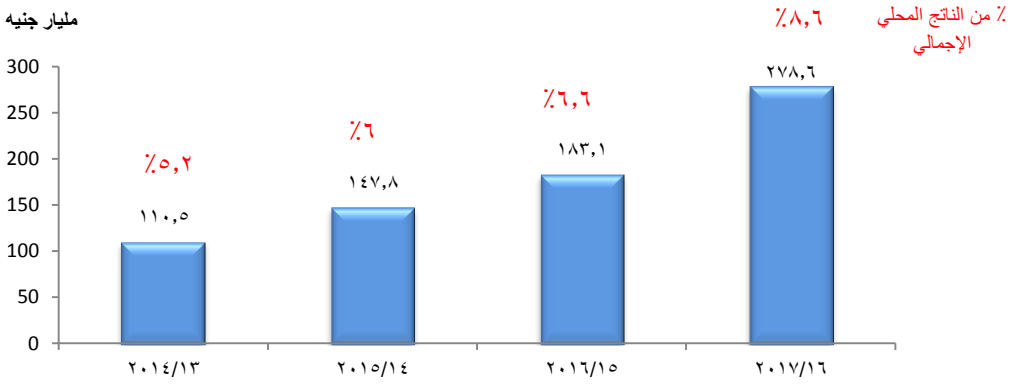

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

ولقد استحوذت استثمارات القطاع الحكومي على النسبة الأكبر من إجمالي الاستثمارات العامة بنحو ١٤٦,٧ مليار جنيه بنسبة ٥٢,٧٪، تلتها استثمارات الشركات العامة بإجمالي بلغ نحو ٨٣,٢ مليار جنيه بنسبة ٢٩,٩٪ من إجمالي الاستثمارات العامة، ثم الهيئات الاقتصادية باستثمارات مستهدفة ٤٨,٧ مليار جنيه [شكل رقم (٤٢/٣)].

شكل رقم (٤٢/٣)

توزيع الاستثمارات العامة بين المجموعات القطاعية الثلاثة في خطة عام ٢٠١٧/١٦

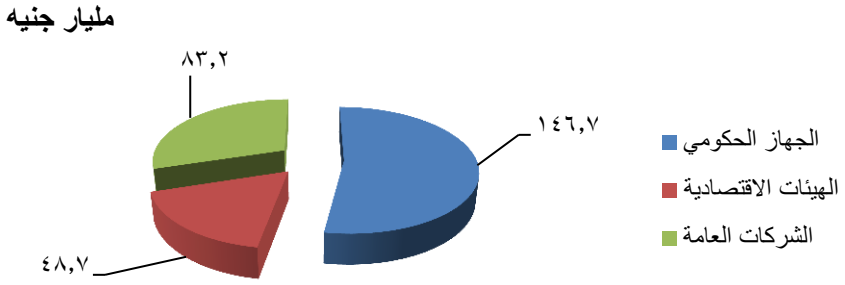

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

الجهاز الحكومي

وباستقراء التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية المستهدف تنفيذها خلال العام المالي ٢٠١٧/١٦ والتي بلغت حوالي ١٤٦,٧ مليار جنيه، يتضّح استحواذ الأنشطة العقارية على النسبة الأكبر من هذه الاستثمارات بإجمالي ٦١,١ مليار جنيه بنسبة قاربت ٤١,٦٪ من الإجمالي، يليها الاستثمارات الموجهة للخدمات الاجتماعية (متضمّنة خدمات التعليم والصحة والخدمات الأخرى) بإجمالي بلغ ٥١,٣ مليار جنيه بنسبة ٣٥,٠٪ من الإجمالي، وذلك استيفاءً للحقوق الدستورية، ثم قطاع النقل والتخزين بنسبة ١٠,٣٪ من الإجمالي بما يقارب ١٥,١ مليار جنيه [شكل رقم (٤٣/٣)].

شكل رقم (٤٣/٣)

التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية في خطة عام ٢٠١٧/١٦

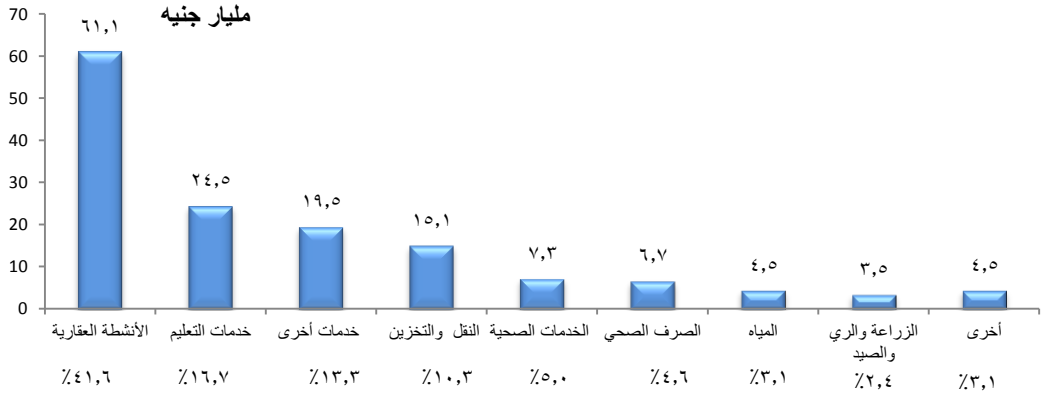

أخرى تشمل: الأنشطة الاستخراجية، والصناعات التحويلية، والكهرباء، والتشييد والبناء، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والوساطة المالية والتأمين والضمان الاجتماعي، والمطاعم والفنادق، واحتياطيات عامة.

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

تُعد الأجهزة الرئيسية المنوطة بتنفيذ الاستثمارات الحكومية هي الجهاز الإداري والإدارة المحلية والهيئات الخدمية. وفي هذا الإطار، استأثر الجهاز الإداري بالنصيب الأكبر من هذه الاستثمارات بما يُقارب ٩٧,٩ مليار جنيه بنسبة تزيد عن ثلثي الاستثمارات الحكومية المستهدفة (٦٦,٧٪) وخُصص للهيئات الخدمية استثمارات بلغت نحو ٤٠,٣ مليار جنيه ثم الإدارة المحلية بحوالي ٨,٥ مليار جنيه [شكل رقم (٤٤/٣)].

شكل رقم (٤٤/٣)

استثمارات الجهاز الحكومي بحسب الجهات في خطة عام ١٦/ ٢٠١٧

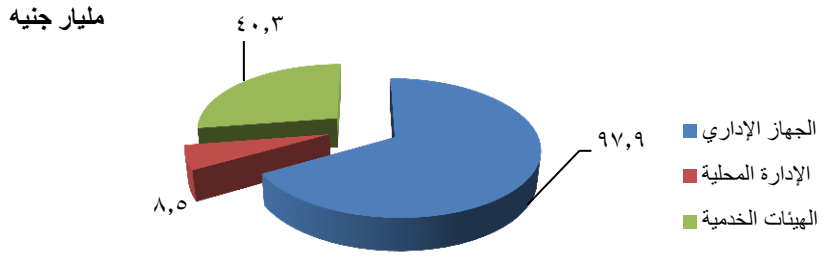

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

وفيما يتعلق بهيكل تمويل الاستثمارات الحكومية، فمن المستهدف أن تموّل الخزانة العامة نحو ٦٥ مليار جنيه من إجمالي الاستثمارات بنسبة ٤٤,٣٪ من الإجمالي، على أن تساهم الموارد الذاتية والقروض والمنح بحوالي ٨٠,٣ مليار جنيه بنسبة ٥٤,٧٪، ويتم تمويل الاستثمارات المتبقية من خلال المشاركة مع القطاع الخاص وذلك بإجمالي ١,٤ مليار جنيه [شكل رقم (٤٥/٣)].

شكل رقم (٤٥/٣)

هيكل تمويل الاستثمارات الحكومية في خطة عام ٢٠١٧/١٦

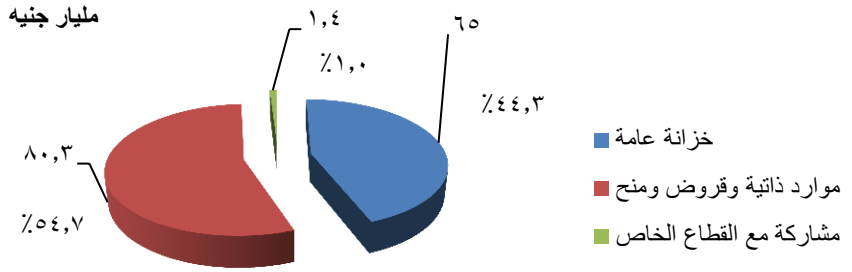

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

الهيئات الاقتصادية

من المستهدف أن تبلغ حجم استثمارات الهيئات الاقتصادية حوالي ٤٨,٧ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٧/١٦. حيث تم توجيه استثمارات بنحو ١٨,٤ مليار جنيه لقناة السويس بنسبة ٣٧,٨٪ من الإجمالي، تلاها الخدمات الاجتماعية (تشتمل على خدمات التعليم والصحة وخدمات أخرى) بإجمالي ٨,٣ مليار جنيه وبنسبة ١٧,١٪ من الإجمالي، في حين تم رصد حوالي ١١,٣ مليار جنيه استثمارات للمرافق العامة (مياه وكهرباء وصرف صحي) [شكل رقم (٤٦/٣)].

شكل رقم (٣/٤٦)

الهيكل القطاعي لاستثمارات الهيئات الاقتصادية في خطة عام ٢٠١٧/١٦

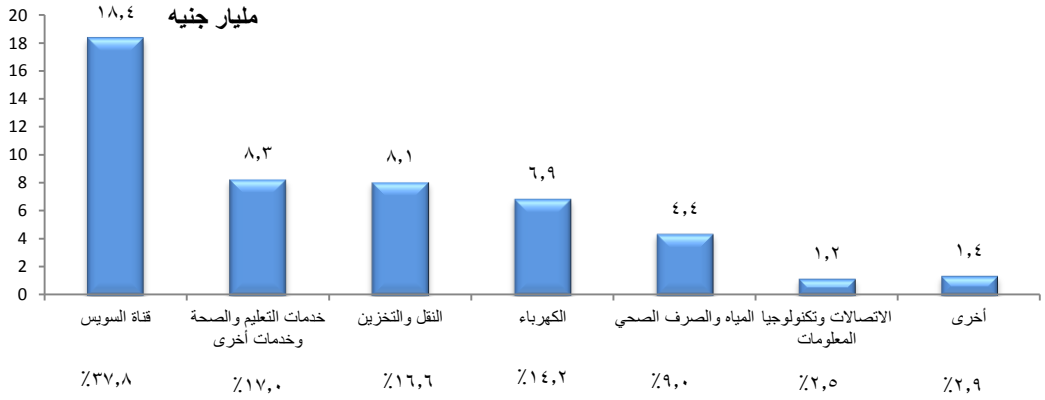

أخرى تشمل:الزراعة، والأنشطة الاستخراجية، والصناعات التحويلية، والتشييد والبناء، وتجارة الجملة والتجزئة، والوساطة المالية والتأمين والضمان الاجتماعي، والمطاعم والفنادق، والأنشطة العقارية، وموازنات خاصة.

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

ومن المستهدف أن يتم تمويل استثمارات الهيئات الاقتصادية من خلال الموارد الذاتية والقروض والتي تمثل نحو ٨٣,٧٪ من الإجمالي باستثمارات ٤٠,٧ مليار جنيه، على أن يتم تمويل الجزء المتبقي من الاستثمارات من مساهمات الخزانة العامة (٢ مليار جنيه) وبنك الاستثمار القومي (٢,٤ مليار جنيه) ومصادر أخرى (٣,٥ مليار جنيه) وذلك بإجمالي ٧,٩ مليار جنيه بنسبة تقارب ١٦,٣٪ [شكل رقم (٣/٤٧)].

شكل رقم (٣/٤٧)

هيكل تمويل الهيئات الاقتصادية في خطة عام ٢٠١٧/١٦

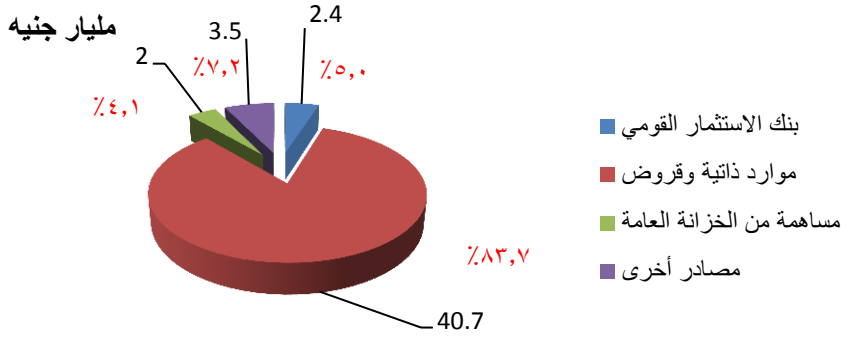

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

- **الشركات العامة (قانون رقم ٩٧ لعام ١٩٨٣):** تقدّر استثمارات الشركات العامة (قانون رقم ٩٧ لعام ١٩٨٣) بحوالي ١١,٢ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٧/١٦. ويستحوذ قطاع الصناعة التحويلية على النصيب الأكبر منها ليصل إلى نحو ٦٠,٧٪ باستثمارات قدرها حوالي ٦,٨ مليار جنيه، يليه قطاع الأنشطة الاستخراجية بنسبة ١٨,٨٪ وباستثمارات تبلغ نحو ٢,١ مليار جنيه، ثم قطاع النقل والتخزين بحوالي ١١,٦٪ باستثمارات تبلغ ١,٣ مليار جنيه.

- **شركات قطاع الأعمال العام (قانون رقم ٢٠٣ لعام ١٩٩١):** من المستهدف أن يصل إجمالي الاستثمارات إلى نحو ٣,٣ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٧/١٦. ويستأثر قطاع التشييد والبناء بالنصيب الأكبر من هذه الاستثمارات بنحو ٩٣٢,٧ مليون جنيه بحوالي ٢٨,٣٪ من الإجمالي ثم الصناعات التحويلية بحوالي ٨٧٥,٥ مليون جنيه، يليه قطاعي السياحة والنقل والتخزين باستثمارات ٦٩٨,٤ مليون جنيه و٦٩٦,٦ مليون جنيه على الترتيب.
- **الشركات القابضة النوعية:** تقدر الاستثمارات المستهدفة الخاصة بالشركات القابضة النوعية بحوالي ٦٨,٧ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٧/١٦. يستحوذ قطاع الكهرباء على نحو ٥٥,٥ مليار جنيه بنسبة ٨٠,٨٪ يليه قطاع النقل والتخزين بنحو ٦,٦ مليار جنيه بنسبة ٩,٦٪.

ثانياً: الاستثمار الخاص:

بالنسبة لاستثمارات القطاع الخاص، فمن المستهدف تنفيذ نحو ٢٩١,٤ مليار جنيه بنسبة ٥١,١٪ من إجمالي الاستثمارات الكلية. ويستأثر قطاعي الأنشطة الاستخراجية والأنشطة العقارية بنحو ٣٧,٣٪ بإجمالي ١٠٨,٦ مليار جنيه، ثم الصناعات التحويلية باستثمارات ٤٧ مليار جنيه وبنسبة ١٦,١٪. تلا ذلك استثمارات قطاعات الزراعة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بنسبة ٩,١٪ و٨,٨٪ على التوالي [جدول رقم (٨/٣)].

جدول رقم (٨/٣)

الاستثمارات المستهدفة للقطاع الخاص حسب التوزيع القطاعي في خطة عام ٢٠١٧/١٦

القطاعات الاقتصادية	القيمة بالمليار جنيه	(٪)
الأنشطة الاستخراجية	٥٥,٦	١٩,١
الأنشطة العقارية	٥٣,٠	١٨,٢
الصناعات التحويلية	٤٧,٠	١٦,١
الزراعة	٢٦,٥	٩,١
الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	٢٥,٥	٨,٨
خدمات التعليم والصحة والخدمات الشخصية	٢٢,٦	٧,٨
النقل والتخزين	٢٢,٠	٧,٥
تجارة الجملة والتجزئة	١٧,٠	٥,٨
التشييد والبناء	١٢,١	٤,٢
السياحة	١٠,٠	٣,٤
الكهرباء	٠,٣٥	--
الإجمالي العام	٢٩١,٤	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح والإداري

٣-٢-٣ التطورات المالية المتوقعة للعام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦

شهدت الفترة الماضية العديد من الإنجازات في مجال إدارة المالية العامة، حيث تم اتخاذ العديد من الإجراءات الهيكلية التي من شأنها تعزيز الثقة في الاقتصاد المصري؛ ومنها تطوير منظومة الأجور، وتنفيذ تعديلات تشريعية في مجال الضرائب (ضرائب الدخل، مبيعات، عقارية)، وتعزيز السيطرة على المنافذ الجمركية، وإصدار قانون المناجم والمحاجر، واستمرار الإصلاحات الهيكلية والمالية في قطاع الطاقة، والتوسع في الاستثمارات الممولة من الخزانة العامة وفي تنفيذ المشروعات القومية، وتمويل برامج الحماية الاجتماعية، وتنويع مصادر التمويل وكفاءة إدارة الدين العام، كما تم الإعداد لإجراءات هيكلية مهمة، مثل منظومة ضريبة القيمة المضافة، والمشتريات الحكومية، وتطوير الجمارك. وقد نتج عن كل هذه الجهود تحسن تقييمات الجدارة الإئتمانية للاقتصاد المصري، وشهادة مؤسسات التمويل الدولية بالفرص الواعدة التي يتمتع بها الاقتصاد المصري مع التأكيد على سلامة رؤية السياسة الاقتصادية المتبعة في إدارة المشهد الاقتصادي الحالي بشكل عام والتصدي للتحديات التي تواجهه أيضاً.

المنطلقات المالية لموازنة العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦

- ضرورة الحفاظ على مسارات السياسة الاقتصادية والاجتماعية والتنموية.
- زيادة معدلات النمو الاقتصادي والتشغيل أولوية قصوى لتحسين مستوى معيشة المواطنين.
- الضبط المالي أمر حتمي لدعم الثقة في الاقتصاد وتوفير مساحة مالية للإنفاق الاجتماعي والتنموي.
- زيادة معدلات الادخار المحلي من خلال استكمال إجراءات السيطرة على عجز الموازنة والحفاظ على التوازنات المالية.
- أهمية التعامل مع أزمة السيولة بالنقد الأجنبي كأسبقية أولى عن طريق العمل على عودة التدفقات وليس فقط من خلال إحكام السيطرة على الواردات.
- تخفيف وطأة تنامي الالتزامات بالنقد الأجنبي.

أهم محددات مشروع الموازنة العامة للعام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦

- استكمال السيطرة على معدلات الإنفاق على الأجور.
- دعم النمو والنشاط الاستثماري بزيادة مخصصات الباب السادس (الاستثمارات) الممولة من الخزانة العامة بنحو ١٦٪ إلى ٦٤ مليار جنيه مقابل ٥٥ مليار جنيه في موازنة ٢٠١٦/٢٠١٥.
- وضع سقف مالي محدد لزيادة إعتمادات الباب السابع (شراء الأصول المالية) لمواجهة الالتزامات الحتمية بزيادة رؤوس أموال بعض الهيئات.
- توريق جزء من الرصيد المدين لحساب الخزانة الموحد للوصول إلى المعدلات القانونية، وبحث إصدار سند بدون أجل سداد وبدون عائد للبنك المركزي.
- قيام هيئة البترول بتحويل الفائض في صافي العلاقة المتوقع، وفقاً لتقديراتها، نقداً للخزانة العامة.
- استكمال إصلاحات دعم الطاقة.

ويتضح من الجدول رقم (٩/٣) أن **الإيرادات العامة** المتوقعة في مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ تبلغ حوالي ٦٧٠ مليار جنيه وبزيادة تبلغ حوالي ٢٧,٥٪ مقارنةً بتوقعات عام ٢٠١٦/٢٠١٥، وتشكل الإيرادات الضريبية نسبة تبلغ ٦٥٪ من جملة الإيرادات العامة المتوقعة ومن المتوقع نموها بنسبة ١٩,٥٪ مقارنةً بالعام المالي السابق.

أما بالنسبة **للمصروفات العامة** فمن المتوقع أن تحقق نمواً بنحو ١٧,٦٪ مقارنةً بالمتوقع عام ٢٠١٦/٢٠١٥ ولتصل حوالي ٩٧٤,٨ مليار جنيه، وذلك بسبب النمو المتوقع في الفوائد (تشكل نسبة ٣٠٪ من المصروفات) والبالغ حوالي ٢٠٪، والنمو المتوقع أيضاً في الاستثمارات (تشكل ١٥٪ من المصروفات العامة) والبالغ حوالي ١٠٦٪ بسبب تركيز الدولة على دعم النمو الاقتصادي من خلال زيادة الاستثمارات العامة.

وتتوقع الموازنة العامة للعام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ أن يصل **العجز الكلي** حوالي ٣١٩ مليار جنيه وبزيادة قدرها حوالي ٣,٧٪ فقط مقارنةً بالمتوقع لعام ٢٠١٦/٢٠١٥، ولتشكل قيمة العجز الكلي نسبة ٩,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ويتواكب هذا مع التوجه العام للسياسة المالية لخفض نسبة العجز من الناتج المحلي الإجمالي لتحقيق استقرار بيئة الاقتصاد الكلي.

جدول رقم (٩/٣):

ملخص عرض الموازنة العامة للعام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦، (مليار جنيه)

البيان	٢٠١٦/٢٠١٥ (متوقع)	٢٠١٧/٢٠١٦ (مشروع موازنة)	معدل التغير (٪)
الإيرادات	٥٢٥,١	٦٦٩,٧٥	27.5
١- الضرائب	٣٦٢,٥	٤٣٣,٣	١٩,٥
٢- المنح	٤,٢	٢,٢١	٤٧,٤-
٣- الإيرادات الأخرى	١٥٨,٤	٢٣٤,٢٤	٤٧,٩
المصروفات	٨٢٨,٨	٩٧٤,٧٩	١٧,٦
١-الأجور وتعويضات العاملين	٢١٢	٢٢٨,٧	٧,٩
٢- شراء السلع والخدمات	٣٥,٢	٤٢,٣	٢٠,٢
٣-الفوائد	٢٤٤	٢٩٢,٥٢	١٩,٩
٤-الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	٢١٢	٢٠٦,٤٢	٢,٦-
٥-المصروفات الأخرى	٥٤,٣	٥٨,١	٧,٠
٦-شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	٧١,٣	١٤٦,٧	١٠٥,٨
العجز النقدي	٣٠٣,٧	٣٠٥	٠,٤
العجز الكلي	٣١٨,٢	٣١٩	٠,٣
نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي (٪)	١١,٥	٩,٨	--

المصدر: وزارة المالية

٣-٢-٤ السيطرة على معدلات التضخم وتحسين كفاءة الاقتصاد والأسواق

تدرك الحكومة أن ارتفاع معدلات التضخم يتسبب في تآكل ثمار النمو الاقتصادي من خلال التأثير السلبي على القدرة الشرائية للأفراد حتى مع ارتفاع دخولهم. هذا بجانب الأثر السلبي المباشر على القيمة الحقيقية للجنيه المصري مقابل العملات الأجنبية وهو ما يضع ضغوطاً يتعين تجنبها من خلال سياسات اقتصادية داعمة للسيطرة على التضخم وزيادة معدلات الإنتاجية. وتستهدف الحكومة خفض معدلات التضخم تدريجياً خلال السنوات التالية. وفي هذا الإطار، تستهدف تطبيق إجراءات على جانبي الطلب والعرض الكلي للاقتصاد للسيطرة على معدلات التضخم.

- فعلى جانب الطلب الكلى تنفذ الحكومة خطة لخفض عجز الموازنة والاحتياجات التمويلية للدولة وهو العنصر الأكثر تأثيراً على التحكم في الطلب الكلى، وتحقيق التوازن بين معدلات زيادة الأجور ومعدلات الإنتاجية.
- تدعيم القاعدة الإنتاجية من خلال تطبيق استراتيجية جديدة للتنمية الصناعية والزراعية، وحل الاختناقات على جانب العرض في كافة مراحله.
- رفع معدلات الإنتاجية في الاقتصاد المصري من خلال زيادة الإنفاق على التعليم والصحة والبحث العلمي والاهتمام بتنمية العنصر البشري وبناء المواطن المصري بوصفه أساساً للتنمية، ورفع كفاءة الخدمات العامة الأساسية من خلال زيادة الاستثمارات في البنية الأساسية، وتنمية قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وتطوير الإدارة الحكومية، وتحقيق التوازن بين تكلفة الخدمة وسعرها.
- تبنى منظومة متكاملة من الإجراءات التى تستهدف تحديث، وتطوير وتنمية التجارة الداخلية ولوجيستياتها بما يضمن ضبط الأسواق والأسعار وحماية المستهلك، وذلك من خلال:
  - استكمال إنشاء المناطق اللوجستية والتجارية والبورصات السلعية بما يضمن الحد من ارتفاع الأسعار وتقليل نسب الهدر، لإتاحة فرص عمل جديدة وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية عن طريق زيادة الاستثمارات في التجارة الداخلية من ٧,٨ مليار إلى ٦٠ مليار جنيه خلال الخمس سنوات القادمة لرفع معدل نمو التجارة الداخلية تشمل إقامة ٢٧ منطقة تجارية ولوجستية وبورصات سلعية في كافة المحافظات، والتوسع في إنشاء فروع الجملة وسلاسل التجزئة الحديثة لتغطي كافة أنحاء الجمهورية، وتحديث المجمعات الاستهلاكية عن طريق ميكنة كافة الفروع على مستوى الجمهورية، واستكمال تطوير وانشاء مجمعات استهلاكية جديدة في مختلف المحافظات الجديدة، وإنشاء أول مدينة للتجارة والتسوق بمحور قناة السويس، والبدء في دراسات تنفيذ مشروع المركز اللوجيستي العالمي لتجارة الحبوب والغلال والسلع الغذائية بدمياط.

- استكمال تنفيذ المشروع القومى لإنشاء عدد ٥٠ صومعة بالتعاون مع دول الإمارات والسعودية وايطاليا واستكمال مشروع تطوير وتنفيذ عدد ١٠٥ شونة والانتقال بإدارة المخزون نقلة تكنولوجية حديثة.

- تحديث قطاع الصناعات الغذائية وشبكات التوزيع عن طريق تعظيم منتجات الشركات التابعة للشركة القابضة للصناعات الغذائية كماً ونوعاً.

- دعم حماية المستهلك وضمان فعالية الرقابة على الأسواق عن طريق استمرار حملات التوعية لتغيير ثقافة المستهلك.

- تفعيل دور هيئة السلع التموينية فى عمليات شراء السلع الاستراتيجية مع الاحتفاظ برصيد استراتيجي آمن من السلع الغذائية الأساسية لمدة لا تقل عن ٤ أشهر.

- رفع كفاءة الخدمات المقدمة للمواطن من جانب المكاتب التموينية على مستوى الجمهورية وتبسيط الإجراءات عن طريق زيادة عدد منافذ توزيع وبيع السلع الغذائية الأساسية وزيادة عدد المنافذ التسويقية والسيارات المتنقلة في الأسواق.

- استمرار متابعة منظومتي الدعم (الخبز والسلع التموينية) ورفع كفاءتها ضماناً لتقديم خدمة أفضل للمواطنين وتعزيز حريتهم في مجال الحصول على الدعم وزيادة قوتهم الشرائية. وتهدف الحكومة إلى استكمال مشروع تنقية البطاقات الذكية وبناء قاعدة بيانات حقيقية للمستفيدين من الدعم لاستهداف الأسر المستحقة له والتخطيط لخروج الفئات غير المستحقة بعد دراسة شرائح المجتمع بنهاية العام المالي الحالي ٢٠١٦/٢٠١٥.

٣-٣ أهداف وسياسات التشغيل على المستوى القومي والقطاعي في خطة عام ٢٠١٧/٢٠١٦

٣-٣-١ أهداف التشغيل على المستوى القومي والقطاعي

يستهدف هذا الجزء من وثيقة خطة التنمية المستدامة تقدير الأثر المتوقع للاستثمارات الكلية والتشغيل وتوفير فرص العمل. ويستعرض الملحق الإحصائي بشكل تفصيلي المنهجية المتبعة في التقدير، حيث تم استخدام جداول المدخلات والمخرجات لتقدير مضاعف الناتج والاستثمار على المستوى القومي والقطاعي. وبإستخدام بيانات بحث العمالة بالعينة، يمكن تقدير الأثر المباشر للاستثمارات على التشغيل على المستوى القومي والقطاعي أيضاً. وفيما يلي نستعرض أثر الاستثمارات العامة واستثمارات القطاع الخاص على التشغيل. كما نقوم بتحليل هذا الأثر المتوقع جغرافياً وحسب فئات العمر والنوع أيضاً. وتجدر الإشارة إلى أن نتائج هذا التقرير تشير إلى أن جملة الاستثمارات الكلية من المتوقع أن توفر ما يقرب من حوالي ٥٤٧ ألف فرصة عمل على المستوى القومي، في ضوء افتراضات التحليل المستخدم.

أثر الاستثمارات العامة على التشغيل

يتبين أن الاستثمارات العامة والتي تقدر بحوالي ٢٧٨،٦ مليار جنيه في خطة عام ٢٠١٧/١٦ من المتوقع أن توفر نحو ٢٥٤,٨ ألف فرصة عمل مباشرة.

ويعتبر قطاع الكهرباء والمياه والصرف الصحي من القطاعات التي من المتوقع أن توفر النسبة الأكبر من فرص العمل في خطة العام الحالي، حيث يساهم بحوالي ٢٦,٤٪ من إجمالي عدد فرص العمل التي يتم توفيرها، أي حوالي ٦٧ ألف فرصة عمل مباشرة. ومن المتوقع أن يوفر قطاع الصناعة التحويلية حوالي ٦٢ ألف فرصة عمل مباشرة بما يمثل نحو ٢٤،٤٪ من إجمالي عدد فرص العمل المتوقعة.

ويُتوقع أن يساهم قطاع الخدمات الأخرى في توفير حوالي ١٨٪ من إجمالي فرص العمل التي يتم توفيرها من الاستثمارات العامة، حيث يساهم هذا القطاع في توفير حوالي ٤٥ ألف فرصة عمل مباشرة. ويحتل قطاع التعليم المرتبة الرابعة، حيث من المنتظر أن يوفر فرص عمل مباشرة تصل إلى حوالي ١٨ ألف فرصة عمل، بما يمثل نحو ٧,٣٪ من الإجمالي [جدول رقم (٣/١٠)].

جدول رقم (٣ /١٠)

تقدير فرص العمل المباشرة التي يتم توفيرها من الاستثمارات العامة

(الاستثمارات الحكومية والهيئات الاقتصادية وشركات قطاع الأعمال العام) التي يتم ضخها

في إطار خطة عام ٢٠١٧/١٦

(فرصة عمل)

القطاعات الاقتصادية	عدد فرص العمل في الجهاز الحكومي والهيئات الاقتصادية والشركات العامة	التوزيع النسبي (٪)
الكهرباء والمياه والصرف الصحي	٦٧٣٣٢	٢٦,٤
الصناعة التحويلية	٦٢١٦٦	٢٤,٤
أخرى	٤٥٧٨٠	١٨,٠
التعليم	١٨٤٧٢	٧,٣
النقل والتخزين	١٧٥٤٧	٦,٩
تجارة الجملة والتجزئة	١١١٥٤	٤,٤
التشييد والبناء	٧٥٢٧	٣,٠
الزراعة	٦٤٩٢	٢,٥
الخدمات المالية	٥٧٠٣	٢,٢
التعدين	٥١٤٠	٢,٠
الصحة	٤٧٧٨	١,٩
السياحة	١٧٧١	٠,٧
الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	٨٥٦	٠,٣
الأنشطة العقارية	٤٧	٠,٠
الإجمالي	٢٥٤٧٦٥	١٠٠

المصدر: محسوب من جدول المدخلات والمخرجات لعام ٢٠١١/١٠، وبحث العمالة بالعينة ٢٠١٢ الصادر عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.

استثمارات القطاع الخاص والتعاوني

وتقدر استثمارات القطاع الخاص والتعاوني بحوالي ٢٩١,٤ مليار جنيه، ومن المتوقع أن توفر حوالي ٢٩٢ ألف فرصة عمل مباشرة. ويُلاحظ أن قطاع الصناعات التحويلية يُعَد أكثر القطاعات قدرة على توفير فرص العمل في القطاع الخاص (نحو ٢٥,٧٪ من إجمالي عدد الفرص المتوقع توفيرها في خطة عام ٢٠١٧/١٦ من استثمارات القطاع الخاص)، حيث من المنتظر أن يوفر فرص عمل قدرها حوالي ٧٥ ألف فرصة عمل مباشرة [جدول رقم (٣/١١)].

ويحتل قطاع الخدمات الأخرى المرتبة التالية من حيث المساهمة في توفير فرص العمل؛ حيث يساهم بحوالي ٢٢,٩٪ من إجمالي عدد الفرص التي من المتوقع توفيرها، بما يقارب حوالي ٦٧ ألف فرصة عمل مباشرة. كما يساهم قطاع الزراعة بحوالي ١٣,٣٪ من إجمالي فرص العمل التي يتم توفيرها، أي حوالي ٣٩ ألف فرصة عمل، كما يساهم قطاع التشييد والبناء بحوالي ٨٪ من إجمالي فرص العمل

المتوقعة، أي بما يقارب نحو ٢٣ ألف فرصة عمل، وتجدر الإشارة إلى أن قطاع التشييد والبناء يوفر فرص عمل للعمالة غير الماهرة بالإضافة للعمالة الفنية والمتخصصة.

ويُلاحظ أن أغلب مشروعات استثمارات القطاع الخاص ذات القدرة على توفير عدد أكبر من فرص العمل تتركز في قطاعات الصناعة التحويلية والزراعة والتشييد والبناء وذلك نتيجة لما تستهدفه الحكومة من إقامة مشروعات البنية التحتية كثيفة التشغيل ومن المتوقع أن يساهم القطاع الخاص في تنفيذها مثل مشروع الإسكان الاجتماعي والذي يتضمن إنشاء الوحدات السكنية لمحدودي الدخل ومشروع الطرق وغيرها من مشروعات دعم وتطوير البنية الأساسية والخدمات العامة [جدول رقم (١١/٣)].

جدول رقم (١١/٣)

تقدير عدد فرص العمل المتوقعة من استثمارات القطاع الخاص والتعاوني التي يتم ضخها في إطار خطة عام ٢٠١٧/١٦

(فرصة عمل)

القطاعات الاقتصادية	عدد فرص العمل في القطاع الخاص	التوزيع النسبي (٪)
الصناعة التحويلية	٧٥٠٢٤	٢٥,٧
أخرى	٦٦٩٣٧	٢٢,٩
الزراعة	٣٨٦٩٥	١٣,٣
التشييد والبناء	٢٣١٨١	٧,٩
تجارة الجملة والتجزئة	٢١٨٠٤	٧,٥
النقل والتخزين	٢١٤٧٤	٧,٤
التعليم	٢٠٠٣٨	٦,٩
الخدمات المالية	٧٢٥٩	٢,٥
الكهرباء والمياه والصرف الصحي	٦٢٢٢	٢,١
السياحة	٤٢٤٩	١,٥
الصحة	٢٩٦٦	١,٠
الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	٢٦٢٤	٠,٩
التعدين	١٤٩٩	٠,٥
الأنشطة العقارية	٥٦	٠,٠
الاجمالي	٢٩٢٠٢٧	١٠٠

المصدر: محسوب من جدول المدخلات والمخرجات لعام ٢٠١١/١٠، وبحث العمالة بالعينة ٢٠١٢ الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

تقدير فرص العمل المتوقعة على مستوى الفئة العمرية والنوع والتوزيع الجغرافي

- الفئة العمرية (١٥– ٢٩ سنة):

تولي الدولة اهتماماً خاصاً بتوفير فرص عمل للشباب، وقد أطلقت على هذا العام "عام الشباب"، ومن المتوقع أن توفر الاستثمارات العامة نحو ٣٤ ألف فرصة عمل مباشرة، بينما يُنتظر أن توفر استثمارات القطاع الخاص حوالي ٥٢ ألف فرصة عمل بالنسبة للشباب. وتُمثل فرص العمل التي يتم توفيرها للشباب حوالي ١٦٪ من إجمالي فرص العمل الكلية المتوقع توفيرها. وتعتبر قطاعات الصناعة التحويلية والزراعة والتشييد والبناء وتجارة الجملة والتجزئة من القطاعات كثيفة التشغيل بشكل عام ومن ثم تساهم في توفير أغلب فرص العمل المتوقعة [جدول رقم (٣ /١٢)].

جدول رقم (١٢/٣)

تقدير فرص العمل التي يتم توفيرها من استثمارات القطاعين العام والخاص التي يتم ضخها بالنسبة للشباب في إطار خطة عام ٢٠١٧/١٦

(فرصة عمل)

القطاع	الأثر الكلي للاستثمارات العامة على تشغيل الشباب	التوزيع النسبي ٪	القطاع	الأثر الكلي للاستثمارات الخاصة على تشغيل الشباب	التوزيع النسبي ٪
الصناعة التحويلية	١٤٣٨٦	٤١,٨	الصناعة التحويلية	١٧٣٦٢	٣٣,٦
الكهرباء والمياه والصرف الصحي	٤١٨١	١٢,١	الزراعة	١٠١٧٢	١٩,٧
أخرى	٢٨٩٣	٨,٤	التشييد والبناء	٧٣٦٦	١٤,٣
تجارة الجملة والتجزئة	٢٨١٦	٨,٢	تجارة الجملة والتجزئة	٥٥٠٥	١٠,٧
النقل والتخزين	٢٤٢٧	٧,٠	أخرى	٤٢٣٠	٨,٢
التشييد والبناء	٢٣٩٢	٦,٩	النقل والتخزين	٢٩٧٠	٥,٨
الزراعة	١٧٠٧	٥,٠	السياحة	١١٦٥	٢,٣
التعدين	١٢٠٧	٣,٥	التعليم	٨٨٢	١,٧
التعليم	٨١٣	٢,٤	الخدمات المالية	٥٥٧	١,١
الصحة	٦١٣	١,٨	الكهرباء والمياه والصرف الصحي	٣٨٦	٠,٧
السياحة	٤٨٦	١,٤	الصحة	٣٨١	٠,٧
الخدمات المالية	٤٣٨	١,٣	التعدين	٣٥٢	٠,٧
الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	٩٢	٠,٣	الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	٢٨١	٠,٥
الأنشطة العقارية	٣	٠,٠	الأنشطة العقارية	٤	٠,٠
الإجمالي	٣٤٤٥٢	١٠٠,٠	الاجمالي	٥١٦١٢,٣٨٢	١٠٠

المصدر: محسوب من جدول المدخلات والمخرجات لعام ٢٠١١/١٠، وبحث العمالة بالعينة ٢٠١٢ الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

- **النـــوع:**

من المتوقع أن توفر الاستثمارات الكلية حوالي ٦٨ ألف فرصة عمل للإناث، تتركز أغلبها في قطاع الخدمات الأخرى والتعليم ثم في قطاعي الصناعة التحويلية والكهرباء والمياه والصرف الصحي [جدول رقم (١٣/٣)]. وتعتبر فرص العمل المتوقع توفيرها للإناث منخفضة وذلك في ضوء ضعف مشاركة الإناث في سوق العمل والتي يتعين أخذ التدابير اللازمة لزيادتها في المدى المتوسط.

جدول رقم (١٣/٣)

تقدير فرص العمل التي يتم توفيرها من استثمارات القطاعين العام والخاص التي يتم ضخها بالنسبة للإناث

في إطار خطة عام ٢٠١٧/١٦

(فرصة عمل)

القطاع	الأثر الكلي للاستثمارات العامة على تشغيل الإناث	التوزيع النسبي ٪	القطاع	الأثر الكلي للاستثمارات الخاصة على تشغيل الإناث	التوزيع النسبي ٪
أخرى	٩١٧٢	٢٦,٩	أخرى	١٢٠٠٢	٣٥,٠
التعليم	٨٧٨٠	٢٥,٨	التعليم	٧٩٩٩	٢٣,٣
الكهرباء والمياه والصرف الصحي	٤٨٢٤	١٤,٢	الصناعة التحويلية	٥٢٧٦	١٥,٤
الصناعة التحويلية	٤٦١٠	١٣,٥	الزراعة	٢٢٤٣	٦,٥
الصحة	٢٧٨٠	٨,٢	تجارة الجملة والتجزئة	٢٠٦٣	٦,٠
الخدمات المالية	١٤٤٢	٤,٢	الخدمات المالية	١٧٢٢	٥,٠
تجارة الجملة والتجزئة	١١٢٣	٣,٣	الصحة	١٠٩٥	٣,٢
النقل والتخزين	٥٤٢	١,٦	النقل والتخزين	٦٠٥	١,٨
الزراعة	٣٧٨	١,١	الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	٥٢٥	١,٥
الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	١٨٠	٠,٥	الكهرباء والمياه والصرف الصحي	٣٧٩	١,١
التعدين	١٣٥	٠,٤	التشييد والبناء	١٧٦	٠,٥
التشييد والبناء	٥٩	٠,٢	السياحة	١٢٩	٠,٤
السياحة	٥٥	٠,٢	التعدين	٣٩	٠,١
الأنشطة العقارية	٥	٠,٠	الأنشطة العقارية	٥	٠,٠
الاجمالي	٣٤٠٨٦,٩٩	١٠٠	الاجمالي	٣٤٢٥٧	١٠٠

المصدر: محسوب من جدول المدخلات والمخرجات لعام ٢٠١١/١٠، وبحث العمالة بالعينة ٢٠١٢ الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

- **الريف/ الحضر:**

من المنتظر أن تساهم الاستثمارات العامة في توفير نحو ١١٩ ألف فرصة عمل في المناطق الريفية بالاضافة إلى مساهمة الاستثمارات الخاصة في توفير نحو ١٤٧ ألف فرصة عمل، تتركز أغلبها في قطاعي الكهرباء والصرف الصحي والصناعة التحويلية ويليه قطاع قطاع الزراعة [جدول رقم (١٤/٣)].

جدول رقم (١٤/٣)

تقدير فرص العمل التي يتم توفيرها من استثمارات القطاعين العام والخاص التي يتم ضخها داخل المناطق الريفية في إطار خطة عام ٢٠١٧/١٦

(فرصة عمل)

القطاع	الأثر الكلي للاستثمارات العامة	التوزيع النسبي ٪	القطاع	الأثر الكلي للاستثمارات الخاصة	التوزيع النسبي ٪
الكهرباء والمياه والصرف الصحي	٣٣٠٦٧	٢٧,٧	الزراعة	٣٣٦٨٥	٢٢,٩
الصناعة التحويلية	٢٦٨٤٠	٢٢,٥	الصناعة التحويلية	٣٢٣٩١	٢٢,٠
أخرى	٢٠٥٣٩	١٧,٢	أخرى	٣٠٠٣١	٢٠,٤
التعليم	٨٨٠٦	٧,٤	التشييد والبناء	١٤٧٨٢	١٠,١
النقل والتخزين	٧٧١٨	٦,٥	التعليم	٩٥٥٣	٦,٥
الزراعة	٥٦٥٢	٤,٧	النقل والتخزين	٩٤٤٤	٦,٤
التشييد والبناء	٤٨٠٠	٤,٠	تجارة الجملة والتجزئة	٧٣٥٧	٥,٠
تجارة الجملة والتجزئة	٣٧٦٣	٣,٢	الكهرباء والمياه والصرف الصحي	٣٠٥٦	٢,١
التعدين	٣٦٧٤	٣,١	الخدمات المالية	١٩١٧	١,٣
الصحة	١٩٩٦	١,٧	السياحة	١٧٧٠	١,٢
الخدمات المالية	١٥٠٦	١,٣	الصحة	١٢٣٩	٠,٨
السياحة	٧٣٨	٠,٦	التعدين	١٠٧١	٠,٧
الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	٢٠٩	٠,٢	الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	٦٤٢	٠,٤
الأنشطة العقارية	٧	٠,٠	الأنشطة العقارية	٩	٠,٠
الاجمالي	١١٩٣١٤,٥	١٠٠,٠	الاجمالي	١٤٦٩٤٦	١٠٠,٠

المصدر: محسوب من جدول المدخلات والمخرجات لعام ٢٠١١/١٠، وبحث العمالة بالعينة ٢٠١٢ الصادر عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.

٣-٣-٢ سياسات التشغيل المستهدفة

تعد قضية ارتفاع معدل البطالة من بين أهم التحديات التي تواجه الحكومة المصرية خلال الفترة الحالية، ومن ثم تستهدف الحكومة تخفيض معدل البطالة ليصل خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ إلى حوالي ١١,٨٪ مقارنةً بمعدل متوقع خلال العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ بحوالي ١٢,٣٪ ومقارنةً بمعدل بطالة فعلي بلغ خلال العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤ حوالي ١٢,٧٪ [(شكل رقم ٣/٤٨)].

شكل رقم (٣/٤٨)

معدل البطالة المستهدف خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦

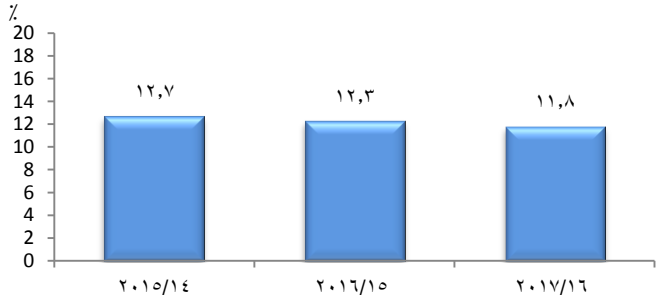

وتستهدف الحكومة الوصول إلى مستهدفاتها وتقليل معدل البطالة من خلال ضمان تنفيذ الاستثمارات العامة والخاصة البالغة حوالي ٥٧٠ مليار جنيه، والتي من المتوقع أن توفر حوالي **٥٤٧ ألف فرصة عمل مباشرة**، ويوجد العديد من الإجراءات والسياسات والمبادرات والمشروعات التي تستهدف الحكومة تنفيذها لضمان الوصول إلى هذه المستهدفات، ومنها ما يلي:

- **توفير مناخ جاذب للاستثمار**؛ وتبسيط إجراءات ممارسة الأعمال من خلال التوسع فى نظام الشباك الواحد، وبما يعمل على تشجيع المزيد من الاستثمارات الأجنبية والمحلية فى العديد من القطاعات والأنشطة الاقتصادية.
- **تبنى سياسات كلية وقطاعية داعمة للتشغيل**؛ من خلال تعزيز النمو الاحتوائي والتركيز على القطاعات ذات القيمة المضافة المرتفعة وكثيفة العمالة والتي لديها تأثير مضاعف وروابط أمامية وخلفية بالاقتصاد المحلي.
- **تنفيذ المشروعات القومية الكبرى**؛ والتي من المتوقع أن توفر العديد من فرص العمل للمواطنين، وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن مشروع تنمية محور قناة السويس، من المتوقع أن يؤدي إلى توفير حوالي **١,٥ مليون فرصة عمل** للمواطنين خاصةً الشباب. ويقوم مشروع مليون ونصف مليون فدان بتوفير حوالي **١٥٠ ألف فرصة عمل مباشرة**، كما أن مشروع إنشاء ثلاث محطات عملاقة لتوليد الكهرباء من المتوقع أن يوفر حوالي **٦٠ ألف فرصة عمل**.
- **دعم وتشجيع الصناعة المصرية**؛ من خلال التخطيط لإنشاء ١٥ مجمع صناعي متخصص يشتمل على صناعات هندسية، وكيماوية، وغذائية، ونسيج، وحرفية، وأثاث، وسجاد، وملابس

جاهزة، ومفروشات، وقطع غيار سيارات، وتصنيع مكونات معدات وسائل النقل، ومن المتوقع أن توفر هذه المجمعات الصناعية ما يزيد عن **٣٠ ألف فرصة عمل**. كما تستهدف الحكومة بحلول عام ٢٠٢٠ نقل نشاط الدباغة من منطقة مصر القديمة إلى الروبيكي لإقامة مدينة متخصصة لدباغة وصناعة الجلود، ومضاعفة الطاقة الإنتاجية من ٩٥ إلى ٢٠٠ مليون قدم٢، وتوفير **٢٠ ألف فرصة عمل**. بالإضافة إلى توفير إجراءات حمائية للإنتاج المحلي مع الاهتمام بجودته وتعزيز قدرته على منافسة الواردات المثيلة ومنع استيراد السلع ذات الإنتاج الترفي.

- **تشجيع صناعة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات؛** والوصول بحجم الصناعة عام ٢٠١٨ إلى ما يقرب من ٤,٥ مليار دولار أمريكي، ومن ثم توفير ما يزيد عن **١٢٠ ألف فرصة عمل مباشرة**، وما يقرب من **٣٥٠ ألف فرصة عمل غير مباشرة**. كما تستهدف الحكومة إنشاء ٧ مناطق تكنولوجية في كل من مدن العاشر من رمضان، وبرج العرب، ومدينة السادات، وبني سويف، وأسيوط، وأسوان، ودمياط، بالإضافة إلى إعادة إحياء وادي التكنولوجيا بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، ويوفر تنفيذ هذه المناطق ما يقرب من نصف مليون فرصة عمل مباشرة وغير المباشرة.
- **تقديم التيسيرات والدعم اللازمين للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والأنشطة متناهية الصغر؛** لما لها من أثر مضاعف مهم في التشغيل بما في ذلك وضع إطار ضريبي ميسر، وتشمل التيسيرات التي يتضمنها برنامج الحكومة لتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر توفير آليات التمويل، ونظم وأدوات التطوير اللازمة سواء بتعديل التشريعات اللازمة أو تطوير نظم السوق وآلياته. ومن أهم هذه الآليات والتيسيرات ما يلي:
  - مبادرة البنك المركزي المصري والتي تستهدف تشجيع البنوك على منح القروض والتسهيلات الائتمانية للشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وقد قام البنك المركزي المصري بوضع عدة قواعد لتفعيل هذه المبادرة، حيث يتم احتساب نسبة الـ ٢٠٪ المخصصة للإقراض من إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية للبنك، وبحيث يتم منح القروض بسعر إقراض مخفض ٥٪. هذا بالإضافة إلى طرح أدوات جديدة لتمويل المشروعات متناهية الصغر واستحداث صيغ تمويلية بخلاف الإقراض، مع استحداث سندات توريق قصيرة الأجل تتناسب مع احتياجاتها.
  - تعديل تعريف الشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، وبالنسبة للشركات حديثة التأسيس يتم تعديل رأس المال المدفوع بها ليصبح أكثر من ٥ مليون جنيه إلى ١٠ مليون جنيه للمنشآت الصناعية، وأكثر من ٣ مليون جنيه إلى ٥ مليون جنيه للشركات غير الصناعية.
  - دراسة تأسيس شركة كبرى في مجال التمويل متناهي الصغر مع هيئة البريد المصرية لاستغلال شبكة مكاتب الهيئة المنتشرة في جميع المحافظات، وتشجيع الشركات

والجمعيات الأهلية للتمويل متناهي الصغر في حدود ٥-٧ مليار جنيه سنوياً. كما يشمل تيسير التمويل المقدم للمنشآت الصغيرة والمتوسطة تشجيع التأجير التمويلي، والتوسّع في استفادة المنشآت من نشاط التخصيم لتوفير التمويل لرأس المال العامل من خلال إصدار أول قانون ينظم هذا النشاط، وإصدار قانون تنظيم الضمانات المنقولة لتخفيض مخاطر تمويل هذه المنشآت، ودعم بورصة النيل لتوفير التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة.

- قيام الصندوق الاجتماعي للتنمية بتوسيع قاعدة المستفيدين من خدماته التمويلية والإهتمام بالدعم الفني المقدم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- تقديم تسهيلات لإنشاء المعارض المخصصة لتسويق منتجات هذه المشروعات، وإجراء تعديلات في قانون تنظيم المناقصات والمزايدات (٨٩ لسنة ١٩٩٨) لمنح أفضلية لأصحاب المشروعات الصغيرة في المناقصات المحلية متى تساوت أسعارها مع أي من العروض الأخرى، مع إعفاء المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر من سداد نصف التأمين المؤقت والنهائي، كما تتضمن لأول مرة نصاً صريحاً يُحدد للجهة الإدارية أن تُتيح نسبة لا تقل عن ١٠٪ من احتياجاتها عند التعاقد لأصحاب المنشآت الصغيرة أو متناهية الصغر.
- تسهيل الربط بين احتياجات المشروعات الكبرى ومنتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقوية **التشابكات** بينها، والعمل على تشجيع ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة لدعم تحويل الابتكار والإبداعات إلى مشروعات ذات جدوى اقتصادية.

- **دمج القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي؛** من خلال تنفيذ برنامج متكامل لتشجيع القطاع غير الرسمي على الاندماج في القطاع الرسمي، يتضمن ما يلي:
  - توفير المعلومات الخاصة عن حجم هذا القطاع، وخصائص العاملين به الشخصية والتعليمية والمهنية والأنشطة الاقتصادية التي يعملون بها، وتوفير قنوات التمويل اللازمة مع تنوّعها بما يناسب طبيعة العاملين بهذا القطاع،
  - تسهيل إجراءات التعامل مع الجهات الحكومية وتوحيدها، والانتقال تدريجياً وعلى فترة زمنية مناسبة من نظم الدفع النقدي إلى آليات المدفوعات والتسويات المصرفية والالكترونية، والتشديد على حظر التعامل من قبل الجهات الحكومية إلا مع من لديهم سجل تجاري وبطاقات ضريبية، والتأكيد على إمساك الدفاتر وإصدار الفواتير مع إعطاء الحوافز المناسبة وتقرير العقوبات في حالة المخالفة وهو ما تحققه جزئياً منظومة الضريبة على القيمة المضافة،
  - رفع كفاءة وقدرة القطاع غير الرسمي على تقديم السلعة والخدمة بالجودة والكفاءة المطلوبة،

- مد الحماية الاجتماعية والصحية للعاملين بالقطاع غير الرسمي والعمل على وصول خدمات الرعاية الصحية الأساسية لهم،
- توفير أماكن بديلة بالمناطق الصناعية للورش القائمة بالمناطق السكنية، وتقديم التسهيلات اللازمة لها للانتقال إلى هذه الأماكن،
- تبنّي نموذج «الأعمال الاحتوائي» في بعض المناطق عن طريق ضم مواطني المجتمعات والمناطق المحلية الفقيرة، إلى سلسلة العلاقات الإنتاجية والتجارية للمنشآت الكبيرة عن طريق التعاقد معهم كموردين أو كموزّعين لهذه المنتجات، خاصة في صعيد مصر،
- تدريب العاملين في هذا القطاع من خلال برامج الكفاية الإنتاجية والتدريب الصناعي المتخصص،
- تقديم حزمة تحفيزية للتحول نحو القطاع الرسمي دون الرجوع على هذا القطاع بأي أثر رجعي لتحصيل أيه التزامات مسبقة.

- **تمكين الشباب في سوق العمل؛** بهدف نشر ثقافة العمل الحر وتأهيل الطلاب لسوق العمل وتشغيل الشباب خلال الصيف وتدريب الفتيات وتأهيل ذوي الإعاقة لسوق العمل، ومن المتوقع أن يستفيد من هذه المشروعات حوالي ٧٠ ألف شاب وفتاة، بالإضافة إلى محو الأمية الرقمية لأكثر من ١٦٥ ألف من النشء والشباب، وتخصيص نسبة من أراضي الاستصلاح الزراعي لشباب الخريجين، وصغار المزارعين بخلاف حصة الشركات مما يساهم في توفير فرص عمل كبيرة في هذا القطاع.
- **دعم برامج التشغيل في المحافظات؛** من خلال تقديم الدعم للمحافظات لوضع وتنفيذ استراتيجية للتشغيل تقوم على حصر فرص العمل المتاحة بسوق العمل وربطها بطالبي العمل والتنسيق مع مقدمي خدمات التدريب لسد الفجوة المهارية وتأهيل الشباب، والاستفادة من فرص التمويل والدعم المقدم من الجهات الدولية في محور التشغيل ودعم المحافظات بهذه الفرص التمويلية.
- **زيادة معدلات تشغيل الإناث؛** بتشجيع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، وإطلاق مشروع قومي لتنمية القدرات البشرية للإناث، يسهم في زيادة فرصتهم في الالتحاق بسوق العمل.
- **الدور المتوقع لشركة أيادي للاستثمار والتنمية؛**

تمثل "أيادي للاستثمار والتنمية" نموذجاً جديداً يعكس مجهودات الدولة لدعم الاستثمارات بالشراكة مع القطاع الخاص في مجالات محورية لتحفيز النمو الاقتصادي، وتحقيق التنمية المجتمعية الملموسة بشكل متوازن في مختلف أقاليم مصر، وذلك في إطار التكامل مع خطة المشروعات القومية المستهدفة على المدى المتوسط والطويل.

وتأسست الشركة في فبراير ٢٠١٥ في إطار برنامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل المساهمة الفعالة في تنمية وتوظيف الموارد الاقتصادية والفرص الاستثمارية والطاقات

البشرية التي تنفرد بها السوق المصرية، مع تلبية احتياجات وأولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المحافظات المختلفة من خلال دعم المشروعات المعنية بتعظيم الاستفادة من الموارد البيئية المتوفرة في كل محافظة. وتمثل أيادي نموذجاً جديداً من الشركات المملوكة للدولة بنسبة غالبة مع تولي القطاع الخاص لوظائف الإدارة والتشغيل.

وقد قامت الشركة بدراسة ما يتعدى ٤٠ مشروع وخلصت إلى التركيز على قطاعات محددة تتضمن الصناعة والزراعة والسياحة وكذلك القطاع الخدمي، وتعمل الشركة على استثمار رأسمالها الحالي والبالغ ٤١٠ مليون جنيه والسعي إلى زيادته خلال الخمس سنوات القادمة ليصل حوالي ١٠ مليار جنيه بمساهمة القطاع الخاص ومؤسسات التنمية المحلية والدولية. ومن المتوقع أن توفر المشروعات والشركات التي تساهم فيها الشركة في توفير حوالي نصف مليون فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة.

وفيما يتعلق بمحفظة الاستثمارات التابعة لشركة أيادي للاستثمار والتنمية، فيمكن تلخيصها على النحو التالي:

شركة إنماء للتأجير التمويلي	تأسست الشركة برأسمال مصدر قدره ١٠٠ مليون جنيه، ومن المخطط زيادته إلى ٢٠٠ مليون جنيه خلال عام ٢٠١٧.
شركة أيادي للتمويل متناهي الصغر	تخضع الشركة حالياً لإجراءات التأسيس برأسمال مرخص ومصدر ٥٠٠ مليون جنيه و٥٠ مليون جنيه على التوالي، وسوف تعمل الشركة الجديدة
شركة أيادي للخدمات وإدارة الأصول والمنشآت العقارية	تهدف الشركة إلى استحداث قطاع خدمات إدارة الأصول العقارية، بما في ذلك أعمال الصيانة والنظافة والحراسة، لخدمة قطاع واسع من الأفراد والشركات والجهات الحكومية.
صندوق الاستثمار المباشر لمشروعات التنمية السياحية "بيريوس"	يتخصص الصندوق في الاستثمار بالمشروعات السياحية القائمة وتأسيس الشركات السياحية الجديدة لتعظيم العائد الاستثماري على رأس المال بما يتناسب ودرجة المخاطر، ويستهدف الصندوق جذب أصول استثمارية تصل إلى ٢,٥ مليار جنيه كمرحلة أولى على أن يتم إطلاقه خلال النصف الأول من عام ٢٠١٦.
شركة أيادي للاستثمار والتطوير الصناعي	تأسست الشركة برأسمال مصدر ٥٠٠ مليون جنيه ومن المخطط زيادته إلى ٥ مليار جنيه، وتسعى لإنشاء منصة متكاملة لتطوير وإدارة المشروعات الصناعية من خلال استثمارات القطاع الخاص وموارد ومنظمات التنمية والتمويل الدولية، وتعمل الشركة منذ إنشائها على دراسة وتنفيذ عدد من المشروعات الصناعية التي تتضمن: إنشاء مجمعات صناعية في ألف قرية مصرية بالتعاون مع اتحاد الصناعات المصرية، ومشروع مدينة الأثاث بدمياط بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة ومركز تحديث الصناعة ومحافظة دمياط، وإنشاء ٦ مناطق صناعية متخصصة بالتعاون مع هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وهيئة التنمية الصناعية.
صندوق الأصول الصناعية المتعثرة	المساهمة في الشركات الصناعية المتعثرة مالياً وإعادة هيكلتها من خلال صندوق الأصول الصناعية الذي يديره تحالف شركات بلتون ويونيون كابيتال برأسمال مبدئي ١٥٠ مليون جنيه بمساهمة صندوق تحيا مصر وبنك الاستثمار القومي ومركز تحديث الصناعة.

٤-٣ سياسات تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي

وضعت خطة التنمية المستدامة للعام المالي ٢٠١٧/١٦ أهدافاً طموحة من بينها استهداف تحقيق استثمارات كلية تبلغ قيمتها حوالي ٥٧٠ مليار جنيه وبزيادة بمعدل ٤٠٪ مقارنةً بعام ٢٠١٦/١٥، وتبلغ المساهمة المتوقعة للقطاع الخاص في هذه الاستثمارات بحوالي ٢٩١,٤ مليار جنيه أي ما يشكل حوالي ٥١٪ من الاستثمارات الكلية المستهدفة. ومن خلال تحليل هيكل الاستثمارات الخاصة المستهدفة يتضح أن قطاع الاستخراجات يستحوذ على المركز الأول وبما يشكل نسبة ١٩٪ من هذه الاستثمارات يليه قطاع الأنشطة العقارية بنسبة ١٨٪ وفي المركز الثالث يأتي قطاع الصناعات التحويلية بنسبة ١٦٪ وفي المركز الرابع يأتي القطاع الزراعي بنسبة ٩٪. ومن منظور آخر يلاحظ أن استثمارات القطاع الخاص تشكل نسبة ٩٧٪ من الاستثمارات الكلية في قطاع تجارة الجملة والتجزئة ونسبة ٩٤٪ من الاستثمارات الكلية الصناعية ونسبة ٩٣٪ من الاستثمارات الكلية السياحية، ونسبة ٨٨٪ من الاستثمارات الكلية في قطاع التشييد والبناء. ومن ثم فمن المستهدف أن يضطلع القطاع الخاص بدور كبير في تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة للعام المالي ٢٠١٧/١٦. وعلى هذا الأساس وضعت الحكومة خطة تحرك عاجلة لتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي سواءً على المستوى الكلي أو المستوى القطاعي.

أولاً: تنفيذ خطة متكاملة لتحسين مناخ الاستثمار واستعادة ثقة المستثمرين المحليين والأجانب، وتشمل:

- تطبيق نظام الشباك الواحد.
- إنهاء الإجراءات الإضافية للحصول على التراخيص نيابة عن المستثمر مثل البطاقات الضريبية والتأمينات الاجتماعية.
- إنشاء فروع جديدة للهيئة العامة للاستثمار في المحافظات، وزيادة فروع الهيئة من ٥ فروع حالياً إلى ٧ فروع عام ٢٠١٦/٢٠١٥ وتزداد إلى ١٠ فروع في عام ٢٠١٨/٢٠١٧.
- استكمال تطوير منظومة الأراضي، والتنسيق مع جهات الولاية على الأرض لتداول البيانات والخرائط الخاصة بالأراضي المتاحة للاستثمار وشروط وإجراءات التخصيص، بالإضافة إلى سرعة الانتهاء من مشروع قانون تنظيم تخصيص أراضي الدولة.
- تسوية نزاعات الاستثمار على النحو الذي يحفظ حق الدولة أولاً ويدعّم في الوقت ذاته خطط المستثمرين الجادين والراغبين في توسيع حجم أعمالهم في السوق المصري.
- استكمال الخريطة الاستثمارية للجمهورية وتوزيع الفرص الاستثمارية جغرافياً، مع إعطاء الأولوية لتنمية المناطق النائية والأكثر احتياجاً، في إطار تحقيق التنمية المتوازنة جغرافياً.
- تنمية سوق التأمين وزيادة استثماراته، وتنمية صناديق التأمين الخاصة وزيادة استثماراتها، وزيادة الأموال المستثمرة في صناديق الاستثمار.
- زيادة جاذبية سوق المال لقيد الأوراق المالية للشركات وجذب المستثمر المصري والأجنبي،

بالسعي للتطوير المستمر للوائح المنظمة لسوق المال وقواعد القيد.

- تطوير الخدمات المالية غير المصرفية، بزيادة عدد الشركات المُقيدة وزيادة رؤوس أموال الشركات، وإتاحة التمويل، من خلال تنشيط سوق السندات في البورصة، وتفعيل الصكوك كأداة مالية، وتنشيط استخدام الهيئات العامة لأدوات سوق المال.
- تطوير وتنمية المناطق الاستثمارية القائمة البالغ عددها ١٤ منطقة وإنشاء ٦ مناطق جديدة (الصف، ميت غمر، بنها، طريق الواحات، طريق مصر الفيوم، بني سويف، ١,٥ مليون فدان، العاصمة الإدارية الجديدة).
- استكمال الاصلاحات التشريعية لتبسيط إجراءات الاستثمار، وتشمل اعداد مشروعات قوانين الإفلاس، والسجل التجاري، لعرضها على مجلس النواب الموقر خلال عام ٢٠١٦.

ثانياً: تحسين بيئة الأعمال على المستوى القطاعي، وتشمل:

- **قطاع البترول:** سداد كامل متأخرات الشركاء الأجانب في قطاع البترول قبل نهاية عام ٢٠١٦ للحث على زيادة استثماراتهم خصوصاً في مجالات استكشاف البترول والغاز الطبيعي اسهاماً في سد فجوة الطاقة بشكل كبير.
- **قطاع الصناعة:** وافق مجلس الوزراء مؤخراً على مشروع القانون الجديد بشأن تيسير إجراءات تراخيص المنشآت الصناعية ومن المقرر رفعه إلى مجلس النواب لمناقشته وإقراره. ويستهدف القانون الجديد القضاء على طول إجراءات استصدار التراخيص الصناعية، وكذا البيروقراطية وتداخل اختصاصات عدد من الجهات في هذا المجال، مما يؤدى إلى البطء في منح التراخيص، هذا بالإضافة إلى معالجة موضوع منح تراخيص التشغيل التي تعتبر أحد أهم العناصر التي تحصل فيها مصر على تصنيف متأخر من المؤسسات الدولية كعنصر طارد للاستثمار، حيث ينظمها قانون رقم ٤٥٣ الصادر في عام ١٩٥٤، والذي مضى على صدوره قرابة سبعة عقود دون مراجعة جوهرية لأحكامه، وسيتيح مشروع القانون الجديد تخفيض مدة اصدار التراخيص من ٦٣٤ يوم (وفقاً لتقارير البنك الدولي) إلى ٣٠ يوم فقط وهو ما يمثل ثورة ادارية كبيرة في منظومة ومناخ الاستثمار في مصر، كما يسهم أيضاً في تفعيل مبادرة البنك المركزي بتوفير ٢٠٠ مليار جنيه للصناعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وتمكين هذه المشروعات من الاستفادة من التمويل الميسر المتاح. ويتبنى مشروع القانون منهج الترخيص بالإخطار، حيث استحدث نظاماً للترخيص بالإخطار للصناعات التي لا تمثل درجة كبيرة من المخاطر على الصحة والبيئة والسلامة والأمن، وتلتزم هذه الصناعات بإخطار الجهة الإدارية المختصة بنشاطها. ويعتبر الإخطار بمثابة ترخيص، ويقتصر دور الجهة الإدارية المختصة على مراجعة الإخطار والمستندات المرفقة به، وفى حالة وجود مخالفة تخطر الجهة الإدارية المرخص له ليوفق أوضاعه خلال ٦ أشهر، قابلة للتجديد مرة واحدة، قبل اتخاذ قرار الغلق مع فرض عقوبات مالية رادعة للمخالفين، كما يؤكد المشروع على عدم سريان نظام الترخيص

بالإخطار في المناطق التي يُحظر فيها إقامة نشاط صناعي.

ويرتبط بذلك أيضاً تحفيز الاستثمار في مجال صناعة الدواء بوضع خطة لتطوير المنشآت وزيادة الكفاءة وتدريب الكوادر محلياً وعالمياً، وتشجيع إنشاء مصانع المواد الخام الدوائية مع وضع القواعد التنظيمية اللازمة لترخيص مصانع المواد الخام الصيدلية والتفتيش عليها، بهدف توفير احتياجات السوق المحلي والتصدير وخاصة للسوق الأفريقية.

- **قطاع السياحة:** تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛ من خلال التصدي لحل مشكلات المستثمرين الحاليين وتقديم كافة سبل الدعم لهم وتخفيف الأعباء حتى يتسنى لهم استكمال مشروعاتهم، ووضع آلية للتعاون مع كافة الجهات المعنية بتشجيع الاستثمار، وإعداد المخطط العام لفرص استثمارية بمفهوم جديد (مناطق الترفيه مثل المطاعم والملاهي والمحلات التجارية)، علاوةً على مشروعات البنية الأساسية، وسرعة العمل على إنهاء ملف تسعير الأراضي المخصصة للتنمية السياحية حتى يتسنى طرح مشروعات جديدة، وتقديم الدعم للمشروعات المتعثرة، وتنظيم قوافل تجارية في الخارج لطرح فرص الاستثمار السياحي.

كما تعتزم الحكومة طرح فرص للاستثمار السياحي بمفهوم جديد، بحيث يتم طرح عدد من المشروعات السياحية والخدمية بمختلف مناطق التنمية السياحية على مساحة ١٣,٨ مليون م٢، في كل من الغردقة –سفاجا والقصير – ومرسى علم وجنوب مرسى علم وراس سدر ونبق والأقصر والسخنة. ومن المتوقع خلال العامين القادمين افتتاح عدد من المشروعات التي يقوم بتنفيذها القطاع الخاص والتي يبلغ عددها ١٨ مشروع جديد و٣٦ مشروع مرحلة ثانية تستهدف إضافة ٣٥١٣ غرفة خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦، بتكلفة استثمارية في حدود ٧٠٠ مليون جنيه مصري.

- **قطاع الزراعة:** تيسير إجراءات تراخيص إنشاء وتشغيل مزارع الدواجن في المناطق الصحراوية الجديدة، وإنشاء قاعدة بيانات عن المواقع المتاحة والصالحة لإقامة أقفاص سمكية بحرية، وإصدار قانون موحد لإنتاج وتداول الغذاء، وإنشاء وحدات تصنيع كمبوست، وتدريب المرأة على إدارة المشروعات متناهية الصغر، وتقديم الدعم الفني للمرأة الريفية، وتفعيل مراكز التنمية الريفية في مجالات تصنيع المنتجات الغذائية. وفي هذا الصدد من المتوقع أن يعزز مشروع مليون ونصف مليون فدان من فرص نمو الاستثمار الزراعي بشكل كبير.
- **قطاع التجارة الداخلية:** زيادة الاستثمارات في التجارة الداخلية من ٧,٨ مليار إلى ٦٠ مليار جنيه خلال الخمس سنوات القادمة لرفع معدل نمو التجارة الداخلية تشمل إقامة ٢٧ منطقة تجارية ولوجستية وبورصات سلعية في كافة المحافظات، والتوسع في إنشاء فروع الجملة وسلاسل التجزئة الحديثة لتغطي كافة أنحاء الجمهورية، وتنشيط حركة التجارة الداخلية بالبدء في إنشاء أول مدينة للتجارة والتسوق بمحور قناة السويس بهدف زيادة معدل الاستثمارات في التجارة الداخلية، وزيادة مساحات التسوق.

- **قطاع الاتصالات:** تنشيط الاستثمار في كافة المجالات الواعدة، وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والبدء في تنفيذ ٧ مناطق تكنولوجية في كل من مدن العاشر من رمضان، وبرج العرب، ومدينة السادات، وبني سويف، وأسيوط، وأسوان، ودمياط، بالإضافة إلى إعادة إحياء وادي التكنولوجيا بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس.

الفصل الرابع
المشروعات القومية الكبرى

مقدمة

في إطار استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ يتم حالياً تنفيذ عدد من المشروعات العملاقة لتطوير البنية الأساسية بهدف الارتقاء بالخدمات المقدّمة للمواطنين وجذب الاستثمارات المحلية والعربية والعالمية، وتحقيق التنمية في المناطق الحدودية والنائية التي لم تمتد لها خطط التطوير والبناء طوال السنوات السابقة.

وتعتزم الحكومة حتى منتصف عام ٢٠١٨ إعطاء دفعة قوية لتنفيذ المشروعات القومية الكبرى التي تم البدء في تنفيذها أو المخطط البدء فيها خلال المرحلة القادمة، وذلك بهدف تنشيط الاقتصاد المصري، وجذب الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية، وتحقيق عائدات مناسبة للدولة من مشاركتها في هذه المشروعات، وإتاحة فرص عمل جديدة، وأيضاً تحقيق أبعاد استراتيجية أخرى بالخروج من وادي النيل الضيق وبناء مجتمعات عمرانية جديدة على المناطق الحدودية، مع التأكيد على ضرورة الاعتماد على مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ هذه المشروعات من خلال نظم المشاركة بين القطاعين العام والخاص PPP وكذلك مظلة الـB.O.T ومشتقاتها (الإنشاء والتشغيل ونقل الملكية)، أو تحت مظلة EPC + Finance (التصميم والتوريد والإنشاء + التمويل)، والاستفادة من مصادر التمويل الميسر الذي تُتيحه المؤسسات المالية الدولية والإقليمية، وبحيث يكون التمويل الحكومي في أضيق الحدود ويتم عبر إعادة ترتيب أولويات الإنفاق الاستثماري دون تحميل الموازنة العامة بأعباء إضافية كلما أمكن ذلك، وفيما يلى نبذة عن أهم هذه المشروعات:

المشروع القومي الأول: تنمية محور قناة السويس

يُعد هذا المشروع أحد الركائز الأساسية لإحداث طفرة اقتصادية وتنموية في منطقة قناة السويس، وأحد أهم محدّدات نجاح أهداف استراتيجية التنمية المستدامة لمصر حتى عام ٢٠٣٠.

المستهدف تنفيذه خلال العام المالي ٢٠١٧/١٦

- **مرافق المياه والكهرباء:** إنشاء محطة كهرباء بطاقة ٤٥٧ ميجاوات، ومحطة مياه بطاقة ١٥٠ متر مكعب/ اليوم، وذلك بتكلفة حوالي ٥٠٠ مليون دولار، ومن المخطط الانتهاء من التنفيذ خلال العام المالي ٢٠١٧/١٦ والعام المالي ٢٠١٨/١٧.
- **ميناء العين السخنة:** البدء في إنشاء رصيف جديد بميناء العين السخنة بتكلفة ٣٥٠ مليون جنيه.
- **وادي التكنولوجيا (شرق الإسماعيلية):** البدء في أعمال توصيل المرافق ورصف الطرق بتكلفة ٣٠٠ مليون جنيه.
- **مدينة القنطرة غرب:** البدء في توصيل المرافق لمجمع صناعي كبير سيتم تأسيسه، وبتكلفة حوالي ٣٠٠ مليون جنيه.
- **ميناء بورسعيد:** البدء في إنشاء ٩ أرصفة، بتكلفة حوالي ٤,٥ مليار جنيه.
- **الأنفاق:** البدء في إنشاء ٦ أنفاق بتكلفة تقارب ٣٠ مليار جنيه.

المشروع القومي الثاني: إنشاء جيل جديد من المدن الجديدة على محاور الطرق التنموية الجاري تنفيذها

- **العاصمة الإدارية الجديدة**

تستهدف الحكومة إنشاء العاصمة الإدارية الجديدة، لتكون مدينة إدارية واقتصادية جديدة في إقليم القاهرة الكبرى، وتقع بطول الطريق بين القاهرة وخليج السويس، وبحيث تتضمّن منطقة سكنية وتجارية ومناطق خدمية أخرى، وذلك بالاعتماد على نظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وسوف تمثل المساحة السكنية بهذه العاصمة حوالي ٦٧٪ من مساحة المشروع، متضمّنة نحو ٢٨٥ ألف وحدة سكنية لمحدودي الدخل، و١٨٥ ألف وحدة لذوي الدخل المتوسط، و١٥ ألف وحدة سكنية للطبقات الأعلى دخلاً بحيث تستوعب ٦,٥ مليون نسمة، وذلك بعد اكتمال كل مراحل المشروع. وجاري حالياً الإنتهاء من إعداد المخطط الاستراتيجي والمخططات التفصيلية للمركز الإداري للمال والأعمال "العاصمة الإدارية" للمرحلة العاجلة وتحديد حزمة المشروعات ذات الأولوية والمقترحة وفقاً لمراحل النمو التخطيطية لخدمتها.

المستهدف تنفيذه خلال العام المالي ٢٠١٧/١٦

- **البنية الأساسية:** من المخطط تنفيذ أعمال البنية الأساسية (مياه، وصرف، وري، وطرق، وكهرباء، واتصالات وأعمال مدنية) للأسبقية الأولى بمساحة ٣٠٠٠ فدان. وتبلغ القيمة الكلية لتنفيذ هذه البنية الأساسية حوالي ٤٠٠٠ مليون جنيه، ويتم تنفيذها على ثلاث سنوات، وبحيث يتم إنفاق حوالي ٤٠٠ مليون جنيه عام ٢٠١٦/٢٠١٥ ونحو ٣٢٠٠ مليون جنيه خلال العام المالي للخطة ٢٠١٧/٢٠١٦، و٨٠٠ مليون جنيه خلال العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧.
- **تنفيذ أعمال العدايات والانفاق لطرق محمد بن زايد الجنوبي والشمالي:** تبلغ القيمة الكلية لتنفيذ هذه الأعمال حوالي ١٤٠ مليون جنيه، ويتم تنفيذها على عامين، وبحيث يتم إنفاق حوالي ١٠٠ مليون جنيه عام ٢٠١٦/٢٠١٥ ونحو ٤٠ مليون جنيه خلال العام المالي للخطة ٢٠١٧/٢٠١٦.
- **إنشاء ٣٠ ألف وحدة سكنية:** تبلغ القيمة الكلية لتنفيذ هذه الأعمال حوالي ١٢٥٠٠ مليون جنيه، ويتم تنفيذها على ثلاث أعوام، وبحيث يتم إنفاق حوالي ١٢٥٠ مليون جنيه عام ٢٠١٦/٢٠١٥ ونحو ٨٠٠٠ مليون جنيه خلال العام المالي للخطة ٢٠١٧/٢٠١٦، وحوالي ٣٢٥٠ مليون جنيه خلال العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧.
- **فرص العمل:** من المتوقع أن يوفر المشروع حوالي ٢ مليون فرصة عمل.

- **مدينة العلمين الجديدة**

تبلغ المساحة الإجمالية لمدينة العلمين الجديدة ٤٩ ألف فدان ويبلغ عدد السكان المستهدف في المدينة حوالي ٢ مليون نسمة.

المستهدف تنفيذه خلال العام المالي ٢٠١٧/١٦

- **تنفيذ البنية الأساسية (مياه، وصرف، وري، وطرق، وكهرباء، واتصالات، وأعمال مدنية) للمرحلة العاجلة ٢٠٠٠ فدان:** تبلغ القيمة الكلية لتنفيذ هذه الأعمال حوالي ٢١٠٠ مليون جنيه، ويتم تنفيذها على ثلاث أعوام، وبحيث يتم إنفاق حوالي ٢١٠ مليون جنيه عام ٢٠١٦/٢٠١٥ ونحو ١٦٨٠ مليون جنيه خلال العام المالي للخطة ٢٠١٧/٢٠١٦، وحوالي ٤٢٠ مليون جنيه خلال العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧.
- **إنشاء عدد ١٠ آلاف وحدة سكنية:** تبلغ القيمة الكلية لإنشاء هذه الوحدات حوالي ١٣٨٧ مليون جنيه، ويتم تنفيذها على عامين، وبحيث يتم إنفاق حوالي ١٣٩ مليون جنيه عام ٢٠١٦/٢٠١٥ ونحو ١٢٤٨ مليون جنيه خلال العام المالي للخطة ٢٠١٧/٢٠١٦.
- **فرص العمل:** من المتوقع أن يوفر المشروع حوالي ٥٠٠ ألف فرصة عمل.

على أن يتم عام ٢٠١٨ نهو المرحلة الأولى من المشروع بمساحة حوالي ٨٠٠٠ فدان وتضم المنطقة السياحية والشاطئية وجزءً من وسط المدينة والمنطقة السكنية.

- **مدينة توشكي الجديدة**

يستهدف المشروع تأسيس مدينة بمساحة ٣ آلاف فدان لاستيعاب ٨٠ ألف نسمة، بهدف التكامل مع القرى الريفية المحيطة بمشروع توشكي وتضم الخدمات الصناعية الخفيفة، والتصنيع الزراعي، والأنشطة الترفيهية وجاري حالياً تنفيذ المرحلة الأولى بمساحة ٢٩٠ فدان لاستيعاب ١٧ ألف نسمة لإنشاء ١٢٢٤ وحدة سكنية ومراكز الخدمات ينتهي العمل فيها خلال عام ٢٠١٧ كالتالي:

- عدد ٦١٢ وحدة إسكان اجتماعي وعدد ٦١٢ وحدة إسكان متوسط.
- مباني خدمات: مدرسة للتعليم الأساسي شاملة حضانة – سوق تجاري – مسجد – وحدة صحية ... إلخ.
- شبكات المرافق على مساحة ١٠٥ فدان واستكمال أعمال التخطيط التفصيلي للمرحلة الثانية بمساحة ١٠٠ فدان.
- على أن يتم على المدى المتوسط تنفيذ المرحلة الثانية بعدد ١٦٠ عمارة سكنية ثم استكمال باقي حي النواه بمساحة ٣٤٥ فدان طبقاً لنسبة الإشغال بالمدينة.

المستهدف تنفيذه خلال العام المالي ٢٠١٧/١٦

- **البنية الأساسية:** تبلغ القيمة الكلية لتنفيذ البنية الأساسية (مياه، وصرف، وري، وطرق، وكهرباء) حوالي ٥٣٩,٥ مليون جنيه، ويتم تنفيذها على عامين، وبحيث يتم إنفاق حوالي ٤٣١ مليون جنيه عام ٢٠١٦/٢٠١٥ ونحو ١٠٨,٥ مليون جنيه خلال العام المالي للخطة ٢٠١٧/٢٠١٦.

- **إنشاء الوحدات سكنية والخدمات:** تبلغ القيمة الكلية لإنشاء الوحدات السكنية والخدمات حوالي ٥٢٥,٥ مليون جنيه، ويتم تنفيذها على عامين، وبحيث يتم إنفاق حوالي ٣٨٩,٧ مليون جنيه عام ٢٠١٦/٢٠١٥ ونحو ١٨٥,٧ مليون جنيه خلال العام المالي للخطة ٢٠١٧/٢٠١٦.
- **فرص العمل:** من المتوقع أن يوفر المشروع حوالي ٧٠٠٠ فرصة عمل.

- **مشروعات بالمشاركة مع القطاع الخاص بالمدن الجديدة**

سيتم توقيع عدد ٣ اتفاقيات شراكة بمناطق القاهرة الجديدة وجنوب مارينا ومدينة ٦ أكتوبر بمساحة إجمالية ٤٣٠٠ فدان، ومن المتوقع أن توفّر ١٦٠ ألف فرصة عمل بإجمالي إيرادات ٦٠ مليار جنيه، ويتم تحصيلها على مدى زمني طبقاً للعقود الجاري إبرامها.

على المدى المتوسط ٢٠١٦-٢٠١٨ سيتم طرح ٢٨ مشروع لأنشطة سكنية وترفيهية وخدمية ومرافق للشراكة مع القطاع الخاص بمساحة حوالي ١٥ ألف فدان بإجمالي إيرادات تتجاوز ١٠٠ مليار جنيه.

ويتضمن ذلك إنشاء محطة معالجة الصرف الصحي بطاقة ٢٥٠ ألف م^{٣}/يوم، بتكلفة حوالي ٢٦٠٠ مليون جنيه، وبحيث يتم تخصيص حوالي ١٤٠ مليون جنيه سنوياً خلال الثلاث أعوام (٢٠١٦/٢٠١٥ حتى ٢٠١٨/٢٠١٧).

- **تطوير المناطق القائمة في ٢٢ مدينة جديدة**

يستهدف هذا المشروع تطوير ٢٢ منطقة وهي مناطق الإسكان الشعبي والحكومي التي تم إنشاءها بالمدن الجديدة منذ أكثر من عشرين عاماً خلال أعوام ٢٠١٦-٢٠٢٠ بما يُسهم بالارتقاء بهذه الأحياء القديمة. وتبلغ التكلفة الإجمالية لهذا التطوير حوالي ٢٨ مليار جنيه، ومن المخطط إنفاق حوالي ٢٠٠٠ مليون جنيه على هذه الأعمال خلال العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ وحوالي ٨٠٠ مليون جنيه خلال العام المالي للخطة ٢٠١٧/٢٠١٦.

- **مدينة الفرافرة الجديدة**

تم تخصيص ٢ مليار جنيه في العام الحالي (٢٠١٦) لبناء مدينة الفرافرة الجديدة، وتم بالفعل سداد مبلغ ١,٥ مليار جنيه لإنشاء القرى الجديدة بالفرافرة كما يتم تنفيذ ٢ قرية زراعية وقرية خدمية كاملة الخدمات والمرافق الداخلية بمساحة إجمالية ١٦٠٠ فدان، وأيضاً تنفيذ شبكات الصرف الصحي و١٧٢٩ بيتاً ريفياً و١٤ عمارة سكنية. وجاري تنفيذ مجمّعات الخدمات، على أن يتم نهو جميع الأعمال بالقرى الثلاث بعدد ٢٠٠٠ بيت بدوي و٤٠ عمارة سكنية وجميع المباني الخدمية تباعاً على المدى المتوسط ٢٠١٦-٢٠١٨.

- **مدينة شرق بورسعيد**

تُعد المدينة الساحلية الجديدة الأولى شرق قناة السويس بمسطح يتجاوز ١٢ ألف فدان التي تخدم أغراض تنمية منطقة قناة السويس بحيث تستهدف استيعاب أكثر من نصف مليون نسمة مع اكتمال

نهوها، وتستهدف الحكومة تطوير المرحلة الأولى للمدينة بمسطح ٣ آلاف فدان على الأقل حتى عام ٢٠١٨.

ويتضمن المشروع إنشاء عدد ٨٣٤٠ وحدة سكنية، بتكلفة إجمالية تبلغ حوالي ١١٢٦ مليون جنيه، وبحيث يتم التنفيذ على عامين، ويتم إنفاق حوالي ١١٢,٥ مليون جنيه خلال العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦ وحوالي ١٠١٣,٥ مليون جنيه خلال العام المالي للخطة ٢٠١٦/٢٠١٧، ومن المتوقع أن يقوم المشروع بتوفير حوالي ٧٠٠٠ فرصة عمل.

المشروع القومي الثالث: مشروع تنمية مليون ونصف مليون فدان

تُولي الحكومة اهتماماً كبيراً بتنمية الرقعة الزراعية واستصلاح الأراضي، ومن هذا المنطلق تستهدف الحكومة تنفيذ مشروع تنمية مليون ونصف المليون فدان خلال ثلاث سنوات كمرحلة أولى من مشروع استصلاح ٤ مليون فدان، ويستهدف المشروع توسيع الحيّز العمراني المصري وزيادة الرقعة الزراعية وتوفير آفاق جديدة للتنمية المستدامة بإنشاء مجتمعات عصرية تعتمد على الزراعة كمقوّم اقتصادي رئيسي ويتكامل مع المقوّمات الاقتصادية الأخرى للبيئة المحيطة.

موقف التنفيذ

قامت الحكومة مؤخراً بتأسيس شركة "الريف المصري الجديد"، كإطار مؤسسي للمشروع كما تم أيضاً خلال الفترة الماضية الطرح التجريبي لهذا المشروع على مساحة ١٠ آلاف فدان في منطقة الفرافرة، وذلك بهدف تقديم نموذج التنمية المتكاملة التي ستسعى الحكومة إلى تعميمه خلال الفترة القادمة، حيث تم بنهاية ديسمبر ٢٠١٥ إطلاق المشروع المتكامل لتنمية المليون ونصف المليون فدان.

وتتضمّن مناطق الاستصلاح والاستزراع ضمن مشروع تنمية مليون ونصف مليون فدان، مناطق بالصحراء الغربية والشرقية وسيناء وتوشكي. ومن المخطط بناء نواة المجتمع العمراني خلال فترة التطوير الأولى والتي تستغرق ثلاث سنوات، متضمنة أراضي زراعية سيتم استصلاحها مباشرة والتي تبلغ ٧٠٠ ألف فدان، وأراضي زراعية للتوسع غير مستصلحة لضمان استدامة الموارد المائية والتي تشمل ٧٥٠ ألف فدان يمكن استغلالها أيضاً لاحقاً طبقاً لاقتصاديات استخدام المياه وأيضاً في إنشاء مشروعات صناعية تقوم على المنتجات الزراعية، بالإضافة إلى تطوير عمراني بمساحة ٥٠ ألف فدان.

وفي هذا الصدد تم تنفيذ الإجراءات التالية:

- إعداد دراسات صلاحيات التربة للزراعة وإمكانات المياه الجوفية.
- تحديد مراحل العمل بالمشروع، وتحديد المرحلة الأولى (٥٠٠ ألف فدان) موزعة على ٩ مناطق

على مستوى الجمهورية.

- تم تحديد المرحلة العاجلة (١٠ آلاف فدان) بالفرافرة القديمة.
- تم الإنتهاء من أعمال المخطط العام وإعداد النماذج للواحدات السكنية والخدمات.
- **تم في ٥ مايو ٢٠١٦ انطلاق موسم الحصاد فى مساحة عشرة آلاف فدان بسهل بركة إحدى المناطق المستهدفة بمشروع تنمية واستصلاح مليون ونصف مليون فدان.**

المشروع القومي الرابع: الشركة الوطنية لاستثمارات سيناء

انطلاقاً من حرص الدولة على تنمية سيناء وتحويلها إلى مجتمع تنموي متكامل متطور يستغل مميزاته التنافسية وموارده الطبيعية والبشرية والزراعية، تعتزم الحكومة البدء في إنشاء مناطق اقتصادية ذات طبيعة خاصة داخل سيناء في المنطقة الصناعية ببئر العبد، على أن تكون المساحة المخصصة للأنشطة الصناعية ١٥٠ فدان، ومتوسط مساحات القطع الصناعية ٢-٦ ألف م^{٢}، ومساحة الطرق ٧٠ فدان، ومساحة الخدمات ١٣,٥ فدان، ومساحات خضراء ٦,٥ فدان.

وقد تم بالفعل تأسيس الشركة الوطنية لاستثمارات سيناء شركة مساهمة مصرية برأسمال مرخص بمبلغ ١٠ مليار جنيه ورأسمال مصدر ١,٤ مليار جنيه، ويساهم فيها كل من بنك الاستثمار القومي، وجهاز مشروعات الخدمة المدنية، والجهاز الوطني لتنمية شبه جزيرة سيناء، ومحافظة شمال سيناء.

المشروع القومي الخامس: تطوير الساحل الشمالي الغربي

يمتد هذا المشروع من مدينة العلمين وحتى مدينة السلوم بعمق ٢٨٠ كم ليشغل مسطحاً مساحته نحو ١٦٠ ألف كم مربع. وقد تم تحديد هذه المساحة إدارياً من خلال التخطيط لإنشاء محافظة العلمين الجديدة في الترسيم الجديد لحدود مصر، من خلال القرار الجمهوري رقم ١١٤ لسنة ٢٠١٤ بإنشاء مدينة العلمين الجديدة على مساحة ٨٨ ألف فدان كمدينة ذات طابع بيئي وعمراني متميّز جنوب الطريق الساحلي تبعد بنحو ١٠ كم عن الساحل.

موقف التنفيذ

تُولي الحكومة أهمية كبيرة لتطوير مدينة العلمين الجديدة ضمن مشروع تطوير وتنمية الساحل الشمالي الغربي، حيث جاري الانتهاء من تدقيق مخرجات الرؤية التنموية وإعداد المخطط العام للمرحلة الأولى من المدينة بمساحة ٨٠٠٠ فدان التي تضم المنطقة السياحية وجزءً من وسط المدينة والمنطقة السمكية

باستثمارات تبلغ نحو ٣ مليار جنيه. وكذا إعداد المخطط التفصيلي للأسبقية الأولى من المرحلة الأولى، وإنشاء محطة تحلية مياه الشرب، وتنفيذ أعمال تطوير الطريق الساحلي (الإسكندرية/ مطروح) من الكيلو متر ٩٣ حتى تقاطعه مع طريق وادي النطرون/ العلمين وذلك بقيمة تبلغ ٣٢٠ مليون جنيه.

وفي هذا الصدد تم تنفيذ الإجراءات التالية:

- تم طرح ودعوة كافة التحالفات بين المكاتب المصرية والأجنبية للمساهمة في وضع خطة التنمية المستدامة لقطاع الساحل الشمالي الغربي وذلك للتقدم للتأهيل للمشروع.
- تم تحديد عدد ٧ تحالفات مؤهلة للتقدم للعمل بالمشروع من إجمالي ٢٥ تحالف، وتم إرسال كراسة الطرح لتلك التحالفات تمهيداً لعقد جلسة الاستفسارات.
- تم عقد جلسة الاستفسارات في ٢٠١٦/١/٢٦، على أن يتم إستلام الأعمال من التحالفات في منتصف فبراير ٢٠١٦.
- تم تلقي العروض من التحالفات المؤهلة في ٢٠١٦/٢/١٦.
- جاري أعمال التقييم الفني للعروض لاختيار التحالف المؤهل للقيام بالعمل.

المشروع القومي السادس: المثلث الذهبي للثروة المعدنية

بدأت الحكومة في اتخاذ الإجراءات اللازمة للانتهاء من وضع المخطط العام لمشروع المثلث الذهبي واعتماده بنهاية يونيو ٢٠١٦، تمهيداً لبدء المرحلة الأولى من المشروع. حيث من المستهدف إنشاء منطقة اقتصادية جديدة بصعيد مصر عن طريق إنشاء مركز عالمي متكامل (صناعي – اقتصادي – تجاري – لوجيستي – سياحي) لتحقيق التنمية المستدامة بمنطقة الصعيد. ومن المخطط أن يتم تنفيذ هذا المشروع على عِدّة مراحل.

وتقع منطقة المثلث الذهبي داخل المنطقة الجنوبية الشرقية لمصر في محافظة البحر الأحمر، وتبلغ مساحته الإجمالية حوالي ١٤١ ألف كم^{٢} تمتد على الطريق الساحلي في منطقة المثلث المحصورة بين حدود مدينة سفاجا شمالاً والقصير جنوباً وقنا غرباً.

يتضمّن المشروع أيضاً إقامة شبكة الطرق اللازمة والموانئ البحرية اللازمة لتطوير وتنمية المثلث الذهبي ومن أهمها:

- استكمال ازدواج طريق قنا/ سفاجا ومدة تنفيذه المتوقعة حوالي ٣ سنوات.
- ازدواج طريق ساحل البحر الأحمر في المسافة من القصير حتى مرسى علم.
- تطوير ميناء سفاجا البحري بأرصفة متعدّدة (حاويات، بضائع عامة، وغيرها) بطول ٥ كيلو متر على طول الساحل وبطاقة إجمالية ٤٠ مليون طن بعد اكتمال كل مراحل المشروع.
- إنشاء ميناء أبو طرطور بمحطة صب جاف ومحطة صب سائل ورصيف متعدّد الأغراض

بطول ٣٠٠ متر بإجمالي تكلفة ١٣٥ مليون دولار.

وفي هذا الصدد تم تنفيذ الإجراءات التالية:

- تم إعداد كراسة طرح الأعمال الخاصة بالمشروع من قبل وزارة البترول بالإشتراك مع وزارة الصناعة وتمت الترسية على بيت خبرة إيطالي.
- في ٢٠١٥/٦/١٠ تم عقد الإجتماع التمهيدي.
- وفي ٢٠١٥/٧/٦ تم عقد إجتماع بمقر رئاسة مجلس الوزراء، حيث تم عرض نتائج أعمال التقرير التمهيدي، وتم الإقرار لتلك المرحلة لإستكمال العمل في المرحلة التالية للمشروع.
- تم إنهاء أعمال تقارير المشروع بمراحله الثلاث.

المشروع القومي السابع: الطرق الكبرى ومحاور التنمية الجديدة

تستهدف الحكومة تنفيذ شبكة طرق تضم كافة أقاليم ومحافظات الجمهورية، ويبلغ طولها نحو ٤٨٨٨ كم تمثل حوالي ٢٠,٤٪ من الطرق القائمة حالياً والمقدّرة بنحو ٢٤٤٠٥ كم. يتم حالياً تنفيذ هذه الشبكة على مرحلتين: الأولى بطول ٣٢٥٨ كم، والثانية بطول ١٦٣٠ كم.

الطرق المستهدف افتتاحها خلال العام المالي ٢٠١٧/١٦

من المخطط افتتاح ١٦ طريق ضمن شبكة الطرق الكبرى بطول ١٩٥١ كم وذلك خلال العام المالي ٢٠١٧/١٦، ويمكن توضيحها على النحو التالي:

- تطوير طريق القاهرة/ السويس من الطريق الدائري إلى الطريق الدائري الإقليمي ثم لمدينة السويس، بطول ١٠٤ كم.
- الطريق الدائري الإقليمي (الإسماعيلية الصحراوي/ بلبيس– الإسماعيلية الزراعي/ بنها) بطول ٦١ كم.
- الطريق الدائري الإقليمي (بنها/ الإسكندرية الصحراوي)، بطول ٦٥ كم.
- قطاع الدائري الأوسطي شرق القاهرة، بطول ٤٥ كم.
- طريق شبرا/ بنها، بطول ٤٠ كم.
- تطوير طريق وادي النطرون/ العلمين، بطول ١٣٤ كم.
- وصلة جنوب الفيوم/ طريق الواحات، بطول ٨٠ كم.
- طريق بني مزار/ الواحات البحرية (البويطي)، بطول ٢٢٠ كم.
- طريق أسيوط/ الفرافرة، بطول ٣١٠ كم.
- طريق الفرافرة/ عين دله، بطول ٩٠ كم.
- محور الإسماعيلية/ بورسعيد التبادلي (محور ٣٠ يونيو)، بطول ١٠٢ كم.
- تطوير وصلة نفق الشهيد أحمد حمدي (الشط/ عيون موسى)، بطول ٣٥ كم.

- وصلة المنيا/ طريق رأس غارب، بطول ٥٥ كم.
- تطوير طريق قنا/ سفاجا، بطول ١٦٠ كم.
- تطوير طريق أسيوط/ سوهاج/ البحر الأحمر، بطول ٣٦٠ كم.
- تطوير وصلة الشيخ فضل/ طريق رأس غارب، بطول ٩٠ كم.

المشروع القومي الثامن: محور ٣٠ يونيو ومدينة الجلالة الجديدة

بدأت الدولة بالفعل في إنشاء محور ٣٠ يونيو والذي يبدأ من الطريق الدولي الساحلي جنوب بورسعيد حتى طريق القاهرة / الإسماعيلية الصحراوي، ومن المخطط استكمال الطريق ليتقاطع مع طريق القاهرة/ السويس ويصل حتى نفق وادي حجول على طريق القاهرة / العين السخنة وبداية طريق جبل الجلالة المار بمدينة الجلالة الجاري تنفيذُها حالياً أعلى جبل الجلالة بالصحراء الشرقية على خليج السويس على ارتفاع ٧٠٠ متر من سطح البحر، وتقع مدينة الجلالة على مساحة ١٧ ألف فدان وبها جامعة الملك عبد الله ومدينة طبية عالمية ومناطق سكنية وسياحية وخدمية، هذا بالإضافة إلى منتجع الجلالة السياحي الجاري إنشاؤه حالياً الذي يقع على شاطئ خليج السويس على مساحة ألف فدان ويشمل منشآت سياحية وترفيهية ومارينا لليخوت.

ويربط مدينة الجلالة بالمنتجع طريق صاعد لأعلى الجبل بطول ١٧ كم وتليفريك بطول ٦ كم، هذا ومن المخطط امتداد الطريق بعد تقاطعه مع طريق بنى سويف / الزعفرانة الجاري تنفيذه حالياً جنوباً حتى الحدود المصرية السودانية لتكوين محور مصر/ أفريقيا.

المشروع القومي التاسع: تنمية حقول الغاز وتطوير معامل التكرير

١- تنمية حقول الغاز

يتم حالياً تنفيذ مشروعات تنمية اكتشافات الغاز الطبيعي التي تحققت مؤخراً، وتشمل:

- حقول شمال الإسكندرية بالبحر المتوسط باحتياطيات تصل إلى ٥ تريليون قدم مكعب غاز لإنتاج ١٢٥٠ مليون قدم مكعب/ يوم باستثمارات تصل إلى ١٠ مليار دولار.
- تنمية حقل شروق والذي تم اكتشافه خلال عام ٢٠١٥ بالبحر المتوسط باحتياطيات تقدر بحوالي ٣٠ تريليون قدم مكعب غاز لإنتاج حوالي ٢٧٠٠ مليون قدم مكعب/يوم باستثمارات تصل إلى ١٢ مليار دولار، وتجدر الإشارة إلى أنه أكبر كشف يتحقق في تاريخ مصر وأكبر كشف في منطقة البحر المتوسط.
- تطوير حقل نورس غرب دمياط بطاقة حوالي ٥٠٠ مليون قدم مكعب/ يوم.

- حقول شرق الدلتا بالبحر المتوسط (آتول) لإنتاج حوالي ٢٥٠ مليون قدم^{3}/يوم في مرحلته الأولى بنهاية عام ٢٠١٨.

وتقدر إجمالي الاستثمارات لتنمية هذه الاكتشافات بحوالي ٢٥ مليار دولار خلال السنوات الثلاث المقبلة، ومن المخطط أن تدخل هذه الحقول الإنتاج تدريجياً بدءاً من عام ٢٠١٧ وحتى نهاية عام ٢٠١٩، وبإجمالي إنتاج يعادل حوالي ٥٠٠٠ مليون قدم مكعب/ يوم.

٢- تطوير معامل التكرير

وعلى جانب آخر، من المخطط تطوير معامل تكرير ميدور وأسيوط لإنتاج المقطرات الوسطى (السولار والبنزين) بحوالي ٣,٥ مليون طن سنوياً لسد الفجوة في احتياجات مصر من المقطرات الوسطى، وباستثمارات تعادل حوالي ٣ مليار دولار خلال السنوات الثلاث المقبلة، علماً بأنه من المخطط الانتهاء من مشروع المصرية للتكرير بمسطرد خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٧، وذلك لإنتاج ٢,٤ مليون طن سولار/ سنة وباستثمارات حوالي ٣,٧ مليار دولار تصل نسبة مساهمة القطاع الخاص بها إلى حوالي ٧٦,٢٪.

٣- الانتهاء من مصانع إنتاج الأسمدة والبتروكيماويات الجديدة.

- تم الانتهاء خلال مارس ٢٠١٦ من تشغيل مصانع "موبكو" لإنتاج ١,٣٠ مليون طن سماد يوريا باستثمارات تصل إلى حوالي ٢ مليار دولار، وسوف يسهم المشروع في الوفاء باحتياجات السوق المحلي وكذلك تصدير الفائض للخارج لتوفير النقد الأجنبي، وتصل نسبة مساهمة المال العام فيه إلى حوالي ٧٠٪.
- من المخطط الانتهاء من مشروع الإيثيلين والبولي إيثيلين بمنطقة العامرية لإنتاج حوالي ٤٠٠ ألف طن من مادة البولي إيثيلين اللازمة لاحتياجات السوق المحلي والتي سوف تُسهم بقدر كبير في الصناعات القائمة على صناعة البتروكيماويات وتقدّر استثمارات المشروع بحوالي ٢ مليار دولار ويساهم المال العام فيه بنسبة ١٠٠٪.

المشروع القومي العاشر: تطوير قدرات توليد الكهرباء

بدأت الحكومة بالفعل في تطوير قدرات توليد الكهرباء بهدف القضاء على معاناة الجماهير من انقطاع التيار الكهربي خلال الأعوام السابقة، وتوفير الطاقة الكهربائية للأنشطة الاقتصادية في المرحلة القادمة وذلك من خلال إنشاء ثلاث محطات عملاقة لتوليد الكهرباء.

إنشاء ثلاث محطات عملاقة لتوليد الكهرباء:

يتضمن المشروع إنشاء عدد ثلاث محطات لإنتاج الكهرباء بنظام الدورة المركبة عالية الكفاءة وذلك في محافظة بني سويف والمدينة الإدارية الجديدة والبرلس شمال الدلتا، والتي تصل كفاءتها إلى ٦٠٪ وتبلغ قدرة كل محطة منها (٤٨٠٠) ميجاوات وبإجمالي قدرات ١٤٤٠٠ ميجاوات ينتج ثُلُثها بدون استخدام

وقود، حيث تصل كفاءة تشغيل المحطات إلى ٦٠٪ وروعي عند تصميمها الحفاظ على كفاءتها في فصل الصيف مع ارتفاع درجات حرارتها وباستثمارات تقدّر بحوالي ٦ مليار يورو.

المستهدف تنفيذه خلال عمر المشروع:

من المخطط أن يتم دخول ٤٤٠٠ ميجاوات من هذا المشروع في ديسمبر ٢٠١٦، ويتبعها ٤٤٠٠ ميجاوات في ديسمبر ٢٠١٧، ويتم الانتهاء من إجمالي المشروع وإضافة ١٤٤٠٠ ميجاوات في مايو ٢٠١٨، وتشير معدلات التنفيذ بالمواقع الثلاث إلى إنها تسبق في بعض الأحيان البرنامج الزمني المخطط.

مشروع إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجدّدة بنظام تعريفة التغذية الكهربائية:

يتضمّن هذا المشروع إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية بإجمالي قدرة (٢٣٠٠) ميجاوات، ومن طاقة الرياح بإجمالي قدرة (٢٠٠٠) ميجاوات.

المحطة النووية بالضبعة:

تتضمّن المحطة ٤ مفاعلات نووية من الجيل الثالث المطوّر الذي يتميّز بارتفاع معدلات الأمان وبساطة التصميم وانخفاض التكاليف والعمر الافتراضي الكبير الذي يصل إلى أكثر من ٦٠ عام. وتصل الطاقة الإنتاجية للمفاعل الواحد ١٢٠٠ ميجاوات بإجمالي ٤٨٠٠ ميجاوات. ويسمح هذا المشروع بتأهيل العلماء والمهندسين المصريين في مجال المحطات النووية والأمان النووي وتوفير فرص عمل للشباب خلال مراحل التنفيذ سواء في مجالات الإنشاءات أو الصناعات المكملة أو المجالات الأخرى. ومن المخطط تنفيذ المحطة ودخول الوحدة الأولى الخدمة عام ٢٠٢٤.

المستهدف تنفيذه خلال العام المالي ٢٠١٧/١٦

- تم البدء في إنشاء المدينة السكنية عام ٢٠١٦/١٥، وسيتم الاستكمال عام ٢٠١٧/١٦، وبتكلفة حوالي ٥٠٠ مليون جنيه.

  تم البدء في إنشاء الأسوار وأبراج الحراسات حول موقع المحطة النووية عام ٢٠١٦/١٥، وسيتم الاستكمال عام ٢٠١٧/١٦، وبتكلفة حوالي ١٤٤ مليون جنيه.

الفصل الخامس

البعد الاقتصادى

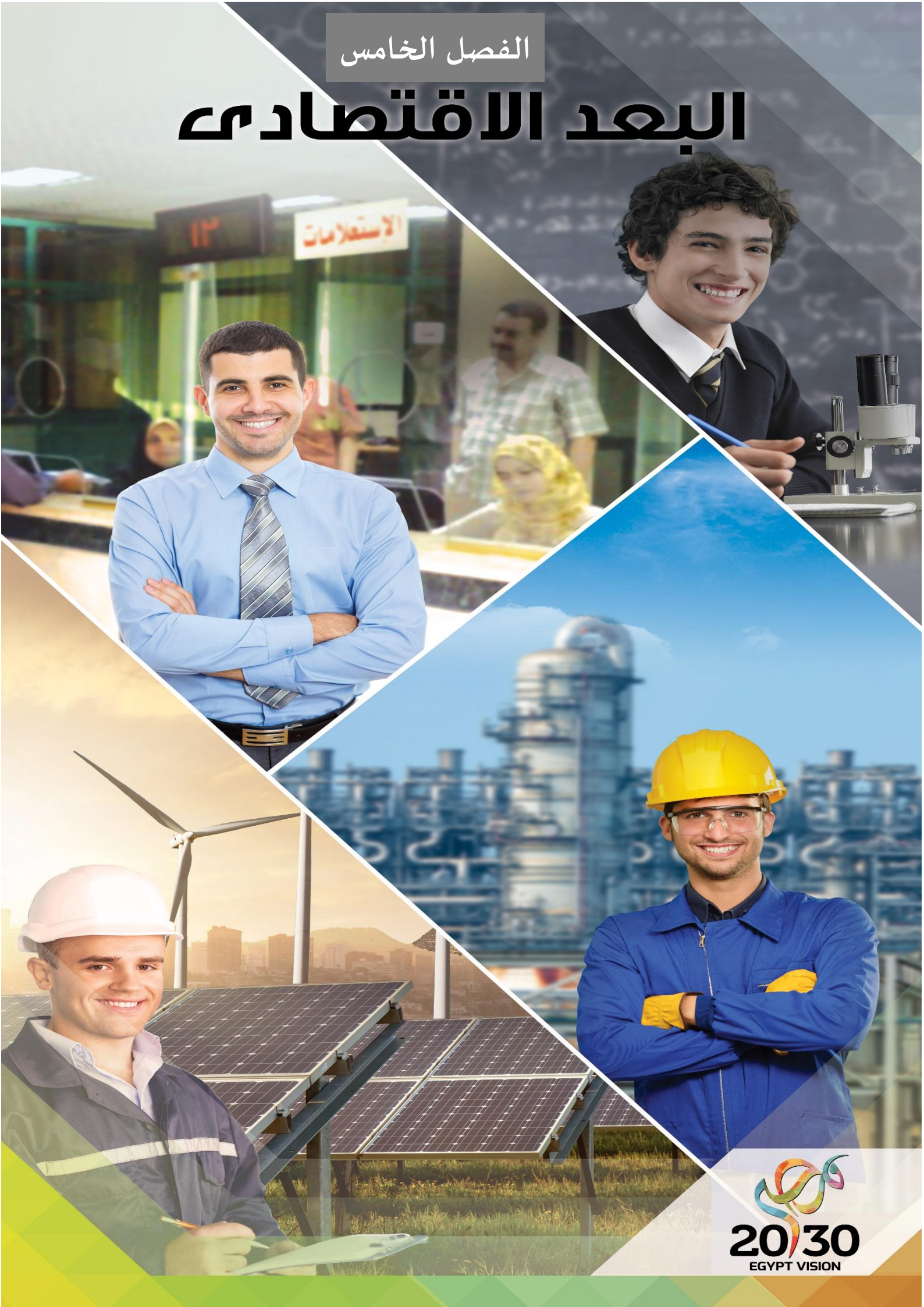

ماذا تقدم الخطة للمواطن المصري في عام ٢٠١٧/١٦ (أهم مستهدفات البعد الاقتصادي)؟

قطاع الزراعة

- البدء في استصلاح ٢٥٢ ألف فدان.
- ترشيد ورفع كفاءة الري الحقلي لـ ٧٠٠ ألف فدان.
- تحسين التربة لـ ١٤٥ ألف فدان.
- إضافة جبس زراعي لـ ٣٠٠ ألف فدان.
- الحرث تحت التربة لـ ٦٨١,١ ألف فدان.
- تسوية بالليزر لـ ١٩٩,٥ ألف فدان.
- إنشاء مصنع للثلج في طور سيناء لتنمية الثروة السمكية.
- إنشاء ٢٤٠ قفص سمكي بمنطقة مريوط.

قطاع الري

- استكمال إنشاء قناة الشيخ الزايد.
- استكمال أعمال شبكات الري والتغذية الكهربائية والصرف في مشروع البنية القومية لتنمية شمال سيناء.
- استكمال أعمال شبكة الصرف المغطى لزمام ٢١ ألف فدان.
- تطوير المساقي والمراوي المغطاة لزمام ١٩ ألف فدان.
- تغطية ٩,٢ كم من المجاري المائية المارة داخل الكتل السكنية.
- استكمال الأعمال بقناطر أسيوط الجديدة لتحسين الري لزمام ١,٦٥ مليون فدان.
- استكمال أعمال محطات الري والصرف لـ ٥٣ محطة.
- استكمال توسعة قناة توشكى.
- استكمال تطهير المجرى المائي في منطقة بحر الغزال بمنابع النيل.

قطاع الصناعة

- ترفيق المنطقة الصناعية جنوب الرسوة بنسبة ٢٥٪، وبالفيوم بنسبة ١٠٪.
- إنشاء ٢ مجمع صناعي في قنا والفيوم.
- تأهيل ١٣٥ مصنع للتشغيل.
- تبسيط ٥٠٪ من التشريعات الخاصة بإجراءات الاستثمار.
- زيادة نسبة التصنيع المحلي للسيارات.
- خفض نسبة المصانع المتعثرة.
- إصدار ١٠٠ شهادة صلاحية للمنتجات المصرية.
- إعتماد المخطط العام لمشروع المثلث الذهبي.
- البدء في تنفيذ مدينة الأثاث بدمياط.
- زيادة عدد المشروعات صديقة البيئة.

ماذا تقدم الخطة للمواطن المصري في عام ٢٠١٧/١٦ (أهم مستهدفات البعد الاقتصادي)؟

قطاع البترول

- إنتاج نحو ٧٠٥ ألف برميل يومياً من الزيت الخام والمتكثفات و٤٨٠٠ مليون قدم مكعب من الغازات المباعة يومياً.
- إنتاج حوالى ٣٦,٤ مليون طن من الزيت الخام والمتكثفات والبوتاجاز.
- إنتاج حوالي ٣٧,٦ مليون طن غازات، بزيادة نسبتها حوالى ٢,٧٪ عن المتوقع لعام ٢٠١٦/٢٠١٥.
- إنتاج حوالي ٤٠,٤ مليون طن من المنتجات البترولية والبتروكيماوية من الشركات الاستثمارية والقطاع العام.
- تكرير حوالي ٣٥ مليون طن من الزيت الخام والمتكثفات.
- إنتاج حوالي ١٧,٨ طن من الذهب من منجم السكرى بقيمة ٦٨٣ مليون دولار.

قطاع الكهرباء

- البدء في إنشاء ٨ محطات لتوليد الكهرباء بقدرة إجمالية ٢٠٥٥٠ ميجاوات.
- البدء في إنشاء مشروعات لتوليد الكهرباء من الطاقة المتجددة بحوالي ٣٣٣٢ ميجاوات بحلول عام ٢٠١٨/١٧.
- البدء في إنشاء ١٠ مراكز تحكم إقليمي ومحلي.
- استكمال أعمال الصيانة لعدد ١٦٧ وحدة بإجمالي قدرة بحوالي ٣٦٧٢٥ ميجاوات.
- تدعيم شبكات نقل وتوزيع الطاقة الكهربائية.
- استكمال مشروعات تحويل محطات توليد الكهرباء بالدورة البسيطة إلى الدورة المركبة بإضافة حوالي ١٨٥٠ ميجاوات تعمل بدون استخدام وقود.

قطاع النقل

- الانتهاء من ١٦ طريق ضمن شبكة الطرق القومية بطول ١٩٥١ كم.
- استكمال تنفيذ الخط الثالث لمترو الأنفاق (إمبابة/ مطار القاهرة).
- تنفيذ الخط الرابع لمترو الأنفاق (ميدان الرماية/ مدينة نصر).
- تنفيذ مشروعات طرق استراتيجية بجنوب سيناء.
- مشروعات لتطوير قناة السويس بقيمة ١٨,٤ مليار جنيه.

قطاع الإتصالات

- تغطية شبكة الطرق الاستراتيجية بشبكة الاتصالات المحمولة لتصل ٤٤ طريق.
- تقديم خدمات الجيل الرابع لشبكة الاتصالات المحمولة.
- تحسين الخدمات الحكومية وإتاحتها بشكل متكامل لجميع المواطنين.
- تنفيذ ٧ مناطق تكنولوجية توفر نصف مليون فرصة عمل.
- تطوير حوالي ٤٠٠-٥٠٠ مكتب بريد.

١-٥ قطاع الزراعة والري

تحرص خطة التنمية المستدامة للعام المالي ٢٠١٧/١٦ على رفع مساهمة قطاع الزراعة في النشاط الاقتصادي، ولتلبية احتياجات القطاع العائلي من الغذاء والقطاع الصناعي من مدخلات الإنتاج وكذا التصدير، بالإضافة إلى توفير فرص عمل منتج ولائق، وإحداث تنمية شاملة بالمحافظات وخاصة محافظات شبه جزير سيناء والنطاق الإداري التابع لها بالإضافة إلى المشروعات التى يتم تنفيذها في جنوب الصعيد والمحافظات الحدودية، والتركيز على المشروعات ذات الهدف القومي وتدعيم مشروعات البحث العلمي الزراعي وإستخدام نتائجه التطبيقية فى الأراضي القديمة والجديدة والإهتمام بالمشروعات التى تهدف إلى رفع مستوى معيشة المزارعين وأسرهم وحماية البيئة من التلوث وبناء مجتمعات عمرانية جديدة متكاملة وإتاحة فرص عمل أمام شباب الخريجين.

الاستثمارات الكلية المستهدفة لقطاع الزراعة والري

تستهدف الخطة أن يساهم القطاع الخاص بنسبة ٨٨٪ من جملة الاستثمارات الكلية المستهدفة لأنشطة الزراعة والري والصيد، بينما تمثل الاستثمارات العامة ١٢٪ من تلك الاستثمارات خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦، كما هو موضح بالشكل رقم (١/٥) والجدول رقم (١/٥).

شكل رقم (١/٥)

التوزيع النسبي لمساهمة القطاعات الاقتصادية في الخطة الاستثمارية لقطاع الزراعة والري والصيد خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦

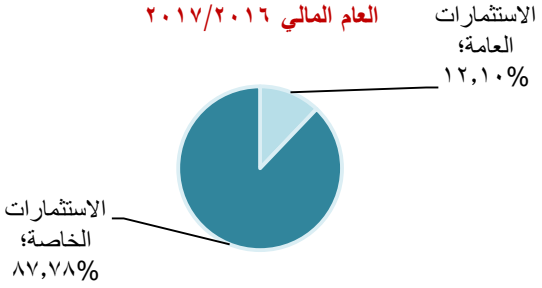

جدول رقم (١/٥)

توزيع الاستثمارات الكلية المستهدفة لقطاع الزراعة والري

(القيمة بالمليون جنيه)

القطاعات الاقتصادية	الجهاز الحكومي	الهيئات الاقتصادية	قطاع الأعمال (شركات عامة)			القطاع الخاص والتعاوني	الإجمالي	
			شركات قانون ٩٧	شركات قانون ٢٠٣	شركات قابضة ونوعية		قيمة	٪
الزراعة والري والصيد	٣٥٢٢,٥	٢٠٤,٦	١,٠	٣٦,٣	–	٢٦٥٠٠,٠	٣٠٢٦٤,٤	٥,٣

٥-١-١ قطاع الزراعة

الرؤية الاستراتيجية لقطاع الزراعة

تتمثل رؤية قطاع الزراعة فى تحقيق التنمية المتواصلة من خلال تطبيق تكنولوجيا متطورة فى الزراعة المصرية بحيث تحقق الإستخدام الأمثل للموارد الطبيعية وتفي بإحتياجات السكان وتوفر متطلبات التصدير وتحسين مستوى الدخول الاقتصادية للزراع بالإضافة إلى العمل على النهوض المؤسسي والإداري للمركز. وتتحقق هذه الأهداف من خلال المحافظة على قاعدة الموارد الطبيعية والبيئية، والوصول إلى الأمن الغذائي مع التأكد من الجودة العالية والغذاء السليم وإتاحته للجميع، والإرتقاء بالمستوى المعيشي للمزارع المصري، وزيادة الرقعة المنزرعة عن طريق التوسّع الأفقي وذلك بدعم البحث العلمي والتوسّع الأفقي بإضافة مساحات جديدة مستصلحة. ولتحقيق هذه الرؤية تضمنت الخطة مجموعة من الأهداف الاستراتيجية.

مستهدفات قطاع الزراعة في إطار خطة التنمية المستدامة للعام المالي ٢٠١٧/١٦

في مجال إستصلاح الأراضي

- توسيع رقعة الزراعة المصرية لمواجهة مشكلة التكدس السكاني في الريف وإيجاد مجتمعات عمرانية جديدة وإعادة توزيع الكثافة السكانية في الوادي والدلتا عن طريق إستصلاح الأراضي الزراعية الجديدة من خلال الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية على النحو التالي:
  - ٦٠ ألف فدان في الفرافرة (الوادي الجديد).
  - ٦٠ ألف فدان في المغره (البحيرة).
  - ٣ آلاف فدان بالجارة (مطروح).
  - ١٢ ألف فدان بالعياط (الجيزة).
  - ٢١ ألف فدان بشرق سيوة (مطروح).
  - ٣٠ ألف فدان جنوب شرق منخفض القطارة (مطروح).
  - ١٦ ألف فدان امتداد الحمام (مطروح).
  - ٤٥ ألف فدان شرق العوينات (الوادي الجديد).
  - ٥ آلاف فدان قسطل وأدندان (أسوان).
- إيجاد فرص عمل جديدة في المجتمعات العمرانية الجديدة.

في مجال تحسين إنتاجية الأراضي وتطوير الري الحقلي

- ترشيد ورفع كفاءة الري الحقلي في مساحة ٧٠٠ ألف فدان على مستوى الجمهورية.
- تحسين التربة في مساحة ١٤٥ ألف فدان بكفر الشيخ والبحيرة وقنا وأسيوط وسوهاج.

- إضافة جبس زراعي في مساحة ٣٠٠ ألف فدان والحرث تحت التربة في مساحة ٤٨٦,١ ألف فدان وتسوية بالليزر في مساحة ١٩٩,٥ ألف فدان.

في مجال مكافحة الآفات الزراعية والإرشاد الزراعي

- تطوير منظومة الإرشاد الزراعي ورفع قدرات المرشدين الزراعيين.
- إجراء أعمال الفحص والرقابة على جميع الصادرات والواردات الزراعية حفاظاً على الثروة الزراعية من الأخطار الجسيمة لتسرّب الآفات والأمراض النباتية الضارة بالمحاصيل.
- تطوير البنية الأساسية لصناعة التقاوي وإنتاج بذور عالية الجودة لبعض محاصيل الخضر الرئيسية للإحلال محل الواردات ونشر تكنولوجيا الإنتاج الحديثة من خلال استخدام التسميد العضوي والمكافحة البيولوجية الطبيعية للآفات، وتطوير وتحسين إنتاج السلالات الجيدة لمعظم محاصيل الخضر.
- تطبيق العديد من وسائل المكافحة الحيوية والكيميائية للآفات الزراعية على العديد من المحاصيل الحقلية والبستانية وعقد الندوات والدورات التدريبية الإرشادية بالحقول الإرشادية في جميع المجالات الزراعية.
- حماية البلاد من الجراد الصحراوي الوافد من الدول المجاورة.

في مجال الخدمات البيطرية

- حماية الثروة الحيوانية ووقايتها من الأمراض المعدية الوبائية والأمراض المشتركة التي تنتقل عن طريق منتجاتها إلى الإنسان.
- علاج الحالات العارضة وحالات العقم التي تؤدي إلى خفض الإنتاج.
- تقديم خدمات التلقيح الصناعي لتنمية الصفات الوراثية وزيادة الإنتاج.
- تقديم خدمات التأمين على الثروة الحيوانية والإرشاد والتوعية البيطرية.
- الرقابة والإشراف على المجازر ونقاط الذبح وأماكن سلخ الجلود وتخزينها ودبغها، وذلك من خلال إنشاء مراكز تدريبية جديدة وإحلال وتجديد المراكز القائمة.
- تحسين وتحديث وسائل تأدية الخدمة في مجال الوقاية البيطرية ومكافحة الأمراض الوبائية المعدية والقضاء عليها.

في مجال تنمية الثروة السمكية

- تطوير وتنمية المزارع والمفرخات السمكية وتحديث بنيتها الأساسية وذلك لتوفير أسماك ذات جودة عالية بأسعار مناسبة ورفع نصيب الفرد من البروتين الحيواني.
- إنشاء مصنع للثلج في طور سيناء.
- إنشاء عدد ٢٤٠ قفص سمكي بمنطقة مريوط.
- إستكمال الأعمال الخاصة بعدد ١٥٠ صوبة لإعادة إنتاج زريعة البلطي.
- تطوير وتطهير البواغيز لإيجاد بيئة صالحة لنمو الأسماك وخاصة بحيرة المنزلة.
- إنشاء موانى صيد جديدة على مستوى الجمهورية ومراكز خدمة لها.

- إزالة التعديات والمخالفات من حوش وسدود ومحاربة الصيد الجائر.

شكل رقم (٢/٥)

برامج تطوير نشاط الزراعة في إطار الخطط التنموية طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل

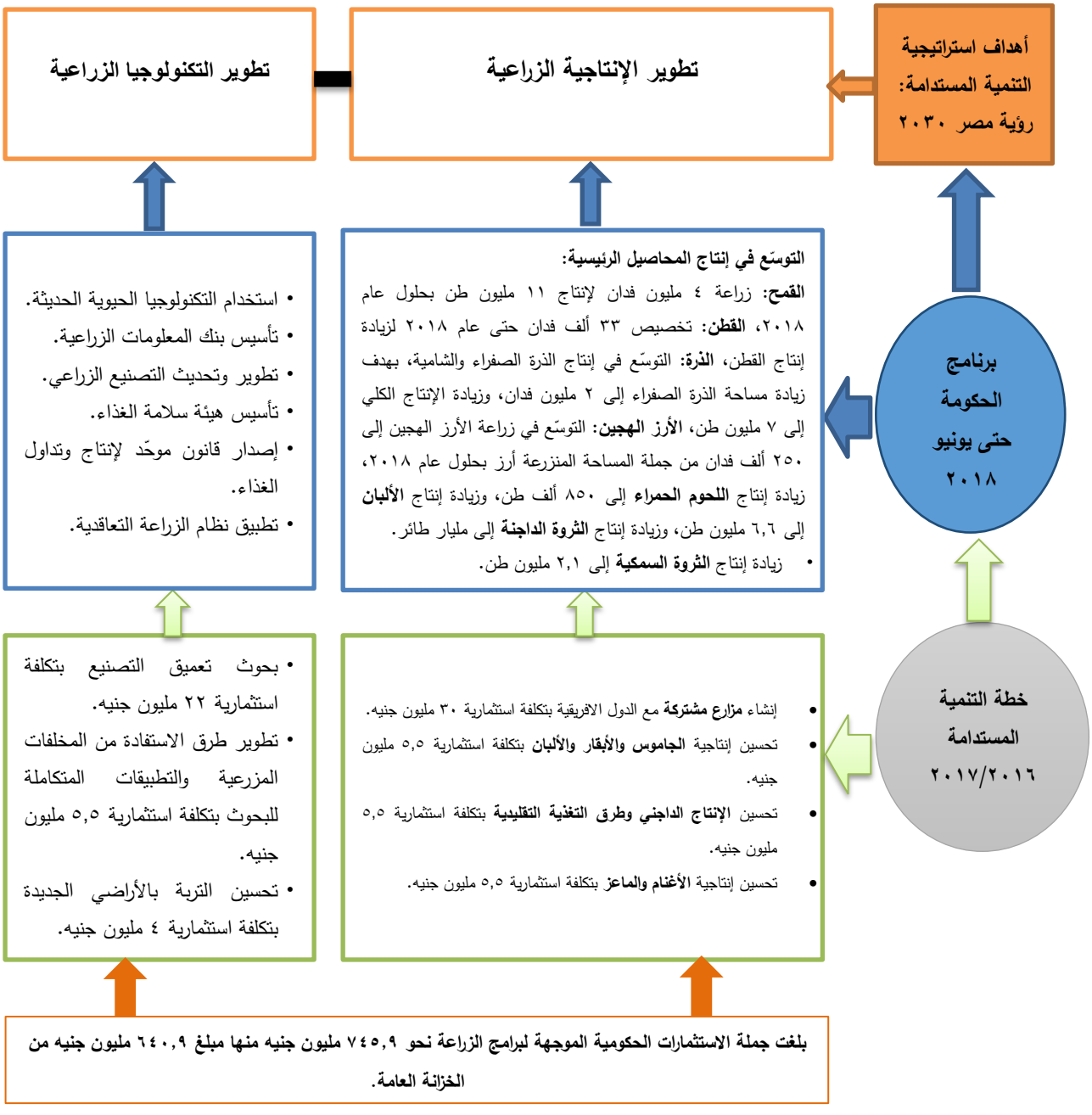

الاستثمارات المستهدفة لقطا ع الزراعة

بلغ إجمالي الاستثمارات الموجهة لقطاع الزراعة وإستصلاح الأراضي نحو ٧٤٥,٩ مليون جنيه منها مبلغ ٦٤٠,٩ مليون جنيه من الخزانة العامة في خطة ٢٠١٧/١٦.

- **البرامج الاستثمارية**

يتضح من الجدول التالي استحواذ برنامج تنمية خدمات الإنتاج النباتي (إرشاد – بحوث) على النصيب الأكبر من الاستثمارات وتبلغ نحو ٥٥٥,٥ مليون جنيه منها مبلغ ٤٩٦,٧ مليون جنيه تمويل من الخزانة العامة، يليه برنامج تنمية الخدمات البيطرية والسمكية باستثمارات قدرها ١٠٣,٨ مليون جنيه منها نحو ٥٧,٧ مليون جنيه تمويل من الخزانة العامة [جدول رقم (٢/٥)].

جدول رقم (٢/٥)

الاستثمارات المستهدفة من الحكومة لبرامج قطاع الزراعة خلال العام المالي ٢٠١٧/١٦

(بالمليون جنيه)

الجهة	٢٠١٦/١٥(متوقع)		٢٠١٧/١٦ (مستهدف)	
	جملة	تمويل الخزانة	جملة	تمويل الخزانة
استصلاح الأراضي	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
تنمية خدمات الإنتاج النباتي (إرشاد، بحوث)	٣٥٣,١	٢٨٥,٩	٦٤٢,١	٥٨٣,٢
تنمية الخدمات البيطرية والسمكية	٢٤٣,١	١٤٨,٥	١٠٣,٨	٥٧,٧
الإجمالي	٥٩٦,٢	٤٣٤,٤	٧٤٥,٩	٦٤٠,٩

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

كما يتضح من الجدول رقم (٣/٥) استحواذ برنامج استصلاح الأراضي علي النصيب الأكبر من استثمارات الهيئات الاقتصادية وتبلغ نحو ١٠١ مليون جنيه، يليه برنامج تنمية خدمات الإنتاج النباتي (إرشاد – بحوث) باستثمارات قدرها ٢٣,٢ مليون جنيه، يليه برنامج تنمية الخدمات البيطرية والسمكية باستثمارات قدرها ١٠,٧ مليون جنيه.

جدول رقم (٣/٥)

الاستثمارات المستهدفة من الهيئات الاقتصادية لبرامج قطاع الزراعة خلال العام المالي ٢٠١٧/١٦

(بالمليون جنيه)

الجهة	٢٠١٦/١٥(متوقع)		٢٠١٧/١٦ (مستهدف)	
	جملة	منح / ذاتى / قروض	جملة	منح / ذاتى / قروض
استصلاح الأراضي	١٧٥,٨	١٧٥,٨	١٠١,٠	١٠١,٠
تنمية خدمات الإنتاج النباتى (إرشاد، بحوث)	١٢,٥	١٢,٥	٢٣,٢	٢٣,٢
تنمية الخدمات البيطرية والسمكية	٣,٧	٣,٧	١٠,٧	١٠,٧
الإجمالي	١٩٢,٠	١٩٢,٠	١٣٤,٩	١٣٤,٩

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

٥-١-٢ قطاع الري

رؤية مصر الاستراتيجية لمواجهة احتياجات البلاد من المياه والغذاء

يسعى قطاع الري نحو تلبية الاحتياجات المائية لكافة القطاعات واستكمالاً لمسيرة التنمية الشاملة والمستدامة فى شتى المجالات والعمل على تحقيق أقصى استفادة من كل قطرة مياه متاحة .. فقد حرصت الحكومة على وضع سياسة مائية تستند على أسس علمية وموضوعية لمواجهة الاحتياجات المائية الحالية والمستقبلية لكل القطاعات والأنشطة التنموية اللازمة للحفاظ على حياتنا وتأمين مستقبل أبنائنا وتحقيق الاستقرار والتقدّم.

الهدف من الرؤية الاستراتيجية لقطاع الري

يتمثل الهدف من الرؤية الاستراتيجية لقطاع الري في مواجهة الاحتياجات المستقبلية للبلاد من المياه والغذاء وتوفير حوالي ١٠ مليار متر مكعب من المياه حتي عام ٢٠٣٠ مع وضع الخطة التنفيذية للسنوات الثلاثة القادمة ٢٠١٦-٢٠١٨ لتنفيذ المشروعات ذات الأولوية من خلال الوزارات المعنية لتحقيق أقصي وفر ممكن من المياه في تلك الفترة.

محاور استراتيجية تدبير الموارد المائية المستقبلية

أولاً: ترشيد استخدامات المياه

- التحول من الري بالغمر للري الحديث في الأراضي الجديدة، ومشروعات تطوير الري في الأراضي القديمة، (مع إعطاء أولوية لسرعة التنفيذ بالمناطق ذات الملكيات الكبيرة والتي يتحمل تكلفتها أصحاب هذه الملكيات).
- ترشيد استخدامات مياه الشرب والاستخدامات المنزلية (متوسط الاستهلاك الحالي ٣٥٠ لتر/فرد/يوم ومطلوب الوصول إلي ٢٢٠ لتر/فرد/يوم).
- تطبيق الدورة الزراعية والحد من المحاصيل الشرهة للمياه.

ثانياً: تنمية الموارد المائية

- التوسع في تحلية المياه.
- تخزين مياه الأمطار والسيول والاستفادة بها.
- دراسة الاستفادة من الزراعة خارج البلاد.
- العمل السياسي والفني لزيادة إيراد نهر النيل من خلال مشروعات دول حوض النيل.
- الاستفادة من المياه الجوفية العميقة في مشروع تنمية ١,٥ مليون فدان.

ثالثاً: مواجهة التلوث وتحسين إدارة نوعية المياه

- معالجة مياه الصرف الصحي والصناعي والزراعي (ثنائية وثلاثية) لتقليل التلوث في المصارف والاستفادة منها. (مصرف كتشنر، مصرف عمر بك، محطة أبو رواش على مصرف الرهاوي..).
- تشغيل محطات الخلط المتوقفة بعد عمل صرف صحي للقرى التي تصرف على المصارف المغذية لها.

رابعاً: التكيف مع التغيرات المناخية

- التكيف في مجال الموارد المائيه النيلية.
- التكيف في قطاع الزراعة.
- التكيف في السواحل الشمالية.

خامساً: استكمال وإعادة تأهيل البنية القومية لمنظومة المياه (نيل – ترع – مصارف – محطات – منشآت)

- دراسة تبطين بعض الترع.
- إعادة تاهيل المنشآت المائية الحرجة.
- إعادة تاهيل وإنشاء محطات الرفع الضرورية.

سادساً: تطوير منظومة إدارة المياه

- اقتراح التعديلات التشريعية المطلوبة.
- تصميم وتنفيذ برنامج توعية بمخاطر التلوث وأهمية الترشيد.
- مشاركة المنتفعين في إدارة مياه الري.
- توفير الموارد الاقتصادية اللازمة لتنفيذ المشروعات.
- تطوير منظومة لتقييم ومتابعة تنفيذ المشروعات والتدخل عند الأزمات.
- تطبيق الحوافز الإيجابية والسلبية الخاصة بالترشيد والتلوث.
- تنمية الموارد البشرية ورفع قدراتها.
- توحيد الخطاب المائي لكل جهات الدولة.

أهم مشروعات الري المتضمنة في خطة عام ٢٠١٧/١٦

- **مشروع ترعة الشيخ زايد بجنوب الوادي:** تنفيذ أجزاء من عملية إنشاء قناة الشيخ زايد من كم (٣١,١٤٩) حتى كم (٥٠,٨٠٠)، وإجراء أعمال صناعية تكميلية على فرع (٢،١) من كم ٥,٥ إلى كم ٢٦,٥ وإنشاء قناة الهروب ١١,٥٠٠ أيسر فرع (٢) واستكمال الأعمال الترابية بمدخل ومخرج السحارة دليل فرعى (٣،٤).
- **مشروع البنية القومية لتنمية شمال سيناء:** توريد وتركيب شبكة الري العامة لعدد (١٦) مأخذ لزمام ٨٠٤٩٥ فدان بشمال سيناء، واستكمال إنشاء عدد (٢) قرية توطين بالإسماعيلية، وإنشاء شبكة الري العامة لمآخذ رقم ١٦ زمام١٤٥٠٥ فدان، واستكمال أعمال التغذية الكهربائية للمشروع، وإستكمال إنشاء شبكة الصرف العامة لزمام ١٥٦,٥ألف فدان بمنطقتي رابعة وبئر العبد بشمال سيناء.
- **مشروع تنمية منابع حوض نهر النيل:** سداد حصة مصر في الهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل، واستكمال تطهير المجرى المائي في منطقة بحر الغزال من الحشائش المائية وإنشاء المقر الدائم للري المصري بمدينة جوبا بالسودان وحفر أبار جوفية لمياه الشرب وتأهيل وتجديد محطات القياس، وأعمال الري المصري ومقاومة الحشائش بأوغندا.
- **مشروع إدارة وتطوير الخطة المتكاملة للموارد المائية:** استكمال أعمال إحلال وتجديد شبكة الصرف المغطي لزمام ٢١٠٠٠ فدان، وتطوير المساقي والمراوى المغطاة لزمام ١٩٠٠٠ فدان بكفر الشيخ والبحيرة، وتوريد وتركيب شبكة كهرباء الجهد المتوسط والمنخفض بكفر الشيخ ومساقي ترعة ميت يزيد وفروعها بالغربية.

- **مشروع تغطية ترع ومصارف تغطية المجارى المائية المارة داخل الكتل السكنية:** لضمان وصول المياه إلى الأراضي الزراعية في التوقيت المحدّد وبالكمية المطلوبة وحماية البيئة من التلوث والحفاظ علي الصحة العامة للمواطنين ومن المستهدف تغطية نحو ٩,٢ كم، منها ترع بطول حوالي ٤,٥كم وحوالي٤,٧ كم مصارف.
- **مشروع البنية القومية بقرى الظهير الصحراوى:** حفر وتجهيز آبار عميقة اختبارية بالظهير الصحراوي للتنمية الزراعية وإنشاء بنية قومية لتوطين أهالي قرى الظهير الصحراوي وإنشاء مجتمعات جديدة.
- **مشروع تنمية وتطوير مجرى النهر وفرعيه والآبار ومخرات السيول:** استكمال أعمال الحماية من أخطار السيول وحصاد مياه الأمطار بالصحراء الشرقية وسيناء ومحافظات الصعيد والساحل الشمالي، واستكمال أعمال حماية وإحلال وتجديد نحو ٥٠ كم من الجسور على نهر النيل على مستوى الجمهورية وإنشاء نطاقات لتجميع الحشائش للحفاظ على الموارد المائية.
- **مشروع إنشاء وتدعيم القناطر ومرافق الرى:** عن طريق استكمال الأعمال المدنية والهيدروميكانيكية بقناطر أسيوط الجديدة لتحسين الري لزمام حوالي ١,٦٥ مليون فدان وتوليد طاقة كهربائية بقدره ٣٢ ميجا وات، وإحلال وتجديد منشآت الرى من قناطر حجز وأفمام وبدالات وسحارات وخلافه، وتنفيذ الخطة الاستراتيجية لإحلال وتدعيم المنشآت الهيدروليكية، بمعظم محافظات الجمهورية.
- **مشروع إنشاء وتدعيم الترع القومية والرئيسية:** باستكمال تجريف وتوسيع ترعة الإسماعيلية من الفم حتى ك ٧٥، وإنشاء وتجديد عدد (٦) كوبري مشاه على ترعة الاسماعيلية والبدء في إنشاء عدد ٣ كباري جديدة على ترعة السويس، واستكمال إنشاء وإحلال ٣٤٠ كوبرى على الترع الرئيسية والفرعية بجميع أنحاء الجمهورية، وتنفيذ أعمال الحماية لصحارة شرشابه على الرياح العباسي من ك٧,٩٨ الى ك ٨,١٢ وعمل اتزان للجسور والميول على بحر وهبه وإنشاء هدار على بحر تيره.
- **مشروع تطوير وترشيد نظم الرى:** استكمال إحلال وتجديد وإنشاء عدد ٤ كوبرى بمحافظات (الجيزة . الفيوم . سوهاج . بني سويف) واستكمال تطوير المجرى الرئيسي المساقى الأخذة من ترعة الشعالة حتى النهاية، واستكمال تطوير مساقى الخيارى الثانية والبهنسا الاولى والثانية ومنطقة مرزوق الأولى ومنطقة مسرع ومنطقة بحر المصلوب وسراج الوسطانى وتطوير مساقى متطورة بالطويسة بأسوان، واستكمال أعمال إحلال وتجديد عدد ٢٠٠ عمل صناعي.
- **مشروع إنشاء وإحلال وتجديد محطات الرفع:** استكمال أعمال إنشاء وإحلال وتجديد محطات الرى والصرف لنحو ٥٣ محطة منها اعمال استكمال محطة صرف القصاصين، محطات العباسة، سهل جنوب الحسينية، الشباب الفرعية، صفط وبحر البقر بمحافظة الشرقية ومحطة فارسكور، القصبى الاضافية، ومحطة شرق المنوفية بمحافظة الغربية ومحطتى زغلول والزينى، محطة غرب البرلس.
- **مشروع حماية وتدعيم السد العالى وخزّان أسوان:** استكمال تدعيم السد العالي وخزان أسوان، وتطوير مفيض توشكى (استكمال توسيع القناه من ك ٨,٥ حتي ك ١١,٧٢)، ومعالجة

الاطماء بالبحيرة وكذلك تقليل البخر، وأعمال الوقاية من تحركات الكثبان الرملية، وإحلال وتجديد مرافق ومعدات السد العالي واستكمال منظومة التأمين للخزان ومفيض الطوارئ.

- **مشروعات المركز القومى لبحوث المياه:** رصد متكامل لكمية ونوعية المياه بالدلتا والفيوم لمواجهة اى تلوث بالمجارى المائية، وتحسين كفاءة نقل المياه بالترع والمصارف الرئيسية، ورصد متابعة الحشائش المائية وتقليل فواقدها، استخدام وتطوير الخلايا الشمسية فى تحلية وضخ المياه الجوفية، وحصاد مياه الأمطار والحماية من أخطار السيول، تأثير أعمال الحماية على وضع شاطئ الإسكندرية والظواهر البحرية وتأثيرها على المناطق الساحلية، وعمل التحاليل البيئية لنوعية المياه بمختلف المجارى المائية.

شكل رقم (٣/٥)

برامج تطوير نشاط الري في إطار الخطط التنموية طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل

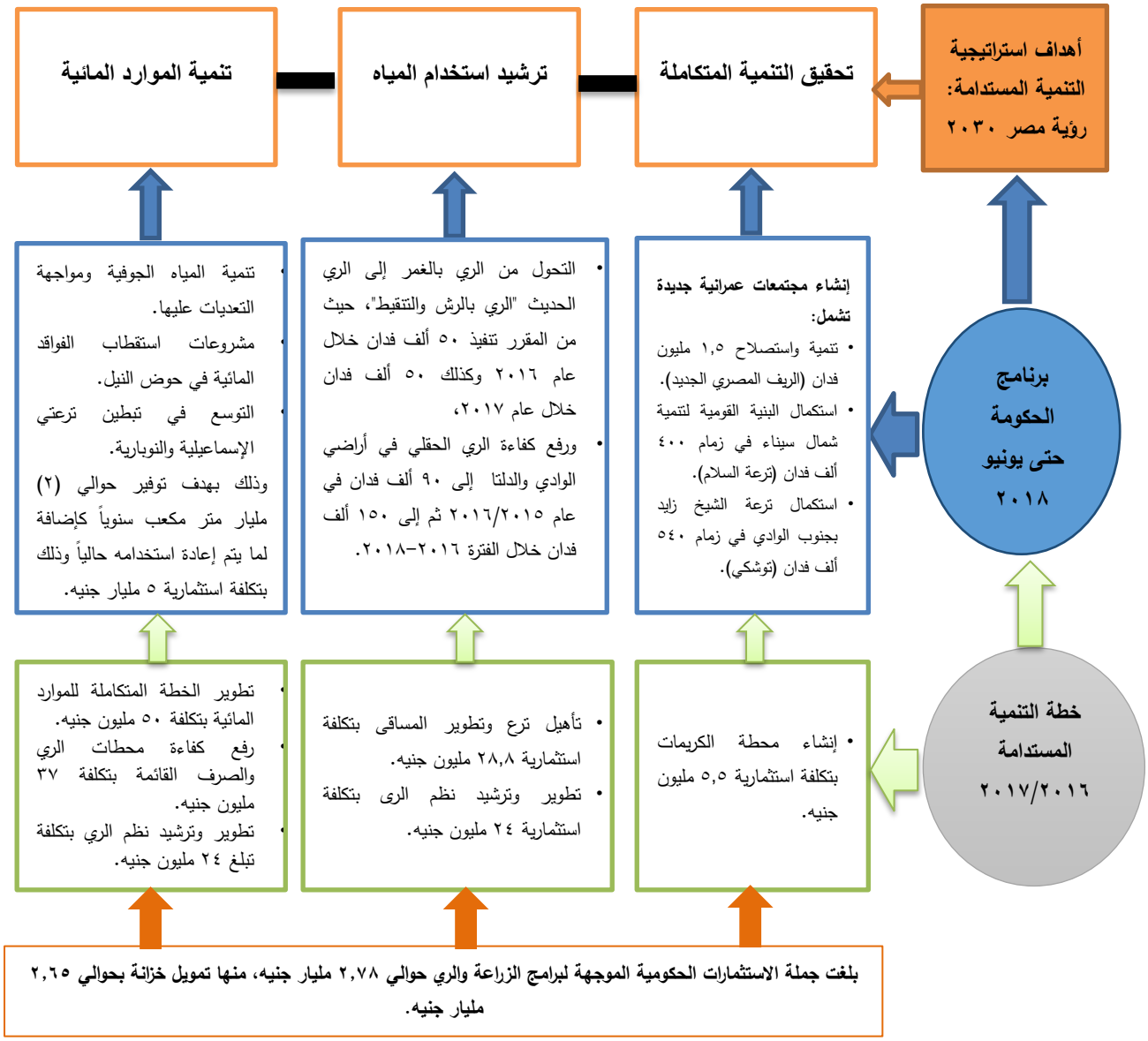

الاستثمارات المستهدفة لقطاع الري

بلغ إجمالي الاستثمارات الموجّهة لقطاع الموارد المائية والري بنحو ٢٧٨٢,٦ مليون جنيه منها مبلغ ٢٦٥٢ مليون جنيه من الخزانة العامة في خطة ٢٠١٧/١٦ لتمويل البرامج الآتية:

- **البرامج الاستثمارية**

يتضح من الجدول رقم (٤/٥) استحواذ برنامج تنمية شبكات الرى والصرف ومحطاتها على النصيب الأكبر من الاستثمارات وتبلغ نحو ١٥٤٨,١ مليون جنيه منها مبلغ ١٥٤٢,٠ مليون جنيه تمويل من الخزانة العامة، يليه برنامج تأهيل ودعم مرافق الري والسد العالى والشواطئ المصرية باستثمارات قدرها ٥٢٠,٤ مليون جنيه منها نحو ٤٩٠ مليون جنيه تمويل من الخزانة العامة، يليه برنامج تنمية الموارد المائية ٧١٤,١ مليون جنيه منها مبلغ ٦٢٠ مليون جنيه تمويل من الخزانة العامة.

جدول رقم (٤/٥)

الاستثمارات الحكومية المستهدفة لقطاع الري والموارد المائية خلال العام المالي ٢٠١٧/١٦

(مليون جنيه)

الجهة	٢٠١٦/١٥(متوقع)		٢٠١٧/١٦ (مستهدف)	
	جملة	تمويل الخزانة	جملة	تمويل الخزانة
شبكات الرى والصرف ومحطاتها	٢٠٢٧,٧	١٩٠١,٩	١٥٤٨,١	١٥٤٢,٠
تأهيل ودعم مرافق الري والسد العالى والشواطئ المصرية	١٢٤٠,٨	٥٨٥,٨	٥٢٠,٤	٤٩٠,٠
تنمية الموارد المائية	٨٧٨,٠	٥٦٢,٨	٧١٤,١	٦٢٠,٠
الإجمالي	٤١٤٦,٥	٣٠٥٠,٥	٢٧٨٢,٦	٢٦٥٢,٠

المصدر : وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

كما تركز الاستثمارات المستهدفة من الهيئات الاقتصادية خلال العام المالي ٢٠١٧/١٦ علي برنامج تنمية الموارد المائية باستثمارات قدرها ١١ مليون جنيه [جدول رقم (٥/٥) وجدول رقم (٦/٥)].

جدول رقم (٥/٥)

استثمارات الهيئات الاقتصادية المستهدفة لقطاع الري والموارد المائية خلال العام المالي ٢٠١٧/١٦

(مليون جنيه)

الجهة	٢٠١٦/١٥(متوقع)		٢٠١٧/١٦ (مستهدف)	
	جملة	منح / ذاتى / قروض	جملة	منح / ذاتى / قروض
تنمية الموارد المائية	١١,١	١١,١	١١,٠	١١,٠
الإجمالي	١١,١	١١,١	١١,٠	١١,٠

المصدر : وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

جدول رقم (٦/٥)
مشروعات الجهاز الحكومي والهيئات الاقتصادية والشركات غير العاملة بقانون ٢٠٣
بخطة قطاع الزراعة والري خلال ٢٠١٧/٢٠١٦

(القيمة بالألف جنيه)

م	المشروع	المحافظة	الجهاز الحكومي	الهيئات الاقتصادية	الشركات غير العاملة بقانون ٢٠٣	الإجمالي
	إجمالي استثمارات قطاع الزراعة والري من الجهاز الحكومي والهيئات الاقتصادية والشركات غير العاملة بقانون ٢٠٣					**٣٦٤١,٥٠٠**
١	دعم مشروعات الزراعة فى استراتيجية ٢٠٣٠	استثمارات غير موزعه	٢٠٠,٠٠٠	–	–	٢٠٠,٠٠٠
٢	استثمارات غير موزّعة	القاهره	١٧١,٥٨١	–	–	١٧١,٥٨١
٣	استكمال البنية القومية لتنمية شمال سيناء	شمال سيناء	١٢٢,٠٥٠	–	–	١٢٢,٠٥٠
٤	تنمية وتطوير مجرى النهر وفرعية والابار ومخرات السيول	جنوب سيناء	٩٣,٨٠٠	–	–	٩٣,٨٠٠
٥	حماية وتطوير السواحل والشواطئ المصرية	استثمارات غير موزعه	٨٥,٠٠٠	–	–	٨٥,٠٠٠
٦	إنشاء البنية الأساسية لمناطق جديدة	مطروح	–	٨٠,٠٠٠	–	٨٠,٠٠٠
٧	حماية وتدعيم السد العالى وخزّان أسوان	أسوان	٧٤,٢٠٠	–	–	٧٤,٢٠٠
٨	إنشاء وتدعيم القناطر ومرافق الرى	أسيوط	٦٥,٣٥٠	–	–	٦٥,٣٥٠
٩	إنشاء وإحلال محطات الرفع	استثمارات غير موزعه	٥٤,٠٥٢	–	–	٥٤,٠٥٢
١٠		أخري				٢٦٩٥,٤٧

المصدر : وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

٥-٢ قطاع الصناعة التحويلية

٥-٢-١ رؤية التنمية الصناعية

تتمثل الرؤية الاستراتيجية للتنمية الصناعية في "أن تصبح مصر دولة رائدة صناعياً في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومركزاً إقليمياً وعالمياً للتصدير، ومنطقة جذب للاستثمارات الأجنبية، وذلك في إطار الاقتصاد المبني على المعرفة، بما يُساهم في تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة، وتحقيق معدلات نمو مطردة في الناتج المحلي الإجمالي، وذلك في إطار خطة الدولة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية".

٥-٢-٢ مستهدفات خطة التنمية الصناعية لعام ٢٠١٧/١٦

وضعت الحكومة أهدافاً محددة لقطاع الصناعة تستهدف البدء في تنفيذها خلال عام ٢٠١٧/١٦ كجزء من الخطة متوسطة الأجل (٢٠١٦-٢٠١٨)، لمواجهة التحديات الراهنة وتمكين القطاع الصناعي من تحقيق معدل نمو يبلغ حوالي ٦٪ وزيادة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وزيادة الصادرات السلعية غير البترولية بمعدل يتراوح بين ٣-٥٪ سنوياً وخفض الواردات بنفس هذه المعدلات. وذلك من خلال تنفيذ البرامج والمشروعات التالية:

١- الاهتمام بترفيق المناطق الصناعية؛ من خلال ترفيق منطقة جنوب الرسوة بنسبة ٢٥٪، وترفيق منطقة الفيوم بنسبة ١٠٪.

٢- التوسّع في إنشاء المجمعات الصناعية؛ من خلال إنشاء عدد ٢ مجمع صناعي في صعيد مصر (قنا، والفيوم).

٣- الإهتمام بتخصيص الأراضي الصناعية (ولاية هيئة المجتمعات العمرانية)؛ من خلال تخصيص جنوب الرسوة ٢٥٪، وتخصيص منطقة الفيوم ٢٪، وتخصيص ٢ مليون متر مربع (مطورين).

٤- تسريع خطى مشروع الألف مصنع؛ من خلال تأهيل عدد ١٣٥ مصنع للتشغيل بعد توصيل الكهرباء.

٥- تبسيط عمليات تخصيص الأراضي الصناعية وترخيصها وجعلها أكثر شفافية؛ من خلال تبسيط نحو ٥٠٪ من التشريعات الخاصة بإجراءات الاستثمار.

٦- تطوير صناعة السيارات؛ والوصول إلى نسبة ٤٩٪ في التصنيع المحلي والتي وصلت في عام ٢٠١٥ إلى ٤٥٪، وزيادة حجم إنتاج السيارات بنسبة ١٠٪، ليصل حجم الإنتاج السنوي للسيارات حوالي ١٥٠ ألف سيارة.

٧- خفض نسبة المصانع المتعثرة؛ إلى ٥٠٪ في المدى المتوسط.

٨- تشجيع المشروعات صديقة البيئة؛ وبحيث تصل نسبة مساهمة تكنولوجيا الطاقة الجديدة والمتجدّدة وترشيد الطاقة إلى ٣٪، وتقليل حجم المخلفات الصناعية بنسبة ٨٪.

٩- تنمية الصناعات الصغيرة والحرفية؛ ودعمها لتطبيق المواصفات القياسية للمنتجات ونظم الإدارة بنسبة أقل من ١٠٪، وتقديم ١٢٠٠ خدمة لعدد ٦٠٠ عميل في عدد ٧٠ تجمّع حرفي.

١٠- العمل على أن تكون المنتجات المصرية متوافقة مع المواصفات الدولية بنسبة ٩٠٪، ومراجعة نظم الجودة بالمنشآت الصناعية وإصدار شهادات صلاحية لعدد ١٠٠ منشأة سنوياً، ولعدد ٣٠٠ منشأة في الأجل المتوسط، وإصدار وتعديل ١٠٤٠٠ مواصفة، واعتماد معامل اختبارات ليصل عدد البارومترات إلي ٦٥ مقياس، وميكنة جميع إجراءات تقديم الخدمات بالمعهد القومي للجودة بنسبة ٥٠٪.

جدول رقم (٧/٥)

مؤشرات قياس أداء قطاع الصناعة التحويلية (بدون تكرير البترول)

المؤشر	٢٠١٥/١٤ (فعلي)	(يوليو – ديسمبر) ٢٠١٦/١٥	٢٠١٦/١٥ (متوقع)	٢٠١٧/١٦ (مستهدف)
معدل النمو الصناعي (٪)	٥	-١,١	١,٤	٣,١
مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي (٪)	١٢,٥	١٢,١	١٢,١	١١,٩
الاستثمارات الصناعية (مليون جنيه)	٤٢٠٧٨,١	٣٠٠٠٣,١	٤١٥٤٧,٨	٤٩٨٩٦,٥

٥-٢-٣ سياسات التنمية الصناعية في خطة عام ٢٠١٧/١٦

تتضمن سياسات التنمية الصناعية المستهدف البدء في تنفيذها خلال العام المالي ٢٠١٧/١٦ ما يلي:

المحور الأول: مضاعفة معدل النمو الصناعي والتوسّع في الاستثمارات الصناعية، وذلك من خلال:

١- البدء في تنفيذ استراتيجية شاملة للتنمية الصناعية.

٢- رفع نسبة توافق المواصفات المصرية مع المواصفات الدولية.

٣- مراجعة نظم الجودة بالمنشآت الصناعية والخدمية.

٤- مواصلة تأهيل الجهات الصناعية والخدمية للحصول على شهادات نظم وإدارة الجودة.

٥- تنفيذ الجائزة القومية للتميز والجودة سنوياً في عدد من القطاعات الصناعية.

٦- إعادة توطين مدابغ مصر القديمة في منطقة الروبيكي بمدينة بدر على ثلاث مراحل والانتهاء من المرحلة الأولى والمرحلة الثانية في المدى المتوسط.

٧- الانتهاء من اعتماد المخطط العام لمشروع المثلث الذهبي، والبدء في المرحلة الأولى من المشروع في المدى المتوسط.

٨- البدء بتنفيذ مدينة الأثاث بدمياط في العام المالي ٢٠١٧/١٦.

٩- بدء تنفيذ استراتيجية لحل مشاكل المصانع المتعثرة، وخفض نسبة التعثر إلى ٥٠٪.

١٠- دمج القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي من خلال الإعداد والبدء في تنفيذ استراتيجية متكاملة في هذا المجال تستهدف تقديم حوافز لتشجيع التحول من القطاع غير الرسمي للقطاع الرسمي تشمل إعفاء من رسوم التأمينات وضرائب الأرباح لمدة ٥ سنوات، وتدريب مجاني للعاملين بمصلحة الكفاية الإنتاجية والتدريب المهني، وتوفير قروض من الضمان الاجتماعي بفائدة تعادل نصف الفائدة المعلنة، وتوفير أماكن إنتاج بأسعار تفضيلية بالمناطق الصناعية، وتوفير مساحات عرض مجانية بالمعارض الداخلية.

١١- مواصلة تقديم الخدمات والدعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والعشوائية، وذلك بهدف زيادة تنافسية هذه الصناعات وزيادة انتاجيتها.

١٢- تطوير الصناعات الحرفية التراثية من خلال تقديم الخدمات للعملاء في التجمّعات الحرفية.

١٣- اعتماد معامل اختبارات والتحوّل التدريجي من المواصفات الملزمة إلى التشريع الفني.

١٤- تعديل المواصفات القياسية للمساهمة في تطوير القطاع الصناعي وتحقيق حماية المستهلك.

١٥- الانتهاء من دراسة جدوى تطوير ميناء سفاجا التعديني، والبدء في تنفيذ أعمال الإنشاءات.

١٦- موصلة استكمال المشروعات المنفذة بمعرفة الجهاز التنفيذي للمشروعات الصناعية والتعدينية.

١٧- مواصلة تقديم الدورات التدريبية في مجال نظم الجودة، وتطوير أسلوب وآلية منح دبلوم إدارة الجودة، ومنح رخصة مزاولة المهنة لمراقب واستشاري الجودة المعتمد.

المحور الثاني: ترشيد وايجاد مصادر بديلة للطاقة، <u>وذلك من خلال:</u>

١- مواصلة تنفيذ مشروع تحسين كفاءة استخدام الطاقة.

٢- تنمية قدرات خبراء وطنيين في نظم إدارة الطاقة.

٣- تنظيم حملة قومية لترشيد الطاقة بين أصحاب المصانع والشركات.

٤- إعداد دراسات جدوى للمشروعات القومية للطاقة البديلة.

٥- جذب الاستثمارات الإقليمية والأجنبية للاستثمار في مشروعات الطاقة البديلة.

المحور الثالث: إعداد وتنفيذ استراتيجية شاملة ومتكاملة للتجارة الخارجية، <u>وذلك من خلال:</u>

١- إعداد وتنفيذ استراتيجية شاملة ومتكاملة لتنمية الصادرات السلعية غير النفطية خاصةً الصناعية.

٢- ضبط الميزان التجاري، وذلك من خلال سرعة وقف تراجع الصادرات والعمل على نموها بشكل متواصل.

٣- ترشيد الواردات دون التأثير على العمليات الإنتاجية وتوفير السلع الأساسية للمستهلك وإحلال الواردات بالمنتجات المحلية.

٤- وضع خطة متكاملة للترويج للصادرات المصرية والتغلب على مشاكل المصدرين وتكثيف جهود التسويق والاستفادة من الاتفاقيات التجارية مع دول العالم.

٥- حماية الأسواق الوطنية من الممارسات الضارة في التجارة الدولية.

المحور الرابع: المساهمة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والمساهمة في حل مشاكل المستثمرين بما يخدم التجارة الخارجية والصناعة، وذلك من خلال:

١- تكثيف جهود مكاتب التمثيل التجاري بالترويج للاستثمار في مصر في المشروعات والمناطق والصناعات المختلفة.

٢- التركيز على استهداف الاستثمارات الأجنبية اللازمة لتطوير الصناعة، وتوطين التكنولوجيا.

٣- المشاركة مع الجهات الأخرى لحل المشاكل التي تواجه الاستثمارات المحلية والأجنبية، وخاصةً ما يتعلق منها بالتجارة الخارجية والتراخيص.

المحور الخامس: تحقيق التنمية المستدامة في قطاع الصناعة، وذلك من خلال:

١- الحفاظ على البُعد البيئي، من خلال الانتهاء من إعداد الخطة الوطنية لصحة البيئة في مصر والبدء في تنفيذها، وكذلك الانتهاء من إعداد استراتيجية تداول المواد والمخلفات الخطرة والبدء في تنفيذها بالتعاون مع وزارة البيئة، وذلك من أجل أن يكون البُعد البيئي ضمن جميع خطط واستراتيجيات المنظومة الصناعية في مصر.

٢- زيادة عدد المشروعات صديقة البيئة التي يتم تنفيذها بالتعاون مع الجهات الدولية في مجالات الطاقة الجديدة والمتجدّدة وإعادة تدوير واستخدام المخلفات.

وتستهدف الحكومة البدء في تنفيذ عدد من المشروعات والبرامج العملاقة التي تحقق طفرة في القطاع الصناعي، وترفع من تنافسية الاقتصاد المصري، وتشمل هذه المشروعات ما يلي:

- **نقل المدابغ إلى منطقة الروبيكي:** تستهدف الحكومة الإسراع من خطى تنفيذ المرحلة الأولى من المشروع وبحيث يتم بنهاية عام ٢٠١٨/١٧ الانتهاء من تنفيذ أعمال البنية الأساسية الداخلية والخارجية ومحطات المعالجة للمرحلة الثانية بتكلفه تقدّر بحوالي ٦٥٠ مليون جنيه، وتخصيص وتسكين أصحاب المدابغ في الوحدات الإنتاجية للمرحلة الأولى بالكامل.
- **بدء مراحل إنشاء مدينة الأثاث بدمياط:** والتي تهدف إلى زيادة نسبة صادرات الأثاث من ٢٪ من حجم السوق العالمي إلى ٨٪. ويشمل المشروع تحسين البنية الأساسية المحيطة بالمدينة من طرق وموانئ لتسهيل حركة البضائع خامات ومنتج نهائي، كما تم وضع مجموعة من الحوافز الجاذبة للمستثمرين. ومن المستهدف بنهاية عام ٢٠١٨/٢٠١٧ الانتهاء من البنية الأساسية للمدينة والمرحلة الأولى منها (صناعية وخدمية).
- **تعميق الصناعة المحلية بهدف إحلال الواردات وزيادة الصادرات:** تستهدف الحكومة الوصول إلى نسبة ٤٩٪ في التصنيع المحلي لصناعة السيارات بنهاية عام ٢٠١٨/٢٠١٧ والتي وصلت في عام ٢٠١٥ إلى ٤٥٪، وزيادة حجم انتاج السيارات بنسبة ١٠٪ ليصل حجم الإنتاج السنوي للسيارات حوالي ١٥٠ ألف سيارة وسوف تزيد هذه النسبة تدريجياً في الأعوام اللاحقة، وتصنيع جزء من المكوّنات الرئيسية المطلوبة لتعميق التصنيع المحلي (التكتوك، الموتوسيكل،

والتريسكل). وقد تم وضع بعض الآليات منها العمل على إيجاد آليات تحفيزية للشركات المحلية وذلك وصولاً لفتح أسواق تصديرية للسيارات الكاملة الصنع أو مكوّنات السيارات.

- **مساندة المصانع المتعثرة:** تستهدف الحكومة خفض نسبة التعثّر إلى ٥٠٪، وذلك من خلال وضع آلية لتمويل المصانع المتعثرة تعتمد على تمويل رأس المال العامل لمدة دورة أو دورتين على الأكثر حسب نوعية النشاط، وعمل دراسة مالية وفنية وتسويقية للشركات المتعثرة لتحديد قدراتها على الاستمرار، وأن يتم التمويل من خلال شركة للاستثمار المباشر، ومساندة الشركات بخدمات للدعم الفني لضمان عدم التعثر.
- **تنمية الصناعات الصغيرة:** تستهدف الحكومة رفع مساهمة هذه الصناعات في معدل نمو الناتج الصناعي بحوالي ٥٪، وزيادة الاستثمارات وفرص العمل والصادرات في حدود ١٠٪، وخفض استهلاك هذه الصناعات للطاقة بحوالي ١٠٪. وقد حدّدت الحكومة بعض الآليات لتنفيذ هذا البرنامج، ومنها إعداد استراتيجية لتنمية الصناعات الصغيرة، وتقديم برامج موجّهة للمصانع على المستويين القطاعي والجغرافي لزيادة التنافسية، والمساهمة في التنمية المستدامة مع التركيز على تعظيم القيمة المضافة وزيادة التصدير وتوفير فرص عمل لائق ومُنتج، وخفض استهلاك الطاقة وتقليل تكلفة الإنتاج، وتنفيذ حملات توعية بأهمية المواصفات، وعمل نسب تخفيض في أسعار الخدمات المقدمة للصناعات الصغيرة من اختبارات ومعايرات ومواصفات وتدريب، ومعاونة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تطبيق المواصفات القياسية من خلال خبراء الهيئة في مختلف المجالات.
- **وضع خطط لضبط الواردات وخفض معدلات نموها والعمل على إحلال الإنتاج المحلي محل الواردات:** وضعت الحكومة في هذا الصدّد خطة تعمل على تخفيض الواردات بنسبة تتراوح بين ٢-٣٪ بنهاية عام ٢٠١٦/١٥ ترتفع لتتراوح بين ٣-٥٪ عام ٢٠١٨/١٧، من خلال تفعيل قانون تفضيل المنتجات المحلية في العقود الحكومية، وتشجيع الاستثمارات في الصناعات الوسيطة والمغذية والرأسمالية، وتشديد الرقابة على ما يتم استيراده لضمان مستويات جودة مرتفعة من خلال تطبيق المواصفات القياسية المصرية، والتنسيق مع الجهات المعنيّة لسد منافذ التهريب وضبط السوق الداخلي.

شكل رقم (٤/٥)

برامج تطوير الصناعة في إطار الخطط التنموية طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل

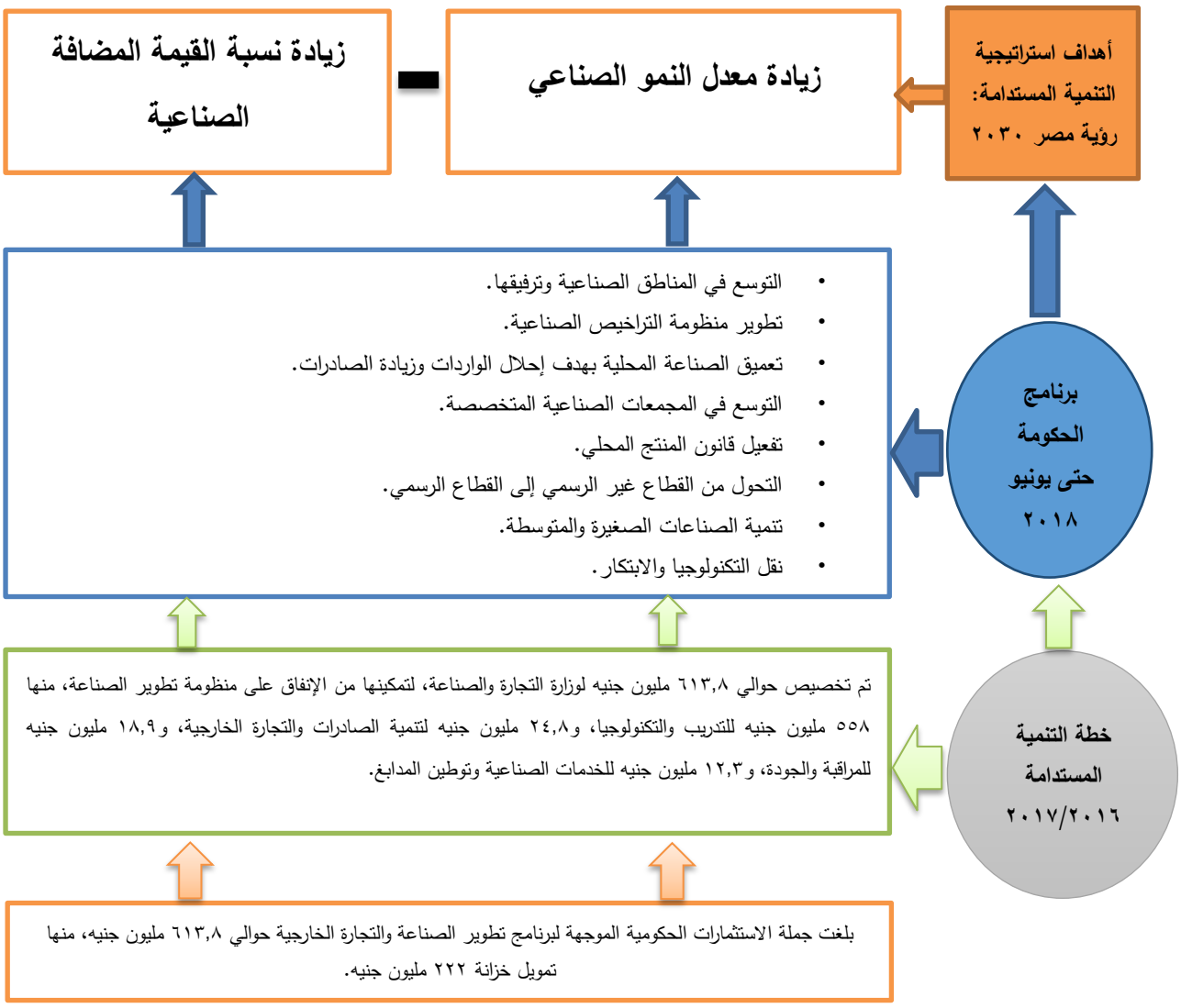

٥-٢-٤ استثمارات المستهدفة للقطاع الصناعي خلال عام ٢٠١٧/٢٠١٦

تقدر الاستثمارات الكلية المستهدفة لقطاع الصناعة التحويلية (بدون تكرير البترول) خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ بحوالي ٤٩٨٩٦,٥ مليون جنيه وبما يشكل نسبة ٨,٨٪ من جملة الاستثمارات الكلية المستهدفة خلال ذات العام. ويتضح من الشكل رقم (٥/٥) أن الاستثمارات الخاصة الصناعية تستحوذ على نسبة ٩٤,٢٪ من جملة الاستثمارات الكلية الصناعية خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦.

شكل رقم (٥/٥)

التوزيع النسبي للاستثمارات الكلية الصناعية خلال العام المالي ٢٠١٧/١٦

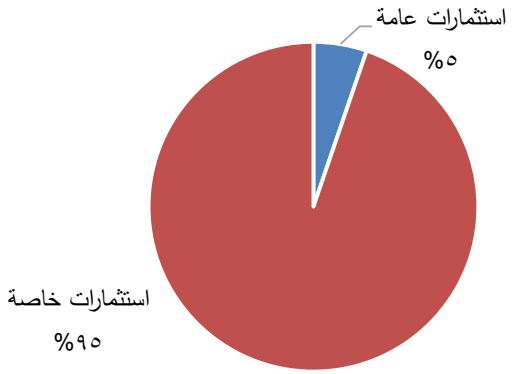

المشروعات الصناعية المستهدف تنفيذها خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦:

من المستهدف تنفيذ عدد ٨٦ مشروع (تخص الجهاز الحكومي، والهيئات الاقتصادية، وشركات قانون ٩٧ لسنة ١٩٨٣)، من المتوقع أن يكون لها تأثير مباشر على تحقيق التنمية الصناعية خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦، ويوضح الجدول رقم (٨/٥) أهم هذه المشروعات.

جدول رقم (٨/٥)

أهم المشروعات الصناعية المستهدف تنفيذها خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦

المشروع	قيمة الاستثمارات المخصصة (ألف جنيه)	التوزيع النسبي (٪)	الجهات المنفذة
مشروعات المحافظة على الطاقة	٧٤٥٣٦٠	٤٧	وزارة الإنتاج الحربي
تجديد ورش إصلاح وصيانة وبناء السفن	٣١٢٨٧٠	١٩,٨	هيئة قناة السويس
برامج المراكز التكنولوجية	٣٦٢٠٠	٢,٣	وزارة التجارة والصناعة
مبادرة الطاقة الخضراء	٩٠٠٠	٠,٦	الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات
أخرى	٤٧٩٦١٠	٣٠	--
الإجمالي	١٥٨٣٠٤٠	١٠٠	--

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

ملحوظة: تشمل مشروعات الجهاز الحكومي، والهيئات الاقتصادية، وشركات قانون ٩٧.

الاستثمارات المخصصة لبرنامج الصناعة والتجارة الخارجية في خطة عام ٢٠١٧/٢٠١٦:

تبلغ جملة الاستثمارات المخصصة لبرنامج الصناعة والتجارة الخارجية تبلغ ٦٨٦,٤ مليون جنيه، يخص الجهاز الحكومي منها نسبة ٨٩٪ بحوالي ٦١٣,٨ مليون جنيه والهيئات الاقتصادية النسبة المتبقية بحوالي ٧٢,٦ مليون جنيه [(جدول رقم ٩/٥)].

جدول رقم (٩/٥)

برامج التنمية الصناعية المستهدف تنفيذها خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦

البرامج	إجمالي الاستثمارات (مليون جنيه)
أولاً: الاستثمارات الحكومية:	**٦١٣,٨**
التدريب والتكنولوجيا	٥٥٧,٨
تنمية الصادرات والتجارة الخارجية	٢٤,٨
المراقبة والجودة	١٨,٩
الخدمات الصناعية وتوطين المدابغ	١٢,٣
ثانياً: استثمارات الهيئات الاقتصادية:	**٧٢,٦**
التنية الصناعية	٥٧,٦
المعارض والأسواق	١٥
جملة الاستثمارات الحكومية والهيئات الاقتصادية:	**٦٨٦,٤**

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

٥-٣ قطاع البترول

٥-٣-١ الرؤية الاستراتيجية لقطاع البترول

تولي استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ وكذا برنامج الحكومة متوسط المدى حتى يونيو ٢٠١٨ اهتمام بالغ بقطاع الطاقة، وبحيث يصبح قطاع الطاقة بحلول عام ٢٠٣٠ قادراً على تلبية كافة متطلبات التنمية الوطنية المستدامة من موارد الطاقة وتعظيم الاستفادة الكفؤة من مصادرها المتنوعة (تقليدية ومتجدّدة) بما يؤدي إلى المساهمة الفعالة في تعزيز النمو الاقتصادي والتنافسية الوطنية والعدالة الاجتماعية والحفاظ على البيئة مع تحقيق ريادة في مجالات الطاقة المتجدّدة والإدارة الرشيدة المستدامة للموارد، ويتميّز بالقدرة على الابتكار والتنبؤ والتأقلم مع المتغيرّات المحلية والإقليمية والدولية في مجال الطاقة وذلك في إطار مواكبة تحقيق الأهداف الدولية للتنمية المستدامة.

٥-٣-٢ محاور عمل قطاع البترول في إطار خطة التنمية المستدامة للعام المالي ٢٠١٧/١٦

أولاً: مستهدفات قطاع البترول في إطار خطة التنمية المستدامة للعام المالي ٢٠١٧/١٦

إقامة مشروعات باستثمارات مباشرة وغير مباشرة ترفع من العائد الاقتصادي وتحقق هدف القطاع في الوفاء باحتياجات السوق المحلى من المنتجات البترولية؛ للتغلب على زيادة الاستهلاك المحلى الذي ارتفع من ٤٦,١ مليون طن عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ إلى نحو ٨١,٤ مليون طن (تقديري) عن عام ٢٠١٧/٢٠١٦؛ بمعدل زيادة بلغ نحو ٧٦,٦٪.

- تنويع مزيج الطاقة في مصر لمعالجة الاختلال؛ حيث يمثل البترول والغاز الطبيعي في مصر نحو ٩١٪ في مزيج الطاقة مقابل نحو ٦٢٪ على مستوى العالم؛ مما يستلزم التوجه لمصادر بديلة كالفحم والطاقة النووية والطاقة الجديدة والمتجدّدة (طاقة شمسية، طاقة رياح، طاقة الكتلة الحيوية) لخلق مزيج متنوّع والوفاء باحتياجات السوق لمواجهة الانخفاض الطبيعي في المصادر غير المتجدّدة. وقد تم البدء فعلياً في استخدام الفحم في مصانع الأسمنت بدلاً من الغاز والمازوت.
- تنشيط عمليات البحث والتنقيب بالانتظام في سداد مستحقات الشركاء الأجانب لدى الهيئة، والتي ارتفعت مؤخراً نتيجة لسياسة الدعم وتأخر بعض الجهات الحكومية في سداد قيمة مسحوباتها من المنتجات البترولية والغاز الطبيعي، والذي ترتب عليه شراء الهيئة لحصص الشركاء الأجانب من الزيت الخام والغاز الطبيعي للوفاء باحتياجات السوق المحلى؛ مما أثر سلباً على الإنتاج لقيام الشركاء بعمليات البحث والتنقيب في ضوء عجز السيولة لدى الهيئة المصرية العامة للثروة المعدنية.

ثانياً: الخطة الإنتاجية لقطاع البترول خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦

- تهدف خطة قطاع البترول خلال عام ٢٠١٧/٢٠١٦ إنتاج نحو ٦٧٠ ألف برميل/ يوم من الزيت الخام والمتكثفات بالإضافة إلى ٤١٠٠ مليون قدم مكعب من الغازات المباعة يومياً.
- إنتاج حوالى ٣٤,٣ مليون طن من الزيت الخام والمتكثفات والبوتاجاز (منها ٢٩,٧ مليون طن/سنة زيت خام، حوالى ٣,٣ مليون طن/سنة متكثفات، وحوالى ١,٣ مليون طن بوتاجاز).
- إنتاج حوالي ٣١,٩ مليون طن غازات، بزيادة نسبتها حوالى ١,٩٪ عن المتوقع لعام ٢٠١٦/٢٠١٥.
- إنتاج حوالي ٣٥,٥ مليون طن/ سنة من المنتجات البترولية والبتروكيماوية من شركات القطاع العام والشركات الاستثمارية.
- تكرير حوالي ٢٧,٨ مليون طن من الزيت الخام والمتكثفات في معامل تكرير شركات القطاع العام ومعمل تكرير ميدور.

ثالثاً: الخطة الإنتاجية لقطاع الثروة المعدنية خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦

- إنتاج حوالي ١٥,٨ طن من الذهب من منجم السكرى بقيمة ٦٣٥ مليون دولار، بالإضافة إلى الإتاوة المستحقة بقيمة ١٩ مليون دولار (حوالي ٣٪).
- إنتاج حوالي ١,٩ مليون طن من الفوسفات من شركة فوسفات مصر وشركة الوادي الجديد للثروة المعدنية والطفلة الزيتية والشركة المصرية للثروات التعدينية.
- إنتاج حوالي ٢٣١ ألف طن من خام أكسيد الحديد الأحمر من شركة الوادي الجديد للثروة المعدنية والطفلة الزيتية وشركة جيوكويرى للتعدين، وإنتاج حوالى ٣٦ ألف طن من خام الكوارتز من الشركة المصرية للسبائك الحديدية وحوالى ٢٠ ألف طن من خام الرمال الكاولينية، و٥٠٠ طن من خام أكسيد الحديد الأصفر.
- طرح مزايدات للبحث عن الذهب في عدد (٨) مواقع.

٥-٣-٣ الاستثمارات المستهدفة بوزارة البترول والثروة المعدنية خلال عام ٢٠١٧/٢٠١٦:

بلغت قيمة الاستثمارات الكلية المستهدفة لوزارة البترول والثروة المعدنية نحو ٥٦,٧ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦، بنسبة زيادة بلغت ١٦,٧٪ عن الاستثمارات المستهدفة في خطة العام المالي السابق ٢٠١٦/١٥. وتمثل جملة الاستثمارات الكلية المستهدفة لوزارة البترول نحو ٩,٩٪ من إجمالي قيمة الاستثمارات الكلية المستهدفة خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ [جدول رقم (١٠/٥)].

جدول رقم (٥/١٠)

توزيع الاستثمارات الكلية المستهدفة لوزارة البترول والثروة المعدنية خلال عام ٢٠١٦/٢٠١٧

(القيمة بالمليون جنيه)

القطاعات الاقتصادية	الجهاز الحكومي	الهيئات الاقتصادية	قطاع الأعمال (شركات عامة)		القطاع الخاص والتعاوني	الإجمالي	
			شركات قانون ٩٧	شركات قابضة ونوعية		قيمة	٪
١) البترول الخام	–	٦٤,٠	٢٠٧١,٠	٥٠,٠	٢٦٥٠	٤٨٣٥,٠	٪٨,٥
٢) الغاز الطبيعي	–	٢١,٠	–	٦١٣٢,٠	٣٧٩٨٠,٠	٤٤١٣٣,٠	٪٧٧,٩
٣) استخراجات أخرى	٢٥,٠	–	٥,٤	–	–	٣٠,٤	٪٠,١
٤) تكرير البترول	–	–	٥٢٨٨,٩	–	–	٥٢٨٨,٩	٪٩,٣
٥) أخرى(*)	٥٨,٢	٢٥,٠	١٨٣٨,٦	٤٣٨,٠	–	٢٣٥٩,٨	٪٤,٢
جملة الاستثمارات للقطاع	٨٣,٢	١١٠,٠	٩٢٠٣,٩	٦٦٢٠,٠	٤٠٦٣٠,٠	٥٦٦٤٧,١	٪١٠٠
	٪٠,١	٪٠,٢	٪١٦,٣	٪١١,٧	٪٧١,٧		

(*) أخرى تشمل، صناعات تحويلية أخرى، والنقل والتخزين، وتجارة الجملة والتجزئة، خدمات أخرى.

وتستهدف الخطة أن يساهم القطاع الخاص بنسبة ٧١,٧٪ من جملة الاستثمارات الكلية المستهدفة لوزارة البترول، ويساهم قطاع الأعمال العام بنسبة ٢٨٪، بينما تساهم الهيئات الاقتصادية بنحو ٠,٢٪، والجهاز الحكومي بنسبة ٠,١٪ [شكل رقم (٥/٦)].

شكل (٥/٦)

التوزيع النسبي لمساهمة القطاعات الاقتصادية في الخطة الاستثمارية لوزارة البترول والثروة المعدنية

خلال العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧

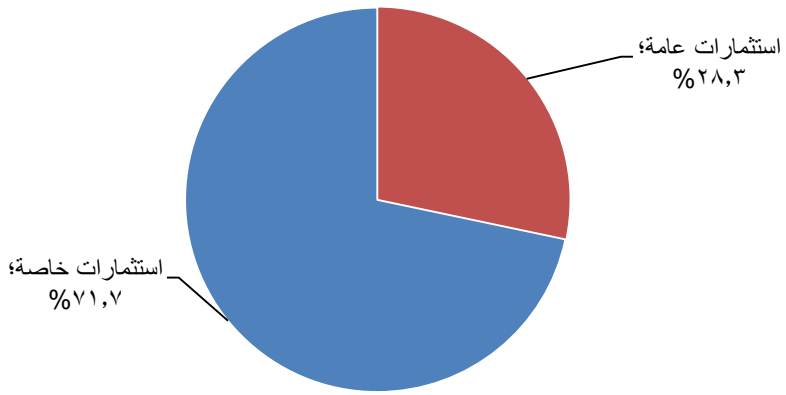

ومن ناحية أخرى، يوضح الشكل التالي التوزيع النسبي للاستثمارات الكلية لوزارة البترول وفقاً لأنشطة الوزارة خلال العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧؛ حيث تشكّل الاستثمارات الكلية الموجّهة للغاز الطبيعي حوالي ٧٧,٩٪ من إجمالي الاستثمارات الكلية المستهدفة، ويستحوذ تكرير البترول نحو ٩,٣٪، ويستحوذ

البترول الخام على نحو ٨,٥٪. بينما تستحوذ الأنشطة الأخرى (التي تضم تحويلية أخرى بخلاف التكرير، والنقل والتخزين وتجارة الجملة والتجزئة وخدمات أخرى) على نحو ٤,٢٪.

شكل (٧/٥)

توزيع الاستثمارات الكلية المستهدفة الموجهة لوزارة البترول في خطة عام ٢٠١٧/١٦

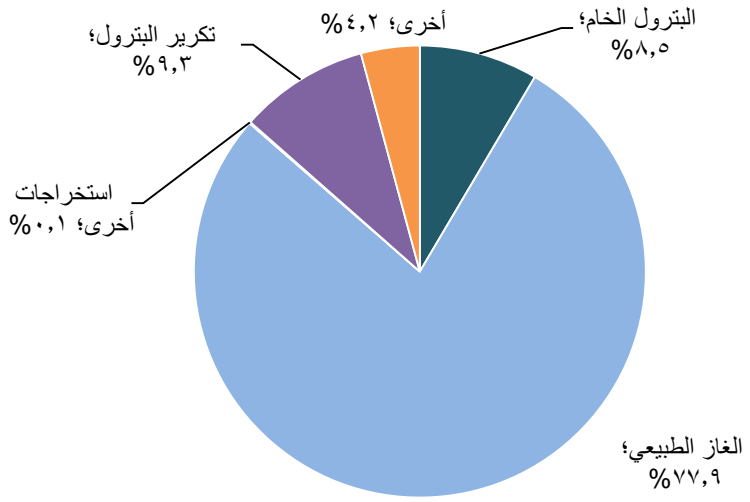

٥-٤ قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة

٥-٤-١ الرؤية الاستراتيجية لقطاع الكهرباء

تهدف الرؤية الاستراتيجية لقطاع الكهرباء والطاقة المتجدّدة إلى تطوير منظومة الطاقة التى يجب أن تتميز بالكفاءة المؤسسية والتقدّم التكنولوجى وأن تكون قادرة على توفير الطاقة بأسعار تنافسية واستدامة بيئية لتحسين مستوى المعيشة للشعب المصرى وتلبية طموحاته فى مستقبل أكثر رخاءاً عن طريق وضع خطط شاملة لمحطات التوليد مما يؤدى إلى توفير الاحتياجات اللازمة من الطاقة وزيادة مسامة الطاقة في النمو الاقتصادي.

٥-٤-٢ البرامج والمشروعات المستهدفة لقطاع الكهرباء في خطة عام ٢٠١٧/١٦

١) إضافة قدرات كهربائية جديدة من الطاقات التقليدية، البدء في إنشاء:

- ثلاثة مشروعات لإنشاء محطات توليد كهرباء في بني سويف والبرلس والعاصمة الإدارية الجديدة نتيجة فعاليات مؤتمر شرم الشيخ الاقتصادي بإجمالي قدرات ١٤٤٠٠ ميجاوات بنظام الدورة المركبة.
- مشروع إنشاء محطة توليد كهرباء السويس البخارية بقدره ٦٥٠ ميجاوات.
- مشروع إنشاء محطة توليد كهرباء جنوب حلوان البخارية بإجمالي قدرات ١٩٥٠ ميجاوات.
- مشروع إنشاء محطة توليد كهرباء أسيوط البخارية قدرة ٦٥٠ ميجاوات.
- مشروع إنشاء محطة توليد كهرباء غرب القاهرة البخارية قدرة ٦٥٠ ميجاوات.
- مشروع إنشاء محطة توليد كهرباء ديروط بإجمالي قدرات ٢٢٥٠ ميجاوات.

٢) إضافة قدرات كهربائية جديدة من الطاقات الجديدة والمتجددة

- إضافة قدرات من الطاقات المتجددة تبلغ حوالي ٣٣٣٢ ميجاوات بحلول عام ٢٠١٨/٢٠١٧.

٣) تدعيم شبكات نقل وتوزيع الطاقة الكهربائية

- إضافة سعات ٤١٠٨٥ ميجافولت أمبير على الجهود ٥٠٠، ٢٢٠، ٦٦ كيلوفولت، تدخل تباعاً الخدمة حتى نهاية عام ٢٠١٨.
- أطوال خطوط بطول ٥٢٧٩ كيلومتر على الجهود المختلفة ٥٠٠ و ٢٢٠ كيلوفولت، تدخل تباعاً الخدمة حتى نهاية عام ٢٠١٨.
- إضافة ٥٧٢ موزع جهد متوسط، وعدد ٤٤٦٧٦ محول توزيع بسعات ٣٩٢٢٢ ميجافولت أمبير.
- إضافة ٦٢٢٠ كيلومتر خطوط و١٠٧٤٧ كيلومتر كابلات على الجهد المتوسط.
- إضافة ١٤٧٨١ كيلومتر خطوط و ٩٥٠٦ كيلومتر كابلات على الجهد المنخفض.

- إنشاء ٣ مراكز تحكم اقليمية تخدم شبكات نقل الكهرباء (الإسكندرية الإقليمي، والقاهرة الإقليمي، والقناة الإقليمي).
- إنشاء ٧ مراكز تحكم محلية تخدم شبكات توزيع الكهرباء (الإسماعيلية، وشرم الشيخ، والغردقة، وجنوب القاهرة، وشمال القاهرة، وجنوب الدلتا، وشمال الدلتا).
- تطوير عدد ٨٠ مركز خدمة لتطوير وتحسين الخدمات الجماهيرية.

٤) رفع الكفاءة والربط الكهربائي

- استكمال أعمال الصيانة لعدد ١٦٧ وحدة بإجمالي قدرة مقدارها ٣٦٧٢٥ ميجاوات.
- استكمال المشروعات الخاصة بتحويل محطات توليد الكهرباء بالدورة البسيطة إلى الدورة المركبة بإضافة حوالي ١٨٥٠ ميجاوات تعمل بدون استخدام وقود (محطات الشباب، غرب دمياط، غرب أسيوط، ٦ أكتوبر)، ورفع كفاءة هذه المشروعات من ٣٧٪ إلى ٥٠٪، وما لذلك من أثر إيجابي في خفض معدلات استهلاك الوقود الكلي لهذه المحطات.
- استكمال مشروع تخفيض استهلاك الإنارة العامة بأعمدة الشوارع، وتركيب عدد ٣,٧ مليون كشاف إنارة شوارع على مستوى الجمهورية.

٥) تنويع مزيج الطاقة

- مشروع تعريفة التغذية لإضافة إجمالي قدرات من الطاقة المتجددة (شمس، رياح) حوالي ٤٣٠٠ ميجاوات.
- مشروع إنشاء محطات رياح بواسطة هيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة بالتعاون مع شركة سيمنس الألمانية بإجمالي قدرات ٢٠٠٠ ميجاوات.
- إنشاء عدد ٣ محطات طاقة متجددة قدرة (٢٥٠ ميجاوات رياح، ٢٠٠ ميجاوات خلايا شمسية، ٥٠ ميجاوات بتكنولوجيا المركزات الشمسية).

شكل رقم (٨/٥) برامج تطوير قطاع الكهرباء في إطار الخطط التنموية طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل

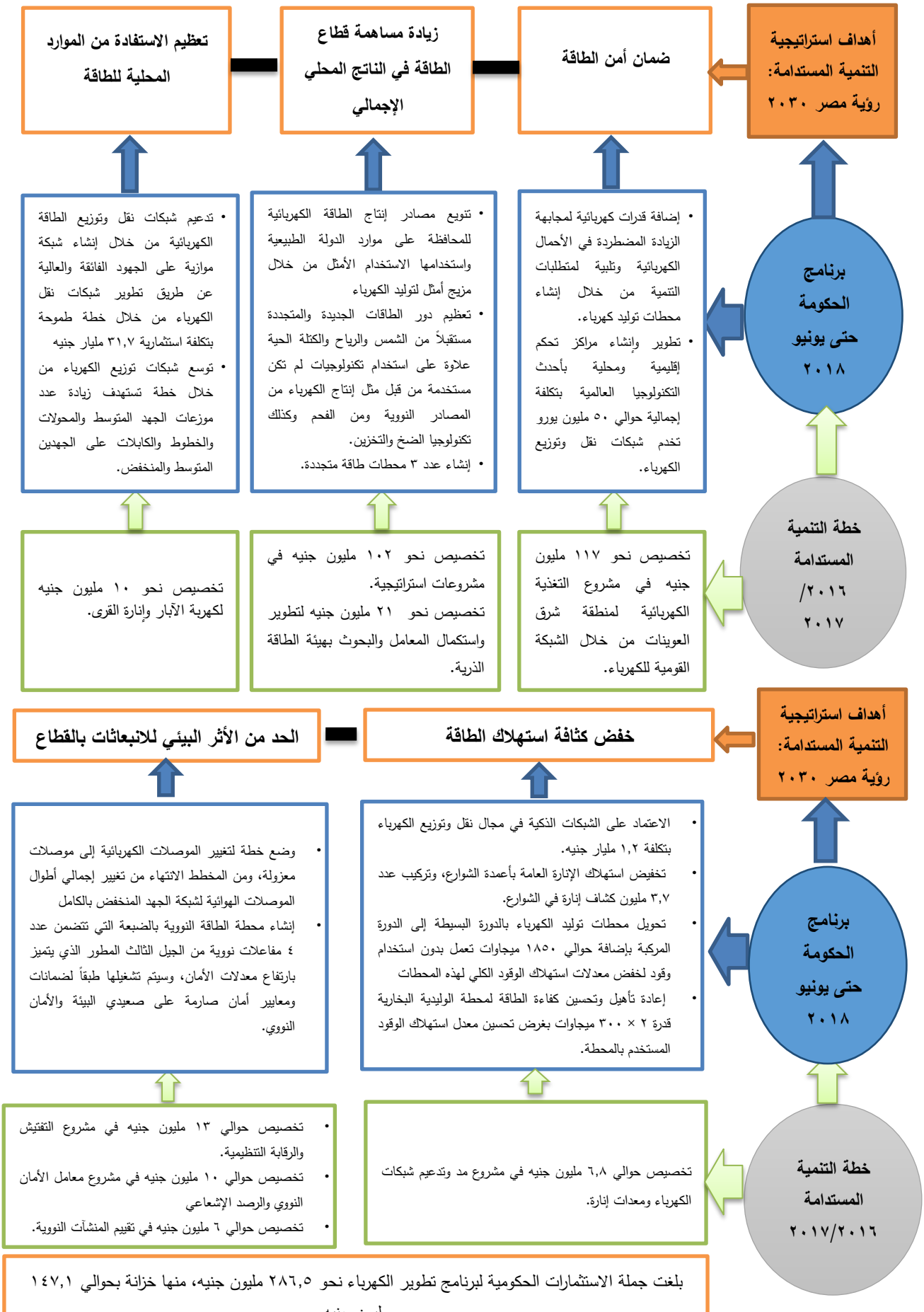

٥-٤-٣ الاستثمارات المستهدفة لقطاع الكهرباء والطاقة المتجددة في خطة ٢٠١٧/١٦

تُقدر الاستثمارات الكلية المستهدفة لقطاع الكهرباء والطاقة بخطة عام ٢٠١٧/١٦ بنحو ٦٣,٤ مليار جنيه مقابل نحو ٣١,٣ مليار جنيه استثمارات كلية متوقعة في عام ٢٠١٦/١٥. وتتضمّن الاستثمارات الكلية المستهدفة لأنشطة القطاع نحو ٩٥٨,٧ مليون جنيه استثمارات حكومية، ونحو ٦,٩ مليار جنيه استثمارات هيئات اقتصادية، ونحو ٥٥,٥ مليار جنيه استثمارات الشركات العامة. في حين أن الاستثمارات الخاصة المستهدفة بقطاع الكهرباء والطاقة بخطة العام القادم بلغت نحو ٣٥ مليون جنيه [جدول رقم (٥/١١)].

جدول رقم (٥/١١)

الاستثمارات الكلية المستهدفة الموجهة لقطاع الكهرباء والطاقة المتجددة بخطة عام ٢٠١٧/١٦

مقارنة بمتوقع عام ٢٠١٦/١٥

القيمة بالمليون جنيه

السنة	متوقع ٢٠١٦/١٥	مستهدف ٢٠١٧/١٦
جهاز حكومي	١١٩٤,٣	٩٥٨,٧
هيئات اقتصادية	٣٢٢١,٣	٦٨٥٩,٥
الشركات العامة	٢٤٨٤٤,٤	٥٥٥١١,١
قطاع خاص	٢٠٠٠,٠	٣٥,٠
الإجمالي	٣١٢٦٠	٦٣٣٦٤,١

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

ويوضح الجدول التالي مصادر تمويل كل من الاستثمارات الحكومية واستثمارات الهيئات الاقتصادية المستهدفة والموجهة لقطاع الكهرباء والطاقة بخطة ٢٠١٧/١٦، حيث تشكِّل الخزانة العامة نحو ٩٪ من مصادر تمويل هذه الاستثمارات وذلك بقيمة ٦٩٠ مليون جنيه، بينما نحو ربع مصادر تمويل هذه الاستثمارات يأتي عن طريق قروض خارجية غير نقدية، ونحو ١٢٪ من احتياطيات ومخصّصات محلية، بينما يساهم بنك الاستثمار (محلي) بنحو ١٩٨,٣ مليون جنيه بنسبة ٣٪ [الشكل رقم (٥/٩)].

وقد تركزت الاستثمارات الحكومية المستهدفة لأنشطة قطاعات الكهرباء والطاقة في خطة عام ٢٠١٧/١٦ في برامج ومشروعات خاصة بمد وتدعيم شبكات الكهرباء ومعدات الإنارة وذلك بقيمة ٦٠٧,٧ مليون جنيه، ومشروعات التغذية الكهربائية لمنطقة شرق العوينات من خلال الشبكة القومية للكهرباء باستثمارات مستهدفة بلغت نحو ١١٧ مليون جنيه، ومشروعات استراتيجية بقيمة ١٠٢,٢ مليون جنيه. كما تم تخصيص نحو ١٠ مليون جنيه لمشروعات كهربة الآبار وإنارة القرى، وما يقرب من ٦ مليون جنيه لمشروعات القرى الأكثر احتياجاً [جدول رقم (٥/١٢)].

شكل رقم (٩/٥)

الاستثمارات الحكومية واستثمارات الهيئات الاقتصادية المستهدفة الموجّهة لقطاع الكهرباء والطاقة المتجددة بخطة عام ٢٠١٧/١٦ وفقاً لمصادر التمويل

مليون جنيه

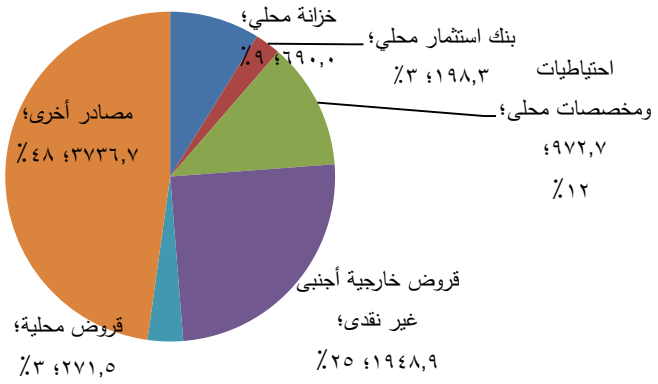

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

جدول رقم (١٢/٥)

الاستثمارات الحكومية المستهدفة لقطاع الكهرباء والطاقة المتجددة بخطة عام ٢٠١٧/١٦ وفقاً للبرامج والمشروعات الرئيسية

القيمة بالمليون جنيه

المشروع	الإجمالي
مد وتدعيم شبكات الكهرباء ومعدات إنارة	٦٠٧,٧
التغذية الكهربائية لمنطقة شرق العوينات من خلال الشبكة القومية للكهرباء	١١٧,٠
مشروعات استراتيجية	١٠٢,٢
شبكات وكابلات بشمال سيناء	٢٥,٠
مد وتدعيم شبكات الكهرباء	٢٢,٤
تطوير واستكمال المعامل والبحوث بهيئة الطاقة الذرية	٢١,٠
التفتيش والرقابة التنظيمية	١٣,٢
معامل الأمان النووى والرصد الإشعاعى	١٠,٤
كهربة الآبار وإنارة القرى	١٠,٠
استكشاف وتقييم واستخلاص الخامات النووية	٧,٥
النظام المصرى للمحاسبة والتحكم فى المواد النووية برئاسة هيئة الرقابة النووية والإشعاعية	٦,٥
القرى الأكثر احتياجاً	٥,٩
تقييم المنشآت النووية	٥,٧
مشروعات بالدول الأفريقية	٢,٠
أخرى	٢,٢
الإجمالي	٩٥٨,٧

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

أما بالنسبة لاستثمارات الهيئات الاقتصادية لقطاع الكهرباء والطاقة بخطة عام ٢٠١٧/١٦ فقد تركزت معظامها في مشروعات إعداد دراسات مشروع الضخ والتخزين على خليج السويس بقيمة ٣,١ مليار جنيه، ومشروعات محطات كهرباء بطاقة الرياح بمنطقتي جبل الزيت وخليج السويس بقيمة ١,٩ مليار جنيه، ثم مشروعات بنية أساسية بقيمة ٩٧٢,٧ مليون جنيه. بالإضافة إلى عدد

من المشروعات الأخرى المتعلقة بإنشاء محطات للطاقة الشمسية والمائية وغيرها من المشروعات الفنية والإدارية وذلك بقيمة تقترب من ٨٠٠ مليون جنيه [جدول رقم (١٣/٥)].

جدول رقم (١٣/٥)

الاستثمارات المستهدفة للهيئات الاقتصادية بقطاع الكهرباء والطاقة المتجددة بخطة عام ٢٠١٧/١٦

وفقاً للبرامج والمشروعات الرئيسية

المشروع	القيمة بالمليون جنيه
دراسات مشروع الضخ والتخزين على خليج السويس	٣١٤١,١
محطات كهرباء بطاقة الرياح (بجبل الزيت – خليج السويس)	١٩٤٥,٩
مشروعات بنية أساسية	٩٧٢,٧
إنشاء مزارع رياح بإجمالى قدرات ٢٠٠٠ م.و بالتعاون مع شركة سيمنز	٢٤٩,٩
محطة توليد كهرباء أسيوط قدرة ٣٢ م.و	٢٤٧,٠
محطات توليد كهرباء مائية	١٠١,١
محطة توليد كهرباء باستخدام نظم الخلايا الفوتوفولطية بكوم أمبو قدرة ٢٠ م.و	٩١,٩
إقامة المحطة النووية ومنشآتها	٨٠,٠
أعمال خدمات تمهيد وتجهيز الأراضي اللازمة لمشروع تعريفة التغذية الكهربائية	٢٢,٠
المحطة الشمسية لتوليد الكهرباء قدرة ١٤٠ م.و	٣,٣
استكمال دراسات الضخ والتخزين	٢,١
أعمال الخدمات الفنية والإدارية لمحطة رياح الزعفرانة قدرة ٥٤٥ م.و بالبحر الأحمر	١,٨
أخرى	٠,٧
الإجمالي	٦٨٥٩,٥

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

٥-٥ قطاع النقل

٥-٥-١ الرؤية الاستراتيجية لقطاع النقل

أولت استراتيجية التنمية المستدامة: مصر ٢٠٣٠ اهتماماً خاصاً بقطاع النقل كعنصر هام لتحقيق التنمية الاقتصادية والعمرانية وانعكس ذلك في برنامج الحكومة وخطة التنمية المستدامة. وتتركز الرؤية الاستراتيجية في قطاع النقل في بناء منظومه متكاملة ومتقدّمة للنقل قائمة على أسس اقتصادية واجتماعية وبيئية سليمة، توفر السلامة والأمان، وتتميّز بالمرونة الكافيه لتتماشى مع احتياجات المجتمع والتطورات العالمية، بما يحقق مفهوم التنمية الشاملة والمستدامة. ويتم ذلك من خلال؛ ربط شبكة النقل باحتياجات التنمية القومية مع تعزيز دور مصر الهام على الساحة الدولية إقليمياً وعالمياً، وتوفير فرص التنقل الملائم والأكثر أماناً والتوصّل إلى حلول مستدامة وصديقة للبيئة لتحسين جودة نظم النقل وخدمات، واخيرا تطوير مفهوم النقل المتكامل والمتعدّد الوسائط.

٥-٥-٢أهم مستهدفات قطاع النقل في إطار خطة التنمية المستدامة للعام المالي ٢٠١٧/١٦

وفيما يلي أهم المستهدفات الكمية لتطوير منظومة النقل:

- **تطوير قطاع النقل البحري:** إنشاء وإدارة وتشغيل ٤ أرصفة جديدة وتطوير ٥ أرصفة وإنشاء محطة متعددة الأغراض بميناء الاسكندرية بحلول عام ٢٠١٨.
- **تطوير قطاع النقل النهري:** الاستثمار في إنشاء الموانئ النهرية الحديثة (قنا– سوهاج – أسيوط) بحلول ٢٠٢٥.
- **تطوير شبكة الطرق والكباري:** الانتهاء من تنفيذ المشروع القومي للطرق بمرحلتيه الأولى والثانية، الانتهاء من إنشاء عدد ١٦ كوبري علوي جديد لإلغاء التقاطعات، والانتهاء من إنشاء عدد ٦ محاور جديدة على النيل. وكذلك استكمال خطة الصيانة العاجلة لعدد ٧٠٠ كوبري.
- **تطوير قطاع النقل البري والسكك الحديدية:** تطوير عدد ١٢ ورشة رئيسية بالهيئة القومية لسكك حديد مصر بحلول٢٠١٩، وتطوير اسطول نقل البضائع من خلال شراء عدد ١٥٣٠ عربة بضاعة طرازات مختلفة بحلول ٢٠٢٥. الانتهاء من المشروع القومي لتطوير المزلقانات لعدد ١٢٠٠ مزلقان أعمال مدنية وعدد ٥٦٠ مزلقان تطوير شامل بتركيب نظم التحكم والتشغيل بحلول٢٠١٨.
- **استكمال مشروعات مترو الانفاق:** المرحلة الثالثة من الخط الثالث (العتبة – إمبابة / المهندسين – بولاق الدكرور) بطول ١٧ كم وعدد المحطات ١٥ محطة. والمرحلة الرابعة من الخط الثالث (محطة هارون– النزهة – محطة المستشار عدلي منصور– مطار القاهرة الدولي) بطول ١٨ كم وعدد ١٥ محطة.
- **تطوير الموانيء البرية والجافة:** البدء في إنشاء وإدارة وتشغيل المركز اللوجيستي والميناء الجاف بمدينتي السادس من أكتوبر والعاشر من رمضان.

شكل رقم (١٠/٥)

برامج تطوير النقل في إطار الخطط التنموية طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل

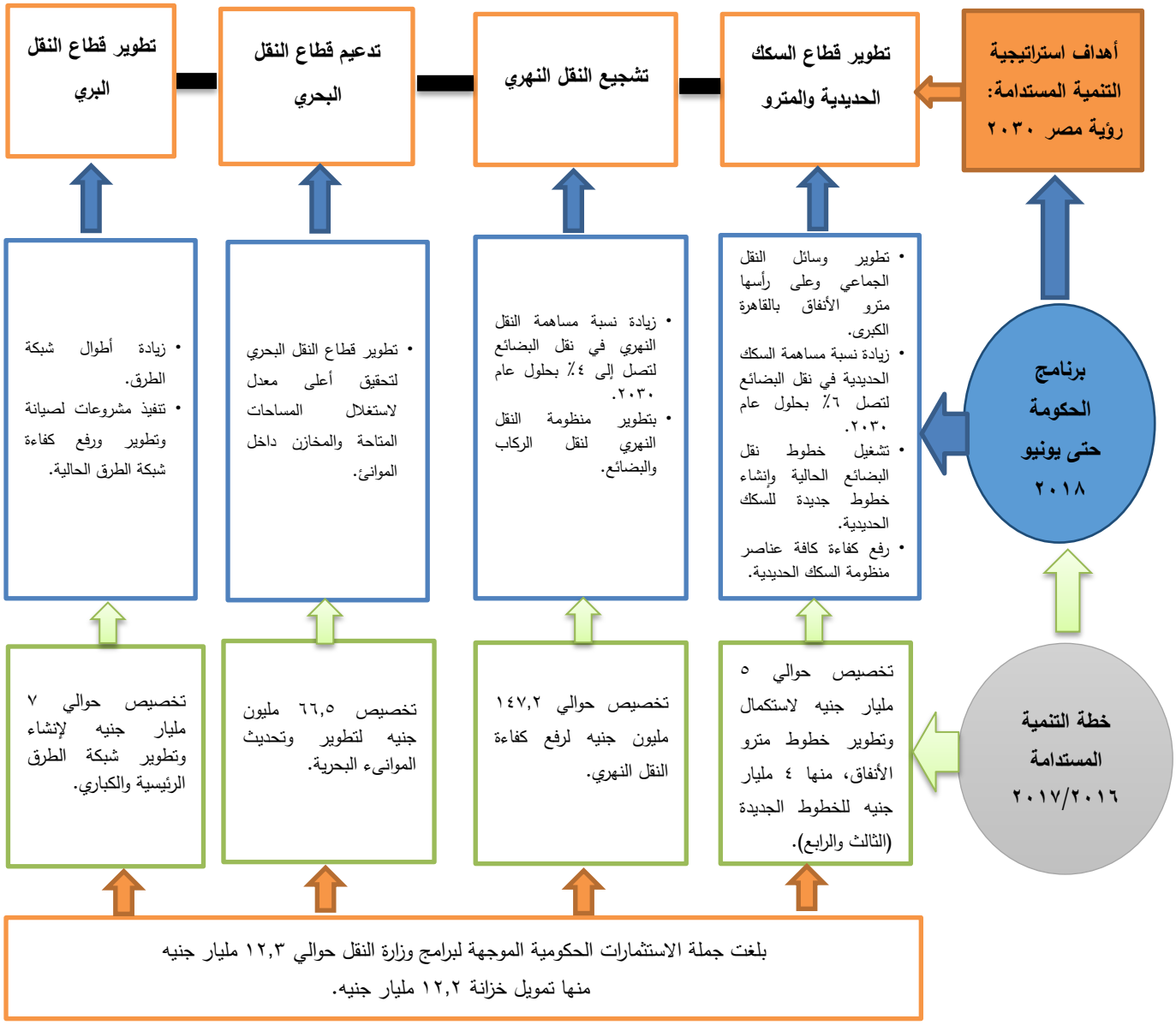

٥-٥-٣ الاستثمارات المستهدفة لقطاع النقل والتخزين في إطار خطة التنمية المستدامة عام ٢٠١٧/١٦

تقدّر استثمارات خطة قطاع النقل والتخزين بنحو ٥٣,٨ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٧/١٦، بنسبة ٩,٤٪ من الاستثمارات الاجمالية للخطة. ويخص الجهاز الحكومي منها حوالي ١٥,١ مليار جنيه، والهيئات الاقتصادية ٨,١ مليار جنيه، والشركات العامة ٨,٦ مليار جنيه. ويتولى القطاع الخاص تنفيذ باقي الاستثمارات والبالغة نحو ٢٢ مليار جنيه أي بنسبة ٤٠,٩٪ [شكل رقم (١١/٥)].

شكل رقم (١١/٥)

هيكل الاستثمارات لقطاع النقل بحسب جهات الإسناد في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠١٧/١٦

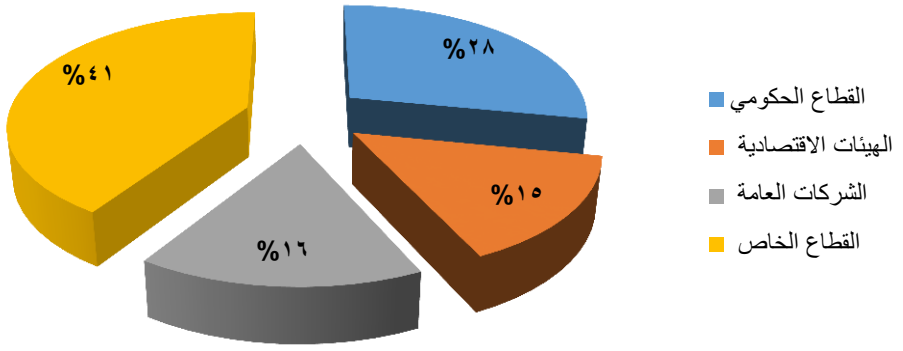

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

أهم مشروعات قطاع النقل والتخزين بخطة التنمية المستدامة عام ٢٠١٧/٢٠١٦

يوضح الجدول رقم (١٤/٥) أهم مشروعات قطاع النقل والتخزين المستهدف تنفيذها خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ بحسب جهات الاسناد والتي تستحوذ على ٨٧,٩٪ من إجمالي الاستثمارات العامة (بالجهاز الحكومي، والهيئات الاقتصادية، وشركات قانون ٩٧) والمخصصة لقطاع النقل والتخزين.

جدول (١٤/٥)

أهم مشروعات قطاع النقل والتخزين المستهدف تنفيذها خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦

المشروعات	جهة الإسناد	الاستثمارات العامة المستهدفة			الإجمالى	
		الجهاز الحكومي	الهيئات الاقتصادية	شركات قانون ٩٧	قيمة (مليون جنيه)	٪
مشروعات شبكة الطرق القومية (٢٤ مشروع	الهيئة العامة للطرق والكباري والنقل البري	٥١٤٠,٠			٥١٤٠,٠	٢٠,٩
الخط الثالث لمترو الأنفاق (خط الثورة) / أمبابة / مطار القاهرة	الهيئة القومية لمترو الأنفاق	٢٨٧٧,٠			٢٨٧٧,٠	١١,٧
الوحدات المتحرّكة وتجديد العربات	الهيئة القومية لسكك حديد مصر		٢٥٦١,٠		٢٥٦١,٠	١٠,٤
رصف طرق بالمحافظات	وزارة التنمية المحلية (دواوين عام المحافظات)	١٩٤٧,٥			١٩٤٧,٥	٧,٩
إنشاء أرصفة جديدة وساحات وتجهيزات	الهيئة العامة لميناء دمياط		١٦٨٣,٥		١٦٨٣,٥	٦,٩
تطوير نظم الرقابة وتوفير عوامل الأمان	الهيئة القومية لسكك حديد مصر		١٦٦٢,٠		١٦٦٢,٠	٦,٨
الخط الرابع لمترو الانفاق (ميدان الرماية / مدينة نصر)	الهيئة القومية لمترو الأنفاق	١٠٢٣,٠			١٠٢٣,٠	٤,٢
تشغيل وتحديث خطوط مترو الانفاق العاملة	الهيئة القومية لمترو الأنفاق	١٠١٦,٠			١٠١٦,٠	٤,١
رفع كفاءة خطوط نقل الخام والمنتجات	شركة انابيب البترول			٩٩٣,٢	٩٩٣,٢	٤,٠

المشروعات	جهة الإسناد	الاستثمارات العامة المستهدفة			الإجمالى	
		الجهاز الحكومي	الهيئات الاقتصادية	شركات قانون ٩٧	قيمة (مليون جنيه)	٪
تجديد الخطوط الحديدية	الهيئة القومية لسكك حديد مصر		٣٥٠,٠		٣٥٠,٠	١,٤
المنشآت الثابتة على الخطوط الحديدية	الهيئة القومية لسكك حديد مصر		٣١٤,٠		٣١٤,٠	١,٣
تطوير ورش الهيئة	الهيئة القومية لسكك حديد مصر		٢٧٥,٠		٢٧٥,٠	١,١
تطوير طريق بدر/الروبيكى/العاشر/بلبيس (م.اولى الدائرى الاقليمى٤٥كم)	الهيئة العامة للطرق والكباري والنقل البري	٢٧٠,٠			٢٧٠,٠	١,١
المشروع القومي لإنشاء ٥٠ صومعة معدنية	الهيئة العامة للسلع التموينية (وزارة التموين والتجارة الداخلية)		٢٤١,٣		٢٤١,٣	١,٠
استكمال كباري على النيل	الهيئة العامة للطرق والكباري والنقل البري	٢٣٩,٠			٢٣٩,٠	١,٠
إحلال طاقة النقل بالسيارات وعمرات جسيمة	هيئه النقل العام لمدينه القاهره		٢٠٥,٠		٢٠٥,٠	٠,٨
الخط السادس للمترو	الهيئة القومية لمترو الأنفاق	١٥٠,٠			١٥٠,٠	٠,٦
إنشاء كبارى علوية جديدة	الهيئة العامة للطرق والكباري والنقل البري	١٤١,٠			١٤١,٠	٠,٦
إحلال وتجديد خطوط الشبكة القومية للخام والمنتجات والبوتاجاز	شركة أنابيب البترول (وزارة البترول والثروة المعدنية)			١٣٠,٨	١٣٠,٨	٠,٥
استكمال كباري علوية	الهيئة العامة للطرق والكباري والنقل البري	١٣٠,٠			١٣٠,٠	٠,٥
مشروعات طرق استراتيجية بجنوب سيناء	الهيئة العامة للطرق والكباري والنقل البري	١٣٠,٠			١٣٠,٠	٠,٥
دراسات جدوى ونزع ملكية أراضي للمشروعات الجديدة	الهيئة العامة للطرق والكباري والنقل البري	١٠٠,٠			١٠٠,٠	٠,٤
إجمالي أهم المشروعات		١٣١٦٣,٤	٧٢٩١,٨	١١٢٤,٠	٢١٥٧٩,٢	٨٧,٩
مشروعات أخرى		١٩٠١,٢	٨٥٢,٦	٢٠٩,٢	٢٩٦٣,٠	١٢,١
الإجمالي		١٥٠٦٤,٦	٨١٤٤,٤	١٣٣٣,٢	٢٤٥٤٢,١	١٠٠,٠

المصدر : وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

٥-٦ قناة السويس

٥-٦-١ الرؤية الاستراتيجية لقناة السويس

تتمثل الرؤية الاستراتيجية لقناة السويس أن تكون محوراً متكاملاً اقتصادياً وعمرانياً ومتزناً بيئياً، ومركزاً عالمياً متميزاً في الخدمات البحرية واللوجستية والصناعية والسياحية، ومحوراً مشاركاً في تشكيل معالم التجارة العالمية.

٥-٦-٢ المستهدفات الكمية لقناة السويس

في إطار خطة التنمية المستدامة للعام المالي ٢٠١٧/١٦

ارتفعت إيرادات قناة السويس من ٥,٠ مليار دولار عام ٢٠١٣/١٢ إلى ٥,٤ مليار دولار عام ٢٠١٥/١٤، مع ارتفاع في عدد السفن العابرة من ١٦,٦ ألف سفينة إلى ١٧,٩ ألف سفينة على التوالي. في حين ارتفع حجم الحمولة الصافية من ٩١١,٩ مليون طن إلى ٩٩٢,٠ مليون طن. ومن المستهدف أن تبلغ إيرادات قناة السويس ٥,٦ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١٧/١٦، وأن يبلغ عدد السفن المارة بالقناة ١٧,٩ ألف سفينة بحمولة مستهدفة ١٠٧٨ مليون طن [جدول رقم (١٥/٥)].

جدول رقم (١٥/٥)

تطوّر نشاط قناة السويس خلال الفترة من ٢٠٠٩/٠٨ إلى ٢٠١٧/١٦

السنة	الإيرادات		عدد السفن العابرة		الحمولة الصافية	
	مليار دولار	معدل النمو (٪)	ألف سفينة	معدل النمو (٪)	مليون طن	معدل النمو (٪)
٢٠٠٩/٠٨	٤,٧	٧,٨-	١٩,٤	٨,١-	٨١١,٤	٨,٩-
٢٠١٠/٠٩	٤,٥	٤,٣-	١٧,٥	٩,٨-	٧٨٧,٥	٢,٩-
٢٠١١/١٠	٥,١	١٣,٣	١٨,١	٣,٤	٨٩٦,٩	١٣,٩
٢٠١٢/١١	٥,٢	١,٩	١٧,٧	٢,٢-	٩٣٨,١	٤,٦
٢٠١٣/١٢	٥,٠	٣,٨-	١٦,٦	٦,٢-	٩١١,٩	٢,٨-
٢٠١٤/١٣	٥,٣	٦,٠	١٦,٧	٠,٦	٩٣١,٢	٢,١
٢٠١٥/١٤	٥,٤	١,٩	١٧,٩	٧,٢	٩٩٢,٠	٦,٥
٢٠١٦/١٥ خطة	٥,٥	١,٩	١٧,٠	٥,٠-	١٠٢٤	٣,٢
٢٠١٧/١٦ مستهدف	٥,٦	١,٨	١٧,٩	٥,٣	١٠٧٨	٥,٣

المصدر: هيئة قناة السويس.

٥-٦-٣ الاستثمارات المستهدفة لتنمية قناة السويس في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠١٧/١٦

يبلغ إجمالي خطة المهمات والمشروعات الاستثمارية لهيئة قناة السويس في إطار خطة التنمية المستدامة عام ٢٠١٧/١٦ نحو ١٨,٤ مليار جنيه مقسمة على أنشطة مختلفة على النحو التالي:

جدول رقم (١٦/٥)

المهمات والمشروعات الاستثمارية

#	اسم المشروع	مليون جنيه
١	مهمات المجرى الملاحي	٥٠٠,٥
٢	المجرى الملاحي	٦٥,٠
٣	أرصفة خدمة الوحدات العائمة ومهمات مواقع الأعمال	١٠٨,٠
٤	المنشآت البحرية	٥,٠
٥	تجديد الترسانات والورش	٣٠,٠
٦	تنمية مباني ومرافق الهيئة	٢٦١,٠
٧	تطوير خطوط العبور	١٢٦,٥
٨	تطوير القناة (المرحلة الثانية)	١٥,٠
٩	مشروعات استراتيجية	٢,٠
١٠	قناة السويس الجديدة	٢٨٠,٠
١١	أنفاق أسفل قناة السويس	١٧٠٠٠,٠
	الإجمالي	١٨,٣٩٣

المصدر: هيئة قناة السويس.

٥-٧ قطاع السياحة

٥-٧-١ الرؤية الاستراتيجية لقطاع السياحة

تتمثل الرؤية الاستراتيجية لقطاع السياحة في أن تكون مصر وجهة سياحية ومقصد سياحي عالمي متميّز، تعظم الاستفادة من مقوّمات الجذب السياحي الحالية وتعمل على تنويع المنتجات والمقاصد السياحية والترويج لأنماط سياحية جديدة. ويعتبر قطاع السياحة من القطاعات الهامة والرائدة التي تركز عليها استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، وذلك لأهمية هذا القطاع وعلاقاته التشابكية مع القطاعات الأخرى وتوفيره لفرص عمل منتج ولائق ومساهمته الهامة في الصادرات الخدمية.

٥-٧-٢ مستهداف وسياسات تنشيط السياحة في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠١٧/١٦

تركز الخطة العاجلة لاستعادة الحركة السياحية خلال الفترة القادمة على العمل على سبعة محاور أساسية تشمل:

١- استعادة الحركة السياحية لاستهداف ١٠ مليون سائح سنوياً من خلال ما يلي:

- تطوير وتنمية التعاون مع شركاء السياحة التقليديين الحاليين.
- تنمية المواقع الالكترونية لجميع المقاصد السياحية وربطها بالآثار والطيران.
- بناء شراكات جديدة في مختلف الأسواق السياحية التقليدية والأسواق الواعدة وزيادة الأسواق من ١٥ سوق رئيسي وزيادتها إلى حوالي ٣٠ إلى ٣٥ سوق مستهدف.
- الترويج لأنماط سياحية جديدة في كل من الأسواق التقليدية والأسواق الجديدة بناءً على تحليل حركة الطلب في الأسواق.
- إعداد خطة للعمل ترتكز على التعامل مع معطيات كل سوق على حدة، ووضع أهداف كمية محددة لكل سوق خلال الستة أشهر القادمة من خلال ربط الأسواق بحملة الاتصال الدولية على أساس محاور تشمل وضع خطة لكل سوق موجهة لجمهور السائحين، وخطة موجهة للمهنيين من منظمي الرحلات والشركات، وخطة للإعلام بشكل عام والإعلام السياحي بوجه خاص، وخطة إعلامية الكترونية لكل سوق.
- ربط الأهداف الكمية بطاقة الطيران المحتملة واللازمة من كل سوق والأعداد لاستقبال الأعداد المستهدفة طبقاً لخطة التسويق والترويج.
- تأكيد دعم الآليات الحالية في السوق بعد مراجعتها للتأكد من صلاحيتها من خلال تقييم الحملات الدعائية المشتركة مع شركاء المهنة.
- الاستمرار في تقديم الدعم وتشجيع منظمي الرحلات الحاليين وتحفيزهم على زيادة التدفق السياحي من مختلف الأسواق.

- التركيز على السياحة العربية مع تفعيل خطة عاجلة للتسويق في منطقة الخليج العربي لاستهداف حوالي ١,٨ مليون سائح عربي سنوياً على مستوى جميع المقاصد السياحية (مقارنةً بـ ١,٦ مليون سائح في عام ٢٠١٥).
- تطوير آليات الاستهداف على أساس موسمية الحركة من كل سوق، ونمط السياحة الغالب في كل سوق وتنوعه، والشرائح العمرية (أقل من ٣٥ سنة) والفئات الاجتماعية، والأنشطة السياحية المفضلة لكل سوق.
- التسويق الالكتروني من خلال تطوير الموقع الالكتروني السياحي الرسمي لمصر، ودمج المواقع الالكترونية للمناطق الأثرية مع المواقع الالكترونية للمقاصد السياحية، ومساعدة كافة المنشآت السياحية والفندقية على تطوير مواقعها الالكترونية ومعاونتها في جهود التسويق الرقمي لزيادة معدل الحجز الالكتروني، والتعاون مع غرفة المنشآت الفندقية لتدريب الطاقة البشرية للتعامل مع أحدث التقنيات الرقمية لمواكبة الحركة السياحية الدولية. كما سيتم دعوة جميع مواقع الحجز الالكتروني العالمية المتخصصة في بيع الفنادق والمنشآت السياحية، والعمل على ربط جميع الفنادق على مستوى الجمهورية بالمواقع المستهدفة للانضمام لهذه المنظومة مع تفعيل لغة البلد على موقع الحجز الالكتروني وتفعيل اللغات المختلفة على صفحات المقاصد السياحية وربط ذلك بالطيران المنتظم سواءً الذي تقوم بتشغيله شركة مصر للطيران أو الشركات الأخرى لتيسير عملية الحجز.

٢- دعم الطيران الوطني من خلال:

- استمرار التعاون مع شركة مصر للطيران ودعم رحلات الطيران المنتظم للأسواق الرئيسية والمستهدفة لتوفير خطوط طيران مباشرة من وإلى المقاصد المستهدفة (خطة منفصلة بالتعاون مع شركة مصر للطيران لتكثيف رحلاتها إلى المدن المستهدفة).
- استمرار دعم الطيران العارض مع إعادة تنظيم منظومة التحفيز (تنتهي في ٣١ أكتوبر ٢٠١٦، مع إعادة النظر في منظومة تحفيز الطيران).
- دعوة عدد من شركات الطيران منخفض التكلفة لدعم منظومة الطيران المنتظم إلى مصر، واستهداف ٣٠ مدينة مصدرة للسياحة إلى مصر، بالإضافة إلى شركات طيران أخرى من الصين والهند والمجر والخليج العربي.

٣- التطوير والاستثمار في البنية التحتية ودعم المستثمرين من خلال:

- ربط الطرق الجديدة في المحافظات السياحية بالمقاصد السياحية لتنويع المنتج السياحي لجذب مزيد من السائحين إلى مصر (ربط الغردقة ومرسى علم بالأقصر).
- تطوير المنتجعات الاستشفائية ودعمها بالخبرات الأجنبية للارتقاء بمستوياتها وتشجيع الاستثمار في السياحة الاستشفائية.
- تحفيز الاستثمار في الخدمات السياحية المصاحبة في المنتجعات السياحية وزيادة مقاصد الترفيه وتنويعها على مستوى جميع المدن السياحية.

- إعداد أجندة سياحية شهرية لكل المقاصد لتنويع المنتج السياحي وزيادة جاذبيته لمختلف السائحين من الأسواق المستهدفة.

٤- تطوير البنية التحتية من خلال تطوير الخدمات والمنتجات والتسهيلات المقدمة للسائح من خلال:

- الاهتمام بإيجاد وسائل ترفيه سريعة لدعم تشجيع الحركة السياحية وبخاصة السياحة العربية ونشر هذه الوسائل والأحداث في مختلف المدن السياحية.
- تطوير برامج التدريب بالتعاون مع الاتحاد المصري للغرف السياحية (مركز القيادة الآمنة).
- إعداد برامج تدريبية لتحسين مستوى جودة الخدمات والارتقاء بمستوى العاملين من خلال التعاون مع كبرى المدارس الفندقية والسياحية الدولية المتخصصة.
- إشراك شركات الإدارة الفندقية الأجنبية في التسويق والتدريب للمقاصد السياحية المصرية.

٥- تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال:

- التصدي لحل مشكلات المستثمرين الحاليين وتقديم كافة سبل الدعم لهم وتخفيف الأعباء حتى يتسنى لهم استكمال مشروعاتهم.
- وضع آلية للتعاون مع كافة الجهات المعنية بتشجيع الاستثمار.
- إعداد المخطط العام لفرص استثمارية بمفهوم جديد (مناطق الترفيه مثل المطاعم والملاهي والمحلات التجارية)، علاوةً على مشروعات البنية الأساسية.
- سرعة العمل على إنهاء ملف تسعير الأراضي المخصصة للتنمية السياحية حتى يتسنى طرح مشروعات جديدة.
- تقديم الدعم للمشروعات المتعثرة.
- تنظيم قوافل تجارية في الخارج لطرح فرص الاستثمار السياحي.

٦- تشجيع التحول إلى السياحة الخضراء من خلال:

- تبني عدد (٢) أو (٣) فندق كنموذج استرشادي يتم تحويلها إلى نموذج الطاقة الخضراء والاعتماد الكامل على مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة.
- التواصل مع المجتمع المدني للتوسع في الترويج لمفهوم الاعتماد على الطاقة الشمسية.
- طرح فكرة استخدام طاقة الرياح.
- وضع استراتيجية لتشجيع كافة المنشآت الفندقية في المنتجعات السياحية على التحول إلى الطاقة الخضراء حتى تصبح مصر نموذجاً واعداً.
- تحديث المواصفات الجديدة للفنادق لتشمل مؤشرات الطاقة.
- وضع قواعد تنظيمية وحوافز اقتصادية للفنادق الجديدة التي سوف تعتمد في تشغيلها على مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة.
- التوسع في طرح مشروعات لإنشاء الفنادق الخضراء خاصةً في المناطق ذات الحساسية البيئية.

٧- المسئولية المجتمعية من خلال:

- تفعيل التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني والجهات ذات الصلة بالنشاط السياحي لدعم الفئات الأكثر احتياجاً في القطاع.
- ربط السياحة بالتعليم وتنظيم مجموعة من الأنشطة والفعاليات لتوعية المجتمع المدني ونشر ثقافة وفكر "أن السياحة أسلوب حياة".
- تبني مبادرات لدمج السكان المحليين في المنظومة السياحية، ومنها على سبيل المثال مبادرات لتنمية مهارات الحرف اليدوية، والمساعدة على التسويق للمشغولات اليدوية داخل وخارج مصر.
- تبني مشروعات رائدة في أحد المجتمعات المحلية وتأهيل عدد من سكانها للالتحاق بالعمل السياحي بغرض إيجاد روابط بين المشروعات السياحية والمجتمعات المحيطة.
- توفير فرص عمل مباشرة وغير مباشرة لاستهداف أكبر قدر من العمالة وتدريبها بأحدث النظم.

جدول رقم (١٧/٥)

مؤشرات قياس أداء قطاع السياحة

المؤشر	٢٠١٥/١٤ (فعلي)	(يوليو – ديسمبر) ٢٠١٦/١٥	٢٠١٦/١٥ (متوقع)	٢٠١٧/١٦ (مستهدف)
معدل النمو السياحي (٪)	١٩,٥	١٨,٧-	١٤,٩-	٣,٢
مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي (٪)	١,٧٥	٢,٢	١,٤٣	١,٤
الاستثمارات السياحية (مليون جنيه)	٢٠٧٧,٣	٢٣٣٢,٧	٦٤٠٠,٧	١٠٧٤١,٣
عدد السائحين (مليون سائح)	١٠,٢	٤,٥	٩	١٠

٥-٧-٣ الاستثمارات المستهدفة للقطاع السياحي في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠١٧/٢٠١٦

تقدر الاستثمارات الكلية المستهدفة لقطاع السياحة (الفنادق والمطاعم) خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ بحوالي ١٠٧٤١,٣ مليون جنيه وبما يشكل نسبة ١,٩٪ من جملة الاستثمارات الكلية المستهدفة خلال ذات العام. ويتضح من الشكل رقم (١٢/٥) أن الاستثمارات الخاصة السياحية تستحوذ على نسبة ٩٣٪ من جملة الاستثمارات الكلية السياحية خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦.

شكل رقم (١٢/٥)

التوزيع النسبي للاستثمارات الكلية السياحية خلال العام المالي ٢٠١٧/١٦

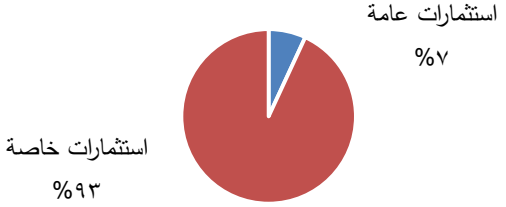

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

المشروعات السياحية المستهدف تنفيذها خلال العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧:

من المستهدف تنفيذ عدد ٢٢ مشروع (تخص الجهاز الحكومي، والهيئات الاقتصادية)، من المتوقع أن يكون لها تأثير مباشر على تنشيط القطاع السياحي خلال العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧، ويوضح الجدول رقم (١٨/٥) أهم هذه المشروعات، ويتضح أن نسبة ٤٢٪ من هذه الاستثمارات موجّهة للمشروع القومي لتنمية سيناء بنسبة ٤٢,١٪ من الإجمالي يليه في المركز الثاني مشروع تنفيذ بنية أساسية للتنمية السياحية المتكاملة بنسبة ٢٨,٦٪، وتوضح البيانات أن وزارة السياحة هي الجهة المسؤولة عن تنفيذ جميع المشروعات السياحية الواردة في عام ٢٠١٦/٢٠١٧.

جدول رقم (١٨/٥)

أهم المشروعات السياحية المستهدف تنفيذها خلال العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧ (جهاز حكومي وهيئات اقتصادية)

المشروعات	الجملة (بالألف جنيه)	التوزيع النسبي (٪)	المحافظة
المشروع القومى لتنمية سيناء	١٨٠٠٠	٤٢,١	جنوب سيناء
بنية أساسية للتنمية السياحية المتكاملة	١٢٢٥٠	٢٨,٦	البحر الأحمر
دعم التنشيط السياحى بالشيخ زايد وأكتوبر	١٥٠٠	٣,٥	استثمارات غير موزّعة
دعم التنمية السياحية	١٣٠٠	٣,٠	الجيزة
تطوير وتحسين الأماكن السياحية بجنوب الصعيد	١٠٠٠	٢,٣	أسوان
تطوير وتحسين الأماكن السياحية بجنوب الصعيد	١٠٠٠	٢,٣	المنيا
تطوير منظومة المعلومات السياحية بالمقاصد السياحية بالقاهرة	٩٥٢	٢,٢	القاهرة
تطوير منظومة المعلومات السياحية بالمقاصد السياحية بالغردقة	٦٥٠	١,٥	البحر الأحمر
تطوير منظومة المعلومات السياحية بالمقاصد السياحية بشرم الشيخ	٦٥٠	١,٥	جنوب سيناء
إحلال وتجديد مكاتب الهيئة العامة للتنشيط السياحي	٥٧٥	١,٣	استثمارات غير موزعة
مكاتب الهيئة العامة للتنشيط السياحي بمناطق التنمية	٥٥٠	١,٣	القاهره
تطوير وتحسين الأماكن السياحية بشبه جزيرة سيناء	٥٠٠	١,٢	جنوب سيناء
تطوير وتحسين الأماكن السياحية بشبه جزيرة سيناء	٥٠٠	١,٢	شمال سيناء
تطوير وتحسين الأماكن السياحية بجنوب الصعيد	٥٠٠	١,٢	الأقصر
تطوير وتحسين الأماكن السياحية بجنوب الصعيد	٥٠٠	١,٢	سوهاج
إحلال وتجديد مكاتب الهيئة العامة للتنشيط السياحي	٤٢٥	١,٠	الوادي الجديد
استكمال تطوير مركز المعلومات السياحية	٤٠٠	٠,٩	استثمارات غير موزعة
مكاتب الهيئة العامة للتنشيط السياحي بمناطق التنمية	٣٦٠	٠,٨	جنوب سيناء
إحلال وتجديد المكاتب الداخلية	٣٥٠	٠,٨	المنيا
إحلال وتجديد المكاتب الداخلية	٣٥٠	٠,٨	الأقصر
مكاتب الهيئة بمناطق التنمية	٢٩٠	٠,٧	البحر الأحمر
دعم الخدمات السياحية	٢٠٠	٠,٥	استثمارات غير موزّعة
الإجمالي	**٤٢٩٠٠**	**١٠٠,٠**	--

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

٥-٨ قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

٥-٨-١ الرؤية الاستراتيجية لقطاع الاتصالات

تتمثل الرؤية الاستراتيجية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في المُساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والرقمية التي تحقق مبادئ الثورة المُتمثلة في الرخاء والحرية والعدالة الاجتماعية للمواطن. ويعد قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من أهم القطاعات الاقتصادية التي يركز عليها إطار عمل الحكومة خلال المدى المتوسط (٢٠١٦/٢٠١٧ – ٢٠١٧/٢٠١٨)، وذلك ضمن الإطار الحاكم المتمثل في استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠.

ويُولي قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات اهتماماً بالغاً بالبنية التحتية الأساسية، والبنية التحتية للمعلومات والمحتوى الرقمي، وتصميم الإلكترونيات وتصنيعها في ضوء مبادرة تصميم وتصنيع الإلكترونيات التي تم اطلاقها في مؤتمر القاهرة للتكنولوجيا ٢٠١٥. كما يهتم القطاع بتنمية المجتمع، وبرامج ومبادرات صناعة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والأمن السيبراني والتوقيع الإلكتروني، بالإضافة إلى الإطار التشريعي والسياسات.

٥-٨-٢ مستهدفات تنمية قطاع الاتصالات في إطار خطة التنمية المستدامة عام ٢٠١٦/٢٠١٧

تركز خطة تنمية قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على تحقيق المستهدفات التالية حتى عام ٢٠١٨:

١) تطوير البنية الأساسية لشبكات الاتصالات:

- **الاتصالات المحمولة:**
- تغطية المناطق النائية والمحرومة بالإضافة إلى تغطية شبكة الطرق الاستراتيجية لتصل إلى ٤٤ طريق.
- التعاون مع البنك المركزي المصري للتنسيق مع البنوك بهدف زيادة انتشار خدمة تحويل الأموال لما لها من تأثير إيجابي على المواطن والدولة.
- تقديم خدمات الجيل الرابع قبل نهاية عام ٢٠١٦.
- **الاتصالات الثابتة:**
- استكمال الخطة القومية لنشر الانترنت فائق السرعة وتوصيل الجهات الحكومية المختلفة.
- طرح رخص إقليمية جديدة لخدمات الانترنت لنشر الخدمة في أقاليم الجمهورية.

٢) التحول إلى المجتمع الرقمي:

- وضع الأسس اللازمة لاستخدام الخدمات الالكترونية كمحرك دافع نحو اقتصاد المعرفة.
- تطوير نظام الحوكمة وتكامل قواعد البيانات للمؤسسات الحكومية وغير الحكومية.

- تحسين الخدمات الحكومية وإتاحتها بشكل متكامل لجميع أفراد المجتمع، بما في ذلك سكان المناطق الريفية والنائية المهمشة والفقيرة.
- تنقية قواعد البيانات المرتبطة بالدعم.
- دعم تحسين الأداء العام والكفاءة والشفافية للهيئات الحكومية.
- وضع تشريعات لتعزيز الثقة بالمعاملات والخدمات الالكترونية.

٣) تنمية صناعة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:

- يتضمن تنمية صناعة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تنفيذ البرامج التالية؛ بناء قدرات الشركات العاملة في القطاع وإتاحة الوصول للأسواق العالمية، وتنمية الموارد البشرية وتأهيل الشباب للعمل بالقطاع، وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتنمية التجارة الالكترونية، وتطوير ونشر البرامج مفتوحة المصدر، تصميم وصناعة الالكترونيات.
- يؤدي تنفيذ البرامج السابقة إلى تحقيق النتائج التالية:

- الوصول بحجم الصناعة عام ٢٠١٨ إلى ما يقرب من ٤,٥ مليار دولار أمريكي.
- توفير ما يزيد عن ١٢٠ ألف فرصة عمل مباشرة، وما يقرب من ٣٥٠ ألف فرصة عمل غير مباشرة.
- الوصول بمساهمة القطاع في الدخل القومي إلى ٣,٦٪ عام ٢٠١٨.
- تحقيق معدل نمو سنوي متوسط قدره ١٠٪ حتى عام ٢٠١٨.
- زيادة القدرة التنافسية للشركات المصرية إقليمياً وعالمياً وزيادة الصادرات، وزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- تشجيع، وتعزيز البحث العلمي والابتكار وريادة الأعمال، وتوطين التكنولوجيا.

٤) بناء ونشر المناطق التكنولوجية:

- يتضمن هذا المحور تنفيذ ٧ مناطق تكنولوجية في كل من مدن العاشر من رمضان، وبرج العرب، ومدينة السادات، وبني سويف، وأسيوط، وأسوان، ودمياط، بالإضافة إلى إعادة إحياء وادي التكنولوجيا بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس.
- يوفر تنفيذ هذه المناطق ما يقرب من نصف مليون فرصة عمل مباشرة وغير المباشرة.
- يصاحب تنفيذ هذه المناطق تدشين أكبر شبكة إقليمية لتمكين الإبداع وريادة الأعمال بحيث يتم إنشاء "مجمعات الإبداع" بالشراكة مع المؤسسات الصناعية والجهات الأكاديمية، وتجمعات الأعمال والفنيين، لدعم التقارب بين المبتكرين ورواد الأعمال والموارد البشرية المتميزة وتهيئة المناخ للدخول في المنافسة العالمية المتزايدة وإتاحة فرص عمل ذات قيمة مضافة عالية لتحقيق نمو اقتصادي مرتفع وزيادة الصادرات وتعظيم عوائد الدولة.

٥) تطوير أمن المعلومات والتوقيع الالكتروني:

- يتضمن أمن المعلومات والتوقيع الالكتروني تنفيذ الأنشطة التالية:

- وضع استراتيجية لتأمين البنية الأساسية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في قطاع

الاتصالات وتشكيل مجموعات العمل الداعمة للعمل في هذا الخصوص.

- تفعيل وتطبيق الهوية الرقمية اعتماداً على استخدام التوقيع الالكتروني.
- تطوير النظام البيئي المتكامل للتوقيع الالكتروني لضمان جاهزيته لكافة المعنيين بهذا النظام

▪ سوف يؤدي تنفيذ الأنشطة السابقة إلى:

- الحد من خطر التخريب والحرب الالكترونية، والقضاء على خطر سرقة الهوية الرقمية، ومواجهة خطر سرقة بيانات الحسابات المصرفية وبطاقات الائتمان والحفاظ على الأمن القومي.

٦) تطوير مكاتب البريد:

▪ وضعت الحكومة خطة جادة لتطوير الخدمات التي تقدمها مكاتب البريد في كافة أنحاء الجمهورية، وسوف يتم تنفيذ هذه الخطة التطويرية على مرحلتين وفقاً لما يلي:

- المرحلة الأولى: تشمل تطوير حوالي ٤١٢ مكتب بريد، وهي المكاتب ذات الأولوية الأولى حيث تقدم النسبة الأكبر من التعاملات (حوالي ٦٠٪)، وذلك عام ٢٠١٦.
- المرحلة الثانية: تشمل تطوير حوالي ٤٠٠-٥٠٠ مكتب بريد، وهي مكاتب البريد ذات الأولوية الثانية، وذلك عام ٢٠١٧.

شكل رقم (١٣/٥)

برامج تطوير قطاع الاتصالات والمعلومات في إطار الخطط التنموية طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل

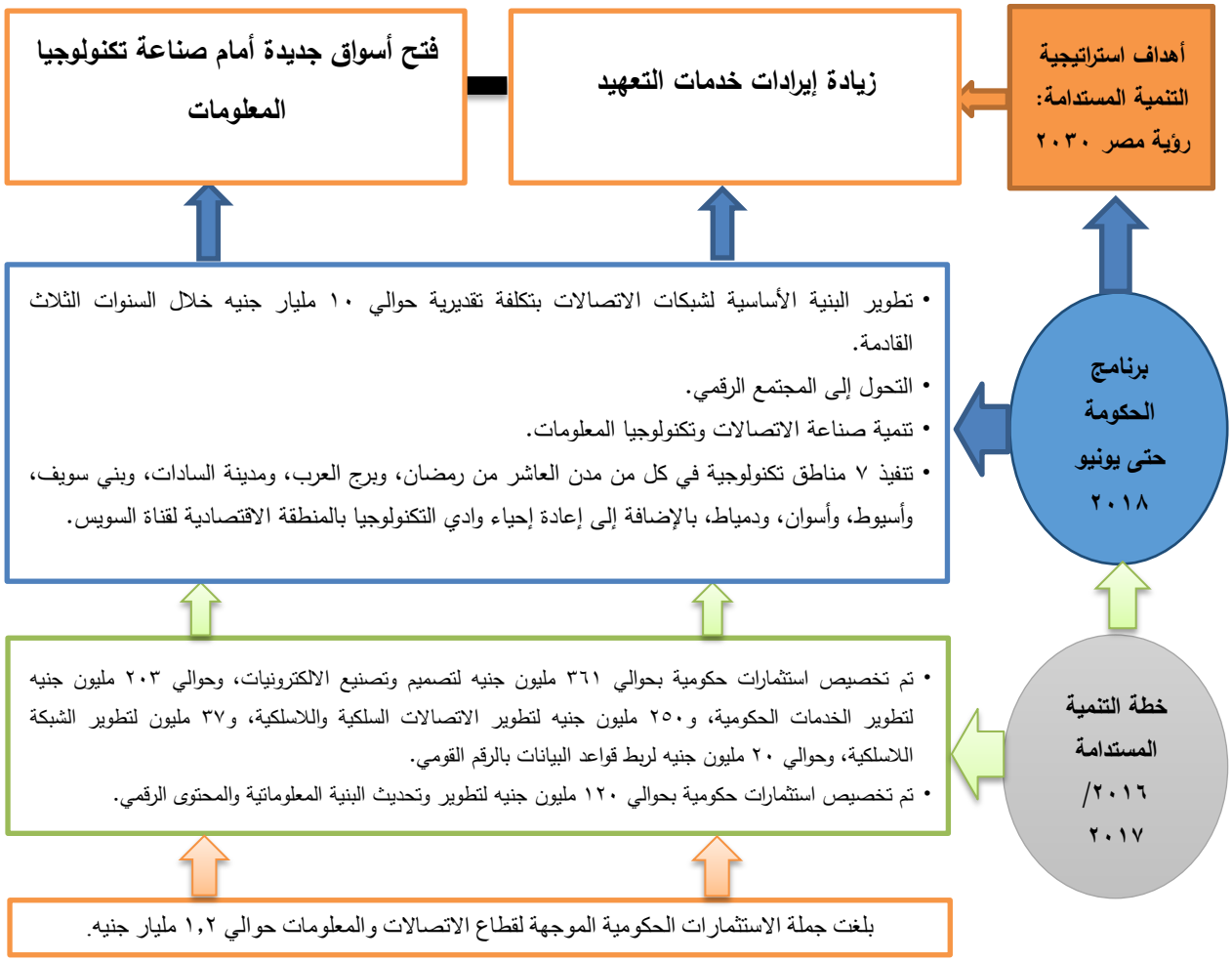

٥-٨-٣ الاستثمارات المستهدفة لقطاع الاتصالات في خطة التنمية المستدامة عام ٢٠١٧/١٦

بلغت قيمة الاستثمارات الكلية المتوقعة في خطة عام ٢٠١٦/٢٠١٥ في نشاط الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات نحو ٢٤١١٤,١ مليون جنيه منها ١٦٣٣١,٦ مليون جنيه لقطاع الاتصالات ٧٧٨٢,٥ مليون جنيه لقطاع تكنولوجيا المعلومات أي ما يعادل ٤,١٪ و٢٪ من إجمالي الاستثمارات الموزّعة على القطاعات الاقتصادية على التوالي. وترتفع إجمالي الاستثمارات الكلية في خطة عام ٢٠١٧/٢٠١٦ لنشاط الاتصالات بنسبة ٢٢,٦٪ مقارنة بخطة العام المالي السابق لتصل إلى ٢٠٠١٦ مليون جنيه، وكذا ترتفع لنشاط المعلومات بنسبة ١,٦٢٪ لتبلغ ٧٩٠٨,١ مليون جنيه. وبالرغم من ارتفاع إجماليات الاستثمار لكلا القطاعين إلا أن النسبة من إجمالي الاستثمارات الموزعة على القطاعات الاقتصادية انخفضت إلى ٣,٥٪ لنشاط الاتصالات و١,٤٪ لنشاط تكنولوجيا المعلومات. ويوضح الجدول رقم (١٩/٥) إجمالي الاستثمارات الكلية في خطة عام ٢٠١٦/٢٠١٥ مقارنة بالاستثمارات المستهدفة في خطة عام ٢٠١٧/٢٠١٦.

جدول (١٩/٥)

الاستثمارات الكلية المستهدفة لنشاط الاتصالات والمعلومات في خطة ٢٠١٧/٢٠١٦ مقارنة بمتوقع ٢٠١٦/٢٠١٥

(مليون جنيه)

القطاعات الاقتصادية	٢٠١٥/٢٠١٦		٢٠١٦/٢٠١٧		نسبة التغيّر (٪)
	الإجمالي	منه الجهاز الحكومي	الإجمالي	منه الجهاز الحكومي	
الاتصالات	١٦٣٣١,٦	٦٣٢,٢	٢٠٠١٦	١٠٥١,١	٢٢,٦
المعلومات	٧٧٨٢,٥	٢٣٥,٥	٧٩٠٨,١	١٨٨,٦	١,٦٢

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

ويساهم القطاع الخاص بالنسبة الأكبر في استثمارات نشاط الاتصالات والمعلومات في خطة ٢٠١٧/٢٠١٦ والخطط السابقة، حيث تصل نسبة مساهمة القطاع الخاص والتعاوني إلى ٨٩,٩٪ في استثمارات الاتصالات وإلى ٩٤,٨٪ في استثمارات المعلومات، بينما يساهم الجهاز الحكومي (الموازنة العامة للدولة) والهيئات الاقتصادية بنسبة ٥,٣٪ و٤,٨٪ على التوالي في استثمارات الاتصالات وبنسبة ٢,٤٪ و٢,٦٪ على التوالي في استثمارات المعلومات. وتعد نسبة مساهمة قطاع الأعمال العام في استثمارات المعلومات ضئيلة (٠,١٪ فقط)، ولا يساهم على الاطلاق في استثمارات الاتصالات. ويوضح شكل رقم (١٤/٥) التوزيع النسبي لاستثمارات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات حسب جهات الاسناد.

شكل (١٤/٥)

التوزيع النسبي لاستثمارات الاتصالات والمعلومات في خطة ٢٠١٦/٢٠١٧ بحسب جهات الإسناد

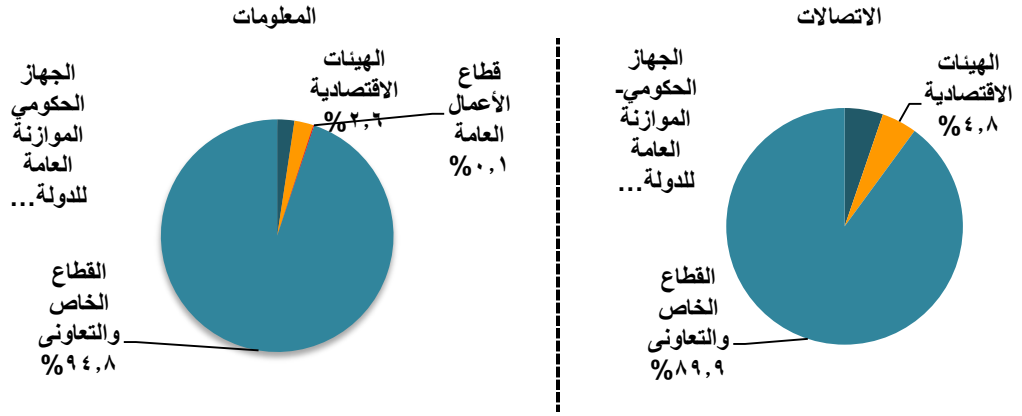

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

وتبلغ قيمة الاستثمارات العامة (الجهاز الحكومي والهيئات الاقتصادية وقطاع الأعمال العام) المستهدفة في خطة عام ٢٠١٦/٢٠١٧ لنشاط الاتصالات نحو ٢٠١٦,٢١ مليون جنيه. ويساهم الجهاز الحكومي والهيئات الاقتصادية فقط في تنفيذ الاستثمارات العامة من خلال العديد من المشروعات وتصل نسبة مساهمة الجهاز الإداري في الاستثمارات العامة المستهدفة لنشاط الاتصالات ما يقرب من ٥٢٪ بما يقدر بنحو ١٠٥١,١٤ مليون جنيه. ويبلغ إجمالي عدد المشروعات المستهدفة نحو ٣١ مشروع في قطاع الاتصالات، ويستحوذ ١٣ مشروع على ٩٤,١١٪ من إجمالي الاستثمارات العامة المستهدفة لقطاع الاتصالات بما يعادل١٨٩٧,٣٦ مليون جنيه كما هو موضح في جدول رقم (٢٠/٥). ويوضح الجدول الجهات المسئولة (جهات الإسناد) عن المشروعات المخطط تنفيذها.

أما بالنسبة لقطاع تكنولوجيا المعلومات، فتبلغ قيمة الاستثمارات العامة (الجهاز الحكومي والهيئات الاقتصادية وقطاع الأعمال العام) المستهدفة في خطة عام ٢٠١٦/٢٠١٧ للقطاع نحو ٤٠٨,١٥ مليون جنيه. وتصل نسبة مساهمة الجهاز الحكومي إلى ٤٦٪ بقيمة ١٨٨,٦٥ مليون جنيه، ونسبة مساهمة الهيئات الاقتصادية إلى ٥١٪ بقيمة ٢٠٩,٥٠ مليون جنيه، ونسبة مساهمة قطاع الأعمال العام إلى ٢٪ بقيمة ١٠ مليون جنيه. ويتم استخدام الاستثمارات المستهدفة لتنفيذ عدد ٣١ مشروع في قطاع تكنولوجيا المعلومات، ويمثل ١٨ مشروع نحو ٩٣,٦٧٪ من إجمالي الاستثمارات العامة. ويعرض جدول رقم (٢٠/٥) المشروعات المخطط تنفيذها والجهة المسئولة لكل مشروع ومصادر التمويل.

٥-٨-٤ أهم البرامج والمشروعات المستهدفة

يعرض الجدول التالي الاستثمارات العامة المستهدفة في خطة ٢٠١٦/٢٠١٧ لنشاط الاتصالات والمعلومات موزّعة على أهم المشروعات.

(جدول رقم (٥/٢٠): أهم مشروعات تنمية قطاع الاتصالات في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠١٧/١٦

(مليون جنيه)

	المشروعات	جهة الإسناد	الاستثمارات العامة المستهدفة			الإجمالي	
			الجهاز الحكومي*	الهيئات الاقتصادية	القطاع العام**	قيمة	٪
	أولاً: الاتصالات						
١	**بنية أساسية**	وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية	–	٦٥٨,٠٦٥	–	٦٥٨,٠٧	٣٢,٦
٢	**تصميم وتصنيع الاليكترونيات**	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات – الديوان العام	٣٦١,١٥	–	–	٣٦١,١٥	١٧,٩
٣	**الاتصالات السلكية واللاسلكية**	وزاره الداخلية– الديوان العام	٢٥٠	–	–	٢٥٠	١٢,٤
٤	**تطوير الخدمات الحكومية**	وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الاداري– قطاع التنمية الإدارية	٢٠٢,٥٩	–	–	٢٠٢,٥٩	١٠,١
٥	**تأهيل الخدمة البريدية**	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات– الهيئة القومية للبريد	–	١٠٨,٥	–	١٠٨,٥	٥,٤
٦	**إنشاء محطات للمراقبة والتحكم في الطيف الترددي**	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات– جهاز تنظيم مرفق	–	٧٥	–	٧٥	٣,٧
٧	**انفاذ القانون**	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات– الديوان العام	٥٠	–	–	٥٠	٢,٥
٨	**التوسّع فى تطوير الخدمة البريدية**	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات– الهيئة القومية للبريد	–	٤٥,١	–	٤٥,١	٢,٢
٩	**المكاتب البريدية**		–	٤٥,١	–	٤٥,١	٢,٢
١٠	**الشبكة اللاسلكية**	وزارة الخارجية– الديوان العام	٣٧	–	–	٣٧	١,٨
١١	**شبكة اتصالات إليكترونية (رئاسة الجمهورية)**	وزارة النقل– الهيئة العامة لتخطيط مشروعات النقل	٢٥	–	–	٢٥	١,٢
١٢	**دعم صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات**	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات– الديوان العام	٢٠	–	–	٢٠	١
١٣	**ربط قواعد البيانات بالرقم القومي**	وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري– قطاع التنمية الادارية	١٩,٨٦	–	–	١٩,٨٦	١
١٤	**تطوير المناطق التكنولوجية**	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات– الديوان العام	١٠	–	–	١٠	٠,٥
	إجمالي أهم مشروعات نشاط الاتصالات		**٩٧٥,٥٩**	**٩٣١,٧٧**	**٠,٠٠**	**١٩٠٧,٣٦**	**٩٤,٦١**
	مشروعات أخرى		**٧٥,٥٥**	**٣٣,٣**	–	**١٠٨,٨٥**	**٥,٣٩**
	إجمالي استثمارات الاتصالات		١٠٥١,١٤	٩٦٥,٠٧	–	٢٠١٦,٢١	١٠٠

(جدول رقم (٢٠/٥): أهم مشروعات تنمية قطاع الاتصالات في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠١٧/١٦

(مليون جنيه)

	المشروعات	جهة الإسناد	الاستثمارات العامة المستهدفة			الإجمالي	
			الجهاز الحكومي*	الهيئات الاقتصادية	القطاع العام**	قيمة	٪
	ثانياً: المعلومات						
١	**تطوير وتحديث البنية المعلوماتية والمحتوى الرقمي**	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات– الديوان العام	١٢٠		–	١٢٠	٢٩,٤
٢	**إحلال وتجديد الاستديو هات**	رئاسة مجلس الوزراء– اتحاد الإذاعة والتليفزيون	–	٦٠	–	٦٠	١٤,٧
٣	**تطوير الخدمات الإذاعية والمرئية**	رئاسة مجلس الوزراء– اتحاد الإذاعة والتليفزيون	–	٤٠	–	٤٠	٩,٨
٤	**إحلال وتجديد محطات الإرسال الإذاعي والتليفزيوني**	رئاسة مجلس الوزراء– اتحاد الإذاعة والتليفزيون	–	٣٠	–	٣٠	٧,٣٥
٥	**الإذاعة والتلفزيون الإقليمي**	رئاسة مجلس الوزراء– اتحاد الإذاعة والتليفزيون	–	٢٥	–	٢٥	٦,١٣
٦	**بنك المعلومات**	وزارة الخارجية– الديوان العام	١٧,٣		–	١٧,٣	٤,٢٤
٧	**إحلال وتجديد شبكات نقل البرامج**	رئاسة مجلس الوزراء– اتحاد الإذاعة والتليفزيون	–	١٠	–	١٠	٢,٤٥
٨	**تعميق الارسال الإذاعي والتليفزيوني**	رئاسة مجلس الوزراء– اتحاد الإذاعة والتليفزيون	–	١٠	–	١٠	٢,٤٥
٩	**تدعيم محطات الارسال الإذاعي والتليفزيوني بسيناء**	رئاسة مجلس الوزراء– اتحاد الإذاعة والتليفزيون	–	١٠	–	١٠	٢,٤٥
١٠	**تطوير الاستديو هات**	رئاسة مجلس الوزراء– شركة صوت القاهرة للصوتيات والمرئيات	–	–	١٠	١٠	٢,٤٥
١١	**تأمين منشآت الاتحاد**	رئاسة مجلس الوزراء– إتحاد الإذاعة والتليفزيون	–	٩	–	٩	٢,٢١
١٢	**منحة تطوير الاطار التنظيمي لقطاع التمويل متناهي الصِغَر**	رئاسة مجلس الوزراء– الهيئة العامة للرقابة المالية	٨	–	–	٨	١,٩٦
١٣	**تطوير وتجديد المجمعات الاعلامية**	رئاسة الجمهورية– الهيئة العامة للاستعلامات	٨	–	–	٨	١,٩٦
١٤	**تطوير مركز معلومات مجلس الوزراء**	رئاسة مجلس الوزراء– مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار	٧	–	–	٧	١,٧٢
١٥	**إنشاء محطات الاستقبال والارسال الإذاعي والتليفزيوني بجنوب مصر**	رئاسة مجلس الوزراء– اتحاد الإذاعة والتليفزيون	–	٥	–	٥	١,٢٣
١٦	**مشروع المعلومات ودعم اتخاذ القرار للتنمية المحلية**	رئاسة مجلس الوزراء– مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار	٥	–	–	٥	١,٢٣
١٧	**نظم معلوماتية**	وزارة النقل– الهيئة العامة لموانئ البحر الأحمر	–	٤	–	٤	٠,٩٨

(جدول رقم (٢٠/٥): أهم مشروعات تنمية قطاع الاتصالات في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠١٧/١٦

(مليون جنيه)

	المشروعات	جهة الإسناد	الاستثمارات العامة المستهدفة			الإجمالي	
			الجهاز الحكومي*	الهيئات الاقتصادية	القطاع العام**	قيمة	٪
١٨	**الخطة القومية لتحديث الادارة**	رئاسة مجلس الوزراء– مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار	٤	–	–	٤	٠,٩٨
	إجمالي أهم مشروعات نشاط المعلومات		**١٦٩,٣**	**٢٠٣**	**١٠**	**٣٨٢,٣**	**٩٣,٦٧**
	مشروعات أخرى		١٩,٣٥	٦,٥	–	٢٥,٨٥	٦,٣
	إجمالي استثمارات المعلومات		**١٨٨,٦٥**	**٢٠٩,٥**	**١٠**	**٤٠٨,١٥**	**١٠٠**

* الموازنة العامة للدولة.

** الوحدات الاقتصادية غير المعاملة بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١.

المصدر : وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

الفصل السادس

البعد الاجتماعى

20/30
EGYPT VISION

ماذا تقدم الخطة للمواطن المصري في عام ٢٠١٧/١٦ (أهم مستهدفات البعد الاجتماعي)؟

خدمات الرعاية والعدالة الاجتماعية

- إنشاء قرية متكاملة للأطفال بلا مأوى تسع لأكثر من ٢٠٠٠ طفل.
- استكمال إنشاء وتطوير عدد ٢٨ مركز خدمة اجتماعية في القرى الأكثر احتياجاً.
- استكمال إنشاء وتطوير عدد ٨ مراكز إغاثة في حالات السيول والنكبات والكوارث (إقامة وإعاشة).
- استكمال إنشاء وتطوير عدد ١٦ مجمّع دفاع اجتماعي (مؤسسات رعاية اجتماعية للوحدات).
- استكمال إنشاء وتطوير عدد ١٠٧ وحدة وإدارة اجتماعية.
- الوصول إلى مليون وخمسمائة ألف أسرة مستفيدة من برنامج تكافل وكرامة بحلول عام ٢٠١٨.
- استكمال إنشاء وتطوير عدد ١٣ مركز ومكتب تأهيل مهني للمعاقين.
- إصدار قانون الأشخاص ذوي الإعاقة وإعلان استراتيجية حماية الأشخاص ذوي الإعاقة.
- تدريب ما يزيد عن ٥ آلاف معلم وأخصائي ذوي الإعاقة.
- افتتاح حوالي ٤٠٠ فصل لذوي الإعاقة البصرية والسمعية.
- استكمال إنشاء وتطوير ٩٣ مجمع خدمات أسرة وطفولة.
- استكمال إنشاء وتطوير عدد ٥ مؤسسات أطفال شوارع.
- استكمال إنشاء وتطوير ٩ مراكز لتنمية المرأة الريفية.
- استكمال إنشاء وتطوير ٧ مراكز إعداد للأسر المنتجة.

قطاع الصحة

- تطوير ٤٧٥ مستشفى علاجي وخدمات طبية متخصصة (مستشفيات، ومراكز، وعيادات، ومعامل،...).
- تطوير ٢٩١٤ وحدة رعاية أساسية أولية (عيادات مدرسية، ووحدات صحية أولية،...).
- تطوير ١٢ معمل مركزي للإسعاف.
- تطوير ١٩ غرفة ترصد وقائية.
- شراء ٥٠٠ جهاز أوتوكلاف للعيادات المتنقلة، ونحو ٥٠٠ ميزان للكبار للعيادات المتنقلة، و١٠ سيارات للإشراف (تنظيم الأسرة).

قطاع التعليم

- الإنتهاء من إنشاء ٨٦٩ مدرسة تضم ١٣٦٨١ فصل دراسي.
- البدء في إنشاء ٥٧٤ مدرسة تضم ٨٠٠٠ فصل دراسي.
- تجهيز ١٥٥٠٤ مدرسة بمعامل الحاسب الآلي.
- تجهيز ١٠٠٢٥ فصل دراسي مطور للثانوي العام.
- الإنتهاء من إنشاء ٦٤ معهد أزهري.
- البدء في إنشاء ٧٢ معهد أزهري.
- الوصول بعدد المبعوثين إلى ٣٧١٥ مبعوث.
- زيادة عدد الجامعات الحكومية والخاصة بـ ٤ جامعات.

٦-١ خدمات الرعاية والعدالة الاجتماعية

٦-١-١ الرؤية الاستراتيجية للرعاية والعدالة الاجتماعية

تؤكد الرؤية الاستراتيجية للرعاية الاجتماعية على بناء مجتمع عادل متكاتف يتميز بالمساواة في الحقوق والفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبأعلى درجة من الاندماج المجتمعي، مجتمع قادر على كفالة حق المواطنين في المشاركة والتوزيع العادل في ضوء معايير الكفاءة والإنجاز وسيادة القانون، ويحفز فرص الحراك الاجتماعي المبني على القدرات، ويوفِّر آليات الحماية من مخاطر الحياة، ويقوم على التوازي بمساندة شرائح المجتمع المهمشة ويحقق الحماية للفئات الأولى بالرعاية.

لقد **نص دستور مصر ٢٠١٤** على العديد من المواد التي تعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية ومنها التزام الدولة بتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير سبل التكافل الاجتماعي بما يضمن الحياة الكريمة لجميع المواطنين، على النحو الذي ينظمه القانون (مادة رقم ٨)، كما تلتزم الدولة بتحقيق تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، دون تمييز(مادة رقم ٩). ويضمن الدستور تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقاً لأحكام الدستور. وتعمل الدولة على اتخاذ التدابير الكفيلة بضمان تمثيل المرأة تمثيلاً مناسباً في المجالس النيابية، على النحو الذي يحدده القانون، كما تكفل للمرأة حقها في تولّي الوظائف العامة ووظائف الإدارة العليا في الدولة والتعيين في الجهات والهيئات القضائية، دون تمييز ضدها. وتلتزم الدولة بحماية المرأة ضد كل أشكال العنف، وكفل تمكين المرأة من التوفيق بين واجبات الأسرة ومتطلبات العمل. كما تلتزم بتوفير الرعاية والحماية للأمومة والطفولة والمرأة المعيلة والمسنة والنساء الأشد احتياجاً (مادة رقم ١١). وتحرص الدولة على أن الأسرة هي أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق الوطنية، كما تحرص الدولة على تماسكها واستقرارها وترسيخ قيمها (مادة رقم ١٠). وتلتزم الدولة بضمان حقوق المسنين صحيًا، واقتصاديًا، واجتماعيًا، وثقافيًا، وترفيهيًا وتوفير معاش مناسب يكفل لهم حياة كريمة، وتمكينهم من المشاركة في الحياة العامة. وتراعي الدولة في تخطيطها للمرافق العامة احتياجات المسنين، كما تشجع منظمات المجتمع المدني على المشاركة في رعاية المسنين. وذلك كله على النحو الذى ينظمه القانون (مادة رقم ٨٣).

كما نصت المادة ٨١ على:" **التزام الدولة بضمان حقوق الأشخاص ذوى الإعاقة والالتزام صحياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وترفيهياً ورياضياً وتعليمياً، وتوفير فرص العمل لهم مع تخصيص نسبة منها لهم، وتهيئة المرافق العامة والبيئة المحيطة بهم وممارستهم لجميع الحقوق السياسية، ودمجهم مع غيرهم من المواطنين، إعمالا لمبادئ المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص**".

٦-١-٢ خدمات التضامن الاجتماعي في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠١٧/١٦

تولي خطة التنمية المستدامة للعام المالي ٢٠١٧/١٦ عناية كبيرة لتقديم الرعاية والمساندة للفئات المهمشة بهدف تحسين أحوالهم المعيشية وتمكينهم من تحسين دخولهم ودمجهم بشكل إيجابي في المجتمع من خلال:

- الاهتمام بأطفال الشوارع عن طريق إنشاء قرية متكاملة لأطفال الشوارع **(للأطفال بلا مأوى)** تسع لأكثر من ٢٠٠٠ طفل كمرحلة أولى.
- الاستهداف الجغرافي **للقرى الأكثر احتياجاً** والانتهاء من عدد ٢٨ مركز خدمة اجتماعية لقرى الاستهداف الجغرافي.
- الانتهاء من عدد ٨ **مراكز إغاثة** في حالات السيول والنكبات والكوارث (إقامة وإعاشة).
- الانتهاء من عدد ١٦ **مجمّع دفاع اجتماعي** (مؤسسات رعاية اجتماعية للوحدات).
- استكمال **مراكز التدريب الإداري** والانتهاء من عدد ١٠٧ وحدة وإدارة اجتماعية على مستوى المديريات والديوان العام، وكذلك الانتهاء من مركز تكوين مهني بالبحر الأحمر (ورش لجميع التخصّصات للأطفال المتسرّبين من التعليم)، وكذلك الانتهاء من استكمال مراكز الحاسب الآلي والميكروفيلم بالديوان العام وتجهيزها بعِدد وأدوات وأجهزة كمبيوتر.
- تقديم الدعم النقدي المشروط وتمكين الأسرة "**تكافل وكرامة**": حيث يستهدف برنامج "تكافل وكرامة" الوصول إلى مليون وخمسمائة ألف من الأسر الفقيرة بحلول عام ٢٠١٨.
- **ميكنة** منظومة الحماية الاجتماعية بالكامل.
- إعداد **سجل وطني موحد** يربط قواعد البيانات الخاصة بالأسر الفقيرة من الوزارات المختلفة.
- تشكيل **اللجنة الوزارية للعدالة الاجتماعية** برئاسة السيد رئيس مجلس الوزراء وعضوية الوزارات المعنية.
- بناء مجتمع منتج من خلال زيادة فرص التدريب والتوظيف للفئات المهمشة والفقيرة، وتوفير **فرص عمل** مستقرة في القطاع الخاص لحوالي ٥٠٪ من الشباب (ذكور – إناث) خريجي مؤسسات الرعاية.
- زيادة **دخول المزارعين** عن طريق التحول من الدعم العيني للمزارعين إلى الدعم النقدي.
- تطوير التشريعات التأمينية للتوافق مع الدستور على معالجة التشوهات الهيكلية وفض التشابكات المالية لمنظومة **المعاشات** لتحقيق الاستدامة المالية مع العمل على مد التغطية التأمينية للعمالة غير المنتظمة.

الاستثمارات المستهدفة لخدمات التضامن الاجتماعي في خطة عام ٢٠١٧/١٦

ارتفعت حجم الاستثمارات الحكومية المستهدفة لخدمات التضامن الاجتماعي في خطة العام المالي ٢٠١٧/١٦ بنسبة ٢١٪ لتبلغ نحو ٨٤,٧ مليون جنيه.

بالنسبة لتوزيع الاستثمارات الحكومية المستهدفة لخدمات التضامن الاجتماعي على البرامج والمشروعات، يتضح من الجدول التالي رقم (١/٦)، أن حوالي ٣٤٪ من إجمالي الاستثمارات الحكومية موجهة لمشروع مباني الخدمات الاجتماعية تليها مجمّعات الدفاع الاجتماعي بنحو ١٢,٤٪.

جدول رقم (١/٦)

توزيع الاستثمارات الحكومية المستهدفة على البرامج والمشروعات في خطة ٢٠١٧/١٦

المشروع	٢٠١٧/١٦(مستهدف) (ألف جنيه)	الوزن النسبي (٪)
مباني الخدمات الاجتماعية	٢٨٤٣٥	٣٣,٦
مجمّعات الدفاع الاجتماعي	١٠٥١٥	١٢,٤
بحوث الظواهر الاجتماعية	٦٠٠٠	٧,١
بحوث المسح الاجتماعي	٦٠٠٠	٧,١
القرى الأكثر احتياجاً	٥٦٠٠	٦,٦
الحاسب الآلي والميكروفيلم	٥٥٠٠	٦,٥
مراكز التأهيل المهني للمعوقين	٤٣٣٥	٥,١
إحلال وتجديد مبنى المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية	٤٠٠٠	٤,٧
بحوث المرأة والطفولة	٣٠٠٠	٣,٥
مراكز رعاية أطفال الشوارع	٣٠٠٠	٣,٥
مجمعات خدمات الأسرة والطفولة	٢٩٧٠	٣,٥
مراكز الإغاثة	١٧٤٠	٢,١
مراكز التكوين المهني	١٤٧٥	١,٧
تنمية المرأة الريفية	١٣٩٠	١,٦
مراكز إعداد الأسر المنتجة	٤٢٠	٠,٥
مراكز التدريب الإداري	٣٥٠	٠,٤
الإجمالي	٨٤٧٣٠	١٠٠

المصدر : وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

٦-١-٣ الخدمات الخاصة بذوي الإعاقة في إطار خطة عام ٢٠١٧/١٦

تولي خطة التنمية المستدامة للعام المالي ٢٠١٧/١٦ عناية كبيرة لتقديم الرعاية والمساندة للأشخاص ذوي الإعاقة بهدف دمجهم بشكل إيجابي في المجتمع من خلال:

- الانتهاء من عدد ١٣ **مركز ومكتب تأهيل مهني للمعاقين** ومؤسسة رعاية حالات التوحّد ومؤسسات لرعاية وتأهيل كبار السن.
- يستهدف **برنامج "كرامة"** توفير الحد الأدنى من الحماية والرعاية لجميع الفئات المسنة (أكثر من ٦٥ سنة) والأشخاص ذوي الإعاقة (درجة إعاقة فوق ٥٠٪) وخصوصاً من هم عند خط الفقر الأدنى وغير قادرين على العمل.
- تحقيق **حصر شامل للأشخاص ذوي الإعاقة** بجمهورية مصر العربية وحصر منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال الإعاقة.
- الوصول إلى **قاعدة بيانات** تعبر عن التوزيع العددي والجغرافي لنوع كل إعاقة والتصنيف وفقاً للفئة العمرية ومعرفة الظروف الاجتماعية والتعليمية والثقافية لكل شخص من الأشخاص ذوي الاعاقة.

- عمل الذاكرة المؤسسية **لميكنة** العمليات الداخلية للمجلس القومي لشؤون الإعاقة وتدريب الموظفين على استخدامها.
- إنشاء **مكتبة علمية متخصّصة** في مجال الإعاقة داخل المقر الرئيسي للمجلس.
- وضع **معايير جودة** للخدمات المقدمة لذوي الإعاقة في مؤسسات ومراكز ومكاتب الرعاية والتأهيل.
- صدور **قانون الأشخاص ذوي الإعاقة** وإعلان استراتيجية حماية الأشخاص ذوي الإعاقة ورعايتهم وتأهيلهم، بما يعمل على دمج ذوي الإعاقة في منظومة التعليم والصحة والتشغيل.
- استكمال التنمية المهنية **لمعلمي وإخصائي مدارس ذوي الإعاقة** والدمج بتدريب ما يزيد عن ٥ آلاف معلم، وإخصائي بمدارس الدمج، وذوي الإعاقة سنويًّا، وفتح ما يقرب من ٤٠٠ فصل لذوي الإعاقة البصرية والسمعية في عدد من محافظات الجمهورية بحلول عام ٢٠١٨.

الاستثمارات المستهدفة للخدمات الخاصة بذوي الإعاقة في خطة عام ٢٠١٧/١٦

يبلغ حجم الاستثمارات الحكومية المستهدفة للخدمات الخاصة بذوي الإعاقة في خطة العام المالي ٢٠١٧/١٦ نحو ١١,٩ مليون جنيه.

بالنسبة **لتوزيع الاستثمارات الحكومية** المخصصة للخدمات الخاصة بذوي الإعاقة على **البرامج والمشروعات** في خطة التنمية المستدامة للعام المالي ٢٠١٧/١٦، يتضح توجيه هذه الاستثمارات إلى مشروع تطوير وتجهيز مبنى المجلس القومي لشئون الإعاقة وفروعه بالمحافظات ومشروع البطاقة الإلكترونية لذوى الإعاقة بنسبة ٥٤٪ و٤٦٪ على التوالي، كما يوضح الجدول رقم (٢/٦).

جدول رقم (٢/٦)
توزيع الاستثمارات الحكومية المستهدفة للخدمات الخاصة بذوي الإعاقة
على البرامج والمشروعات في خطة ٢٠١٧/١٦

المشروع	٢٠١٧/١٦(مستهدف) (مليون جنيه)	الوزن النسبي (٪)
تطوير وتجهيز مبنى المجلس القومي لشئون الإعاقة وفروعه بالمحافظات	٦,٤	٥٤
البطاقة الإلكترونية لذوى الإعاقة	٥,٥	٤٦
الإجمالي	١١,٩	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

٦-١-٤ خدمات الطفولة والأمومة في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠١٧/١٦

تولي خطة التنمية المستدامة للعام المالي ٢٠١٧/١٦ عناية كبيرة لتطوير الخدمات الخاصة بالطفولة والأمومة من خلال:

- الانتهاء من عدد ٩١ **مجمّع خدمات أسرة وطفولة** (حضانة عادية – حضانة رضع) – نادي ومكتبة للطفل – دار ونادي للمسنين – عدد ٢ مجمّع خدمات أسرة وطفولة ونادي واحد اجتماعي وثقافي، وكذلك الانتهاء من عدد ٥ مؤسسات أطفال شوارع.
- الانتهاء من ٩ **مراكز لتنمية المرأة الريفية** (خدمة المرأة العاملة – تطوير الغذاء – الوجبات

نصف الجاهزة للبيع).

- الانتهاء من عدد ٧ **مراكز إعداد أسر منتجة** (تعليم الأسر الفقيرة حِرف تعود بالدخل عليها).
- إطلاق **برنامج قومي للتغذية المدرسية** يشمل تغطية أكبر قدر من الأطفال في مرحلة التعليم الأساسي العام والأزهري والطفولة المبكرة.
- وضع خطة وطنية للقضاء علي أسوأ أشكال **عمل الأطفال** من خلال تعديل التشريعات والتوعية بحقوق الطفل العامل.
- الانتهاء من **تقرير مصر عن الطفولة**، والتنسيق مع الشركاء من أجل مساندة التوعية بحقوق الاسرة والطفل.

الاستثمارات المستهدفة للخدمات الخاصة بالطفولة والأمومة في خطة عام ٢٠١٧/١٦

يبلغ جملة الاستثمارات الحكومية المستهدفة للخدمات الخاصة بالطفولة والأمومة في خطة العام المالي ٢٠١٧/١٦ نحو ٢٢,٦ مليون جنيه منه ٥ مليون خزانة.

بالنسبة لتوزيع الاستثمارات على البرامج والمشروعات الخاصة بالطفولة والأمومة، يتضح من الجدول التالي رقم (٣/٦)، أن حوالي ٥٣٪ من إجمالي الاستثمارات الحكومية موجّهة لمشروع الطفل والمرأة تليها المساهمة في صندوق المشاركة من أجل الطفولة بنسبة حوالي ٢٠٪ من إجمالي الاستثمارات الحكومية.

جدول رقم (٣/٦)

توزيع الاستثمارات الحكومية المستهدفة على البرامج والمشروعات الخاصة بالطفولة والأمومة في خطة ٢٠١٧/١٦

المشروع	٢٠١٧/١٦ (مستهدف) (ألف جنيه)	الوزن النسبي (٪)
مشروع الطفل والمرأة	١٢٠٠٠	٥٣,١
المساهمة في صندوق المشاركة من أجل الطفولة	٤٦٠٠	٢٠,٤
رعاية الطفولة والأمومة	٣٠٠٠	١٣,٣
محو أمية الطفل	١٥٠٠	٦,٦
مبادرة تعليم الفتيات	١٥٠٠	٦,٦
الإجمالي	٢٢٦٠٠	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

٦-٢ قطاع الصحة

٦-٢-١ الرؤية الاستراتيجية لقطاع الصحة

تتمثل الرؤية الاستراتيجية لقطاع الصحة في أن يتمتع المصريين كافة بالحق في حياة صحية سليمة آمنة من خلال تطبيق نظام صحي متكامل يتميز بالإتاحة والجودة وعدم التمييز، وقادر على تحسين المؤشرات الصحية عن طريق تحقيق التغطية الصحية والوقائية الشاملة والتدخل المبكر لكافة المواطنين بما يكفل الحماية المالية لغير القادرين ويحقق رضاء المواطنين والعاملين في قطاع الصحة لتحقيق الرخاء والرفاهية والسعادة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية ولتكون مصر رائدة في مجال الخدمات والبحوث الصحية والوقائية عربياً وأفريقياً.

وقد أكد الدستور المصري (المادة ١٨) على أهمية الاهتمام بالرعاية الصحية، من خلال تخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للصحة لا تقل عن ٣٪ من الناتج القومي الإجمالي تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية، وأهمية إقامة نظام تأمين صحي شامل لجميع المصريين يُغطي كل الأمراض.

وتتمثل الأهداف الاستراتيجية لقطاع الصحة في النهوض بصحة المواطنين في إطار من العدالة والإنصاف، وتحقيق التغطية الصحية الشاملة لجميع لجميع المصريين مع ضمان جودة الخدمات المقدمة، وحوكمة قطاع الصحة.

كما تتمثل أهم المبادئ الاسترشادية لرؤية قطاع الصحة خلال الأعوام القادمة في:

- **تحقيق نتائج صحية أفضل وعادلة:** حيث أن الصحة حق أصيل من حقوق الإنسان ويتمثل الهدف الجامع للسياسة الصحية الوطنية في تحسين صحة السكان. إذ أن تحسين الصحة ليس فقط هدفاً أساسياً في حد ذاته، بل إنه كذلك السبيل إلى دعم الحد من وطأة الفقر، وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مصر.
- **ضمان إتاحة الخدمات الصحية الأساسية للجميع:** من خلال العمل على توفير خدمات الرعاية الصحية لكافة المواطنين والارتقاء بجودتها، مع وضع آليات الحماية من المخاطر المالية وغير المالية التي تحول دون حصول المواطنين على حقهم في الرعاية الصحية الشاملة وعلى النحو الذي لا يؤثر على دخولهم بشكل كبير.
- **تعزيز دور الحكومة في تقديم خدمات الصحة العامة:** وزيادة الاستثمارات اللازمة لتحسين هذه الخدمات والارتقاء بجودتها، مع التركيز على الأولويات الصحية الرئيسية مثل: الالتهاب الكبدي (فيروس سي)، والأمراض غير السارية، وصحة الأمهات والأطفال، والانفلونزا الوبائية، والتغذية، وغيرها. ويستلزم ذلك ضمان توافر تمويل حكومي كافٍ لإجراء بحوث عالية الجودة تدعم تحقيق أهداف الصحة العامة.
- **ضمان وجود إطار وطني فعال للحوكمة:** تتوافر له المقومات والأطر القانونية والتنظيمية والمؤسسية المناسبة.
- **زيادة المخصصات الموجهة لقطاع الصحة (وفقاً للاستحقاقات الدستورية)، وتحقيق أفضل النتائج الصحية مقابل ما يتم إنفاقه:** من خلال وضع السياسات التي تؤدي إلى تعظيم كفاءة استخدام هذه المخصّصات مع توفير نظم المعلومات اللازمة وكذلك الكوادر البشرية التي تساعد

في تحقيق هذا الهدف، مع إعطاء الأولوية للتدخلات عالية المردود والتركيز على نظم الإدارة الفعالة.

- **المساءلة والشفافية:** بهدف رصد ومتابعة التطور في أداء قطاع الصحة من خلال مؤشرات وأهداف قابلة للقياس بما يمكن من إعادة التفكير وتصحيح المسار في الاستراتيجيات والإجراءات وتطويرها بشكل سريع.

٦-٢-٢ أولويات تطوير خدمات السكان وتنظيم الأسرة

قامت الحكومة بإعداد الاستراتيجية القومية للسكان والتنمية للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، والتي تهدف إلى:

١. الارتقاء بنوعية حياة المواطن المصري بخفض معدلات الزيادة السكانية لإحداث التوازن المفقود بين معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات النمو السكاني.
٢. استعادة ريادة مصر الإقليمية بتحسين خصائص المواطن المصري المعرفية والمهاراتية والسلوكية.
٣. إعادة رسم الخريطة السكانية في مصر.
٤. تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل التباينات في المؤشرات التنموية بين المناطق الجغرافية.

وتستهدف الاستراتيجية توصيل خدمات تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية بشكل مستمر للمناطق العشوائية والمحرومة بواسطة العيادات المتنقلة وإتاحة خدمات ووسائل تنظيم الأسرة لمحدودي الدخل بالقرى الأكثر احتياجاً. وكذلك خفض معدل النمو السكاني تدريجياً خلال فترة (٥) سنوات من ٢,٦٪ إلى ٢,٢٪.

٦-٢-٣ البرامج والمشروعات المستهدفة في إطار برنامج الصحة في خطة عام ٢٠١٧/١٦

فيما يلي نستعرض أهم البرامج والمشروعات التي تتضمنها خطة تطوير وتنمية قطاع الصحة في عام ٢٠١٧/١٦ في إطار استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ وبرنامج عمل الحكومة متوسط المدى ٢٠١٦-٢٠١٨.

جدول رقم (٤/٦)

المستهدفات الكمية والاستثمارات الموجهة لبرنامج تطوير وتنمية قطاع الصحة

في إطار أهداف استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠

برامج الصحة	أهم المستهدفات الكمية في خطة عام ٢٠١٧/١٦	الاستثمارات المستهدفة في خطة عام ٢٠١٧/١٦ (مليون جنيه)
هدف استراتيجية التنمية المستدامة: النهوض بصحة المواطنين في اطارمن العدالة والانصاف:		
وحدات الرعاية الأولية والأساسية	• تطوير ١٠١ وحدة رعاية أولية بالقرى الأكثر احتياجاً، واستكمال تجهيز ٢٠٠٠ عيادة مدرسية بها باستثمارات قدرها ٢٥ مليون جنيه. • تطوير ٢٣٤ وحدة صحية أولية وتوفير التجهيزات الطبية لنحو ٥٦ وحدة صحية وتجهيز ٧٩ وحدة وإحلال وتجديد ٢٣ وحدة على مستوى المحافظات، وشراء جهازين هرمونات الغدة الدرقية وتوفير أجهزة لتشخيص حالات ضعف السمع والاكتشاف المبكر له. • تعزيز الخدمات الصحية لرعاية الأمهات والأطفال من خلال تطوير مركزين للأمومة والطفولة وتجهيزات نمطية لنحو ٥٠٠ وحدة أساسية، واستكمال تجهيز مراكز وأقسام طب رعاية المسنين في مديريات الشئون الصحية.	٥٢٠
برنامج تنظيم الأسرة	• شراء ٣٢٥ سرير كشف نساء، و٥٠٠ جهاز اوتوكلاف للعيادات المتنقلة، ونحو ٥٠٠ ميزان للكبار للعيادات المتنقلة، و١٠ سيارات للإشراف، وتطوير مخازن وسائل تنظيم الأسرة، وتطوير الإدارات الصحية بالمناطق العشوائية، وعمل أبحاث ودراسات ميدانية للحد من الزيادة السكانية.	٢٠
البرامج الصحية الوقائية	• تطوير وتجهيز ١٥ غرفة للترصد بالمديريات والمستشفيات وتجهيز معامل الفيروسات المركزية والاقليمية وترصد حالات الانفلونزا والأمراض المستجدة ومكافحة الأمراض المتوطنة والدرن بتطوير مراكز الدرن في طنطا. • مكافحة أمراض البلهارسيا بالمحافظات وعمل أبحاث لمعرفة الوضع الحالي وانتشار الدودة الكبدية والبلهارسيا المعوية ومحافظات الأماكن العشوائية، وإنشاء مبنى الحجر الصحي بالفيوم، وإنشاء ٣ مجمعات محارق، وشراء ٣ غرف فرم وتعقيم وشراء ١٠ سيارات نقل نفايات خطرة.	١٢٠
هدف استراتيجية التنمية المستدامة: التغطية الصحية الشاملة لجميع المصريين بخدمات ذات جودة عالية:		
المستشفيات العلاجية والخدمات الطبية المتخصصة	• تطوير عدد ١٦٠ مستشفى عام ومركزي وتوفير الأجهزة والمعدات الطبية بالأقسام المختلفة بها وتطوير ١٥ قسم أشعة في ٦ محافظات، واستكمال البنية التحتية وتجهيزها لنحو ٤٣ مستشفى حميات وصدري ورمد نوعي، واستكمال وتطوير وتجهيز أقسام الطوارئ والرعاية المركزة لنحو ٥١ مستشفى، هذا بخلاف وحدات رعاية الاطفال حديث الولادة ووحدات علاج الحروق والسموم. • استكمال تطوير وتجهيز ٣٥ مركز متخصصة للأورام وأمراض الكبد والأطفال والرمد، وإحلال وتجديد الأجهزة العلاجية التى تستخدم في العلاج الإشعاعي لمرضى الأورام لنحو ٨ مراكز أورام على مستوى المحافظات، ومد هذه المراكز بأحدث الأجهزة الطبية باستثمارات تبلغ نحو ٥١٠ مليون جنيه. • استكمال تطوير وشراء الأجهزة الطبية المتخصصة لعيادات جراحات اليوم الواحد بالمرج، الزاوية الحمرا، مدينة نصر، البساتين، سمالوط، أشمون، رأس البر، مرسى علم باستثمارات قدرها ٨٠ مليون جنيه. • تدعيم مراكز الفشل الكلوي وذلك من خلال إحلال وتجديد ماكينات الغسيل الكلوي التي	٤٥٧٢

برامج الصحة	أهم المستهدفات الكمية في خطة عام ٢٠١٧/١٦	الاستثمارات المستهدفة في خطة عام ٢٠١٧/١٦ (مليون جنيه)
	مر على تشغيلها أكثر من ١٠ سنوات لنحو ٣٠ مستشفى على مستوى الجمهورية، وتدعيمها بنحو ٧٥٠ ماكينة غسيل كلوي، واحلال وتجديد ٦٠ وحدة معالجة مياه. • الكشف المبكر عن مرض السكر بتوفير أجهزة معملية وكواشف وأجهزة فحص قاع العين (الوسائل التشخيصية). • الكشف المبكر عن أمراض القلب والجهاز الهضمي،و توفير الوسائل التشخيصية (أجهزة رسم قلب – أجهزة ضغط وسماعات – ايكو) لأمراض القلب، وتزويد ٦ مراكز بأجهزة تكنولوجيا المعلومات للتسجيل والمتابعة الالكترونية. • تطوير ١٥ قسم أشعة تشخيصية لنحو ١٥ مستشفى في ٦ محافظات وإمدادهم بأحدث أجهزة الأشعة الرقمية، وتطبيق نظام الأشعة في ١٠ مستشفيات في بني السويف/ كفر الشيخ/ أسيوط/ شمال سيناء. • استكمال تنفيذ شبكة الغازات لنحو ٢٤ مستشفى عام ومركزي من خلال مشروع الإمداد بالتجهيزات الطبية. • إنشاء وحدات طب نفسي مجتمعي بالمحافظات وتطوير وإعادة تنظيم مستشفيات الأمراض النفسية الحالية. • تطوير مراكز جراحة الفم والأسنان وإحلال وتجديد ماكينات الأسنان المستهلكة في المحافظات، وشراء عدد أجهزة بانوراما و١٠ معامل تركيبات متحركة بالمستشفيات بالمحافظات، واستكمال تجهيز أبحاث مركزي لبحوث الأسنان بالقاهرة والجيزة. • استكمال تطوير البنية التحتية لبعض المستشفيات والمعاهد التعليمية وإحلال وتجديد بعضها، ومد هذه المستشفيات بأحدث الأجهزة الطبية والتي يبلغ عددها ٢٥ مستشفى تابعة للهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد التعليمية باستثمارات بلغت نحو ٤١٥,٥ مليون جنيه. • استكمال تطوير وإحلال بعض مستشفيات المؤسسة العلاجية بالقاهرة والإسكندرية. • استكمال تطوير واحلال بعض مستشفيات الهيئة العامة للتأمين الصحي على مستوى المحافظات وإمدادها بأحدث الأجهزة والتقنية الطبية الحديثة.	
الرعاية العاجلة والإسعاف:	• توفير الأجهزة الطبية الخاصة بالمعامل المركزية بالمحافظات وتجهيز المراكز الاقليمية لنقل الدم بمناطق العجوزة/ دمنهور/ العريش/ الأقصر/ الغردقة/ شرم الشيخ/ المنيا/ أسوان/ دمياط/ مطروح/ بنها. • إنشاء وتجهيز مبنى الإسعاف بمدينة ٦ أكتوبر وتدعيم مرفق الإسعاف بنحو ٣٠٠ سيارة إسعاف مجهزة حديثة.	٤٥٠

شكل رقم (١/٦)

برامج تطوير الصحة في إطار الخطط التنموية طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل

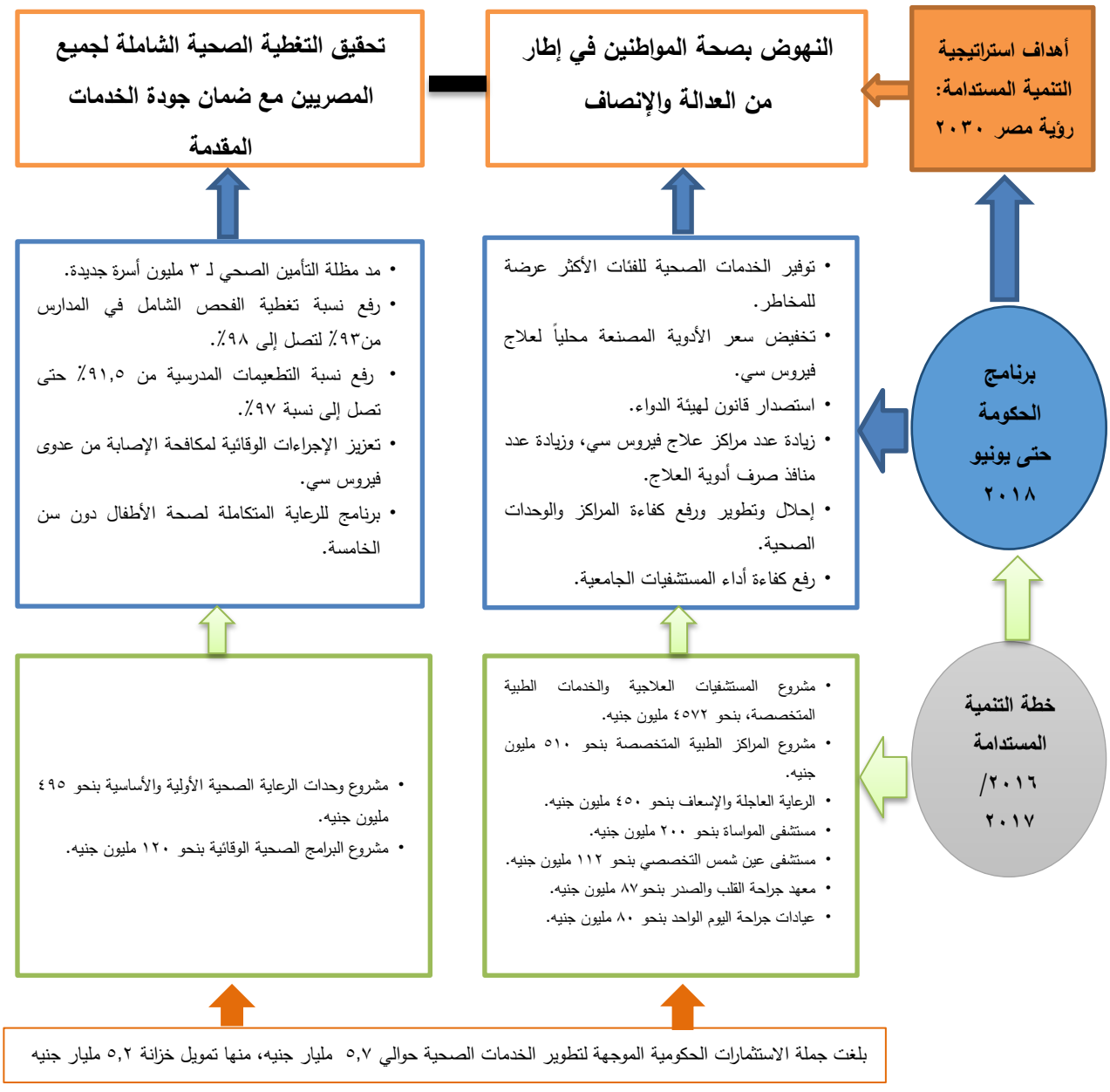

٦-٢-٤ الاستثمارات المستهدفة للخدمات الصحية في خطة ٢٠١٧/١٦

في إطار حرص الحكومة المصرية على زيادة الاستثمارات في القطاع الصحي لتحسين وتطوير الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين والارتقاء بمستوى جودتها، فقد بلغت جملة الاستثمارات الكلية المستهدفة للخدمات الصحية نحو ١٢,٦ مليار جنيه، وذلك مقارنة بنحو ١٠,٨ مليار جنيه استثمارات متوقعة في عام ٢٠١٦/١٥، بنسبة زيادة بلغت نحو ١٦,٧٪. وتتضمّن هذه الاستثمارات نحو ٧,٣ مليار جنيه استثمارات حكومية بنسبة ٥٧,٦٪ من جملة الاستثمارات الكلية للخدمات الصحية، ونحو ٣٥٣,٧ مليون جنيه استثمارات هيئات اقتصادية بنسبة ٢,٨٪، بينما بلغت الاستثمارات الخاصة المستهدفة نحو ٥ مليار جنيه بنسبة ٣٩,٦٪ [الجدول رقم (٥/٦)].

جدول رقم (٥/٦)

الاستثمارات الكلية المستهدفة الموجهة للخدمات الصحية بخطة عام ٢٠١٧/١٦

القيمة بالمليون جنيه

السنة	متوقع ٢٠١٦/١٥	مستهدف ٢٠١٧/١٦
جهاز حكومي	٦٢٦٢,٨	٧٢٦٧,٧
هيئات اقتصادية	٢٨٤,٧	٣٥٣,٧
قطاع خاص	٤٣٠٠,٠	٥٠٠٠,٠
الإجمالي	**١٠٨٤٧,٥**	**١٢٦٢١,٤**

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

وتشكّل الخزانة العامة أكثر من ٨١٪ من مصادر تمويل جملة الاستثمارات الحكومية واستثمارات الهيئات الاقتصادية المستهدفة والموجهة للخدمات الصحية وذلك بقيمة ٦,٢ مليار جنيه، بينما نحو ٤,٢٪ من مصادر تمويل هذه الاستثمارات يأتي من احتياطيات ومخصّصات محلية، ونحو ١,٤٪ من منح منظمات دولية، في حين يساهم بنك الاستثمار (محلي) بنحو ٢٤,١ مليون جنيه بنسبة ٠,٣٪ [الشكل رقم (٢/٦)].

شكل رقم (٢/٦)

الاستثمارات الحكومية واستثمارات الهيئات الاقتصادية المستهدفة في مجال الخدمات الصحية بخطة عام ٢٠١٧/١٦ وفقاً لمصادر التمويل

مليون جنيه

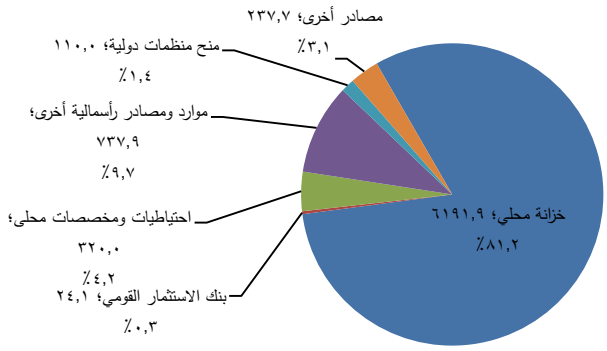

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

وقد تركزت النسبة الأكبر من الاستثمارات الحكومية المستهدفة في مجال الخدمات الصحية في برامج خاصة بالمستشفيات العلاجية والخدمات الطبية المتخصّصة بنحو ٤,٨ مليار جنيه، والمراكز الطبية المتخصصة بقيمة ٥١٠ مليون جنيه، ومشروعات وحدات الرعاية الصحية الأولية والأساسية بقيمة ٤٩٥ مليون جنيه. أما فيما يتعلق ببرامج ومشروعات الهيئات الاقتصادية فقد تضمّن بالأساس برامج ومشروعات متعلقة بالخدمات الطبية المتخصصة بقيمة ١٠٨ مليون جنيه، ومشروعات الأسرة العلاجية بقيمة ٨١,٥ مليون جنيه. وتوزّعت باقي الاستثمارات المستهدفة على مشروعات تستهدف المحافظة على الطاقة والمستشفيات العلاجية والعيادات الشاملة والتأمين الصحي على طلاب المدارس [الجدول رقم (٦/٦) والجدول رقم (٧/٦)].

جدول رقم (٦/٦)

الاستثمارات الحكومية المستهدفة الموجّهة للخدمات الصحية بخطة عام ٢٠١٧/١٦

وفقاً للبرامج والمشروعات الرئيسية

القيمة بالمليون جنيه

البرنامج/ المشروع الرئيسي	الإجمالي
المستشفيات العلاجية والخدمات الطبية المتخصصة	٤٨١٨
المراكز الطبية المتخصصة	٥١٠,٠
وحدات الرعاية الصحية الأولية والأساسية	٤٩٥,٠
تطوير وتجهيز نقاط الإسعاف وشراء وسائل نقل	٣٢٥,٠
المخلفات البلدية الصلبة	٢٠٩,٠
مستشفى المواساة	٢٠٠,٠
البرامج الصحية الوقائية	١٢٠,٠
مستشفى عين شمس التخصصي	١١٢,٠
معهد جراحة القلب والصدر	٨٧,٠
عيادات جراحة اليوم الواحد	٨٠,٠
برامج ومشروعات أخرى	٣١١,٨
الإجمالي	٧٢٦٧,٨

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

جدول رقم (٧/٦)

الاستثمارات المستهدفة للهيئات الاقتصادية والموجهة للخدمات الصحية بخطة عام ٢٠١٧/١٦

وفقاً للبرامج والمشروعات الرئيسية

القيمة بالمليون جنيه

البرنامج/ المشروع الرئيسي	الإجمالي
خدمات طبية أخرى	١٠٨,٠
الأسرة العلاجية	٨١,٥
المحافظة على الطاقة	٦١,٥
المستشفيات العلاجية	٤٥,٧
العيادات الشاملة	٣٧,٠
التأمين الصحى على طلبة المدارس	٢٠,٠
الإجمالي	٣٥٣,٧

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

٦-٣ قطاع التعليم

٦-٣-١ الرؤية الاستراتيجية لقطاع التعليم

تتمثل رؤية قطاع التعليم في إتاحة التعليم والتدريب للجميع بجودة عالية دون تمييز، وفي إطار نظام مؤسسي، كفء وعادل، ومستدام، ومرن. وأن يكون مرتكزاً على المتعلم والمتدرب القادر على التفكير والمتمكن فنياً وتقنياً وتكنولوجياً، وأن يسهم أيضاً في بناء الشخصية المتكاملة وإطلاق إمكاناتها إلى أقصى مدى لمواطن معتز بذاته، ومستنير، ومبدع، ومسئول، وقابل للتعددية، يحترم الاختلاف، وفخور بتاريخ بلاده، وشغوف ببناء مستقبلها وقادر على التعامل تنافسياً مع الكيانات الإقليمية والعالمية.

٦-٣-٢ مستهدفات قطاع التعليم في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠١٧/١٦

تم تحديد مستهدفات قطاع التعليم في خطة التنمية المستدامة للعام المالي ٢٠١٧/١٦ في ضوء الاستحقاقات الدستورية، ومرتكزات استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، ومستهدفات برنامج الحكومة حتى يونيو ٢٠١٨، حيث تستهدف الخطة تحقيق ما يلي:

- إتاحة التعليم للجميع مجاناً، وخفض معدلات التسرّب من التعليم الأساسي، والوصول بالكثافات إلى الحد المقبول عالمياً، من خلال التوسع في إنشاء المباني التعليمية، وتطوير نظم التعليم بها، ومواجهة احتياجات المناطق المحرومة.
- توفير التكنولوجيا اللازمة لتمكين المُعلِّم والمتعلّم من التنافس إقليمياً وعالمياً، والارتقاء بالتعليم العام عن طريق تأصيل المنهج العلمي في التفكير، وتطوير المناهج والتوسّع في أعداد مدارس المتفوقين، وتطبيق التعليم الذكي في كل مدارس مصر والتوسّع في أعداد المدارس الرياضية، وتطوير نظم التقويم والامتحانات وتطوير قدرات المعلمين والقادة التربويين.
- تطوير الكليات القائمة بمختلف الجامعات وتجهيزها بأحدث المعدات وأجهزة الحاسب ومستلزماتها لضمان سير العمل، وأيضاً تطوير منشآت تخدم العملية التعليمية كإنشاء وتجهيز نزل الشباب والاستراحات.
- الارتفاع بنسبة الالتحاق بالتعليم العالي من سن ١٨ إلى ٢٢ سنة من ٣١٪ حالياً إلى ٣٣٪ عام ٢٠١٧/٢٠١٦.
- تشجيع البعثات بالخارج للوصول بعدد المبعوثين إلى أكثر من (٣٧١٥) مبعوثاً بالعام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، وتطوير وتحديث وتجهيز المكاتب والمراكز الثقافية المصرية بالخارج حتى تتناسب مع مكانة مصر على الصعيد الدولي.
- زيادة أعداد الجامعات الحكومية والخاصة من (٤٣) جامعة عام ٢٠١٦/٢٠١٥ إلى (٤٧) جامعة في عام ٢٠١٧/٢٠١٦.
- الوصول بعدد المدارس الحكومية والخاصة المعتمدة من الهيئة العامة لضمان جودة التعليم والاعتماد إلى ١٥٪ من إجمالي عدد المدارس الموجودة بنهاية العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧، بما يُعادل حوالي ٨٥٠٠ مدرسة على أن تصل إلى ١٠٠٪ خلال الخمس سنوات التالية، والانتهاء من اعتماد ٥٠٪ من مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.

جدول رقم (٦/٨)

المستهدف تحقيقه في قطاع التعليم في خطة عام ٢٠١٧/١٦

أولاً: التعليم قبل الجامعي	
المستهدفات	المتوقع تحقيقه من الفصول بخطة ٢٠١٧/٢٠١٦
تقليل الكثافة بالفصول الدراسية	٦١٢٥
إلغاء الفترات بالمباني المدرسية	٤٦٧
استهداف المناطق المحرومة من التعليم	٤٧٨
إحلال وتحديث المباني المدرسية	٢٣٠٦
توفير فصول رياض أطفال للوصول بنسبة استيعاب (٦٠٪)	١٥٢١
توفير فصول التربية الخاصة	١٢٣
مواجهة الزيادة السكانية حتى عام ٢٠١٧	٢٣١٧
الإجمالي	**١٣٣٣٧**
ثانياً: الأزهر الشريف	
المستهدفات	المتوقع تحقيقه من الفصول بخطة ٢٠١٧/٢٠١٦
تقليل الكثافة بالمعاهد الأزهرية	**٣١**
معاهد صادر لها قرار إزالة	**٥٣**
أسوار صادر لها قرار إزالة	**٣٠**
إحتياج المناطق الحدودية من معاهد	**٤٤**
إحتياج المناطق الحدودية من أسوار	**٢٤**
إحتياجات لإقامة المغتربين	١٢ نزل واستراحات
ثالثاً: التعليم العالي	
المستهدفات	المتوقع تحقيقه بخطة ٢٠١٧/٢٠١٦
زيادة أعداد الجامعات الحكومية والخاصة	٤٧ جامعة
الارتفاع بنسبة الالتحاق بالتعليم العالي من سن ١٨ إلى ٢٢ عام	٣٣٪
زيادة عدد المبعوثين إلى الخارج	٣٧١٥ مبعوثاً
خفض نسبة المتعطلين من خرّيجي مؤسسات التعليم العالى من إجمالى المتعطلين	٣٣٪

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، والهيئة العامة للأبنية التعليمية

٦-٣-٣ سياسات تطوير قطاع التعليم في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠١٧/١٦

تسعى الحكومة في خطة عام ٢٠١٧/١٦ إلى تنفيذ حزمة من السياسات التي تستهدف تطوير قطاع التعليم وتتضمّن ما يلي:

- قبول التلاميذ في سن التعليم لتحقيق الاستيعاب الكامل لجميع مراحل التعليم.
- قبول جميع الملزمين (أي من بلغ سن السادسة في أول أكتوبر من كل عام) بالمرحلة الأولى من التعليم الأساسي للوصول إلى نسبة ١٠٠٪.
- القضاء على ظاهرة التسرّب خاصة في مرحلة التعليم الأساسي.
- زيادة الاستثمارات المخصّصة لتجهيزات ومعدات التعليم الفني لتحديث وتوفير المعدات والآلات الفنية بمدارس التعليم الفني بأنواعه في إطار الخطة القومية لتطوير التعليم الفني.

- توفير الاستثمارات اللازمة لمستلزمات وتجهيزات مدارس التربية الخاصة لتحقيق الهدف الذي أُنشئت من أجله وهو القضاء على الفجوة النوعية بين الأصحاء وذوي الإعاقة، وبين الذكور والإناث.
- دعم مرحلة الطفولة المبكّرة (من سن ٤ إلى ٦ سنوات) والتوسّع في فصول رياض الأطفال للوصول بنسبة الاستيعاب إلى ٦٠٪ والارتقاء بجودة التعليم في هذه المرحلة.
- تعظيم المكوّن التكنولوجي للارتقاء بالعملية التعليمية سواء في مجال نشر أجهزة الحاسب الآلي أو تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات أو التدريب والبرمجة التكنولوجية.
- تطوير المناهج بما يتلاءم مع متطلبات العصر وبما يساهم في دعم مهارات التعلّم والتفكير العلمي والبحث والتطوير لدى الطلاب، واستكمال خطة لتطوير وتنمية قدرات كوادر مركز تطوير المناهج والمواد التعليمية.
- مواصلة جهود الخطة القومية لمحو الأمية من خلال استراتيجية متكاملة تتضافر فيها جميع الجهود الوطنية وتبنّي طرق غير تقليدية للقضاء على الأمية.
- تطوير نُظم التقويم والامتحانات ليشمل الجانب المعرفي والمهاري والوجداني للطلاب.
- تعميق المكوّن العلمي لدعم العملية التعليمية ويتمثل ذلك في تطوير ورعاية تعليم الفائقين والموهوبين من خلال ثلاثة محاور هي [دعم المدارس تكنولوجياً، إنشاء تجمعات إقليمية تخدم مناطق جغرافية وسكانية ذات ثقافة عالية، إنشاء تجمعات تدريبية مركزية من أكبر عدد من المعلمين والأخصائيين الفنيين].
- إعداد ومراجعة معايير التنمية المهنية والترقي للمعلمين ومنحهم شهادة صلاحية لشغل الوظيفة ودعم البحوث والدراسات في المجالات التربوية والتعليمية ويتحقق ذلك من خلال الأكاديمية المهنية للمعلمين.
- تشجيع القطاع الخاص والأهلي على المشاركة في توفير خدمات التعليم الجامعي والعالي، بحيث تشكّل استثماراته نحو نصف الاستثمارات الكلية للتعليم الجامعي والعالي.

٦-٣-٤ برامج ومشروعات تطوير قطاع التعليم في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠١٧/١٦

تستهدف الخطة تطوير قطاع التعليم من خلال البرامج التالية:

- **برنامج المنشآت:**

تستهدف الخطة تنفيذ مجموعة من المشروعات التعليمية بخطة عام ٢٠١٧/٢٠١٦ وقد تم تخصيص استثمارات قدرها ٣,٨ مليار جنيه لاستكمال المدارس المرحلة من خطة ٢٠١٦/٢٠١٥ لنحو ٨٦٩ مدرسة تضم نحو ١٣٦٨١ فصل بنسبة تنفيذ تصل الي ٦٠٪، وكذا البدء فى طرح الأعمال الجديدة لعدد ٥٧٤ مدرسة تضم نحو ٨٠٠٠ فصل بنسبة تنفيذ تصل إلى ٤٠٪.

- **برنامج تطوير العملية التعليمية:**

خصصت الخطة استثمارات قدرها نحو ٢,٧ مليار جنيه لتحقيق العديد من البرامج والمشروعات والتي من أهمها:

- برنامج إعادة تأهيل المدارس القائمة والمدرج بموازنة المديريات التعليمية وتقدر استثماراته بنحو ١٦٩٣,٦ مليون جنيه منها نحو ٨٩٨,٩ مليون جنيه لمدارس التعليم الفني، ونحو ٧٩٤,٧

مليون جنيه لمدارس التعليم العام.

- برنامج التطوير التكنولوجى والمدرج بموازنة ديوان عام وزارة التربية والتعليم وتقدر استثماراته بنحو ٥٣٦,١ مليون جنيه ويستهدف تجهيز نحو ١٤١٧٤ مدرسة ابتدائي، وعدد ٩٠٠ مدرسة إعدادى، وعدد ٤٣٠ مدرسة ثانوي) بمعامل الحاسب الآلي، بالاضافة إلى تجهيز نحو ١٠٠٢٥ فصل مطور للثانوي العام، بالإضافة إلى عدد (٢٠) مدرسة متفوقين.
- برنامج محو الأمية وتعليم الكبار ويستهدف تحقيق التكامل بين جهود التعليم الرسمي الالزامي لغلق منابع الأمية، وتبنى سياسة إعلامية مستنيرة لمساندة الالتحاق ببرامج محو الأمية وضمان الاستمرار فيها، وإتاحة فرص متنوعة للتعليم المستمر خاصة المجالات الجاذبة (كالحاسب الآلي والمشروعات متناهية الصغر)، وتوفير نظام معلومات متطور للتخطيط ومراقبة الأداء وتقدر استثماراته بنحو ٢٠٠ مليون جنيه.

- **برنامج تطوير العملية التعليمية بمعاهد وجامعات الأزهر الشريف:**

يتضمّن هذا البرنامج إنشاء المباني التعليمية الخاصة بالمعاهد الأزهرية وتطوير تلك المعاهد ونظم التعليم بها والعمل على زيادة عدد البعثات، وزيادة الاستثمارات في البحث العلمي الخاص بالأزهر الشريف، وقد تم ربط هذه البرامج باستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ من خلال مجموعة من البرامج والمشروعات التعليمية المستهدف تنفيذها بخطة عام ٢٠١٧/١٦ وذلك على النحو التالي:

تطوير التعليم قبل الجامعى بالأزهر الشريف:

تم تخصيص استثمارات قدرها ٣٥٨ مليون جنيه لاستكمال المعاهد والأسوار المرحلة من خطة ٢٠١٦/١٥ لنحو ٦٤ معهد و٩ أسوار، وكذا البدء في طرح الأعمال الجديدة لعدد ٧٢ معهد و٢٥ سور متهالك، وكذا تطوير دواوين الوعظ بالمحافظات وتجهيز قناة الأزهر الشريف وتجهيز ملعب خماسى متعدد.

تطوير التعليم العالى والجامعي بالأزهر الشريف:

تستهدف الخطة تطوير الكليات القائمة وتجهيزها بأحدث المعدات وأجهزة الحاسب ومستلزماتها لضمان سير العمل، وأيضاً تطوير منشآت تخدم العملية التعليمية كإنشاء وتجهيز نزل الشباب والاستراحات وتجهيز مجمع البحوث الإسلامية، ودعم القطاع الصحي التابع للأزهر الشريف بإستثمارات قدرها ٣٧٩,٧ مليون جنيه منها ١١٥,٦ مليون جنيه لجامعة الأزهر و٢٦٤,١ مليون جنيه للمستشفيات الجامعية التابعة للأزهر الشريف.

- **برنامج تطوير العملية التعليمية بالتعليم العالي:**

- الإنتهاء من الأعمال الإنشائية للمشروعات التي تم البدء فى تنفيذها والتي قاربت على الإنتهاء للإستفادة من الإستثمارات التي أنفقت في السنوات السابقة مثل مبانى كلية الزراعة، وكلية التمريض بجامعة الزقازيق، وكلية التربية بالوادى الجديد، ومبانى كلية التربية الرياضية للبنين والبنات وكلية الهندسة بالمطرية، وإنشاء مبنى بكلية الفنون التطبيقية والفنون الجميلة بجامعة حلوان، وكلية التمريض وطب الأسنان والحاسبات والمعلومات والتربية الرياضية بجامعة

المنصورة، وإنشاء كليات الهندسة والتمريض والتربية الرياضية بجامعة بنى سويف، ومنشآت جامعة بنها بأرض العبور.

- البدء في الانشاءات الجديدة بعدد من الكليات الجديدة بالجامعات المختلفة لسد النقص فى التخصصات الجديدة وإستيعاب الأعداد المتزايدة للطلاب مثل كلية التربية الرياضية بجامعة سوهاج، وإنشاء كليات جديدة بجامعة السويس وجامعة بورسعيد، وإنشاء كليات جديدة بأرض العبور تابعة لجامعة عين شمس، وإنشاء كليات جديدة بأرض الشيخ زايد تابعة لجامعة القاهرة.
- الانتهاء من المقومات المادية بالجامعات التى إستقلت دون وجود مقومات مادية مناسبة مثل جامعة السويس وجامعة مدينة السادات وجامعة دمياط.
- الانتهاء من المقومات الأساسية اللازمة لفروع الجامعات المختلفة مثل فرع جامعة الأسكندرية بمطروح، وفرع جامعة قناة السويس بالعريش، وفرع جامعة أسيوط بالوادى الجديد، وجامعة الطور بجنوب سيناء، وذلك تمهيداً لفصلهم لحاقا كجامعات مستقلة.
- دعم القطاع الصحي التابع لوزارة التعليم العالي وذلك بتطوير بعض مباني المستشفيات الجامعية القائمة وتدعيمها ورفع كفاءتها وذلك للإنتهاء منها ودخول الخدمة التعليمية وتحسين مستوى الخدمات الطبية وعلى سبيل المثال الأعمال الإنشائية بمستشفى بدر بجامعة حلوان والمستشفى الجامعي بالزقازيق، ومستشفى الكلى بجامعة المنيا، والمستشفى التعليمي الجديد بجامعة قناة السويس، ومركز جراحة القلب ومركز الكلى والمسالك البولية ومركز الأمراض النفسية والعصبية بجامعة أسيوط، والإنتهاء من مبانى المستشفى الجامعى بجامعة كفر الشيخ ومستشفى الأمراض النفسية والعصبية بجامعة طنطا، والإنتهاء من معهد الكبد بالمنوفية والمستشفى الجامعى بأسوان.
- البدء فى إنشاء مجمعات طبية جديدة وعلى سبيل المثال المستشفى الجامعى بجامعة بورسعيد والمستشفى الجامعى بجامعة السويس، وإنشاء مركز جراحة القلب بالمنصورة ومستشفى أمراض النساء بجامعة المنصورة، ومعهد الأورام الجديد بالشيخ زايد التابع لجامعة القاهرة ومستشفى الطوارئ الجديدة التابعة لجامعة الزقازيق.

- **برنامج تطوير البحث العلمي:**

تتضمن الخطة العديد من المشروعات التي تستهدف تحقيق ما يلي:

- استكمال الالتزامات الخاصة بصندوق العلوم والتكنولوجيا.
- توفير الاعتمادات اللازمة لبرامج المنح ومنها المنح الموجهة، وبناء القدرات، والتعاون الأفريقي والأوروبي، ومراكز التميز، ومدن الأبحاث العلمية والتكنولوجية، وأودية العلوم.
- البدء في تركيب المحطات الأرضية لإستقبال بيانات صور الأقمار الصناعية عن طريق الهيئة القومية للاستشعار عن بعد وعلوم الفضاء.
- استكمال الأعمال الإنشائية بمقر معهد بحوث الالكترونيات.

- دعم المراكز البحثية التابعة لوزارة البحث العلمي بالاستثمارات اللازمة للأنشطة البحثية والآلات والمعدات التي تساهم في رفع مستوي الأداء بالمعاهد لمواكبة التقدم العالمي.
- تطوير وتجديد المعامل البحثية واستحداث معامل جديدة لمواجهة زيادة الباحثين.

جدول رقم (٩/٦)

المستهدفات الكمية والاستثمارات الموجهة لبرنامج تطوير التعليم

في إطار أهداف استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠

نوع التعليم	أهم المستهدفات الكمية في خطة عام ٢٠١٧/١٦	الاستثمارات المستهدفة في خطة عام ٢٠١٧/١٦ (مليون جنيه)
هدف استراتيجية التنمية المستدامة: اتاحة التعليم للجميع مجاناً:		
مدارس وزارة التربية والتعليم	استكمال المدارس المرحلة من خطة ٢٠١٦/١٥ لنحو ٨٦٩ مدرسة تضم نحو ١٣٦٩١ فصل، والبدء فى طرح الأعمال الجديدة لعدد ٥٧٤ مدرسة تضم نحو ٨٠٠٠ فصل.	٣٨٣١,١
معاهد الأزهر الشريف	استكمال المعاهد والأسوار المرحلة من خطة ٢٠١٦/١٥ لنحو ٦٤ معهد و٩ أسوار، والبدء في طرح الأعمال الجديدة لعدد ٧٢ معهد و٢٥ سور متهالك.	٣٥٨
هدف استراتيجية التنمية المستدامة: تحسين جودة النظام التعليمي بما يتوافق مع النظم العالمية:		
مدارس وزارة التربية والتعليم	التطوير التكنولوجي بتجهيز عدد ١٥٥٠٤ مدرسة بمعامل الحاسب الآلي، وتجهيز نحو ١٠٠٢٥ فصل دراسي مطور للثانوي العام.	٢٧٠٩,٢
جامعات وزارة التعليم العالي	الوصول بعدد المبعوثين إلى أكثر من ٣٧١٥ مبعوثاً بالعام المالى ٢٠١٧/١٦، وزيادة أعداد الجامعات الحكومية والخاصة من ٤٣ جامعة إلى ٤٧ جامعة في عام ٢٠١٧/١٦.	٥٧٨٠,٦
جامعات الأزهر الشريف	تجهيز مجمع البحوث الإسلامية، ودعم القطاع الصحى التابع للأزهر الشريف بإستثمارات قدرها ٣٧٩,٧ مليون جنيه منها (١١٥,٦ مليون جنيه لجامعة الازهر و٢٦٤,١ مليون جنيه للمستشفيات الجامعية التابعة للازهر الشريف).	٣٧٩,٧
هدف استراتيجية التنمية المستدامة: تهيئة بيئة محفزة لتوطين وإنتاج المعرفة، وتفعيل وتطوير نظام وطني متكامل للابتكار، وربط تطبيقات المعرفة ومخرجات الابتكار بالأولويات:		
مؤسسات البحث العلمي	استكمال الالتزامات الخاصة بصندوق العلوم والتكنولوجيا الجاري العمل بها والستقبلية بالعام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦، واستكمال الأعمال الإنشائية بمقر معهد بحوث الالكترونيات بالمنطقة الصناعية، ودعم المراكز البحثية التابعة لوزارة البحث العلمي بالاستثمارات اللازمة للأنشطة البحثية والآلات والمعدات التي تساهم في رفع مستوي الأداء بالمعاهد لمواكبة التقدم العالمي، وتطوير وتجديد المعامل البحثية واستحداث معامل جديدة لمواجهة زيادة الباحثين، وتوفير الاعتمادات اللازمة لبرامج المنح ومنها (المنح الموجهة، بناء القدرات، التعاون الافريقي والاوروبي، ومراكز التميز، ومدن الأبحاث العلمية والتكنولوجية، أودية العلوم)، والبدء في تركيب المحطات الأرضية لاستقبال بيانات صور الأقمار الصناعية عن طريق الهيئة القومية للاستشعار عن بعد وعلوم الفضاء.	١٢٣٧٥

شكل رقم (٣/٦)

برامج تطوير التعليم في إطار الخطط التنموية طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل

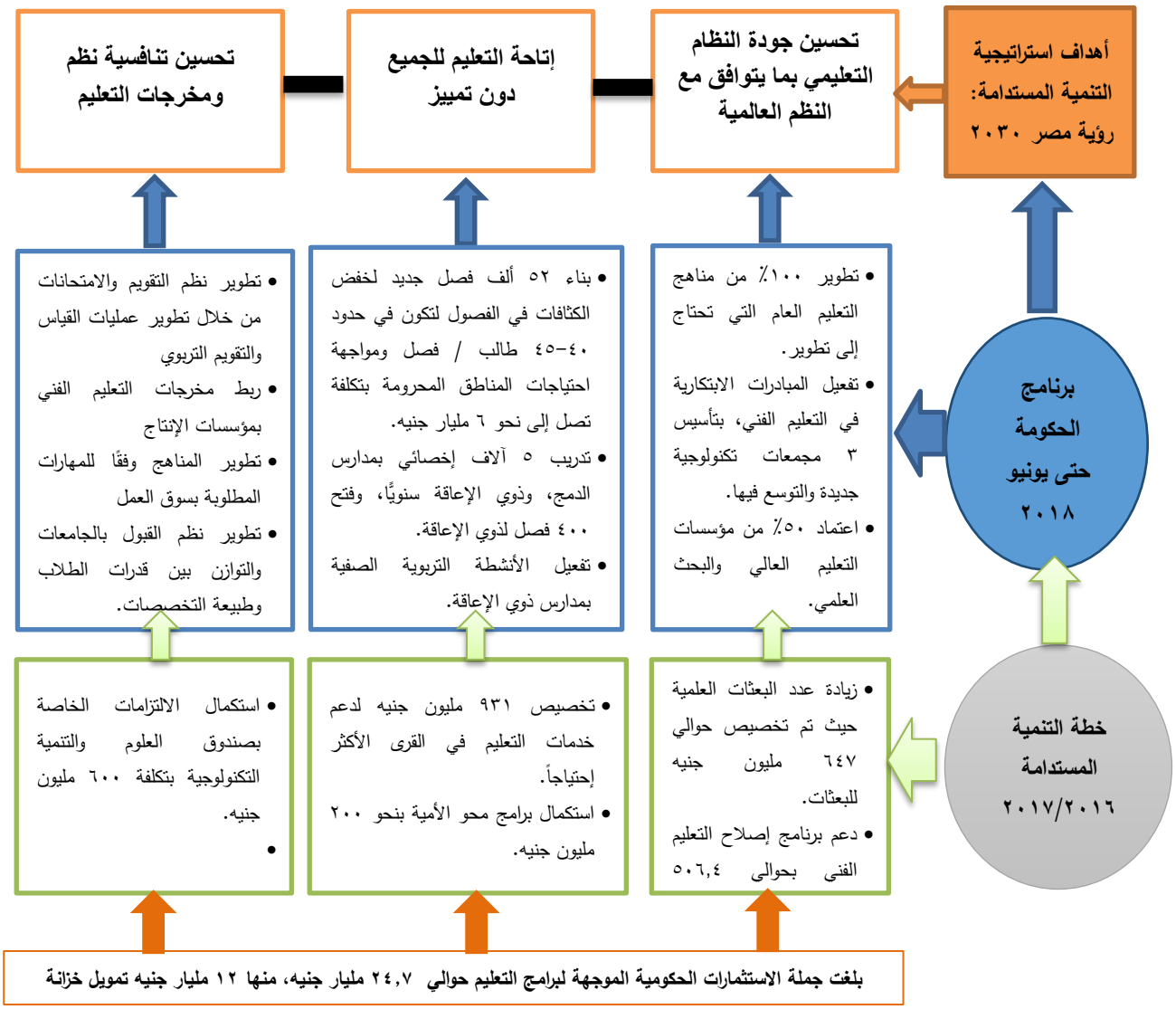

٦-٣-٥ الاستثمارات الموجهة لقطاع التعليم في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠١٧/١٦

أكد الدستور المصري (المادة ١٩) على تخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم لا تقل عن ٤٪ من الناتج القومي الإجمالي تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية، كما أكد أيضاً (المادة ٢١) على تخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم الجامعي لا تقل عن ٢٪ من الناتج القومي الإجمالي تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية، وأكدت المادة (٢٣) على تخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للإنفاق على البحث العلمي لا تقل عن ١٪ من الناتج القومي الإجمالي تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية.

وتبلغ حجم الاستثمارات الموجهة للبرامج والمشروعات الخاصة بخدمات التعليم في خطة العام المالي ٢٠١٧/١٦ نحو ٢٤,٧ مليار جنيه مقسمة على مراحل التعليم المختلفة ومتضمنة للبحث العلمي. وتبلغ الاستثمارات المخصصة للبرامج الخاصة بالتعليم قبل الجامعي في خطة التنمية المستدامة للعام المالي

٢٠١٧/١٦ حوالي ٦,٥ مليار جنيه، بينما تم تخصيص نحو ٥,٨ مليار جنية للتعليم العالي والجامعي، كما تخصيص ما يقرب من ٧٣٨ مليون جنية لبرامج التعليم الأزهري ومراحله المختلفة. تم توزيع هذه الاستثمارات كما هو موضح في الجدول رقم (١٠/٦).

جدول رقم (١٠/٦)

البرامج الرئيسية للاستثمارات الحكومية لقطاع التعليم في مقترح خطة ٢٠١٧/٢٠١٦

البرنامج	٢٠١٥/٢٠١٤ مبدئى			٢٠١٦/٢٠١٥ (متوقع)			٢٠١٧/٢٠١٦ (مستهدف)			
	جملة	تمويل الخزانة العامة	منح / ذاتى / قروض	جملة	تمويل الخزانة العامة	منح / ذاتى / قروض	جملة	تمويل الخزانة العامة	منح / ذاتى / قروض	مشاركة القطاع الخاص
التعليم والبحث العلمى	٧٦٩٩,٦	٦٠٥٨,٨	١٦٤٠,٨	١٠٥٧٨,٩	٩١٠١	١٤٧٧,٩	٢٤٦٩٥,٩	١٢٠٩٦,٧	١٢١٤٩,٢	٤٥٠
. قبل الجامعى	٣٠٤٤,١	٢٦٥٢,٣	٣٩١,٨	٤٦٤١,٧	٤٤٠٦,٥	٢٣٥,٢	٦٥٤٠,٣	٦٣٦٠,٧	١٧٩,٦	٠
منشأت ومنه:	١٦٥٥	١٢٦٣,٢	٣٩١,٨	٢٧٦٠	٢٦٢٧	١٣٣	٣٨٣١,١	٣٧٣٢,٥	٩٨,٦	٠
الاستهداف الجغرافى لتنمية القرى الاكثر احتياجاً	٩٨,٣	٩٨,٣	٠	٤٣٥	٤٣٥	٠	٩٣١,٨	٩٣١,٨	٠	٠
التطوير ومنه:	١٣٨٩,١	١٣٨٩,١	٠	١٨٨١,٧	١٧٧٩,٥	١٠٢,٢	٢٧٠٩,٢	٢٦٢٨,٢	٨١	٠
إعادة التأهيل	٨٢٣,٧	٨٢٣,٧	٠	١٣٢٤	١٣٢٤	٠	١٦٩٣,٦	١٦٩٣,٦	٠	٠
التطوير التكنولوجي	٣٠٠	٣٠٠	٠	٢٩٥,٥	٢٢٥	٧٠,٥	٥٣٦,١	٥٣٦,١	٠	٠
محو الأمية	٣٥,١	٣٥,١	٠	١٠٠	١٠٠	٠	٢٠٠	٢٠٠	٠	٠
تطوير الديوان العام والادارات التعليمية	٣٧,٨	٣٧,٨	٠	٩٤,١	٧٣,٢	٢٠,٩	١٦١,١	٨٤,٦	٧٦,٥	٠
أخرى	١٩٢,٥	١٩٢,٥	٠	٦٨,١	٥٧,٣	١٠,٨	١١٨,٤	١١٣,٩	٤,٥	٠
العالى والجامعى	٣٧٣٧,٨	٢٧٧٥,٤	٩٦٢,٤	٤٧٨٧,٧	٣٦٢٩,٥	١١٥٨,٢	٥٧٨٠,٦	٤١٠٠	١٢٣٠,٦	٤٥٠
صندوق تطوير التعليم	٧٨,٣	٢٨,٣	٥٠	٢٦٨,٧	٥٣,٧	٢١٥	٣٠٠	١٠٠	٢٠٠	٠
التعليم العالى والجامعى	٣٦٥٩,٥	٢٧٤٧,١	٩١٢,٤	٤٥١٩	٣٥٧٥,٨	٩٤٣,٢	٥٤٨٠,٦	٤٠٠٠	١٠٣٠,٦	٤٥٠
البعثات	٤٣٨	٣٨٧	٥١	٦٥٠	٦٣٨	١٢	٦٥٠	٦٣٨	١٢	٠
وزارة التعليم العالي	٣٢٢١,٥	٢٣٦٠,١	٨٦١,٤	٣٨٦٩	٢٩٣٧,٨	٩٣١,٢	٤٨٣٠,٦	٣٣٦٢	١٠١٨,٦	٤٥٠
المنشأت	٢٢٠٧,٥	١٧٥٠,١	٤٥٧,٤	٢٥٣٢,٨	٢١٠٨	٤٢٤,٨	٢٧٨٢,٥	٢٣٧٠,٣	٤١٢,٢	٠
منشأت جامعية	٢٢٠٧,٤	١٧٥٠	٤٥٧,٤	٢٥٣٢,٣	٢١٠٧,٥	٤٢٤,٨	٢٧٨٢,١	٢٣٦٩,٩	٤١٢,٢	٠
منشأت أخرى	٠,١	٠,١	٠	٠,٥	٠,٥	٠	٠,٤	٠,٤	٠	٠
مستشفيات جامعية	٧٩٤	٣٩٠	٤٠٤	١٢٥٧,٤	٧٧٢	٤٨٥,٤	١٩٦٧,١	٩٣١,٧	٥٨٥,٤	٤٥٠
ضمان الجودة والاعتماد	٢٢٠	٢٢٠	٠	٧٨,٨	٥٧,٨	٢١	٨١	٦٠	٢١	٠
البحث العلمى	٩١٧,٧	٦٣١,١	٢٨٦,٦	١١٤٩,٥	١٠٦٥	٨٤,٥	١٢٣٧٥	١٦٣٦	١٠٧٣٩	٠
الأزهر الشريف والجامعة	٥٠٢,٩	٣٧٢,٤	١٣٠,٥	٥٧٥,٩	٣٦٧	٢٠٨,٩	٧٣٧,٧	٧٠٠	٣٧,٧	٠
قبل الجامعي	٢٦٢	٢٠١,٤	٦٠,٦	١٧٢,١	١٥٠	٢٢,١	٣٥٨	٣٥٨	٠	٠
منشأت	٢١٩,٢	١٧٤,٥	٤٤,٧	١٣٨,٣	١٢٣,٤	١٤,٩	٢٩٣	٢٩٣	٠	٠
تطوير	٤٢,٨	٢٦,٩	١٥,٩	٣٣,٨	٢٦,٦	٧,٢	٦٥	٦٥	٠	٠
العالي والجامعي	٢٤٠,٩	١٧١	٦٩,٩	٤٠٣,٨	٢١٧	١٨٦,٨	٣٧٩,٧	٣٤٢	٣٧,٧	٠
منشأت جامعية	٧٤	٣٢,٨	٤١,٢	١١٠,٧	٥٨	٥٢,٧	١١٥,٦	٩٧,٦	١٨	٠
مستشفيات جامعية	١٦٦,٩	١٣٨,٢	٢٨,٧	٢٩٣,١	١٥٩	١٣٤,١	٢٦٤,١	٢٤٤,٤	١٩,٧	٠

أما بالنسبة للبرامج الخاصة بتطوير البحث العلمي فقد تم توزيع الاستثمارات كما هو موضح في جدول رقم (١١/٦).

جدول رقم (١١/٦)

توزيع الاستثمارات الموجهة لدعم البحث العلمي، (مليون جنيه)

جهة الاسناد	متوقع ٢٠١٥/٢٠١٦		مستهدف ٢٠١٦/٢٠١٧	
	جملة	منه خزانة	جملة	منه خزانة
الجهاز الإداري				
الديوان العام للبحث العلمى	١٩	١٩	٢٣	٢٠
المركز القومي للبحوث	٦٩،٩	٦٠،٩	٨٩	٨٠
معهد الأبحاث الطبية تيودوربلهارس	٧	٥,٥	٢٢	٢٠،٥
مركز بحوث تطوير الفلزات	٨	٦،٣	١٦،٥	١٥،٣
المعهد القومي للقياس والمعايرة	٦,٨	٥	٢٠	١٨
المعهد القومي لعلوم البحار والمصايد	١٠،٤	١٠	٢١،٥	٢١
معهد البحوث الفلكية والجيوفيزيقية	١٠،٤	١٠	٣٠،٤	٢٠
معهد بحوث البترول	١١	٥،٤	٢٠،٤	١٤،٤
معهد بحوث الالكترونيات	٤٠	٤٠	٥٥	٥٥
معهد بحوث أمراض العيون	٦	٥	١٨،٤	١٧
المجلس الأعلى لمراكز ومعاهد البحوث	٣	٣	٣	٣
أكاديمية البحث العلمي	١٩٨	١٩٥	٢٣٤	٢٣١،٣
إجمالي الجهاز الإداري	**٣٨٩,٥**	**٣٦٥,١**	**٥٥٣,٢**	**٥١٥,٥**
الهيئات الخدمية				
الهيئة القومية للاستشعار عن بعد وعلوم الفضاء	١٥٠	١٥٠	٢٣٥،٧	٢٣٥،٥
مدينة الأبحاث العلمية	٥٦	٥٠	٨٦	٨٠
صندوق العلوم والتنمية التكنولوجية	٥٠٠	٥٠٠	٦٠٠	٥٩٥
إجمالي الهيئات الخدمية	**٧٠٦**	**٦٥٢**	**٩٢١،٧**	**٩١٠،٥**

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

وتتضمن تلك الاستثمارات المقترحة في ٢٠١٦/٢٠١٧ حوالي ٢٠٠ مليون جنيه كإحتياطيات لمشروعات استراتيجية التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

٦-٤ خدمات الرعاية الثقافية والشبابية

٦-٤-١ الخدمات الثقافية

الرؤية الاستراتيجية لقطاع الثقافة

تتمثل الرؤية الاستراتيجية للثقافة في مصر في بناء منظومة قيم ثقافية إيجابية في المجتمع المصري تحترم التنوع والاختلاف. وتستهدف الرؤية تمكين المواطن المصري من الوصول إلى وسائل اكتساب المعرفة وفتح الآفاق أمامه للتفاعل مع معطيات عالمه المعاصر، وإدراك تاريخه وتراثه الحضاري المصري، وإكسابه القدرة على الاختيار الحر، وتأمين حقه في ممارسة وإنتاج الثقافة. على أن تكون العناصر الإيجابية في الثقافة مصدر قوة لتحقيق التنمية، وقيمة مضافة للاقتصاد القومي، وأساساً لقوة مصر الناعمة إقليمياً وعالمياً.

وقد أعطى **دستور ٢٠١٤** اهتمامًا غير مسبوق في الدساتير المصرية بقضايا الثقافة، حيث نص على مبدأ العدالة الثقافية. وتضمن الباب الثاني الذي يحمل عنوان "المقومات الأساسية للمجتمع" فصلاً عن المقومات الثقافية يتكون من أربع مواد، إلى جانب عِدّة مواد في باب الحقوق والحريات والواجبات العامة، وتعد هذه المواد من الأسس الثقافية للدولة في المرحلة القادمة. وقد أكدت المواد ذات الصلة بالثقافة في الدستور على التزام الدولة بالحفاظ على الهوية الثقافية وتنوع الروافد الحضارية للهوية المصرية، وترسيخ مبدأ الاعتراف بالتنوع الثقافي في المجتمع المصري. كما أكد الدستور على التزام الدولة بحماية الآثار والحفاظ عليها، وعلى التزامها بحماية الرصيد الثقافي المعاصر بتنوعاته المختلفة.

أ- تطوير الخدمات الثقافية في إطار في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠١٧/١٦

الأهداف الاستراتيجية لتطوير الخدمات الثقافية في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠١٧/١٦

تولي خطة التنمية المستدامة للعام المالي ٢٠١٧/١٦ عناية كبيرة لتطوير وتحسين الخدمات الثقافية من خلال:

- تمكين الفئات الاجتماعية من حق الوصول للمعرفة ومن مؤشرات ذلك **تقليص الفجوة الرقمية** وزيادة الاعتماد علي مصادر الانترنت المفتوحة وهو هدف من أهداف استراتيجية مصر ٢٠٣٠ وذلك عن طريق رقمنة جميع المحتويات الثقافية.
- الاهتمام بتحسين **ثقافة الأطفال** عن طريق أنشطة وأبحاث متعدّدة تهدف لتنمية مهارات وإنشاء بيوت الطفل بالقاهرة وبالمحافظات.
- قيام المركز القومي للترجمة بترجمة وطبع الكتب المختلفة بجميع اللغات ورفع قدرات المترجمين لفتح نوافذ المعرفة أمام القارئ العربي في كل المجالات ولغاتها مما يخدم الهدف الرئيسي في **الانفتاح علي ثقافات العالم.**
- إنشاء **شركة قابضة للصناعات الثقافية** تتكون من الشركات التالية: شركة صناعة السينما والمسرح، شركة للمنتجات اليدوية والحرفية.

- **توصيل الخدمات الثقافية لمستحقيها** من أبناء الوطن، خصوصاً في المناطق النائية والمهمشة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.
- إعادة صياغة **دور مصر الريادي** في المنطقة.
- **زيادة عدد قصور الثقافة** من ٥٧٥ دار/ قصر إلى ٦٥٠ قصر ثقافة بحلول عام ٢٠١٨، بما يضمن توزيع متوازن للخدمات الثقافية في مختلف مناطق الجمهورية وتكثيف تقديم برامج ثقافية في قصور الثقافة خلال المرحلة المقبلة.
- الانتهاء من **إنشاء عدد ٥ متاحف** (جمال عبد الناصر، محمود خليل، الجزيرة، الفن الحديث، متحف قيادة الثورة) وتطويرها بحلول عام ٢٠١٨.
- **تطوير شامل للمسارح** والمكتبات العامة ودعم نشاط المهرجانات والملتقيات الدولية وتطوير مسرح المنصورة القومي ليصبح دار أوبرا المنصورة كأحد فروع دار الأوبرا المصرية.
- **زيادة حجم الإنتاج الثقافي** بحيث تكون الصناعات الثقافية مصدر قوة وذلك من خلال دعم الإنتاج الثقافي في كافة المجالات.
- إقامة **معارض مستحدثة** مثل المعرض الدولي لكتاب الطفل، ومعارض كتب بجميع المحافظات مع التركيز على محافظات الصعيد، وذلك بالإضافة إلى زيادة المهرجانات السينمائية المسرحية الدولية.

شكل رقم (٤/٦)

برامج تطوير نشاط الثقافة في إطار الخطط التنموية طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل

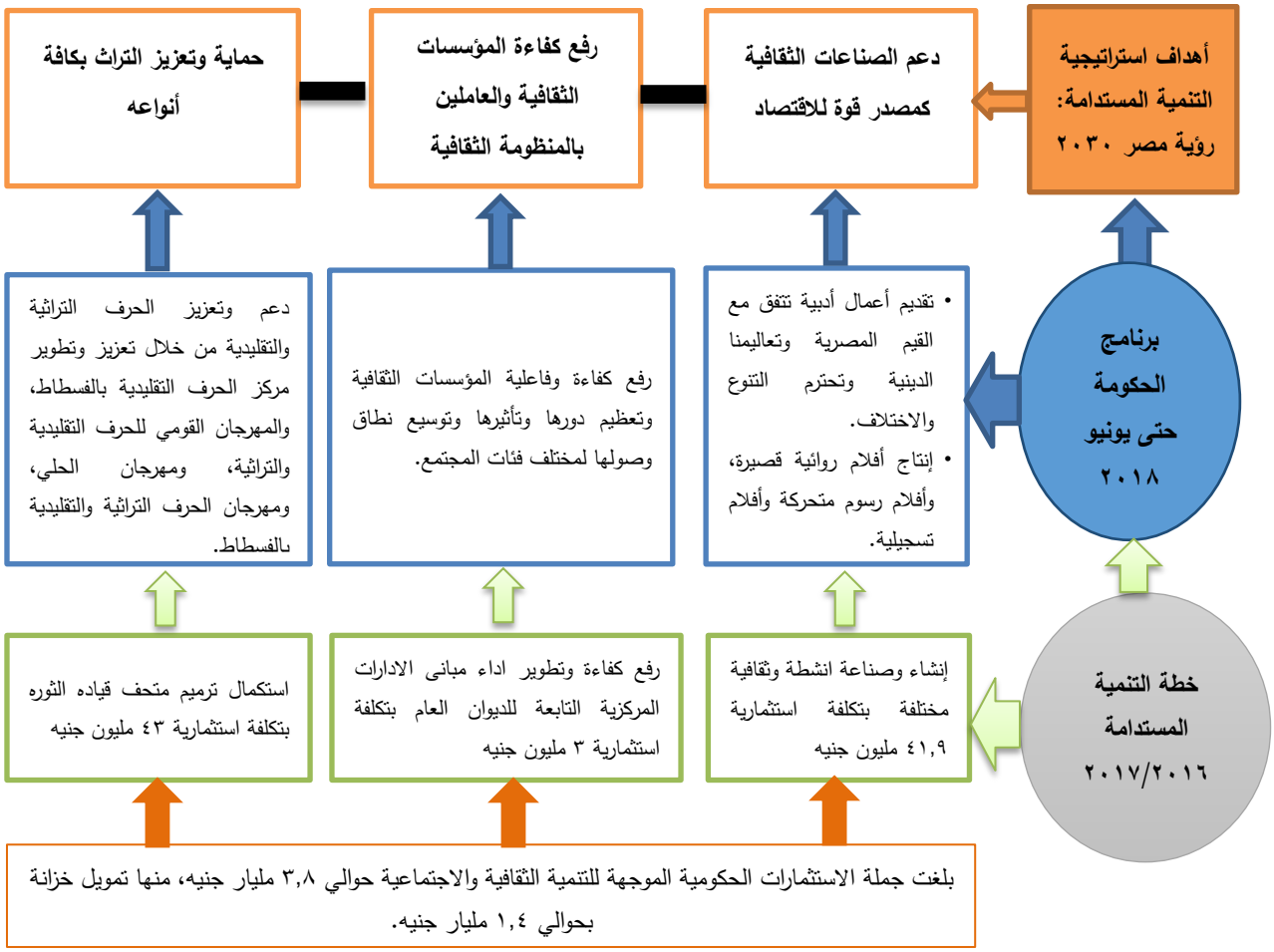

الاستثمارات المستهدفة لقطاع الثقافة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠١٧/١٦

تبلغ جملة الاستثمارات الحكومية المستهدفة لقطاع الثقافة للعام المالي ٢٠١٧/١٦ نحو ٤٩٣,٦ مليون جنيه منها حوالي ٤٤١ مليون جنيه تمويل من الخزانة.

برامج ومشروعات تنمية الخدمات الثقافية في إطار خطة التنمية المستدامة للعام المالي ٢٠١٧/١٦

تتضمّن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠١٧/١٦ عدداً من البرامج والمشروعات خاصة بالخدمات الثقافية التي تساعد في تنفيذ مستهدفات الخطة في قطاع الثقافة كما يوضح الجدول رقم (١٢/٦)، ويتضّح أن أكبر نسبة تم توجيهها لمشروع بيت ثقافة الطفل بالمحافظات والتي تمثل حوالي ٩٪ من إجمالي الاستثمارات الحكومية، يليها مشروع متحف قيادة الثورة والذي يمثل ٨,٧٪ من إجمالي الاستثمارات الحكومية.

جدول رقم (١٢/٦)

أهم البرامج والمشروعات الرئيسية لقطاع الثقافة في خطة عام ٢٠١٧/١٦

المشروع	٢٠١٧/١٦ (مستهدف) (مليون جنيه)	الوزن النسبي (٪)
بيت ثقافة الطفل بالمحافظات	٤٥	٩,١
متحف قياده الثورة	٤٣	٨,٧
إنشاء وصناعة أنشطة ثقافية مختلفة	٤١,٩	٨,٥
إحلال وتجديد قصور ثقافية بالمحافظات	٤١,٥	٨,٤
مبنى دار الوثائق الجديد	٣٣,٢	٦,٧
واحة الثقافة بمدينة ٦ أكتوبر	٣٠	٦,١
متحف سراي الجزيرة	٢٠	٤,١
إنشاء وتطوير متاحف قومية وفنيه	١٩	٣,٨
تطوير مكتب وزير الثقافة	١٧	٣,٤
تطوير مبنى دار الوثائق القديم	١٥,٣	٣,١
ترميم وتسجيل وترقيم الوثائق القومية	١٥,٣	٣,١
مسرح مصر والطليعة	١٥	٣,٠
تطوير مبنى ومطبعة ومكتبات الهيئة	١١,٩	٢,٤
إحلال وتجديد السيرك القومي	١٠	٢
مسرح محمد عبد الوهاب	١٠	٢
المركز الثقافي التعليمي دار الأوبرا	١٠	٢
مشروعات أخرى	١١٥,٦	٢٣,٤
الإجمالي	٤٩٣,٦٣	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

وتم توزيع الاستثمارات الحكومية على البرامج والمشروعات لأهم جهات الإسناد الفرعية على النحو التالي لتحقيق مستهدفات خطة ٢٠١٦/٢٠١٧:

- **الهيئة العامة لقصور الثقافة:** تبلغ الاستثمارات المستهدفة في الخطة للعام المالي ٢٠١٧/١٦ نحو ٨٨,٤ مليون جنيه وذلك لإحلال وتجديد القصور الثقافية بالمحافظات وبيوت ثقافة الطفل بالمحافظات وتجهيز قصور الثقافة المستلمة من هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة.
- **قطاع الفنون التشكيلية:** تبلغ الاستثمارات المستهدفة في الخطة للعام المالي ٢٠١٧/١٦ نحو ٨٥ مليون جنيه وذلك لإحلال وتجديد متحف سراي الجزيرة ومتحف قياده الثورة واستكمال مقتنيات فنيه وإنشاء وتطوير متاحف قومية وفنية، مثل متحف بيت الأمة، متحف حسن حشمت، مركز الجزيرة للفنون (متحف الخزف الإسلامي)، متحف دنشواي، متحف محمود مختار، متحف وحيد الدين سليم.
- **الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية:** تبلغ الاستثمارات المستهدفة في الخطة للعام المالي ٢٠١٧/١٦ نحو ٧٥,٧ مليون جنيه وذلك لتطوير مبنى دار الوثائق القديم وترميم وتسجيل وترقيم الوثائق القومية وتطوير مبنى ومطبعة ومكتبات الهيئة.
- **المركز الثقافي القومي (البيت الفني للموسيقى):** تبلغ الاستثمارات المستهدفة في الخطة للعام المالي ٢٠١٧/١٦ نحو ٤٩,٨ مليون جنيه وذلك لاستكمال المركز الثقافي التعليمي دار الأوبرا وواحة الثقافة مدينة ٦ أكتوبر ومسرح المنصورة القومي.
- **صندوق التنمية الثقافية:** تبلغ الاستثمارات المستهدفة في الخطة للعام المالي ٢٠١٧/١٦ نحو ٤١,٩ مليون جنيه وذلك لإنشاء وصناعة أنشطة ثقافية مختلفة.
- **أكاديمية الفنون:** تبلغ الاستثمارات المستهدفة في الخطة للعام المالي ٢٠١٧/١٦ نحو ٤١ مليون جنيه وذلك لإحلال وتجديد المعهد العالي للباليه واستكمال المعهد العالي للنقد الفني والمعهد العالي للفنون الشعبية والمعهد العالي لفنون الطفل ومدارس الاكاديمية ومعمل التصوير السينيمائي.
- **البيت الفني للفنون الشعبية:** تبلغ الاستثمارات المستهدفة في الخطة ٢٧ مليون جنيه وذلك لتطوير وتحديث تجهيزات السيرك القومي وتطوير وتحديث تجهيزات مسرح البالون بالعجوزة وتطوير وتحديث مسرح محمد عبد الوهاب بالإسكندرية.
- **البيت الفني للمسرح:** تبلغ الاستثمارات المستهدفة في الخطة للعام المالي ٢٠١٧/١٦ نحو ٢٠,٥ مليون جنيه لتطوير مسرح مصر والطليعة والمسرح العائم وإنشاء ورش ومخازن مركزية وتطوير الإدارة العامة.
- **الهيئة المصرية العامة للكتاب:** تبلغ الاستثمارات المستهدفة في الخطة للعام المالي ٢٠١٧/١٦ نحو ١٥ مليون جنيه لتطوير مطبعة ومبنى ومكتبات هيئة الكتاب ومشروع مكتبة الأسرة (القراءة للجميع).
- **قطاع الإنتاج الثقافي:** تبلغ الاستثمارات المستهدفة في الخطة للعام المالي ٢٠١٧/١٦ نحو ١٤ مليون جنيه وذلك لإحلال وتجديد المركز القومي للمسرح والمركز القومي للسينما وتجديد تجهيزات

قطاع الانتاج الثقافي.

- **الأمانة العامة للمجلس الأعلى للثقافة:** تبلغ الاستثمارات المستهدفة لهذه الجهة في الخطة للعام المالي ٢٠١٧/١٦ نحو ٥ مليون جنيه لتقوم برفع كفاءة وتطوير مباني الادارات التابعة للديوان العام ولتطوير وتحديث أكاديمية الفنون بروما وتطوير وتجهيز الشُعب واللجان الفنية.
- **المركز القومي لثقافة الطفل:** تبلغ الاستثمارات المستهدفة في الخطة ٢ مليون جنيه لاستحداث بند الأبحاث وتحديث الحديقة الثقافية للأطفال بالسيدة زينب وإنشاء مبنى إداري للمركز القومي لثقافة الطفل.

ومن المؤكد أن هذه المشروعات تصب بشكل مباشر في تنفيذ أهداف برنامج الحكومة متوسط المدى حتى يونيو ٢٠١٨، من حيث زيادة عدد القصور الثقافية، وإنشاء متاحف جديدة، وتطوير المسارح والواحات الثقافية، وزيادة الإنتاج الثقافي، وغيرها.

ب-تطوير قطاع الآثار في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠١٧/١٦

تولي خطة التنمية المستدامة للعام المالي ٢٠١٧/١٦ عناية كبيرة لتطوير وتحسين قطاع الآثار من خلال:

- الانتهاء من مشروع "**المتحف المصري الكبير**" وافتتاحه جزئياً خلال عام ٢٠١٨ وبصورة كلية عام ٢٠٢٢ أو قبل ذلك.
- الانتهاء من **مشروع** "**المتحف القومي للحضارة المصرية**" ومن المستهدف أن يتم افتتاحه بنهاية ٢٠١٧.
- **درء الخطورة** عن ٣٠٠ مبنى أثري وترميم متكامل لـ ١٥٠ مبنى آخر بنطاق القاهرة التاريخية بحلول عام ٢٠١٨.
- تطوير **المتحف اليوناني والروماني** بالإسكندرية والمصري بالتحرير وتأمينهما، وتحويل قصر الشناوي بالمنصورة لمتحف، وبناء وتطوير وترميم عدد ١٠ متاحف إقليمي.
- ترميم متكامل لعدد ٨ **مناطق أثرية** و١٣ مبنى أثرى تابع **للآثار الإسلامية والقبطية** بحلول عام ٢٠١٨
- إنشاء **الشركة القابضة للاستثمار في خدمات الآثار** والتي يتبعها عدة شركات في مجالات الترميم والإدارة والخدمات.
- إعادة **الحصر الشامل** للآثار المصرية على مستوى الجمهورية ووضع استراتيجية للاستفادة من الآثار المصرية المنتشرة في جميع محافظات وخاصةً بالصعيد.

الاستثمارات المستهدفة لتطوير قطاع الآثار في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠١٧/١٦

ارتفعت جملة الاستثمارات الحكومية الموجّهة لقطاع الآثار بنسبة ١٧٪ لتبلغ حوالي ٢٢٦٧ مليون جنيه للعام المالي ٢٠١٧/١٦ مقارنة بالعام المالي السابق ٢٠١٦/١٥.

برامج ومشروعات تطوير قطاع الآثار في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠١٧/١٦

تتضمّن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠١٧/١٦ عدداً من البرامج والمشروعات التي تستهدف تطوير خدمات قطاع الآثار كما يوضح الجدول رقم (١٣/٦)، ويتضح أن أكبر نسبة يتم توجيهها لمشروع المتحف المصري الجديد والتي تمثل حوالي ٤٧٪ من إجمالي الاستثمارات الحكومية بقيمة ١٠٥٩ مليون جنيه، يليها مشروع ترميم الآثار المصرية في محافظات مصر والذي يمثل نحو ١٢,٥٪ من إجمالي الاستثمارات الحكومية.

جدول رقم (١٣/٦)

أهم البرامج والمشروعات الخاصة بتطوير قطاع الآثار في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠١٧/١٦

المشروع	٢٠١٧/١٦ (مستهدف) (مليون جنيه)	الوزن النسبي (٪)
المتحف المصري الجديد	١٠٥٩,٩	٤٦,٨
ترميم الآثار المصرية في محافظات مصر	٢٨٣,٧	١٢,٥
ترميم الآثار الاسلامية والقبطية	٢٦٠	١١,٥
تطوير المتاحف الأثرية والاقليمية	٢٥٤	١١,٢
متحف الحضارة	١٥٨,٣	٧,٠
حفائر الآثار المصرية في محافظات مصر	١٤١,٤	٦,٢
مركز تدريب ونادى العاملين	٣٦,٥	١,٦
حفائر الآثار الاسلامية والقبطية	١٧,٤	٠,٨
تجديد وتطوير المجلس الأعلى للآثار	٩,٥	٠,٤
مركز البحوث والصيانة	٩	٠,٤
مشروعات أخرى	٣٧,٥	١,٧
الإجمالي	٢٢٦٧,١	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

ج- تطوير منظومة الأوقاف:

تستهدف خطة التنمية المستدامة للعام المالي ٢٠١٧/١٦ الإرتقاء بمنظومة الأوقاف وتطويرها لخدمة أغراض تنمية وتطوير المجتمع والحفاظ على ثقافته الإسلامية الوسطية وذلك من خلال:

- **فتح مراكز ثقافية إسلامية بدول حوض النيل** على غرار المركز الإسلامي المصري بتنزانيا لعودة الدور المصري الرائد في أفريقيا، والتوسع في هذه المراكز بمختلف دول العالم.
- **تدريب جميع الأئمة المصريين** والإسهام في تدريب الأئمة عالميًا لتصحيح صورة الإسلام ودحض الفكر المتطرف في سائر دول العالم.
- **إعداد موسوعة علمية** للرد على شبه التكفيريين والمتطرفين وأخرى لإبراز جوانب العظمة والرقى في الحضارة الإسلامية.
- تحقيق المرحلة الثانية من **تحسين دخل الأئمة** مع العمل بالتوازي على تحسين دخل جميع العاملين بالأوقاف من الإداريين ومقيمي الشعائر والمؤذنين والعمال باعتبار عملهم متممًا لعمل الأئمة.
- إنشاء عدد كافٍ من **المكتبات بالمساجد الكبرى**.
- تطوير **الجامعة المصرية بكازاخستان** بما يجعلها منارة للوسطية والفكر الإسلامي الصحيح في

منطقة وسط آسيا كلها.

- التوسع في **أعداد الطلاب الوافدين الذين** يرعاهم المجلس الأعلى للشئون الإسلامية والتواصل المستمر معهم.
- التوسع في مجال **الإصدارات الفكرية العصرية المترجمة** بما يبرز سماحة الإسلام ويعزز دور مصر الريادي في العالم كله
- زيادة نسبة **الإعانات** ١٠٠٪ في أربع سنوات.

ويتم تحقيق تلك الاهداف من خلال:

- احلال و تجديد عدد (٣٥٠) مسجد بالإضافة الى عدد (١٥٠) مسجد بإجمالى (٥٠٠) مسجد، هذا بالإضافة الى ترميم المساجد الاثرية بتكلفة ٥٠ مليون جنيه تمول ذاتياً .
- تحويل المسجد الى جامع الذى تنطلق منه الخدمات التى يحتاجها المجتمع فكانت الرؤية فى تحويل المساجد العادية الى مساجد جامعة و ذلك من خلال تحويل عدد (٥٩) مسجد عادى الى مسجد جامع بتكلفة اجمالية حوالى ٥٦ مليون جنيه.
- انشاء عدد (٢٠) مسجد بالمدن الجديدة لأقامة الشعائر الدينية.
- انشاء مؤسسة نموذجية للأيتام بالسادس من اكتوبر، ويتكون المشروع من مبنيين متماثلين يتسع ٦٠٠ دارس (٣٠٠ من البنين ومثلهم للبنات) ليقام عليها مراكز تدريب تأهيل للأيتام البنين والبنات بنظام الاعاشة الكاملة للتعليم والتدريب على المهن والحرف الصناعية لخدمة المجتمع بالاضافة الى الورش التدريبية التى تضمن للدارسين فرص عمل وحياة كريمة بعد التخرج.

الاستثمارات اللازمة لتطوير منظومة الأوقاف في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠١٧/١٦

يبلغ حجم الاستثمارات المستهدفة لتطوير منظومة الأوقاف في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠١٧/١٦ نحو ٦٨٥,٥ مليون جنيه منها نحو ١٨٥,٥ مليون جنيه استثمارات حكومية ونحو ٥٠٠ مليون جنيه استثمارات من الهيئات الاقتصادية.

وقد ارتفعت جملة الاستثمارات الحكومية الموجّهة لتطوير منظومة الأوقاف بنسبة ٧,٣٪ مقارنة بالعام المالي السابق ٢٠١٦/١٥.

برامج ومشروعات تطوير منظومة الأوقاف في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠١٧/١٦

تتضمن خطة تطوير منظومة الأوقاف في إطار خطة التنمية المستدامة للعام المالي ٢٠١٧/١٦ عدد من البرامج والمشروعات الهامة التي يأتي على رأسها مشروع إحلال وتجديد المساجد القائمة والتي تستأثر بحوالي ٦٨٪ من جملة الاستثمارات الحكومية المخططة لتطوير منظومة الأوقاف وفي حدود مبلغ ١٢٦ مليون جنيه، يليها مشروع تحويل المسجد العادي إلى مسجد جامع والذي يمثل نحو ١٢٪ من إجمالي الاستثمارات الحكومية.

جدول رقم (١٤/٦)

توزيع الاستثمارات الحكومية لمنظومة الأوقاف على البرامج والمشروعات في خطة عام ٢٠١٧/١٦

المشروع	٢٠١٧/١٦ (مستهدف) (ألف جنيه)	الوزن النسبي (٪)
إحلال وتجديد المساجد القائمة	١٢٦٠٠٠	٦٧,٩٢
تحويل المسجد العادي إلى مسجد جامع	٢٢٢٠٠	١١,٩٧
مستشفى الدعاه	١٢٨٠٠	٦,٩
انشاء مساجد بالمدن الجديدة	١٠٠٠٠	٥,٣٩
إنشاء وتطوير مباني إداريه للمديريات الإقليمية والمباني التابعة لها	٦٠٠٠	٣,٢٣
إنشاء وتطوير معاهد الأيتام	٥٠٠٠	٢,٧
إنشاء المبنى الجديد لوزارة الأوقاف	٢٠٠٠	١,٠٨
تجهيزات مبنى المجلس الأعلى للشئون الإسلامية	٥٠٠	٠,٢٧
إحياء التراث الإسلامي	٣٥٠	٠,١٩
إعداد موسوعة إسلامية عالمية	٣٠٠	٠,١٦
استكمال إعداد المصحف المفسر باللغة العربية والاجنبية	٢٥٠	٠,١٣
مشروع إعداد وإصدار الكتاب الإليكتروني للعلوم الدينية	١٢٥	٠,٠٧
الإجمالي	١٨٥٥٢٥	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

٦-٤-٢ تطوير الخدمات الشبابية والرياضية

الرؤية الاستراتيجية لقطاع الخدمات الشبابية والرياضية

تسعى الدولة إلى تأهيل الشباب ورعايته وتمكينه من المشاركة الفعالة في إنجاز أهداف التنمية المستدامة وتحقيق نهضة مصر في إطار عالمٍ متغيرٍ. وتتبنى الدولة مجموعة من البرامج الداعمة لتحقيق الرؤية والأهداف الاستراتيجية للعدالة الاجتماعية والتي كان الشباب محوراً هاماً من محاورها، حيث تتبنى الدولة برنامجاً لتقليص الفجوات المجتمعية والنوعية والجيلية يهدف إلى تحقيق الاندماج المجتمعي من خلال العمل على تقليص الفجوات المجتمعية والنوعية والجيلية دون الإخلال بتكافؤ الفرص.

وفي إطار اهتمام الدولة بالشباب باعتبارهم الشريحة الأكبر من المجتمع، وفي إطار السعي لتنمية قدراتهم وتأهيلهم وإتاحة الفرصة أمامهم لزيادة مشاركتهم في شتى مناحي الحياه والاستفادة من طاقاتهم وقدراتهم لتطوير الدولة المصرية ولتحقيق التنمية المستدامة، أعلن عام ٢٠١٦ عاماً للشباب المصري، يتم خلاله تأهيل الشباب من خلال منظومة علمية ممنهجة على أُسس وطنية. كما تم إطلاق البرنامج الرئاسي لتأهيل الشباب للقيادة والذي يهدف لإنشاء قاعدة شبابية من الكفاءات القادرة على تولي المسؤولية السياسية والمجتمعية والإدارية في الدولة. وفي هذا الإطار تولي خطة التنمية المستدامة للعام المالي ٢٠١٧/١٦ عناية كبيرة لتطوير وتحسين الخدمات الشبابية والرياضية من خلال تنفيذ مجموعة من البرامج في مجال الخدمات الشبابية والرياضية على النحو التالي:

برامج ومشروعات تطوير الخدمات الشبابية والرياضية في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠١٧/١٦

ارتفعت جملة الاستثمارات الحكومية المستهدفة للخدمات الشبابية والرياضية في خطة العام المالي ٢٠١٧/١٦ بنسبة ٢٣٪ لتبلغ نحو ٨٠٠ مليون جنيه مقارنة بنحو ٦٥٠,٦ مليون جنيه للعام المالي ٢٠١٦/١٥ ممولة بالكامل من الخزانة العامة للدولة.

ويوضح الجدول التالي أهم البرامج والمشروعات التي تتضمنها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠١٧/١٦ لتطوير الخدمات الشبابية والرياضية اللازمة لتنمية الشباب وقدراتهم وكذلك الاستثمارات المخصصة لتمويل هذه البرامج. ويتضح أن أكبر نسبة تم توجيهها لمشروع إنشاء مراكز شباب نموذجية والتي تمثل حوالي ٣٧٪ من إجمالي الاستثمارات الحكومية بقيمة ٢٩٣ مليون جنيه، يليها مشروع إنشاء وتطوير استادات رياضية والذي يمثل نحو ١٠٪ من إجمالي الاستثمارات الحكومية [جدول رقم (١٥/٦)].

جدول رقم (١٥/٦)

البرامج والمشروعات الرئيسية لتطوير الخدمات الشبابية والرياضية

في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠١٧/١٦ والاستثمارات المخصصة لها

القيمة بالمليون جنيه

المشروع	٢٠١٧/١٦ (مستهدف)	الوزن النسبي (٪)
إنشاء مراكز شباب نموذجية	٢٩٣	٣٦,٦
إنشاء وتطوير استادات رياضية	٨١	١٠,١
المركز الأوليمبي بالمعادي	٥٥	٦,٩
استكمال أندية رياضية	٥٠	٦,٣
مراكز رياضية متخصّصة (ملاعب مفتوحة)	٤٨	٦,٠
استكمال حمامات سباحه تدريبية	٤٦	٥,٨
استكمال والتوسع في الصالات المغطاة	٣٩,٥	٤,٩
استكمال مضمار دولي للدراجات	٣٠	٣,٨
استكمال معسكرات الشباب (المدن الشبابية)	٢٥	٣,١
استكمال مراكز اعداد القادة (مراكز التعليم المدني)	٢٥	٣,١
القرى الاكثر احتياجاً	١٨	٢,٣
مستشفى ووحدات الطب الرياضي	١٦,٥	٢,١
استكمال مجمع الرياضة بميت عقبة	١٤	١,٨
إنشاء عدد ٥ مدن رياضيه بالمحافظات	١٤	١,٨
استكمال مجمع الشباب	٨	١,٠
استكمال إنشاء مقار للمديريات	٨	١,٠
إحلال وتجديد مباني هيئة استاد القاهرة	٧,٥	٠,٩
إنشاء ملاعب لألعاب القوى	٤,٥	٠,٦
استكمال إنشاء انديه رياضيه للمعاقين	٤,٥	٠,٦
استكمال وتطوير وإنشاء مدارس الموهوبين رياضياً بالمحافظات	٤,٥	٠,٦
إحلال وتجديد الاستاد الرئيسي لكرة القدم	٤	٠,٥
استكمال استاد الفروسية	٤	٠,٥
الإجمالي	٨٠٠	١٠٠

المصدر : وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

ومن المتوقع أن تسفر هذه البرامج والمشروعات عن تطوير الخدمات الشبابية والرياضية على النحو التالي:

(أ) التنمية الشبابية:

النشاط	التفاصيل
إنشاء ٧٠ مركز جديد في القرى المحرومة من مراكز الشباب والتي يتراوح عدد سكانها من ٣ آلاف نسمة إلى ٥ آلاف نسمة	القرى الأكثر احتياجاً
استكمال ٦ مدن شبابية جديدة	أسوان / أبو قير / الوادي الجديد / العقاد / القرش / رمانة
استكمال إنشاء مراكز القيادات الشبابية والتعليم المدني	٧ مركز للقيادات الشبابية
استكمال وإنشاء حمامات السباحة التدريبية	١٣ استكمال إنشاء ، ١٠ البدء في الإنشاء
استكمال وتطوير مراكز الشباب النموذجية	استكمال تنفيذ ٧٥٠ ملعب خماسي إحلال وتجديد مباني الأنشطة تطوير ٢٠ مركز شباب مباني وملاعب للقرى المحرومة التي بها أراضي لعدد ١٠٠ قرية

(ب) التنمية الرياضية:

النشاط	المحافظات
إنشاء ١٠٠ملعباً مفتوحاً	البحيرة / أسيوط / المنيا / سوهاج / قنا / الشرقية
تطوير واستكمال (١٤) استاد رياضي	القليوبية / الغربية / بنى سويف / شمال وجنوب سيناء / الفيوم / كفر الشيخ / الدقهلية / سوهاج / أسيوط / المنوفية /الشرقية/ ٦ أكتوبر بالجيزة/ استاد المنيا
تطوير واستكمال (١٠) صالة مغطاة	صالة مدينة مطروح / صاله شرم الشيخ / صالة ٦ اكتوبر / طنطا / كفر الشيخ / سوهاج / أسوان / الإسماعيلية / البحيرة / بورسعيد/البحر الاحمر/سوهاج/
الانتهاء من ٦ نوادي رياضية للمعاقين	الجيزة – المنيا – بورسعيد – سوهاج – البحيرة – بنى سويف
تطوير واستكمال أعمال الأندية الرياضية	إسكندرية – القاهرة – الغربية – الإسماعيلية – وتنجيل عدد ١٣ ملعب بأندية المحافظات
إنشاء عدد (٢٠) حمام سباحة وكذلك استكمال عدد (٢٠) حمام سباحة سبق التعاقد عليها	بمحافظات الاسماعيلية/الاسكندرية/ القاهرة(مركز التنمية الرياضية بمصر الجديدة-هليوليدو-المعادى) السويس/ المنوفية – جميع المحافظات استكمال الاعمال السابق التعاقد عليها-البدء فى انشاء عدد(٤٠) حمام سباحة تدريبى جديد بالمحافظات
استكمال أعمال المركز الدولي للتنمية الرياضية (التميز الرياضي بـ٦ أكتوبر) ومركز التنمية الرياضية بالغردقة ومركز التنمية الرياضية بشرم الشيخ	
استكمال أعمال مضمار ألعاب القوى باستاد المنصورة ومضمار ألعاب القوى باستاد أسيوط	
استكمال استادات رياضية	بالمحافظات التالية سوهاج- القليوبية- الغربية- بنى سويف- دمياط- شمال سيناء- جنوب سيناء – الفيوم- -الشرقية- استكمال التدابير الامنية بالاستادات بجميع المحافظات
مراكز رياضية متخصصة	بمحافظات الجيزة(المركز الدولى للتنمية الرياضية بالسادس من اكتوبر/البحر الاحمر انشاء مركز التنمية الرياضية بالغردقة/جنوب سيناء (المركز الدولى للتنمية بشرم الشيخ إنشاء عدد (٣٠٠) ملعب مفتوح بالمحافظات
وحدات الطب الرياضى ومستشفى الطب الرياضى	الغربية (انشاء الدور الثالث بةحدة الطب الرياضي بطنطا/ السويس/ كفر الشيخ/ سوهاج/ بنى سويف/ الفيوم انشاء مستشفى الطب الرياضى بالجزيرة

الفصل السابع

البعد البيئى

20/30
EGYPT VISION

ماذا تقدم الخطة للمواطن المصري في عام ٢٠١٧/١٦ (أهم مستهدفات البعد البيئي)؟

قطاع البيئة

- تكثيف أنشطة برامج تحسين البيئة في المحافظات بتخصيص استثمارات بحوالي ١,٢ مليار جنيه.
- تخصيص حوالي ٤٥٣ مليون جنيه لمشروع إنشاء وتجديد شبكات الصرف الزراعي.
- تكثيف أنشطة برنامج المخلفات البلدية الصلبة بتخصيص استثمارات بحوالي ٢٠٩ مليون جنيه.
- تنفيذ البرنامج القومي لتحسين نوعية الهواء باستثمارات حوالي ٤٥,٥ مليون جنيه.

قطاع التنمية العمرانية

- الانتهاء من ٢٠٠ ألف وحدة عام ٢٠١٦/٢٠١٥ و٤٥٦ ألف وحدة عام ٢٠١٧/٢٠١٦ بمشروع الإسكان الاجتماعي.
- تطوير العشش في ٩١ موقع في ٢٠ محافظة بعدد وحدات ٥٠ ألف وحدة سكنية، خلال العام المالي ٢٠١٧/١٦.
- زيادة الطاقات المتاحة من مياه الشرب من نحو ٣٦,١ مليون م٣/يوم عام ٢٠١٦/١٥ إلى نحو ٣٨,٩ مليون م٣/يوم عام ٢٠١٧/١٦، بزيادة قدرها نحو ٢,٨ مليون م٣/يوم، بنسبة ٨٪.
- زيادة أطوال شبكات المياه إلى نحو ٣٨,١ ألف كم عام ٢٠١٧/١٦، بزيادة تقدّر بنحو ٠,٦ ألف كم، بنسبة ٢٪.
- زيادة أطوال شبكات الصرف الصحي من نحو ٣١,٦٥ ألف كم عام ٢٠١٦/١٥ إلى نحو ٣٢,٤٥ ألف كم عام ٢٠١٧/١٦، بزيادة قدرها نحو ٠,٨ ألف كم، بنسبة ٣٪.

٧-١ قطاع البيئة

٧-١-١ الرؤية الاستراتيجية لقطاع البيئة

تستهدف الرؤية الاستراتيجية للبيئة في مصر بحلول عام ٢٠٣٠، أن يكون البُعد البيئي محوراً أساسياً في كافة القطاعات التنموية والاقتصادية بشكل يحقق أمن الموارد الطبيعية ويدعم عدالة استخدامها والاستغلال الأمثل لها والاستثمار فيها وبما يضمن حقوق الأجيال القادمة فيها، ويعمل على تنويع مصادر الإنتاج والأنشطة الاقتصادية، ويساهم في دعم التنافسية، وتوفير فرص عمل جديدة، والقضاء على الفقر، ويحقق عدالة اجتماعية مع توفير بيئة نظيفة وصحية وآمنة للإنسان المصري. وجدير بالذكر أن الرؤية الاستراتيجية للبيئة تتوافق مع المواد ٤٥ و٤٦ من الدستور المصري. وقد انعكس هذا الاهتمام بالبعد البيئي في الخطط التنموية طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل.

شكل رقم (١/٧)

برامج حماية البيئة في إطار الخطط التنموية طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل

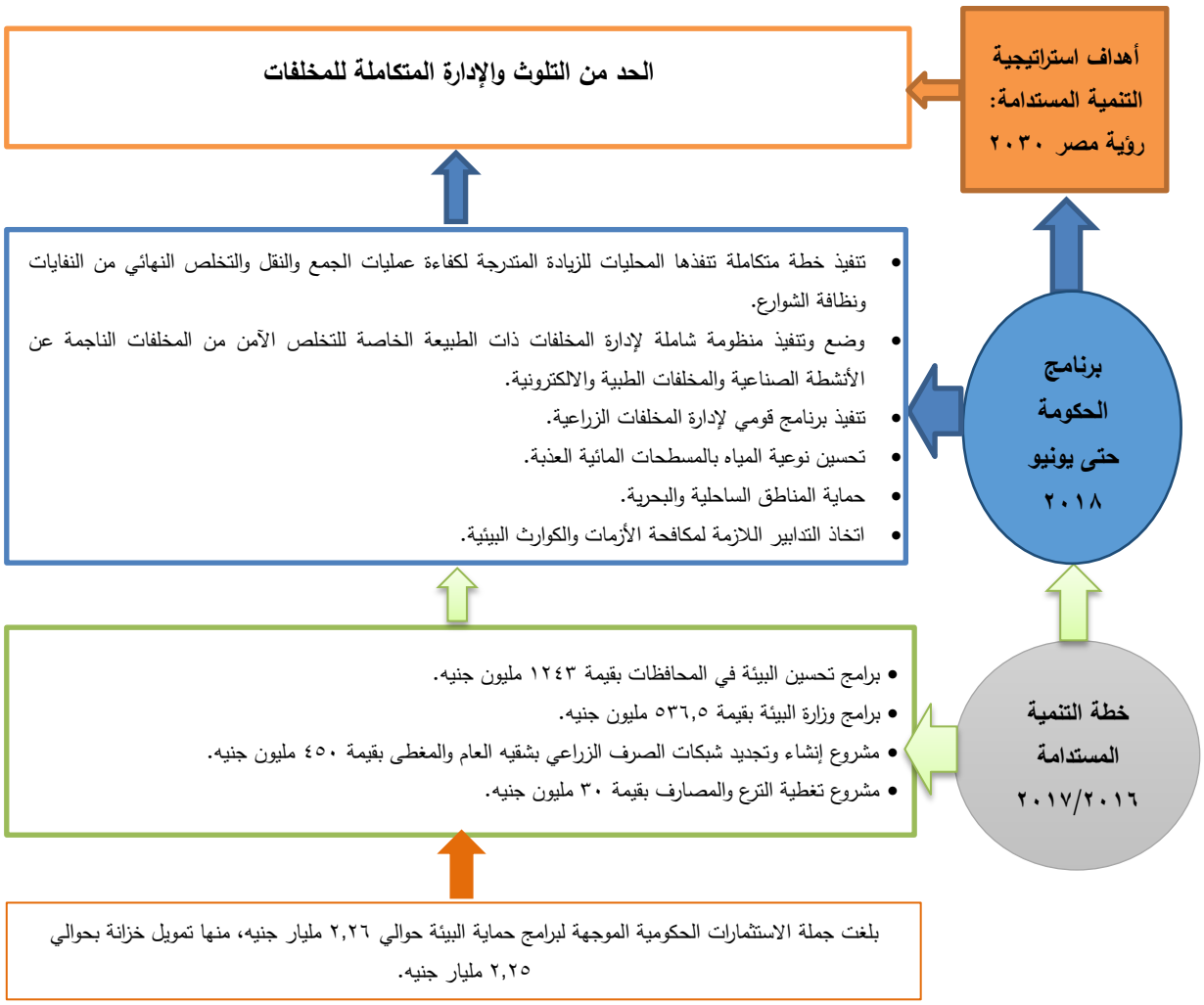

٧-١-٢ مستهدفات قطاع البيئة في خطة عام ٢٠١٧/١٦

ترتبط برامج ومشروعات خطة العمل البيئي بأولويات القضايا البيئية في مصر ومن أهمها:

- تحديث الخطة القومية للمياه بما يحقق تحسين نوعية المياه الصالحة للشرب وإدارة الطلب المتزايد على مياه الشرب مع التركيز على إصلاح وإنتاج وتوزيع مياه الشرب، بالإضافة إلى إيجاد نظام متكامل لإدارة المياه وذلك بالتنسيق مع وزارة الري والموارد المائية.
- تحديث الخطة القومية لتحسين نوعية الهواء وإعادة التوزيع المكاني للصناعات الملوثة للبيئة خارج المناطق السكنية مع تبنى برامج الإنتاج الأنظف.
- تفعيل برامج التنمية الزراعية المتكاملة وإدارة المناطق الريفية بالتعاون مع وزارتي الزراعة والإسكان لتحقيق الاستخدام المستدام للأراضي الزراعية وتشجيع إنشاء المدن الجديدة.
- الاهتمام بحماية البيئة البحرية من خلال تنفيذ برنامج خاص والإدارة السليمة للبيئة الساحلية.
- تفعيل البرنامج القومي لإدارة المخلفات الصلبة.
- التوسع في شبكة المحميات الطبيعية من خلال إنشاء مناطق جديدة للمحميات الطبيعية مع العمل على تطبيق الأمان البيولوجي والتكنولوجيا الحيوية.

تعزيز التعاون الدولي والإقليمي من خلال:

- تفعيل كافة الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي وقعت عليها مصر وأهمها: اتفاقية تغير المناخ، واتفاقية الأوزون، وخطة عمل البحر المتوسط وكذلك البحر الأحمر وخليج عدن.
- تفعيل أنشطة مجلس وزراء البيئة العرب.
- دعم أنشطة مؤتمر وزراء البيئة الأفارقة (AMCEN) وكذلك دعم المبادرة البيئية للشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (NEPAD).
- إعطاء أهمية كبيرة للبرامج التي تستهدف تنمية وتعزيز القدرات الخاصة للمرأة، والأطفال والشباب، وكبار السن، وكافة الفئات المهمشة اجتماعياً.

٧-١-٣ البرامج والمشروعات والاستثمارات المستهدفة لتطوير قطاع البيئة في خطة عام ٢٠١٧/١٦

في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠١٧/١٦ قامت الدولة بتوجيه استثمارات حكومية (مباشرة) لخدمة أولويات حماية البيئة والتنوع البيولوجي بقيمة بلغت حوالي ٢,٢٦ مليار جنيه، موزعة على برامج محددة كما ورد بالجدول رقم (١/٧)، والذي يتضّح منه أن برامج تحسين البيئة في المحافظات تستحوذ على نسبة ٥٥٪ من هذه الاستثمارات، يليها برامج وزارة البيئة بنسبة ٢٤٪.

جدول رقم (١/٧)

الاستثمارات المخصصة لقطاع البيئة خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦

البرامج والمشروعات	القيمة (ألف جنيه)	النسبة الأكبر (٪)
برامج تحسين البيئة في المحافظات	١٢٤٣٠٠٠	٥٥
برامج وزارة البيئة	٥٣٦٥٠٠	٢٤
مشروع إنشاء وتجديد شبكات الصرف الزراعي	٤٥٣٥٧٠	٢٠
مشروع تغطية الترع والمصارف	٣٠٠٠٠	١,٣٣
الإجمالي	٢٢٦٣٠٧٠	١٠٠

المصدر : وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

وفيما يلي نستعرض أهم تفاصيل هذه البرامج والمشروعات والاستثمارات المخصصة لها.

١- برامج تحسين البيئة في المحافظات

خصصت الحكومة استثمارات حكومية تبلغ قيمتها ١٢٤٣ مليون جنيه لبرامج تحسين البيئة والذي يتم إدارته في دواوين عموم المحافظات (التنمية المحلية)، وبما يشكل نسبة ٢٢,٥٪ من المبالغ المخصصة للتنمية المحلية في خطة عام ٢٠١٧/٢٠١٦.

٢- برامج وزارة البيئة

تحرص الحكومة على تنفيذ العديد من البرامج لتحقيق التنمية المستدامة من خلال تخصيص استثمارات حكومية بحوالي ٥٣٦,٥ مليون جنيه لمشروعات حماية البيئة (تشمل وزارة البيئة، وجهاز تنظيم المخلفات)، ويوضح الجدول رقم (٢/٧) هذه المشروعات، ويتضح منه أن مشروع المخلفات البلدية الصلبة يستحوذ على النسبة الأكبر من جملة الاستثمارات الحكومية الموجهة لقطاع البيئة خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ وبقيمة تبلغ حوالي ٢٠٩ مليون جنيه.

جدول رقم (٢/٧)

برامج وزارة البيئة والاستثمارات المخصصة لها في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠١٧/١٦

المشروعات والبرامج	القيمة بالألف جنيه
المخلفات البلدية الصلبة	٢٠٩٠٠٠
برنامج حماية البيئة اقليمياً (الفروع الإقليمية)	٦٣٠٠٠
برنامج حماية الطبيعة وإدارة المحميّات الطبيعية	٥٦٠٠٠
المخلفات الزراعية	٤٦٠٠٠
البرنامج القومي لتحسين نوعية الهواء	٤٥٥٠٠
مشروع القرى الأكثر احتياجاً	٤٠٠٠٠
مشروع المخلفات الصلبة	٣٠٠٠٠
برنامج التشجير والتخلص الآمن من مياه الصرف الصحي	٢٥٠٠٠
البرنامج القومي للحد من التلوث الصناعي	١٠٠٠٠
مشروع التنمية المستدامة	٥٠٠٠
مشروع البرنامج القومي للتغيرات المناخية	١٠٠٠
أخرى	٦٠٠٠
الإجمالي	**٥٣٦٥٠٠**

المصدر : وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

٣- مشروع إنشاء وتجديد شبكات الصرف الزراعي

خصصت الحكومة حوالي ٤٥٣ مليون جنيه للانفاق على مشروع إنشاء وتجديد شبكات الصرف الزراعي (بشقيه العام والمغطى) وذلك في خطة العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧، وتستحوذ محافظة الجيزة على نسبة ١٥٪ من جملة هذه الاستثمارات، يليها محافظة البحيرة بنسبة ١٠٪.

٤- مشروع تغطية الترع والمصارف

خصّصت الحكومة استثمارات بحوالي ٣٠ مليون جنيه، يتم تمويلها بالكامل من الخزانة العامة للدولة، وتستحوذ محافظة قنا على المركز الأول من بين هذه الاستثمارات وبنسبة تبلغ ١٥٪، يليها محافظة الإسماعيلية بنسبة ١٣٪، وهو ما يوضّح اهتمام الدولة بالمحافظات الأكثر احتياجاً والتأكيد على التنمية الإقليمية المتوازنة.

٧-٢ التنمية العمرانية: خدمات الإسكان والمرافق العامة

٧-٢-١ الرؤية الاستراتيجية

تتمثل الرؤية الاستراتيجية للتنمية العمرانية خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠٣٠ في أن تكون "مصر بمساحة أرضها وحضارتها وخصوصية موقعها قادرة على استيعاب سكانها ومواردها في ظل إدارة تنمية مكانية أكثر توازناً وتلبي طموحات المصريين وترتقي بجودة حياتهم". وتتضمن استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ العديد من الأهداف الاستراتيجية الطموحة المتعلقة بالتنمية العمرانية، ومنها زيادة مساحة مساحة المعمور بما يتناسب مع توافر الموارد وحجم وتوزيع السكان، والإرتقاء بمستوى جودة البيئة العمرانية، وتعظيم استغلال الموقع الاستراتيجي لمصر إقليمياً ودولياً.

٧-٢-٢ مستهدفات قطاع الإسكان في إطار خطة التنمية المستدامة للعام المالي ٢٠١٧/١٦

تتمثل المستهدفات الكمية الخاصة بالإسكان والمرافق العامة من مياه الشرب والصرف الصحي للعام المالي ٢٠١٧/١٦ فيما يلي:

الإسكان:

- الانتهاء من إنشاء ٢٠٠ ألف وحدة عام ٢٠١٥/٢٠١٦ و٤٥٦ ألف وحدة عام ٢٠١٦/٢٠١٧ بمشروع الإسكان الاجتماعي.

المناطق العشوائية:

- تطوير العشش في ٩١ موقع في ٢٠ محافظة بعدد وحدات ٥٠ ألف وحدة سكنية، خلال العام المالي ٢٠١٧/١٦.

مياه الشرب:

- زيادة الطاقات المتاحة من مياه الشرب من نحو ٣٦,١ مليون م^{٣}/يوم عام ٢٠١٦/١٥ إلى نحو ٣٨,٩ مليون م^{٣}/يوم عام ٢٠١٧/١٦، بزيادة قدرها نحو ٢,٨ مليون م^{٣}/يوم، بنسبة ٨٪.
- زيادة أطوال الشبكات من نحو ٣٧,٥ ألف كم عام ٢٠١٦/١٥ إلى نحو ٣٨,١ ألف كم عام ٢٠١٧/١٦، بزيادة تقدّر بنحو ٠,٦ ألف كم، بنسبة ٢٪.
- يصل متوسط نصيب الفرد من الطاقات المتاحة من مياه الشرب إلى ٤١١ لتر/يوم خلال العام المالي ٢٠١٧/١٦.

الصرف الصحي:

- زيادة طاقات التصرّفات من نحو ١٩,٤ مليون م^{٣}/يوم عام ٢٠١٦/١٥ إلى نحو ٢٠,٠٥ مليون م^{٣}/يوم عام ٢٠١٧/١٦، بزيادة قدرها نحو ٠,٦٥ مليون م^{٣}/يوم، بنسبة ٣٪.
- زيادة طاقات التصرّفات لمحطات التنقية من نحو ١٥,٥٢ مليون م^{٣}/يوم عام ٢٠١٦/١٥ إلى نحو ١٦,٠٤ مليون م^{٣}/يوم عام ٢٠١٧/١٦، بزيادة قدرها ٠,٥٢ مليون م^{٣}/يوم، بنسبة ٣٪.

- زيادة أطوال الشبكات من نحو ٣١,٦٥ ألف كم عام ٢٠١٦/١٥ إلى نحو ٣٢,٤٥ ألف كم عام ٢٠١٧/١٦، بزيادة قدرها نحو ٠,٨ ألف كم، بنسبة ٣٪.

ويوضح الجدول رقم (٣/٧) طاقات محطات مياه الشرب والصرف الصحي والشبكات وفقاً لما هو مستهدف بخطة العام المالي ٢٠١٧/١٦، مقارنةً بالمتوقع بخطة العام المالي ٢٠١٦/١٥، والمنفذ بخطة عام ٢٠١٥/١٤.

جدول رقم (٣/٧)

طاقات محطات مياه الشرب والصرف الصحي والشبكات

بيـان	الوحدة	٢٠١٥/١٤	٢٠١٦/١٥ (متوقع)	٢٠١٧/١٦(مستهدف)
طاقات محطات مياه الشرب والشبكات				
الطاقة المتاحة للمحطات	مليون	٣٤,٦	٣٥,٦	٣٦,٦
متوسط نصيب الفرد من الطاقة المتاحة	لتر/ يوم	٣٨٤	٣٩١	٤١١
أطوال الشبكات	ألف كم	٣٦,٨	٣٧,٥	٣٨,١
طاقات محطات الصرف الصحى والشبكات				
طاقة التصرّفات	مليون	١٨,٦	١٩,٤	٢٠,٠٥
طاقة التنقية	مليون	١٤,٦٣	١٥,٥٢	١٦,٠٤
أطوال الشبكات	ألف كم	٣١,٠٥	٣١,٦٥	٣٢,٤٥

المصدر: وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية.

شكل رقم (٢/٧) برامج تطوير الإسكان والمرافق العامة في إطار الخطط التنموية طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل

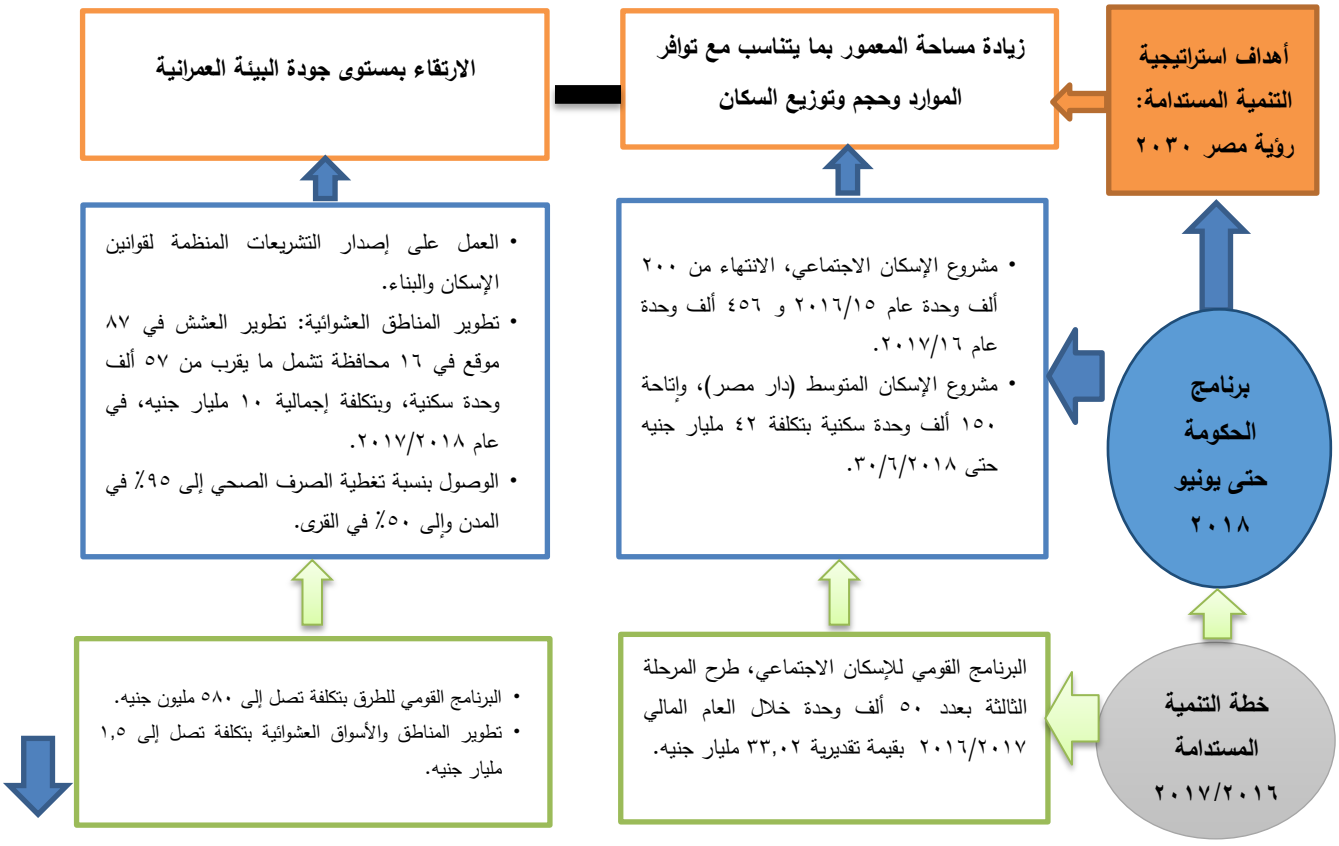

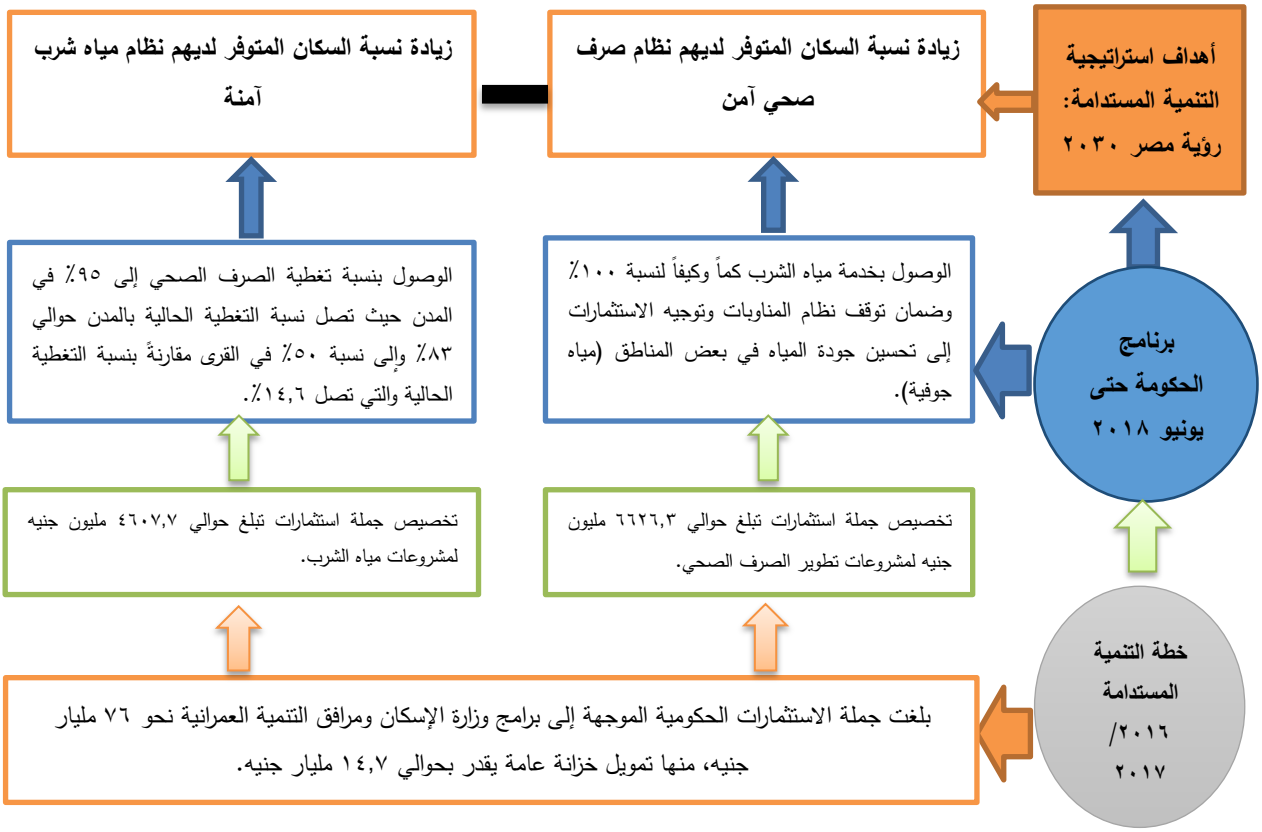

٧-٢-٣ الاستثمارات المخصصة لتطوير خدمات الإسكان والمرافق العامة في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠١٧/١٦

تتضمن خطة التنمية المستدامة لعام المالي ٢٠١٧/١٦ تخصيص استثمارات حكومية لتطوير خدمات الإسكان والمرافق العامة في حدود ٧٦ مليار جنيه، منها نحو ١٤,٧ مليار جنيه تمويل من الخزانة العامة، وقد خُصص من جملة الاستثمارات لمشروعات مياه الشرب والصرف الصحي نحو ١١,٢ مليار جنيه، ونحو ١٠٧,٩ مليون جنيه لمشروعات الاستهداف الجغرافي لتنمية القرى الأكثر احتياجاً. بينما بلغت الاستثمارات المخصصة للبرنامج القومى للإسكان الإجتماعي ٦١ مليار جنيه، بينما تبلغ جملة الاستثمارات المخصصة للتنمية العمرانية نحو ٢,٢ مليار جنيه منها نحو ٥٨٠ مليون جنيه للانتهاء من مشروعات شبكة الطرق القومية.

ويوضح الجدولين رقم (٤/٧)، (٥/٧) البرامج الرئيسية للاستثمارات (الحكومية، الهيئات الاقتصادية، شركات ق ٩٧) للإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠١٧/١٦ مقارنة بالاستثمارات المتوقعة في العام المالي ٢٠١٦/١٥.

جدول رقم (٤/٧)

البرامج الرئيسية لتطوير خدمات الإسكان والمرافق العامة والاستثمارات الحكومية المخصصة لها في خطة عام ٢٠١٧/١٦ مقارنة بالاستثمارات المتوقعة في عام ٢٠١٦/١٥

(بالمليون جنيه)

البرامج	٢٠١٦/١٥ (متوقع)		٢٠١٧/١٦ (مستهدف)	
	جملة	تمويل الخزانة العامة	جملة	تمويل الخزانة العامة
الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية ومنه:	٢٣٩٦٤,٢	١٢٨٢٢,٤	٧٥٩٨٠,٤	١٤٧٣١,٣
الاستهداف الجغرافي لتنمية القرى الأكثر فقراً	٠	٠	١٠٧,٩	١٠٧,٩
مياه الشرب والصرف الصحي	٩٦٤٢,٣	٩٤٧١	١١٢٣٤	١٠٩٩٤,١
مياه الشرب	٤٦٣٢,٨	٤٦١٧,٥	٤٦٠٧,٧	٤٥٧٧,١
الهيئة القومية	٣١٦٣,٨	٣١٥٧,٨	٣٥٦٠	٣٥٦٠
الجهاز التنظيمي	١	١	١	١
الجهاز التنفيذي	١٤١٨,٨	١٤١٨,٨	٨٦٠,٥	٨٦٠,٥
الديوان العام	٤٩,٢	٣٩,٩	١٨٦,٢	١٥٥,٦
الصرف الصحي	٥٠٠٩,٥	٤٨٥٣,٥	٦٦٢٦,٣	٦٤١٧
الهيئة القومية	٣١٤٦,٢	٣٠٥٢,٢	٤٥٢٧	٤٥٢٧
الجهاز التنفيذي	١٨٢٢,٢	١٨٠١,٢	١٧٨٢,٥	١٧٨٢,٥
الديوان العام	٤١,١	٠,١	٣١٦,٨	١٠٧,٥
تنمية عمرانية وأخرى	٢٣٢١,٩	٢٣٢١,٤	٢٢١٩,٤	٢٢١٠,٢
منه: البرنامج القومي للطرق	١٠٠٠	١٠٠٠	٥٨٠	٥٨٠
تطوير المناطق العشوائية	١٠٠٠	١٠٠٠	١٥٠٠	١٥٠٠
البرنامج القومي للإسكان الإجتماعي	١١٠٠٠	٣٠	٦١٠٢٧	٢٧

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

جدول رقم (٥/٧)

البرامج الرئيسية (الهيئات الاقتصادية – شركات قانون ٩٧) لتطوير خدمات الإسكان والمرافق العامة والاستثمارات الخاصة بها في خطة ٢٠١٧/١٦ مقارنة بالاستثمارات المتوقعة في ٢٠١٦/١٥

(بالمليون جنيه)

البرامج	٢٠١٦/١٥ (متوقع)		٢٠١٧/١٦ (مستهدف)	
	جملة	منح/ذاتي/قروض	جملة	منح/ذاتي/قروض
الإسكان والتنمية العمرانية:	٥٢١٣,٣	٥٢١٣,٣	٧٥٠١,٩	٧٥٠١,٩
مياه الشرب	١٠٦١,٣	١٠٦١,٣	١٣٤٤	١٣٤٤
هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة	١٠٦١,٣	١٠٦١,٣	١٣٤٤	١٣٤٤
الصرف الصحي	١٨٩٢,٣	١٨٩٢,٣	١٦٥٥,٦	١٦٥٥,٦
هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة	١٨٩٢,٣	١٨٩٢,٣	١٦٥٥,٦	١٦٥٥,٦
تنمية عمرانية وأخرى	٢٢٥٩,٧	٢٢٥٩,٧	٤٥٠٢,٣	٤٥٠٢,٣

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

الفصل الثامن
البُعد المكاني

٨-١ المؤشرات الدالة على الفجوات التنموية على الصعيدين الإقليمي والمحلي

أكد الدستور المصري في المادة رقم (٢٧) على أهمية تحقيق النمو المتوازن جغرافياً وقطاعياً وبيئياً. كما أن تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة يعد أهم أهداف استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ حيث يؤكد الهدف الثاني للمحور الاقتصادي من الاستراتيجية على أهمية تحقيق نمو احتوائي ومستدام من خلال رفع معدل النمو الاقتصادي وتحقيق نمو متوازن إقليمياً. ويتبنى برنامج الحكومة حتى يونيو ٢٠١٨ أيضاً فكر النمو الاحتوائي وهو ذلك النمو الذي لا ينتظر الفقراء جني ثماره بعد حدوثه وإنما النمو الذي يتزامن معه تحقيق أهداف العدالة الاجتماعية والنمو المتوازن بين الطبقات والمناطق المختلفة.

وتنقسم مصر اقليمياً إلى سبعة أقاليم اقتصادية لكل منها خصائصه الاقتصادية والاجتماعية التي تميزه عن غيره من الأقاليم. ويقوم التحليل التالي بعرض أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في كل إقليم من هذه الأقاليم، وبما يقدم الحقائق الأساسية حول حجم التفاوت الحالي قي مؤشرات التنمية الأساسية، ويساعد في ذات الوقت على توجيه خطط وسياسات الحكومة نحو معالجة المشاكل التنموية التي تواجه هذه الأقاليم.

٨-١-١ إقليم القاهرة الكبرى

يضم إقليم القاهرة الكبرى محافظات "القاهرة والجيزة والقليوبية"، وبالتالي يقع الإقليم في ملتقى الدلتا ووادي النيل بمساحة إجمالية قدرها ١٧٣٩٣,٤ كم^{٢} تمثل نحو ١,٧٪ من جملة مساحة مصر، ويعتبر هذا الإقليم العاصمة السياسية للبلاد. وتتنوّع أراضي الإقليم بصفة عامة من الأراضي الزراعية – في محافظتي القليوبية والجيزة – إلى الصحراوية على أطراف الإقليم. ويقطن الإقليم حوالي ٢٢,٥ مليون نسمة يمثلون حوالي ٢٥٪ من جملة سكان مصر منهم ٩,٥ مليون نسمة في محافظة القاهرة و٧,٨ مليون نسمة في محافظة الجيزة و٥,٢ مليون نسمة في محافظة القليوبية.

وتوضح مؤشرات الحسابات الإقليمية إلى أن إقليم القاهرة الكبرى يستحوذ على النسبة الأكبر من القيمة المضافة الإجمالية (الناتج المحلي الإجمالي)[١٧] على مستوى الجمهورية. وتساهم محافظة القاهرة وحدها بنسبة ٧٦,٢٪ من القيمة المضافة للإقليم، في حين تساهم محافظة الجيزة بنسبة ١٧,٧٪ وتساهم محافظة القليوبية بنسبة ٦,١٪. وفي ذات السياق تتركز النسبة الأكبر من الاستثمارات في هذا الإقليم حيث يستحوذ على نسبة تقترب من ٤٦٪ من جملة التكوين الرأسمالي الثابت.

وقد بلغ متوسط معدل البطالة في الإقليم حوالي ١٣٪ حيث بلغ أعلاه في محافظة القاهرة بمعدل ١٦٪ مقارنةً بحوالي ١٢,٧٪ في محافظة الجيزة و١٣,٧٪ في محافظة القليوبية.

[١٧] نتائج التعداد الاقتصادي لعام ٢٠١٢/٢٠١٣.

وبلغ متوسط معدل الفقر حوالي ٢٣,٧٪ في إقليم القاهرة وهو رابع أعلى معدل بين كافة الأقاليم، ويمكن إرجاع ذلك إلى إتساع مساحة إقليم القاهرة وزيادة عدد سكانه حيث يشكلون حوالي ربع عدد سكان الجمهورية، كما تزايد عدد المناطق العشوائية بسبب الهجرة.

وقد انعكست الجهود المستمرة التي تبذلها الدولة للتخفيف من حدة مشكلة الأمية إلى انخفاض متوسط معدل الأمية في إقليم القاهرة ليبلغ حوالي ١٩٪ وهو ما يعد ثاني أقل معدل أمية متحقق مقارنةً بباقي الأقاليم.

جدول رقم (١/٨)

المؤشرات الاقتصادية الأساسية للأقاليم المختلفة (٪)

الإقليم	التوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي (١٣/١٢) (١)	التوزيع النسبي للتكوين الرأسمالي الثابت (٢٠١٣/١٢) (٢)	معدل البطالة (٢٠١٤) (٣)	معدل الفقر (الفقراء كنسبة من السكان) (٢٠١٣/١٢) (٤)	معدل الأمية (٢٠١٥) (٥)
القاهرة الكبرى	٤٣,٧	٤٥,٧	١٣	٢٣,٧	١٩
الإسكندرية	١٤,٢	١٨,٢	١٢,٤	١٨,٣	٢١,٤
قناة السويس	١٢,٨	١٢,٣	١٤,٢	١٩,٨	١٢
الدلتا	١٢,٨	٨,٥	١٢,١	١٣,٦	١٨,٦
جنوب الصعيد	٨,١	٩,٥	١٢,٩	٤٠,٢	١٦,٧
شمال الصعيد	٥,٦	٤,٦	١١,٨	٣٥	٢٢,٢
وسط الصعيد	١,٩	١,٣	١١,٢	٤٢,٥	١٩
إجمالي الجمهورية	١٠٠	١٠٠	١٢,٨	٢٦,٣	٢٠,٣

المصدر: (١) و(٢): وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري. (٣) و(٤): الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٥): الهيئة العامة لتعليم الكبار (معدل الأمية في الفئة العمرية ١٠ سنوات فأكثر حتى ٢٠١٥/٧/١).

ملحوظة: الترتيب وفقاً للتوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي.

٨-١-٢ إقليم الإسكندرية

يشغل إقليم الإسكندرية المنطقة الغربية من شمال الجمهورية، حيث يمثل شريطاً ساحلياً بطول ٥٦٠ كم. ويضم الإقليم محافظات "الإسكندرية ومطروح والبحيرة" بمساحة إجمالية ١٧٨٦٨٩ كم^{٢} تمثل نحو ١٧,٩٪ من جملة مساحة مصر. ويعتبر الإقليم المدخل الشمالي الغربي لمصر. ويقطن الإقليم حوالي ١١,٤ مليون نسمة يمثلون ١٢,٦٪ من جملة سكان مصر منهم ٦ مليون نسمة في محافظة البحيرة.

ويستحوذ إقليم الإسكندرية على المركز الثاني على مستوى أقاليم الجمهورية من حيث المساهمة في القيمة المضافة الإجمالية وذلك بنسبة تبلغ ١٤,٢٪. وقد ساهمت محافظة مطروح بالنسبة الأكبر من الناتج المتحقق في الإقليم وليشكل ناتجها حوالي ٤٣٪ من الناتج المتحقق يليها محافظة الإسكندرية بنسبة ٣٦,٤٪ ثم محافظة البحيرة بنسبة ٢١٪. كما استحوذ إقليم الإسكندرية على المركز الثاني بين أقاليم الجمهورية من حيث حجم الاستثمارات وذلك بنسبة بلغت حوالي ١٨,٢٪.

وبالنسبة لمعدل البطالة فقد بلغ في إقليم الإسكندرية في المتوسط حوالي ١٢,٤٪ وبلغ أعلاه في محافظة الإسكندرية بمعدل بلغ ١٨,٤٪ ثم ١٠,٧٪ في محافظة مطروح وبلغ معدل البطالة أدناه في محافظة

البحيرة حيث بلغ ٨,٢٪.
وبالنسبة لمعدلات الفقر فيعتبر إقليم الإسكندرية ثاني إقليم من حيث إنخفاض معدل الفقر (يأتي بعد إقليم الدلتا) حيث بلغ المعدل ١٨,٣٪ مقارنةً بمتوسط عام على مستوى الجمهورية بلغ حوالي ٢٦,٣٪.
أما بالنسبة لمتوسط معدل الأمية فقد بلغ في إقليم الإسكندرية حوالي ٢١,٤٪ حيث بلغ أعلاه في محافظة البحيرة بمعدل ٢٦٪ وبلغ أدناه في محافظة الإسكندرية حيث بلغ ١٦,٨٪ في حين بلغ في محافظة مطروح حوالي ٢١,٥٪.

٨-١-٣ إقليم قناة السويس

يشغل إقليم القناة الجزء الشمالي الشرقي للبلاد، ويعتبر مدخل مصر الشرقي. ويضم الإقليم كل من محافظات "بورسعيد والإسماعيلية والسويس وشمال سيناء وجنوب سيناء والشرقية" بمساحة إجمالية حوالي ٧٩١٦١,٢ كم^{٢} تمثل نحو ٧,٩٪ من جملة مساحة مصر. ويضم الإقليم منطقتين ذات أهمية استراتيجية كبيرة وهي قناة السويس وشبه جزيرة سيناء، ويبلغ عدد سكان الإقليم حوالي ٩,٨٦ مليون نسمة وبما يشكل نسبة ١١٪ من جملة سكان مصر منهم ٦,٦٩ مليون نسمة في محافظة الشرقية.

ويستحوذ إقليم قناة السويس على المركز الثالث من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي وذلك بنسبة بلغت حوالي ١٢,٨٪. وقد ساهمت محافظة الشرقية بالنسبة الأكبر من هذا الناتج وليشكل ناتجها حوالي ٣٠,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي للإقليم يليها محافظة جنوب سيناء بنسبة ١٩,٦٪ ثم محافظة بورسعيد بنسبة ١٣,٩٪. وبالنظر لحجم الاستثمارات فيلاحظ أن إقليم القناة يستحوذ على نسبة ١٢,٣٪ من جملة تكوين رأس المال الثابت المتحقق على مستوى الجمهورية. وبالرغم من ذلك إلا أن معدل البطالة بلغ أعلاه في إقليم القناة مقارنةً بباقي الأقاليم حيث بلغ ١٤,٢٪.

كما بلغ معدل الفقر في إقليم القناة في المتوسط حوالي ١٩,٨٪، وقد بلغ معدل الفقر أدناه في محافظة السويس (٥٪) في حين بلغ أعلاه في محافظة شمال سيناء (٤٦٪).

ويعتبر إقليم القناة أقل إقليم من حيث معدل الأمية حيث بلغ هذا المعدل في المتوسط حوالي ١٢٪، وقد بلغ أدناه في محافظة جنوب سيناء (٦٪) يليها محافظة الإسماعيلية (٩,١٪) وقد بلغ أعلاه في محافظة الشرقية (٢١,٤٪).

٨-١-٤ إقليم الدلتا

يشغل إقليم الدلتا المنطقة الوسطى من شمال البلاد، حيث يمتد من ساحل البحر المتوسط شمالاً بواجهة بحرية تصل إلى مائتين كيلومتر إلى حدود إقليم القاهرة جنوباً. ويضم الإقليم كل من محافظات "الغربية والدقهلية والمنوفية ودمياط وكفر الشيخ" بمساحة إجمالية ١٢٣٥٦,٦ كم^{٢} تمثل نحو ١,٢٪ من جملة مساحة مصر. وتتميّز منطقة الدلتا باستواء السطح، ومعظم أراضي الإقليم أراضي زراعية إلا أن الجزء الشمالي تظهر به المستنقعات والبحيرات. ويقطن الإقليم حوالي ١٩,٧ مليون نسمة يمثلون ٢١,٧٪ من جملة سكان مصر منهم ٦,١ مليون نسمة في محافظة الدقهلية.

ويستحوذ إقليم الدلتا على المركز الثالث أيضاً من حيث قيمة الناتج المحلي الإجمالي المتحقق في محافظات الإقليم وذلك بنسبة ١٢,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وقد ساهمت محافظة الدقهلية بالنسبة الأكبر من هذا الناتج ولتساهم بنسبة ٢٩,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي على مستوى الإقليم وساهمت أيضاً محافظة الغربية بذات النسبة (٢٩,٥٪). وقد ساهم الإقليم بنسبة ٨,٥٪ من التكوين الرأسمالي الثابت المتحقق على مستوى الجمهورية.

وبالنسبة لمتوسط معدل البطالة في الإقليم فقد بلغ ١٢,١٪ حيث بلغ أعلاه في محافظة الغربية بمعدل ١٥,٥٪ وأدناه في محافظة دمياط بمعدل بلغ ١٠,٦٪.

ويعتبر إقليم الدلتا أقل إقليم من حيث معدل الفقر والبالغ فقط ١٣,٦٪ مقارنةً بمتوسط عام على مستوى الجمهورية يبلغ ٢٦,٣٪. وقد بلغ معدل الفقر أدناه في محافظة دمياط (١٠٪) في حين بلغ أعلاه في محافظة كفرالشيخ (١٨٪).

أما بالنسبة لمعدل الأمية فقد بلغ في المتوسط حوالي ١٨,٦٪ وبالتالي يعتبر إقليم الدلتا ثالث أقل إقليم من حيث معدل الأمية. وقد بلغ معدل الأمية أدناه في محافظة دمياط (١٥٪) وبلغ أعلاه في محافظة كفر الشيخ (٢٥,٣٪).

٨-١-٥ إقليم جنوب الصعيد

يشغل إقليم جنوب الصعيد المنطقة الجنوبية الشرقية من الجمهورية. ويضم كل من محافظات "سوهاج وقنا والأقصر وأسوان والبحر الأحمر". وتبلغ مساحة الإقليم ٢٠٥٨٨٣,٥ كم^{٢} تمثل ٢٠,٧٪ تقريباً من جملة مساحة مصر. ويحد الإقليم شرقاً سلسلة جبال البحر الأحمر يتخللها عدد من الوديان. ويقطن الإقليم نحو ١١ مليون نسمة يمثلون نسبة ١٢٪ من جملة سكان مصر منهم ٤,٨ مليون نسمة في محافظة سوهاج.

ويساهم إقليم جنوب الصعيد بنسبة ٨,١٪ من القيمة المضافة الكلية، وقد ساهمت محافظة البحر الأحمر على النسبة الأكبر من القيمة المضافة المتحققة في محافظات الإقليم ولتساهم بنسبة ٥١,٩٪ من القيمة المضافة المتحققة على مستوى الإقليم في حين ساهمت محافظة الأقصر بالنسبة الأقل

ولتساهم فقط بنسبة ٤٪. وفي ذات السياق شكلت الاستثمارات المتحققة في إقليم جنوب الصعيد نسبة ٩,٥٪ من جملة الاستثمارات المتحققة على مستوى الجمهورية.

وبالنسبة لمتوسط معدل البطالة فقد بلغ في إقليم جنوب الصعيد حوالي ١٢,٩٪ وقد تراوح ما بين ١٥,٣٪ في محافظة أسوان و٩,٣٪ في محافظة قنا.

أما بالنسبة لمعدل الفقر في إقليم جنوب الصعيد فيعتبر ثاني أكبر معدل مقارنةً بباقي الأقاليم حيث بلغ ٤٠,٢٪ وقد بلغ أدناه في محافظة البحر الأحمر (٢٪) في حين بلغ أعلاه في محافظة قنا (٥٨٪) يليها محافظة سوهاج (٥٥٪) ثم محافظة الأقصر (٤٧٪).

وبالنسبة لمتوسط معدل الأمية في إقليم جنوب الصعيد فيبلغ ١٦,٧٪ وقد بلغ أدناه في محافظة البحر الأحمر (٦٪) بينما بلغ أعلاه في محافظة قنا (٢٥,٨٪) يليها محافظة سوهاج (٢٥٪).

٨-١-٦ إقليم شمال الصعيد

يشغل إقليم شمال الصعيد الجزء الشمالي من صعيد مصر، ويضم محافظات "بنى سويف والفيوم والمنيا" بمساحة إجمالية ٤٩٣٠١ كم^{٢} تمثل نحو ٤,٩٪ من جملة مساحة مصر. ويتميّز الجزء الغربي من الإقليم بوجود المنخفضات مثل منخفض الفيوم ومنخفض الريان. أما الجزء الشرقي للإقليم فهو هضبي وأكثر وعورة. ويقطن الإقليم نحو ١١,٦ مليون نسمة يمثلون نسبة ١٢,٨٪ من جملة سكان مصر منهم ٥,٣٦ مليون نسمة في محافظة المنيا. ويبلغ معدل البطالة في الإقليم حوالي ١١,٨٪ في المتوسط حيث يتراوح بين ١٠,٩٪ في محافظة بني سويف و١٢,٥٪ في محافظة المنيا.

ويساهم الإقليم بنسبة تبلغ ٥,٦٪ من القيمة المضافة للاقتصاد المصري، وتساهم محافظة الفيوم بالنسبة الأكبر من القيمة المضافة حيث تشكل قيمتها المضافة نسبة ٤٢,٤٪ من القيمة المضافة الكلية للإقليم يليها محافظة المنيا (٣٧,٦٪) ثم محافظة بني سويف (٢٠٪). وبالنسبة لنصيب إقليم شمال الصعيد من الاستثمار فيستحوذ على ٤,٦٪ من إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت المتحقق على مستوى الجمهورية.

وبالنسبة لمعدل البطالة فيبلغ في المتوسط حوالي ١١,٨٪ ويبلغ أدناه في محافظة بني سويف (١٠,٩٪) بينما يبلغ أعلاه في محافظة المنيا بمعدل ١٢,٥٪.

وقد بلغ متوسط معدل الفقر في إقليم شمال الصعيد حوالي ٣٥٪ وهو ثالث أكبر معدل على مستوى الجمهورية، وقد بلغ أدناه في محافظة المنيا (٣٠٪) بينما بلغ أعلاه في محافظة بني سويف (٣٩٪) يليها محافظة الفيوم (٣٦٪).

ويعتبر إقليم شمال الصعيد أعلى إقليم من حيث معدل الأمية على مستوى الجمهورية حيث بلغ معدل الأمية في المتوسط حوالي ٢٢,٢٪، وقد بلغ أدناه في محافظة بني سويف (٢٠,٢٪) بينما بلغ أعلاه في محافظة الفيوم (٢٦,١٪) يليها محافظة المنيا (٢٠,٣٪).

٨-١-٧ إقليم وسط الصعيد

يشغل إقليم وسط الصعيد المنطقة الجنوبية الغربية من الجمهورية. ويضم الإقليم محافظتي أسيوط والوادي الجديد. ويُعد أكبر أقاليم مصر مساحةً حيث تبلغ مساحته ٤٥٣٨١٨ كم^{٢} تمثل نحو ٤٥,٥٪ من جملة مساحة مصر. وأهم ما يُميز الإقليم جغرافياً هو التنوع بين خصائص الموقع المنتمية لبيئة وادي النيل وخصائص الصحراء والمنخفضات. ويقطن الإقليم نحو ٤,٦ مليون نسمة يمثلون ٥,١٪ من جملة سكان مصر منهم ٤,٤ مليون نسمة في محافظة أسيوط.

يساهم إقليم وسط الصعيد بأقل نسبة من القيمة المضافة الكلية للاقتصاد المصري (١,٩٪) وذلك مقارنةً بباقي الأقاليم الأخرى. وتستحوذ محافظة أسيوط على النسبة الأكبر من القيمة المضافة للإقليم وبما يشكل نسبة ٩٢,٣٪ بينما تشكل محافظة الوادي الجديد نسبة ٧,٧٪ فقط. ويتوافق مع ذلك انخفاض الاستثمارات في الإقليم حيث يستحوذ فقط على نسبة ١,٣٪ من إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت على مستوى الجمهورية.

ويبلغ معدل البطالة في الإقليم في المتوسط حوالي ١٣,٥٪ وهو يعد أقل معدل بطالة مقارنةً بكافة الأقاليم الأخرى ويبلغ ١٤,٢٪ في محافظة الوادي الجديد و ١٢,٨٪ في محافظة أسيوط.

وتسعى خطة التنمية المستدامة للعام المالي ٢٠١٧/١٦ لمعالجة هذه التفاوتات والفجوات التنموية من خلال استهداف تطوير المناطق العشوائية وتخصيص حوالي ١,٥ مليار جنيه لذلك وبحيث يتم تسريع الجهود المبذولة لتطوير المناطق العشوائية خاصةً في محافظات القاهرة والجيزة وكفر الشيخ. وتخصيص حوالي ١,٢ مليار جنيه لاستهداف تنمية القرى الأكثر احتياجاً خاصةً في محافظات المنيا وسوهاج وأسيوط وقنا، بالإضافة إلى تخصيص حوالي ٦,٢ مليار جنيه لتطوير الخدمات المقدمة للمواطنين في المحليات خاصةً في محافظات مطروح والقاهرة والشرقية والجيزة (منها ٦٢٠ مليون جنيه لتنفيذ البرنامج القومي للقرى الأكثر فقراً). وتخصيص إنفاق مناسب لخدمات التعليم والصحة والإسكان في كافة المناطق الأقل نمواً، بالإضافة إلى استهداف استثمارات في قطاعات الصناعة والسياحة وغيرها من القطاعات لتوفير فرص عمل منتج ولائق للمواطنين، وبلاشك فإن المشروعات القومية الكبرى التي تتضمنها هذه الخطة والتي تتوزع على كافة الأقاليم الاقتصادية من المتوقع أن تؤدي بشكل كبير إلى تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة والخروج من الحيز العمراني (المعمور) الحالي بهدف تحسين مستوى معيشة المواطنين والإرتقاء بجودة حياة الأجيال القادمة، ويوضح الجدول رقم (٧) بالملحق الإحصائي التوزيع الجغرافي للاستثمارات الحكومية حسب المحافظات المختلفة.

٨-٢ أولويات التنمية الإقليمية

تتضمن أولويات التنمية الإقليمية تطوير الخدمات المحلية التي تمس حياة المواطنين بشكل مباشر والتي تتولى تنفيذها الوحدات المحلية المختلفة وتشمل هذه البرامج رصف الطرق المحلية وإنارة الشوارع وتطوير البيئة، كما تتضمن هذه الأولويات أيضاً الإرتقاء بالقرى الأكثر احتياجاً وتطوير المناطق العشوائية وذلك في إطار الجهود المبذولة لتحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين مستوى معيشة المواطن خاصةً الفئات الفقيرة والمهمشة ومساعدة هذه الفئات للخروج من براثن الفقر تحقيقاً وتماشياً مع أهداف التنمية المستدامة الوطنية والأممية في إطار مبدأ الشمول والإندماج (Leaving no one behind).

٨-٢-١ خدمات التنمية المحلية

تستحوذ مشروعات التنمية المحلية على استثمارات حكومية مستهدفة قدرها ٦,٢ مليار جنيه في خطة ٢٠١٧/١٦. وتستهدف هذه الاستثمارات توفير الخدمات المحلية للمواطنين، ودعم قدرة المحليات على مواجهة الاحتياجات العاجلة والمُلحة. وقد تم تخصيص استثمارات قدرها ٥٠٠ مليون جنيه لتنفيذ البرنامج القومي للقرى الأكثر فقراً.

وقد تم تخصيص ٥,٥ مليار جنيه في خطة ٢٠١٧/١٦ لدواوين عموم المحافظات، استهدف ٩١,٩ مليون جنيه منها لتنمية القرى الأكثر احتياجاً. وقد حظيت **محافظة مطروح** بالقدر الأكبر من الاستثمارات بحوالي ٩,٢٪، تليها محافظة القاهرة بنسبة ٦,٩٪ كما يوضح الشكل رقم (١/٨).

شكل رقم (١/٨)

استثمارات دواوين عموم المحافظات في خطة ٢٠١٧/١٦ (بالمليون جنيه)

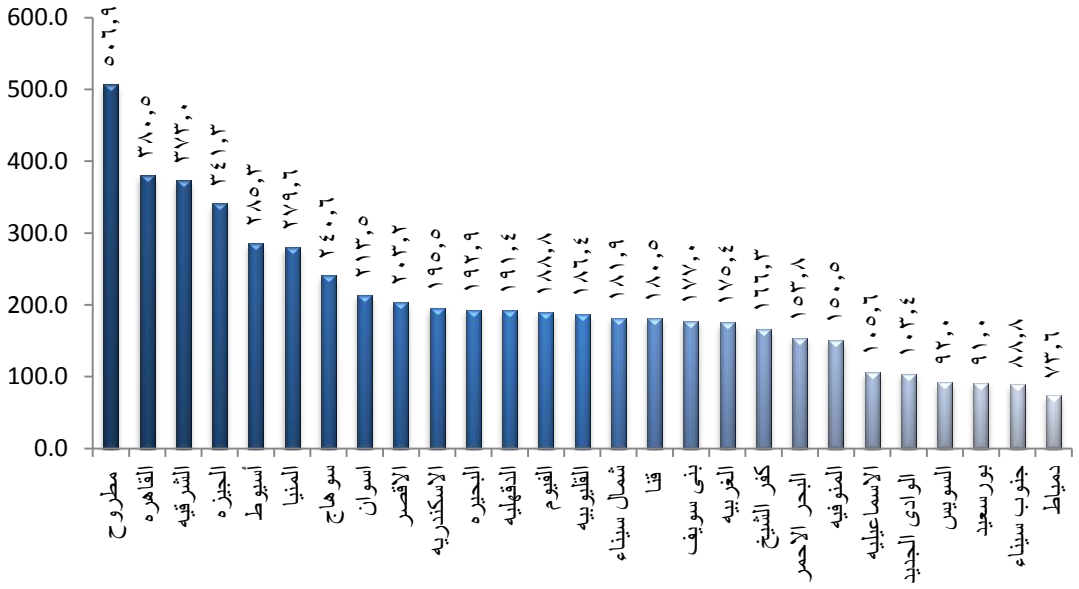

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

٨-٢-٢ تنمية القرى الأكثر احتياجاً

بناءً على تقرير تطوير مستويات المعيشة في مصر ومؤشرات الفقر الصادر عن وزارة التخطيط في عام ٢٠٠٩، تم تحديد عدد ١١٥٣ قرية الأكثر احتياجاً شملت ١٠ محافظات، وتستهدف الخطة عام ٢٠١٧/١٦ تمويل مشروعات للقرى الأكثر احتياجاً في ٢٠ محافظة كما هو موضح في جدول (٢/٨) التالي:

جدول رقم (٢/٨)

مصادر التمويل موزعة طبقاً للمحافظات لمشروعات القرى الأكثر احتياجاً

(بالألف جنيه)

المحافظات	خزانة	ذاتي	إجمالي
المنيا	٣١١٣٤٤	٠	٣١١٣٤٤
سوهاج	١٩٣٩٢٥	٣٧٠٢	١٩٧٦٢٧
أسيوط	١٩١٩٥٩	٠	١٩١٩٥٩
قنا	١٤٢٤٣٨	٠	١٤٢٤٣٨
الشرقية	٧٨٠٢١	٠	٧٨٠٢١
البحيرة	٥٥٠٣٢	٠	٥٥٠٣٢
الجيزة	٣٢٤٣٨	٠	٣٢٤٣٨
الأقصر	٣٢٢٨٠	٠	٣٢٢٨٠
بني سويف	٢٥٢٧٣	٠	٢٥٢٧٣
القليوبية	٢١٥٦٨	٠	٢١٥٦٨
الغربية	١٢٥٣٣	١٢٢٠	١٣٧٥٣
المنوفية	٩٤٠٨	٠	٩٤٠٨
أسوان	٦٩٤٦	٠	٦٩٤٦
الفيوم	٤٥٣٨	٠	٤٥٣٨
البحر الأحمر	٢٩٩٩	٠	٢٩٩٩
شمال سيناء	٢٨٨٧	٠	٢٨٨٧
جنوب سيناء	٢٥٠٥	٠	٢٥٠٥
الإسماعيلية	١٩١٥	٠	١٩١٥
كفر الشيخ	١٣٢٧	٠	١٣٢٧
استثمارات غير موزّعة	٨٥٠٠٠	٠	٨٥٠٠٠
إجمالي	١٢١٤٣٣٦	٤٩٢٢	١٢١٩٢٥٨

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

تتركز الاستثمارات الخاصة بمشروعات القرى الأكثر احتياجاً بشكل واضح في محافظة المنيا حيث تمثل ٢٥,٥٪ من إجمالي الاستثمارات الموجّهة لذلك بمقدار ٣١١ مليون جنيه، تليها محافظة سوهاج بنسبة ١٦,٢٪ بمقدار ١٩٧,٦ مليون جنيه، بينما تبلغ الاستثمارات الغير موزّعة ٨٥ مليون جنيه وهو ما يمثل ٧٪.

يتم توزيع تلك الاستثمارات على الأنشطة الاقتصادية المختلفة من خدمات التعليم والكهرباء والنقل والتخزين والصرف الصحي وخدمات أخرى. كما يوضح شكل (٢/٨)، تتركز معظم الاستثمارات

الموجّهة لبرامج مشروعات القرى الأكثر احتياجاً إلى خدمات التعليم حيث تبلغ نسبته ٧٦,٤٪، يليها خدمات الصرف الصحي بنسبة ٨,٧٪

شكل رقم (٢/٨)

استثمارات دواوين عموم المحافظات موزّعة على برامج مشروعات القرى الأكثر احتياجاً في خطة ٢٠١٧/١٦

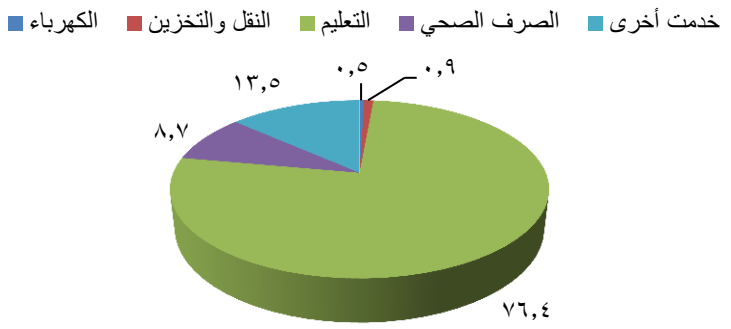

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

تمثل برامج التعليم النسبة الأكبر بين البرامج حيث تشمل ٢٠ محافظة، بينما تتركز البرامج الأخرى بين محافظة واحدة إلى أربع محافظات.

وتقوم الوزارات المعنيّة بتنفيذ عِدّة مشروعات في عدد من القرى الأكثر احتياجاً وتحويلها لقرى نموذجية. وتقدر الاستثمارات الإجمالية المخصصة لمشروع تطوير القرى الأكثر احتياجاً خلال خطة عام ٢٠١٧/١٦ بنحو ١,٢١٩ مليار جنيه في مختلف الوزارات، منها ٩٣١,٨ مليون جنيه مخصّصة لخدمات التعليم، و١٠٥,٩ مليون جنيه مخصصة لمشاريع الصرف الصحي. ويوضح الجدول رقم (٣/٨) التوزيع الجغرافي للمشروعات والأنشطة المختلفة.

جدول رقم (٣/٨)

توزيع استثمارات الخاصة بالقرى الأكثر احتياجاً على الأنشطة المختلفة بالمحافظات

(بالألف جنيه)

المحافظة	الكهرباء	النقل والتخزين	خدمات التعليم	صرف صحي	خدمات	الإجمالي
المنيا			٢٠٥٢٩٤	٦٨٠٠٠	٣٨٠٥٠	٣١١٣٤٤
سوهاج			١٦٥٧٨٧		٣١٨٤٠	١٩٧٦٢٧
أسيوط		١١٤٦١	١٧٣٤٩٨	٥٠٠٠	٢٠٠٠	١٩١٩٥٩
قنا			١٣٥٠٩٣		٧٣٤٥	١٤٢٤٣٨
الشرقية			٧١٠٢١	٧٠٠٠		٧٨٠٢١
البحيرة			٢٩١٨٢	٢٥٨٥٠		٥٥٠٣٢
الجيزة			٣٢٤٣٨			٣٢٤٣٨
الأقصر			٣٢٢٨٠			٣٢٢٨٠
بني سويف			٢٥٢٧٣			٢٥٢٧٣
القليوبية			٢١٥٦٨			٢١٥٦٨
الغربية	٥٨٧٠		٧٨٨٣			١٣٧٥٣
المنوفية			٩٤٠٨			٩٤٠٨

المحافظة	الكهرباء	النقل والتخزين	خدمات التعليم	صرف صحي	خدمات	الإجمالي
أسوان			٦٩٤٦			٦٩٤٦
الفيوم			٤٥٣٨			٤٥٣٨
البحر الأحمر			٢٩٩٩			٢٩٩٩
شمال سيناء			٢٨٨٧			٢٨٨٧
جنوب سيناء			٢٥٠٥			٢٥٠٥
الإسماعيلية			١٩١٥			١٩١٥
كفر الشيخ			١٣٢٧			١٣٢٧
استثمارات غير موزعة					٨٥٠٠٠	٨٥٠٠٠
الإجمالي	٥٨٧٠	١١٤٦١	٩٣١٨٤٢	١٠٥٨٥٠	١٦٤٢٣٥	١٢١٩٢٥٨

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

وقد تم تخصيص حوالي ٦٢,٧ مليون جنيه للتنمية الثقافية والاجتماعية إلى جانب ٩١,٩ مليون جنيه للتنمية المحلية لتلك المناطق.

٨-٢-٣ تطوير المناطق العشوائية

إيماناً من الدولة بأهمية تطوير العشوائيات وتنفيذاً للاستحقاقات الدستورية، يتم توجيه الاستثمارات إلى استكمال إعادة تخطيط وتطوير وتنمية المناطق والأسواق العشوائية وتبلغ قيمتها ١,٥ مليار جنيه، موزّعة على ٢٦ محافظة، كما يوضح جدول (٤/٨).

جدول رقم (٤/٨)

استثمارات تطوير المناطق العشوائية موزعة على المحافظات في خطة ٢٠١٧/١٦

(بالألف جنيه)

المحافظات	جملة
القاهرة	٨٩٨٢٩٠
الجيزة	١١٥٦١٠
كفر الشيخ	١١١٨٠٠
جنوب سيناء	٥٣٢٠٠
بورسعيد	٤٦٠٩٠
الاسكندرية	٤٤٤٥٠
سوهاج	٤٤١٤٠
قنا	٣٧٩٥٠
مطروح	٣٦٩٠٠
السويس	٢١٨٦٠
دمياط	١٦٨٠٠
الاسماعيلية	١٢٥٠٠
الشرقية	١٢٢٦٠
الغربية	٩٩٠٠

المحافظات	جملة
البحيرة	٧٦٠٠
بني سويف	٦٥٠٠
الفيوم	٦٥٠٠
الأقصر	٥١٠٠
الدقهلية	٤١٠٠
الوادي الجديد	٢٦٠٠
القليوبية	١٥٥٠
أسوان	١٣٠٠
المنوفية	١١٠٠
المنيا	١٠٥٠
البحر الأحمر	٦٠٠
أسيوط	٢٥٠
إجمالي	١٥٠٠٠٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

يمثل إقليم القاهرة الكبرى (القاهرة والجيزة والقليوبية) النصيب الأكبر من تلك الاستثمارات حيث يمثل نصيب هذا الإقليم فقط ٦٧,٧٪ وهو ما يبلغ حوالي مليار جنيه من إجمالي استثمارات تطوير المناطق العشوائية وذلك لزيادة أعداد السكان نسبياً في هذا الإقليم، يليها إقليم القناة بنسبة ٩,٧٪ وهو ما يساوي ١٤٥,٩ مليون جنيه، كما يوضح شكل (٣/٨).

شكل رقم (٣/٨)

استثمارات تطوير المناطق العشوائية موزّعة على الأقاليم في خطة ٢٠١٧/١٦

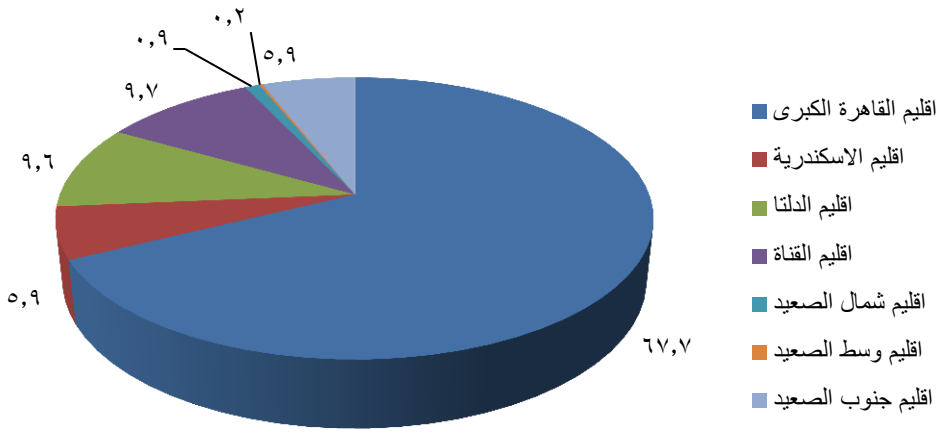

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

٨-٣ التوزيع المكاني للاستثمارات العامة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠١٧/٢٠١٦

بتحليل الهيكل النسبي للاستثمارات العامة [١٨] في خطة العام المالي ٢٠١٧/١٦، على النحو المبين بالجدول رقم (٥/٨) يتضح الآتي:

- يستحوذ إقليم سيناء والقناة على النسبة الأكبر من الاستثمارات العامة وبنحو ٢٠,٢٪ من إجمالي هذه الاستثمارات، يليه في المركز الثاني استثمارات إقليم القاهرة الكبرى بنسبة ١٥٪، وفي المركز الثالث يأتي إقليم جنوب الصعيد بنسبة ١٠,٤٪.
- تبلغ نسبة الاستثمارات غير الموزّعة جغرافياً حوالي ٢٦,٣٪ من الاستثمارات المستهدفة وتتمثل غالباً في مشروعات بحثية وتدريبية، أو مشروعات إدارية خاصة بتحسين منظومة العمل الحكومي، كما تتضمن الاحتياطيات ومستحقات المقاولين.

جدول رقم (٥/٨)

التوزيع النسبي للاستثمارات العامة على مستوى الأقاليم الاقتصادية في خطة العام المالي ٢٠١٧/١٦

(القيمة بالمليون جنيه)

الإقليم	الاستثمارات	التوزيع النسبي ٪
إقليم سيناء وقناه السويس	٤١٧١٣	٢٠,٢
إقليم القاهرة الكبرى	٣٠٩٠٩	١٥
إقليم جنوب الصعيد	٢١٤٨٠	١٠,٤
إقليم الدلتا	٢٠١٨٧	٩,٨
إقليم الإسكندرية	١٦٤١٠	٧,٩
إقليم وسط الصعيد	١١٣٥٦	٥,٥
إقليم شمال الصعيد	١٠٢٧٦	٥
استثمارات غير موزعة (*)	٥٤٢٦٤	٢٦,٣
إجمالي الاستثمارات	٢٠٦٥٩٤	١٠٠

* مشروعات غير مخصصة لمحافظات محددة، كما تتضمن الاحتياطيات ومستحقات المقاولين.

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

٨-٣-١ ملامح التنمية في إقليم القاهرة الكبرى

كما يوضح الشكل رقم (٤/٨)، تستحوذ محافظة القاهرة على ٤٩٪ من استثمارات الإقليم التي بلغت ٣٠,٩ مليار جنيه، وذلك لكونها المحافظة الأهم والأكبر من حيث عدد السكان، يليها محافظة الجيزة بنسبة ٢٨٪، ثم محافظة القليوبية بنسبة ٢٣٪.

[١٨] تتضمن الاستثمارات الحكومية، والهيئات الاقتصادية، وشركات قانون ٩٧.

شكل رقم (٤/٨)
توزيع الاستثمارات العامة في إقليم القاهرة الكبرى
على محافظاته في خطة العام المالي ٢٠١٧/١٦

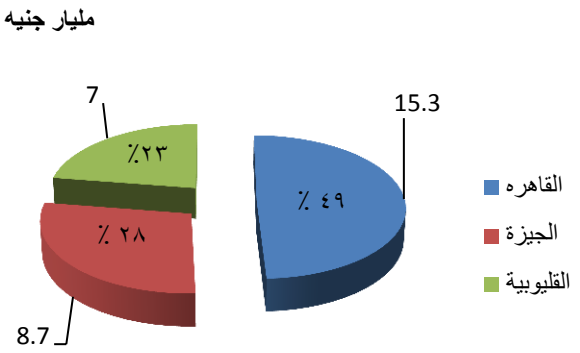

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

وبتحليل الهيكل القطاعي للاستثمارات العامة في إقليم القاهرة الكبرى في خطة العام المالي ٢٠١٧/١٦، على النحو المبين بالجدول رقم (٦/٨) يتضح الآتي:

تستحوذ **استثمارات قطاع النقل والتخزين** على النصيب الأكبر من استثمارات إقليم القاهرة الكبرى، وتمثل ٢٨,٢٪ من إجمالي الاستثمارات العامة في الإقليم. وتتمثل أهم مشروعات هذا القطاع تحديداً في المرحلة الرابعة في الخط الثالث من مترو الأنفاق (مصر الجديدة/ مطار القاهرة) والذي تبلغ تكلفته ١,٧ مليار جنيه.

وتمثل **استثمارات الأنشطة العقارية** على ٢٦,١٪ من إجمالي الاستثمارات العامة في الإقليم. وتشمل مشروعات الإسكان الاجتماعي، وتقديم الخدمات تطوير الطريق الدائري حول القاهرة الكبرى، وذلك لاستيعاب الزيادة السكانية المتصاعدة في الإقليم حيث تمثل مشروعات الإسكان الاجتماعي ٩٨,٦٪ من جملة استثمارات الأنشطة العقارية والتي تساوي حوالي ٤ مليار جنيه.

في حين استأثرت **استثمارات الخدمات الاجتماعية والتي تشمل الخدمات التعليمية والصحية وخدمات أخرى نحو** ٢٤,٧٪ من إجمالي الاستثمارات العامة في الإقليم، ومن أهم هذه المشروعات المتحف المصري الجديد باستثمارات قدرت بنحو ١ مليار جنيه، ومعهد الأمراض المتوطنة باستثمارات ١٦٠ مليون جنيه، واستكمال مستشفى كفر شكر المركزي بحوالي ٨٤,٢ مليون جنيه.

وتمثل **استثمارات المرافق العامة والتي تتضمن المياه والكهرباء والصرف الصحي نحو** ١٢,٦٪ من إجمالي الاستثمارات العامة بالإقليم، ومن أهم هذه المشروعات استكمال الجزء الثاني من المرحلة ٢ لتنقية الجبل الأصفر باستثمارات ٧١ مليون جنيه، وإنشاء محطة مياه سرياقوس وخطوط التغذية (٩٠ ألف م^{٣}/يوم) بنحو ١١٠ مليون جنيه، ومشروع المحطة الشمسية لتوليد الكهرباء قدرة ١٤٠ م.و.

جدول رقم (٦/٨)

توزيع الاستثمارات العامة في إقليم القاهرة الكبرى على الأنشطة الاقتصادية في خطة العام المالي ٢٠١٧/١٦

(القيمة بالمليون جنيه)

النشاط	القاهرة	الجيزة	القليوبية	الإجمالي	التوزيع النسبي (٪)
النقل والتخزين	٤٠٤٩,٦	٢٢٥١	٢٤٢٥,٥	٨٧٢٦,٢	٢٨,٢
الأنشطة العقارية	٣٥٣٨,٤	٢٢٦٨	٢٢٥٠	٨٠٥٦,٤	٢٦,١
خدمات أخرى	٢٤٢٢,٧	١٤٣٥,٨	١١١,٩	٣٩٧٠,٥	١٢,٨
خدمات التعليم	١٠٢٧,٥	٦٥٦,٤	٣٦٨,١	٢٠٥٢	٦,٦
صرف صحي	١٠١١,٥	٣٥٩,٤	٦٧٣,٣	٢٠٤٤,١	٦,٦
الخدمات الصحية	١٠٣٣,٦	٢٦٥,٧	٣٠٧,١	١٦٠٦,٤	٥,٢
المياه	٢٧٦,٥	٥٩٦,٨	٣٧٤,١	١٢٤٧,٤	٤
الصناعات التحويلية	٧٨٣,٥	٠,٢	٢٩٧,٥	١٠٨١,٢	٣,٥
الزراعة والري واستصلاح الأراضي	١٠٣,٢	٥١٢,٣	٢٩,٨	٦٤٥,٢	٢,١
الكهرباء	٤٢٥,٤	١٧١,٧	١٠,٢	٦٠٧,٣	٢
الاتصالات	٣٢٣,٢	٩٨,٨	– –	٤٢٢	١,٤
تجارة الجملة والتجزئة	١٦٣,١	٥,٦	١٢,١	١٨٠,٧	٠,٦
تكرير البترول	– –	– –	١١٠,٥	١١٠,٥	٠,٤
البترول الخام	٧٩	– –	– –	٧٩	٠,٣
التشييد والبناء	١٠,٣	٤٠	– –	٥٠,٣	٠,٢
الوساطة المالية والتأمين والضمان الاجتماعي	١٠,٣	١٢,٩	١	٢٤,٢	٠,١
استخراجات أخرى	٢,٤	– –	– –	٢,٤	٠,٠١
المطاعم والفنادق	١,٥	١,٣	– –	٢,٨	٠,٠١
المعلومات	– –	١	– –	١	٠,٠٠٣
إجمالي	١٥٢٦١,٥	٨٦٧٦,٧	٦٩٧١,١	٣٠٩٠٩,٣	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

٨-٣-٢ ملامح التنمية في إقليم الإسكندرية

بلغت جملة الاستثمارات الموجهة لتنمية إقليم الإسكندرية خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ حوالي ١٦,٤ مليار جنيه، وذلك بنسبة ٧,٩٪ من جملة الاستثمارات (الحكومية، والهيئات الاقتصادية، وشركات قانون ٩٧، وموازنات خاصة). وقد شكّلت الاستثمارات الحكومية نسبة ٧٨٪ من إجمالي هذه الاستثمارات، وقد ساهمت الاستثمارات غير الحكومية بالنسبة المتبقية.

يوضح الشكل رقم (٥/٨)، أن محافظة الإسكندرية تستحوذ على نسبة ٤٠٪ من استثمارات الإقليم، يليها محافظة مطروح بنسبة ٣٥٪ من استثمارات الإقليم، ثم محافظة البحيرة بنسبة ٢٥٪.

شكل رقم (٥/٨)
توزيع الاستثمارات العامة في إقليم الإسكندرية
على محافظاته في خطة العام المالي
٢٠١٧/١٦

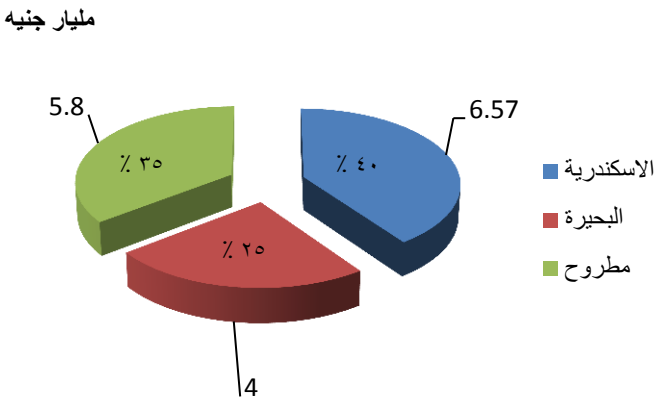

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

توزيع الاستثمارات في إقليم الإسكندرية حسب الأنشطة الاقتصادية

يتضح من الجدول رقم (٧/٨) أن الأنشطة العقارية تستحوذ على النسبة الأكبر من الاستثمارات (الحكومية، والهيئات الاقتصادية، وشركات قانون ٩٧، وموازنات خاصة) في عام ٢٠١٧/٢٠١٦ وذلك بنسبة ٤١,١٪ من الإجمالي، وتتمثل أهم مشروعات الأنشطة العقارية في البرنامج القومي للإسكان الاجتماعي بكلٍ من البحيرة، ومطروح، والإسكندرية.

وفي المركز الثاني تأتي الاستثمارات الموجهة لمشروعات نشاط المياه بنسبة حوالي ١٤,٢٪، وتتمثل أهم المشروعات في إنشاء محطات مياه بمحافظة مطروح، وتوسع محطات المياه بمحافظة البحيرة، واحلال وتجديد محطات وشبكات مياه الشرب بمحافظة الاسكندرية، وتوسع محطات المياه بمحافظة البحيرة، وغيرها من المشروعات.

وفي المركز الثالث تأتي استثمارات النقل والتخزين بنسبة ١٣,٤٪، وفي المركز الرابع تأتي استثمارات خدمات التعليم بنسبة ٩,٣٪ ومن أهم هذه المشروعات مستشفى سموحة الجامعي، واحلال وتجديد مدارس التعليم الأساسي في البحيرة، وإنشاء وتجهيز فصول تعليم أساسي.

جدول رقم (٧/٨)
توزيع الاستثمارات في إقليم الإسكندرية حسب الأنشطة الاقتصادية
(قيمة: مليون جنيه)

الأنشطة	حكومي	غير حكومي	إجمالي	التوزيع النسبي (٪)
الأنشطة العقارية	٦٧٥٠	-	٦٧٥٠	٤١,١
المياه	٤٠٤	١٩٣٠	٢٣٣٤	١٤,٢
النقل والتخزين	١٦٣٧	٥٥٤	٢١٩٢	١٣,٤
خدمات التعليم	١٤٩٧	٢٣	١٥١٩	٩,٣
خدمات أخرى	٨٤١	١٠٦	٩٤٧	٥,٨

الأنشطة	حكومي	غير حكومي	إجمالي	التوزيع النسبي (٪)
الخدمات الصحية	٦٩٩	١٤	٧١٣	٤,٣
صرف صحي	٦٠٢	١٠٦	٧٠٧	٤,٣
الزراعة والري واستصلاح الأراضي	٣٥٩	٨١	٤٤١	٢,٧
تكرير البترول	-	٣٤٠	٣٤٠	٢,١
الكهرباء	٨٢	١٣٢	٢١٤	١,٣
الصناعات التحويلية	-	١٤٥	١٤٥	٠,٩
تجارة الجملة والتجزئة	-	٨٠	٨٠	٠,٥
الاتصالات	-	٢١	٢١	٠,١
التشييد والبناء	٥	-	٥	٠
الوساطة المالية والتأمين والضمان الاجتماعي	١	١	٢	٠
جملة	١٢٨٧٧	٣٥٣٣	١٦٤١٠	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

٨-٣-٣ ملامح التنمية في إقليم الدلتا

تبلغ إجمالي قيمة الاستثمارات العامة المستهدفة في خطة عام ٢٠١٧/١٦ لإقليم الدلتا نحو ٢٠١٨٧,١ مليون جنيه، وتسهم الاستثمارات الحكومية بنسبة ٨٨,٣٪ بقيمة ١٧٨١٩,٧ مليون جنيه، بينما يسهم القطاع غير الحكومي متمثلاً في الهيئات الاقتصادية وشركات قانون ٩٧ بنسبة ١١,٧٪ من إجمالي الاستثمارات العامة المخططة للإقليم بقيمة ٢٣٦٧,٤ مليون جنيه، كما هو موضح في شكل رقم (٦/٨).

شكل رقم (٦/٨)

التوزيع النسبي للاستثمارات العامة في خطة العام المالي ٢٠١٧/١٦

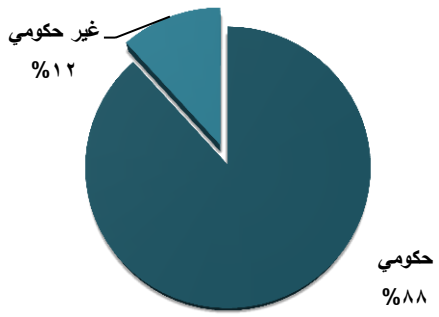

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

توزيع الاستثمارات في إقليم الدلتا حسب المحافظات

تستحوذ محافظة دمياط على ٢٤,٣٪ من إجمالي الاستثمارات العامة المستهدفة لإقليم الدلتا، تليها محافظة المنوفية بنسبة ١٩,٥٪، ثم محافظة الغربية بنسبة ١٩,٤٪، ومحافظة الدقهلية بنسبة ١٨,٧٪ ومحافظة كفر الشيخ بنسبة ١٨,١٪، كما هو موضح في شكل رقم (٧/٨).

شكل رقم (٧/٨)

التوزيع النسبي للاستثمارات العامة لإقليم الدلتا على المحافظات التابعة له في خطة العام المالي ٢٠١٧/١٦

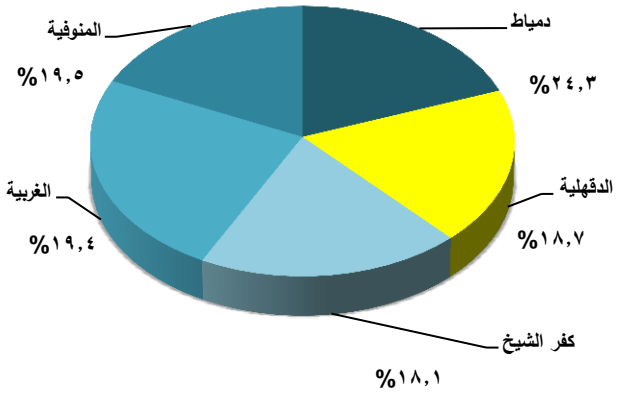

المصدر : وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

توزيع الاستثمارات في إقليم الدلتا حسب الأنشطة الاقتصادية

وبتحليل الهيكل القطاعي للاستثمارات العامة في إقليم الدلتا في خطة العام المالي ٢٠١٧/١٦، على النحو المبين بالجدول رقم (8/8) يتضح أن **الأنشطة العقارية** تستحوذ على النسبة الأكبر من الاستثمارات العامة المستهدفة لإقليم الدلتا بنسبة ٥٥,٧٪ .يلى ذلك في الأهمية نشاط **النقل والتخزين** و**خدمات التعليم** باستثمارات عامة تصل نسبتها ١٢,٢٪ و٩,٥٪ من الإجمالي على التوالي.

جدول رقم (٨/٨)

توزيع الاستثمارات العامة لإقليم الدلتا على الأنشطة الاقتصادية في خطة العام المالي ٢٠١٧/١٦

الأنشطة	حكومية	غير حكومية	إجمالي (مليون جنيه)	
			قيمة	٪
الأنشطة العقارية	١١٢٥٠	٠	١١٢٥٠	٥٥,٧
النقل والتخزين	٦٨٥,٥	١٧٧٦	٢٤٦١,٥	١٢,٢
خدمات التعليم	١٨٦٢,٩	٥٠,٤	١٩١٣,٣	٩,٥
صرف صحى	١٤٢١,٨	٩٧,٤	١٥١٩,٢	٧,٥
المياه	٧٤٤,٤	٩٢,٨	٨٣٧,٢	٤,١
الخدمات الصحية	٨٠٨,٢	٤	٨١٢,٢	٤
خدمات آخري	٥٣٨,٩٨	٢٨,١	٥٦٧,١	٢,٨
والري واستصلاح الأراضي الزراعة	**٤٣٣,٥**	**١,٤**	**٤٣٤,٩٥**	**٢,٢**
الكهرباء	٧٤,٠٢	١٤٦,٦	٢٢٠,٦	١,١
الاتصالات	٠	١١١,٦	١١١,٦	٠,٦
تجارة الجملة والتجزئة	٠	٤١,١	٤١,١	٠,٢
الصناعات التحويلية	٠,٣	٠	٠,٣	٠
تكرير البترول	٠	٩,٣	٩,٣	٠
الوساطة المالية والتأمين والضمان الاجتماعي	٠	٨,٧	٨,٧	٠
إجمالي	١٧٨١٩,٧	٢٣٦٧,٤	٢٠١٨٧,٠٧١	١٠٠

المصدر : وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

٨-٣-٤ ملامح التنمية في إقليم القناة

يبلغ إجمالي الاستثمارات العامة (حكومية – هيئات اقتصادية – شركات ٩٧ – موازنات خاصة) في إقليم القناة ٤١,٧ مليار جنيه وتستحوذ الاستثمارات الحكومية على ٤٩,٢٪ من إجمالي الاستثمارات العامة بقيمة ٢٠,٥ مليار جنيه وتستحوذ الاستثمارات غير الحكومية على ٥٠,٨٪ من إجمالي الاستثمارات العامة بقيمة ٢١,٢ مليار جنيه [شكل رقم (٨/٨)].

شكل رقم (٨/٨)

توزيع الاستثمارات العامة في إقليم القناة في خطة العام المالي ٢٠١٧/١٦

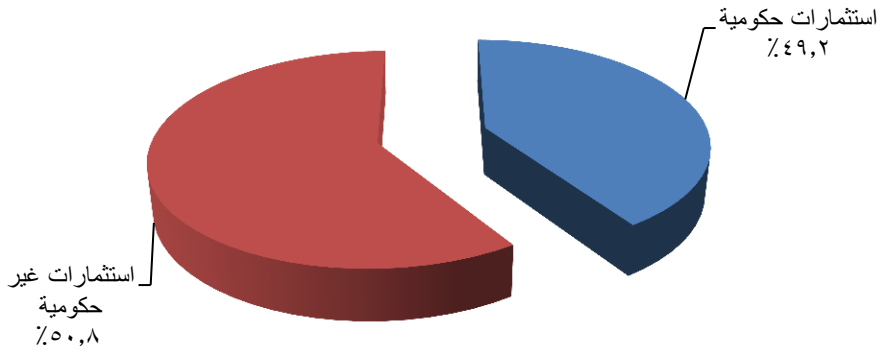

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

وكما يوضح الشكل رقم (٩/٨)، تستحوذ محافظة الاسماعيلية على أكبر نسبة من الاستثمارات العامة بنسبة ٥١,٩٪ والتي تبلغ ٢١,٦ مليار جنيه، يليها محافظة الشرقية بنسبة ١٢,٥٪، ثم محافظة السويس بنسبة ١١٪، فمحافظة بورسعيد ٩,٤٪ ومحافظة شمال سيناء بنسبة ٧,٨٪، ومحافظة جنوب سيناء بنسبة ٧,٤٪.

شكل رقم (٩/٨)

توزيع الاستثمارات العامة في إقليم القناة على محافظاته في خطة العام المالي ٢٠١٧/١٦ (٪)

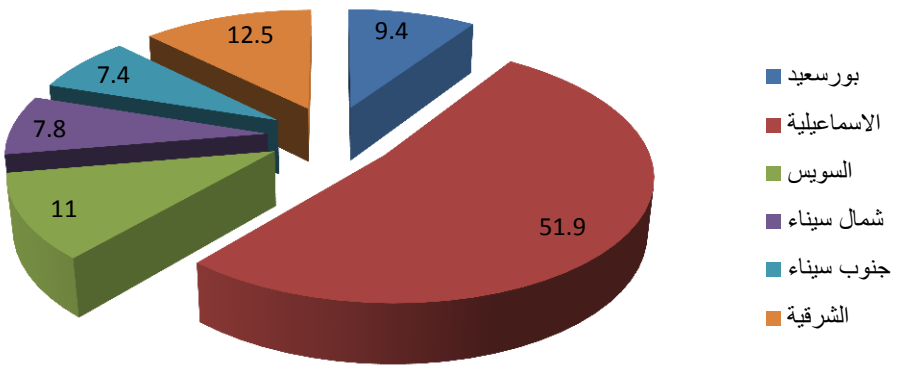

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

وبتحليل توزيع الاستثمارات العامة في إقليم القناة على الأنشطة المختلفة في خطة العام المالي ٢٠١٧/١٦، على النحو المبين بالجدول رقم (٩/٨) يتضح أن **استثمارات قناة السويس** تستحوذ على النصيب الأكبر من استثمارات إقليم القناة، بنسبة تصل إلى ٤٤,١٪، بقيمة تبلغ حوالي ١٨,٤ مليار جنيه تليها في الأهمية **استثمارات الأنشطة العقارية** والتي تمثل حوالي ٣٢,٥٪ من إجمالي الاستثمارات العامة في الإقليم لتبلغ قيمتها حوالي ١٣,٥ مليار جنيه. كما تمثل **استثمارات النقل والتخزين** ٤,٢٪ من إجمالي الاستثمارات العامة في الإقليم.

جدول رقم (٩/٨)

توزيع الاستثمارات العامة في إقليم القناة على الأنشطة المختلفة في خطة العام المالي ٢٠١٧/١٦

القيمة بالمليون جنيه

النشاط	حكومي	غير حكومي	إجمالي	
			قيمة	٪
قناه السويس	٠	١٨٣٩٣	١٨٣٩٣	٤٤,١
الانشطة العقارية	١٣٥٣٣	٠	١٣٥٣٣	٣٢,٥
النقل والتخزين	١٣٢٣,٢	٤٢٩,٧	١٧٥٢,٩	٤,٢
خدمات أخرى	١٢٨٣	١٤١,٤	١٤٢٤,٣	٣,٤
خدمات التعليم	١٣٢٢,٨	١٧,٥	١٣٤٠,٣	٣,٢
المياه	٨٩٢,٧	٣٤٠,٨	١٢٣٣,٦	٣
صرف صحى	١٠٩٩,١	١٩٧,٨	١٢٩٦,٩	٣,١
تكرير البترول	٠	٩١٥	٩١٥	٢,٢
الزراعة والري واستصلاح الأراضي	٥٤٢,٩	١٨,٧	٥٦١,٦	١,٤
الخدمات الصحية	٣٥١,١	٣,٣	٣٥٤,٤	٠,٩
الصناعات التحويلية	٦,١	٣٤٠,٦	٣٤٦,٧	٠,٨
الكهرباء	١٥٤	١٥٦,٧	٣١٠,٦	٠,٧
تجارة الجملة والتجزئة	٠	١٣٠,٧	١٣٠,٧	٠,٣
التشييد والبناء	١٨,٨	٢٢	٤٠,٨	٠,١
الاتصالات	٠	٣٣,٣	٣٣,٣	٠,١
المطاعم والفنادق	١,٧	١٨,٤	٢٠	٠
المعلومات	٠	١٠	١٠	٠
استخراجات اخرى	٩	٠	٩	٠
البترول الخام	٠	٤,٦	٤,٦	٠
الوساطة المالية والتأمين والضمان الاجتماعي	١,٣	٠,٧	٢	٠
جملة	**٢٠٥٣٨,٥**	**٢١١٧٤,١**	**٤١٧١٢,٦**	**١٠٠**

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

٨-٣-٥ ملامح التنمية في إقليم شمال الصعيد

بلغت جملة الاستثمارات العامة الموجّهة لتنمية إقليم شمال الصعيد خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ حوالي ١٠,٢٨ مليار جنيه، وذلك بنسبة ٥٪ من جملة الاستثمارات (الحكومية، والهيئات الاقتصادية، وشركات قانون ٩٧، وموازنات خاصة). وقد شكلت الاستثمارات الحكومية نسبة ٩٨٪ من إجمالي هذه الاستثمارات، وقد ساهمت الاستثمارات غير الحكومية بالنسبة المتبقية.

يوضح الشكل رقم (١٠/٨) أن محافظة المنيا تستحوذ على ٣٧,٧٪ من استثمارات الإقليم، حيث أنها أكبر محافظات الإقليم من حيث عدد السكان، يليها في ذلك محافظة الفيوم بنسبة ٣٣,١٪، ثم محافظة بني سويف بنسبة ٢٩,٢٪.

شكل رقم (١٠/٨)
توزيع الاستثمارات العامة في إقليم شمال الصعيد على محافظاته في خطة العام المالي ٢٠١٧/١٦

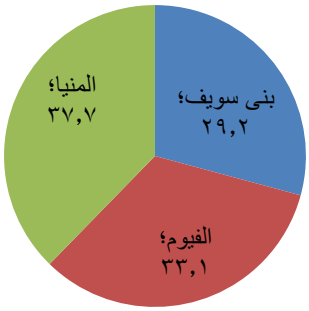

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

توزيع الاستثمارات في إقليم شمال الصعيد حسب الأنشطة الاقتصادية

يتضح من الجدول رقم (١٠/٨) أن الأنشطة العقارية تستحوذ على النسبة الأكبر من الاستثمارات (الحكومية، والهيئات الاقتصادية، وشركات قانون ٩٧، وموازنات خاصة) في عام ٢٠١٧/٢٠١٦ وذلك بنسبة ٦١٪ من الإجمالي، وتتمثل أهم مشروعات الأنشطة العقارية في البرنامج القومي للإسكان الاجتماعي.

جدول رقم (١٠/٨) توزيع الاستثمارات في إقليم شمال الصعيد حسب الأنشطة الاقتصادية (قيمة: مليون جنيه)

النشاط	حكومي	غير حكومي	الإجمالي	التوزيع النسبي (٪)
الانشطة العقارية	٦٢٥٠	١٦,٥٢	٦٢٦٦,٥٢	٦١
خدمات التعليم	١٠٥٨,٥٣٦	١٩,١	١٠٧٧,٦٣٦	١٠,٥
النقل والتخزين	٧٤٢,٧٨	٠	٧٤٢,٧٨	٧,٢
صرف صحى	٥٥٨,٢	٣٠,٢٨	٥٨٨,٤٨	٥,٧
الخدمات الصحية	٤٠٩,٦٥٤	٢,٨	٤١٢,٤٥٤	٤
المياه	٣٥٦,١٢	٢٨,٠٩	٣٨٤,٢١	٣,٧
خدمات آخري	٣٤٨,٣١٧	٢٠,٨٩	٣٦٩,٢٠٧	٣,٦
الزراعة والري واستصلاح الأراضي	٢٥١,٦٩٤	١٠,٨٥	٢٦٢,٥٤٤	٢,٦
الكهرباء	٨٢,٩١٥	٢٠,٨٥	١٠٣,٧٦٥	١
تجارة الجملة والتجزئة	٠	٢٦,٤	٢٦,٤	٠,٣
الاتصالات	٠	٢٢,٥	٢٢,٥	٠,٢
التشييد والبناء	٠	١٥	١٥	٠,١
المطاعم والفنادق	١,٣٥	٠	١,٣٥	٠,٠١
الوساطة المالية والتأمين والضمان الاجتماعي	٠,١	٣,٢٣	٣,٣٣	٠
جملة	١٠٠٥٩,٦٦٦	٢١٦,٥١	١٠٢٧٦,١٧٦	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

وفي المركز الثاني تأتي الاستثمارات الموجهة لمشروعات خدمات التعليم بنسبة ١٠,٥٪، وتتمثل أهم المشروعات في إنشاء وتجهيز ٣٣٠٠ فصل تعليم أساسي في كل محافظة من المحافظات.
وفي المركز الثالث تأتي استثمارات النقل والتخزين بنسبة ٧,٢٪، ومن أهم هذه المشروعات في إنشاء أرصفة جديدة وساحات وتجهيزات بميناء دمياط وتطوير وزيادة كفاءة دمياط، وإنشاء رافد أبو الروس /مطوبس/ فوة مرحلة أولى في محافظة كفر الشيخ، وازدواج طريق مدخل مدينة المنصورة /مدخل كوبرى طلخة بطول ١٠ كم بمحافظة الدقهلية.

٨-٣-٦ ملامح التنمية في إقليم وسط الصعيد

بلغت جملة الاستثمارات الموجهة لتنمية إقليم وسط الصعيد خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ حوالي ١١,٣٣ مليار جنيه، وذلك بنسبة ٥,٥٪ من جملة الاستثمارات (الحكومية، والهيئات الاقتصادية، وشركات قانون ٩٧، وموازنات خاصة). وقد شكلت الاستثمارات الحكومية نسبة ٦٢٪ من إجمالي هذه الاستثمارات، وقد ساهمت الاستثمارات غير الحكومية بالنسبة المتبقية.

يوضح الشكل رقم (١١/٨)، أن محافظة أسيوط تستحوذ على نسبة ٧٠٪ من استثمارات الإقليم، مقابل ٣٠٪ لمحافظة الوادي الجديد.

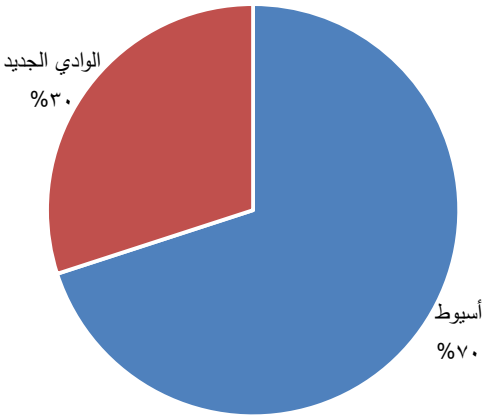

شكل رقم (١١/٨)
توزيع الاستثمارات العامة في إقليم وسط الصعيد على محافظاته
فى خطة العام المالي ٢٠١٧/١٦

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

توزيع الاستثمارات في إقليم وسط الصعيد حسب الأنشطة الاقتصادية

يتضح من الجدول رقم (١١/٨) أن الأنشطة العقارية تستحوذ على النسبة الأكبر من الاستثمارات (الحكومية، والهيئات الاقتصادية، وشركات قانون ٩٧، وموازنات خاصة) في عام ٢٠١٧/٢٠١٦ وذلك بنسبة ٣٧,٥٪ من الإجمالي، وتتمثل أهم المشروعات في البرنامج القومي للإسكان الاجتماعي بمحافظتي أسيوط والوادي الجديد.
وفي المركز الثاني تأتي الاستثمارات الموجّهة لمشروعات تكرير البترول بنسبة ٣٤,٥٪، وتتمثل أهم المشروعات في إحلال وتجديد وحدات التكرير في محافظة أسيوط، والتكسير الهيدروجينى للمازوت، وإنشاء وحدة استرجاع غازات URV، وإنشاء وحدة الإصلاح بالعامل المساعد.
وفي المركز الرابع تأتي استثمارات خدمات التعليم بنسبة ٥٪، ومن أهم هذه المشروعات مشروع القرى الأكثر احتياجاً ومشروع المجمع التكنولوجي بمحافظة أسيوط.

جدول رقم (١١/٨) توزيع الاستثمارات في إقليم وسط الصعيد في خطة العام المالي ٢٠١٧/١٦ (قيمة: مليون جنيه)

النشاط	حكومي	غير حكومي	الإجمالي	التوزيع النسبي (٪)
الانشطة العقارية	٤٢٥٠	٠	٤٢٥٠	٣٧,٥
تكرير البترول	٠	٣٩١٠,٢	٣٩١٠,٢	٣٤,٥
خدمات آخري	٥٩١,٠٠٨	٢٦,٥٢	٦١٧,٥٢٨	٥,٤
خدمات التعليم	٥٥٢,٥٩٣	١٢,٢٥	٥٦٤,٨٤٣	٥,٠
الخدمات الصحية	٤٠٢,٢٤٧	٣,٩	٤٠٦,١٤٧	٣,٦
النقل والتخزين	٣٥٨,٧٦٥	٧,٩	٣٦٦,٦٦٥	٣,٢
البترول الخام	٠	٢٦٤,٥	٢٦٤,٥	٢,٣
المياه	٢٦٢,٣٨	١٣,٢٤	٢٧٥,٦٢	٢,٤
صرف صحى	٢٢٣,٨٢	٢٠,٨٥	٢٤٤,٦٧	٢,٢
الكهرباء	٢١٣,٦٦٥	٢,٥	٢١٦,١٦٥	١,٩
الزراعة والري واستصلاح الأراضي	١٨٥,٥٤٤	٥	١٩٠,٥٤٤	١,٧
الاتصالات	٠	٢٦,٥	٢٦,٥	٠,٢
تجارة الجملة والتجزئة	٠	١١,٤	١١,٤	٠,١
التشييد والبناء	٨,٤	٠	٨,٤	٠,١
الوساطة المالية والتأمين والضمان الاجتماعي	٠,٢	١,٥٢	١,٧٢	٠,٠
استخراجات اخرى	٠,٧٩٥	٠	٠,٧٩٥	٠,٧
المطاعم والفنادق	٠,٤٢٥	٠	٠,٤٢٥	٠,٤
جملة	٧٠٤٩,٨٤	٤٣٠٦,٢٨	١١٣٥٦,١٢	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

٨-٣-٧ ملامح التنمية في إقليم جنوب الصعيد

بلغت جملة الاستثمارات الموجهة لتنمية إقليم جنوب الصعيد خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ حوالي ٢١,٥ مليار جنيه، وذلك بنسبة ١٠,٤٪ من جملة الاستثمارات (الحكومية، والهيئات الاقتصادية، وشركات قانون ٩٧، وموازنات خاصة). يوضح الشكل رقم (١٢/٨) توزيع الاستثمارات العامة (بالجهاز الحكومي، والهيئات الاقتصادية، وشركات قانون ٩٧) في إقليم جنوب الصعيد وفقاً للمحافظات. حيث تستحوذ محافظة البحر الأحمر على ٢٥٪ من استثمارات الإقليم، تليها محافظة سوهاج بنسبة ٢١٪، ثم محافظة أسوان بنسبة ٢٠٪، ومحافظة قنا بنسبة ١٩٪، وأخيراً الأقصر بنسبة ١٥٪.

شكل رقم (١٢/٨)

توزيع الاستثمارات العامة في إقليم جنوب الصعيد بحسب المحافظات في خطة العام المالي ٢٠١٧/١٦

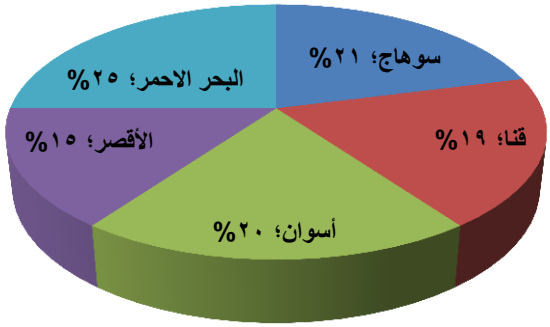

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

توزيع الاستثمارات بإقليم جنوب الصعيد بحسب النشاط الاقتصادي

ويوضح الجدول رقم (١٢/٨) توزيع الاستثمارات العامة (بالجهاز الحكومي، والهيئات الاقتصادية، وشركات قانون ٩٧) في إقليم جنوب الصعيد وفقاً للقطاعات الاقتصادية. ويتضح أن النسبة الأكبر من الاستثمارات بالإقليم تتركز في الأنشطة العقارية بنسبة ٥١,٥٪، يليها في المركز الثاني نشاط البترول الخام بنسبة ٨,٣٪، ثم خدمات التعليم بنسبة ٦,٧٪.

جدول (١٢/٨)

توزيع الاستثمارات العامة في إقليم جنوب الصعيد بحسب النشاط بخطة العام المالي ٢٠١٧/١٦ (قيمة: مليون جنيه)

النشاط	أنشطة حكومية	أنشطة غير حكومية	الإجمالي	الأهمية النسبية (٪)
الأنشطة العقارية	١١٠٠٠,٠	٥٨,٧	١١٠٥٨,٧	٥١,٥
البترول الخام	٠,٠	١٧٨٦,٩	١٧٨٦,٩	٨,٣
خدمات التعليم	١٣٩٩,٢	٣٥,٣	١٤٣٤,٥	٦,٧
النقل والتخزين	٨٧٢,٢	٥٣٢,٥	١٤٠٤,٨	٦,٥
صرف صحى	١١٨٧,٠	١٢٩,٥	١٣١٦,٤	٦,١
خدمات أخرى	١٠٦٤,١	١٩٠,٨	١٢٥٤,٩	٥,٨
المياه	٨٨٤,٣	١٥١,٨	١٠٣٦,١	٤,٨
الخدمات الصحية	٨٥٣,٨	٧٥,٩	٩٢٩,٦	٤,٣
الزراعة والرى واستصلاح الأراضي	٥١٧,٩	٣٠,٨	٥٤٨,٧	٢,٦
الكهرباء	١٢٢,٠	٣٥٩,٩	٤٨١,٩	٢,٢
الاتصالات	٠,٠	٧٢,٨	٧٢,٨	٠,٣
تجارة الجملة والتجزئة	٠,٠	٤٦,٣	٤٦,٣	٠,٢
التشييد والبناء	٢٢,٧	١٧,٥	٤٠,٢	٠,٢
الغاز الطبيعي	٠,٠	٢١,٠	٢١,٠	٠,١
استخراجات أخرى	١٢,٩	٥,٣	١٨,٢	٠,١

النشاط	أنشطة حكومية	أنشطة غير حكومية	الإجمالي	الأهمية النسبية (٪)
المطاعم والفنادق	٣,٠	١٢,٥	١٥,٥	٠,١
الوساطة المالية والتأمين والضمان الاجتماعي	٠,٠	٥,٢	٥,٢	٠,٠
تكرير البترول	٠,٠	٤,٠	٤,٠	٠,٠
المعلومات	٠,٠	٤,٠	٤,٠	٠,٠
جملة	١٧٩٣٩,١	٣٥٤٠,٦	٢١٤٧٩,٦	١٠٠,٠

المصدر : وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

وبتحليل الهيكل القطاعي للاستثمارات العامة في إقليم جنوب الصعيد في خطة العام المالي ٢٠١٧/١٦، على النحو المبين بالجدول رقم (١٢/٨) يتضح الآتي:

- تستحوذ استثمارات **الأنشطة العقارية** النصيب الأكبر في محافظات إقليم جنوب الصعيد، وتتركز في مشروعات البرنامج القومي للإسكان الاجتماعي، كما تشتمل على مشروعات للخدمات العامة.
- يليها في الأهمية استثمارات **نشاط البترول الخام** فيتركز في حفر استكشافي وإنتاجي بمناطق عمل الشركة العامة للبترول بالبحر الأحمر، وكذلك مشروع المحافظة على الطاقة.
- وتشمل **استثمارات النقل والتخزين** العديد من المشروعات منها إنشاء طريق برنيس/حلايب، وإنشاء طرق تنموية وكباري لربط محافظات جنوب الصعيد بالطرق الرئيسية شرق وغرب النيل، وإنشاء الطريق الدائري الخارجي لمدينة القصير ٢١ كم، وإنشاء وصلات البلينا بطول ٢٢ كم وطهطا بطول ٨ كم للربط مع الطريق الصحراوي، واستكمال كباري علوية وكباري على النيل، وكذلك زيادة كفاءة ميناءي الغردقة وسفاجا.

٨-٤ التوزيع المكاني لاستثمارات القطاعات الرئيسية في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠١٧/٢٠١٦

فيما يلي نستعرض ملامح التنمية المكانية في أهم القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في خطة العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ وبحيث يتم إبراز البعد المكاني في الاستثمارات المستهدفة.

٨-٤-١ التوزيع المكاني لاستثمارات قطاع التعليم

تقدر إجمالي الاستثمارات المستهدفة في نشاط التعليم (تشمل الحكومة والهيئات الاقتصادية والوحدات) في خطة ٢٠١٧/١٦ بنحو ٢٤,٨ مليار جنيه. وتتركز أكبر استثمارات لنشاط التعليم في **إقليم القاهرة** وتبلغ ٢ مليار جنيه، يليه **إقليم الدلتا** باستثمارات تبلغ ١,٩ مليار جنيه، أما الاستثمارات الغير الموزّعة فتبلغ ١٤,٩ مليار جنيه [شكل رقم (١٣/٨)].

شكل رقم (١٣/٨)

التوزيع الجغرافي لاستثمارات قطاع التعليم بحسب الأقاليم

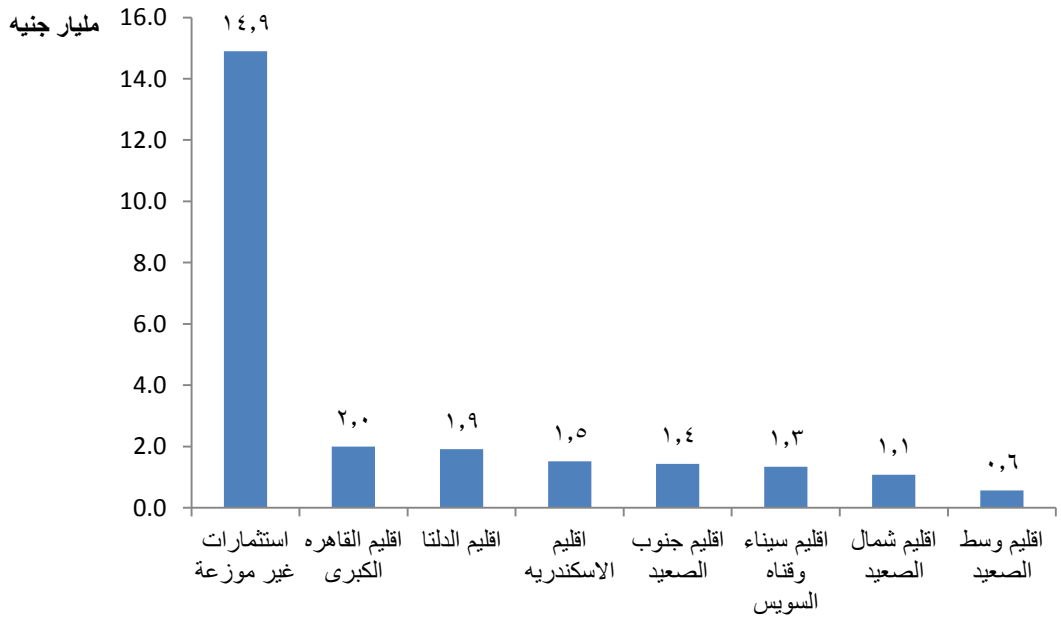

وعلى مستوى المحافظات، تأخذ **محافظتي القاهرة والاسكندرية** النصيب الأكبر من الاستثمارات الموجّهة لنشاط التعليم بقيمة استثمارات تبلغ ١٠٢٧ مليون جنيه و٩٥٠ مليون جنيه على التوالي. بينما تبلغ **الاستثمارات الغير موزّعة** ١٤,٩ مليار جنيه [شكل رقم (١٤/٨)].

شكل رقم (١٤/٨)

التوزيع الجغرافي لاستثمارات قطاع التعليم بحسب المحافظات

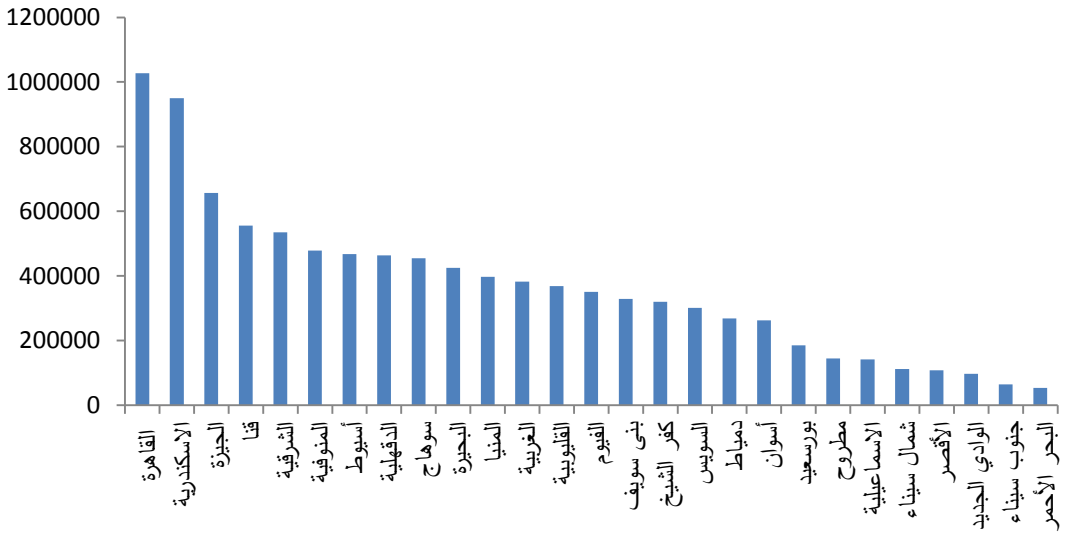

٨-٤-٢ التوزيع المكاني لاستثمارات قطاع الصحة

فيما يتعلق بالاستهداف الجغرافي للاستثمارات الحكومية والهيئات الاقتصادية الموجهة للخدمات الصحية، فيتضح من الجدول التالي أن محافظة القاهرة تستحوذ على النصيب الأكبر من جملة هذه الاستثمارات وذلك بقيمة مليار جنيه تمثل نحو ١٣,٦٪ من هذه الاستثمارات، تليها محافظة الإسكندرية بقيمة ٣١١,٥ مليون جنيه بنسبة ٤,١٪. على الجانب الآخر، بلغ نصيب محافظات الوجه القبلي نحو ١,٨ مليار جنيه بنسبة ٢٣,٥٪، بينما بلغ نصيب محافظات الوجه البحري نحو ١,٥ مليار جنيه بنسبة ١٩,٧٪، ومحافظات الحدود نحو ٧,٣٪ [الجدول رقم (١٣/٨)].

جدول رقم (١٣/٨)

التوزيع الجغرافي للاستثمارات المستهدفة (حكومية وهيئات اقتصادية) الموجهة للخدمات الصحية

بخطة عام ٢٠١٧/١٦ وفقاً للمحافظات

القيمة بالمليون جنيه

المحافظة	حكومية	هيئات اقتصادية	جملة	(٪) من الجملة
القاهرة	٩٩٣,٦	٤٠,٠	١٠٣٣,٦	١٣,٦
الإسكندرية	٢٩٧,٦	١٣,٩	٣١١,٥	٤,١
القليوبية	٢٩٩,١	٨,٠	٣٠٧,١	٤,٠
أسيوط	٣٠٢,٢	٣,٩	٣٠٦,١	٤,٠
الجيزة	٢٦٣,٧	٢,٠	٢٦٥,٧	٣,٥
الغربية	٢٦٠,٦	٠,٠	٢٦٠,٦	٣,٤
مطروح	٢٤٦,٥	٠,٠	٢٤٦,٥	٣,٢
الأقصر	٢٣٣,٨	٠,٠	٢٣٣,٨	٣,١
المنيا	٢٣٠,٥	١,٠	٢٣١,٥	٣,٠

المحافظة	حكومية	هيئات اقتصادية	جملة	(٪) من الجملة
كفر الشيخ	٢١١,٤	٠,٠	٢١١,٤	٢,٨
سوهاج	١٩٤,٩	٢,٢	١٩٧,١	٢,٦
أسوان	١٥٣,٥	٣٥,٣	١٨٨,٨	٢,٥
قنا	١٤٥,٠	٣٨,٤	١٨٣,٤	٢,٤
الدقهلية	١٦٦,٥	٠,٠	١٦٦,٥	٢,٢
الشرقية	١٥٥,٢	٣,٣	١٥٨,٥	٢,١
البحيرة	١٥٤,٩	٠,٠	١٥٤,٩	٢,٠
البحر الأحمر	١٢٦,٦	٠,٠	١٢٦,٦	١,٧
الوادى الجديد	١٠٠,٠	٠,٠	١٠٠,٠	١,٣
بنى سويف	٩٧,٢	١,٨	٩٩,٠	١,٣
المنوفية	٨٤,١	٤,٠	٨٨,١	١,٢
دمياط	٨٥,٦	٠,٠	٨٥,٦	١,١
الفيوم	٨٢,٠	٠,٠	٨٢,٠	١,١
الإسماعيلية	٦٥,٦	٠,٠	٦٥,٦	٠,٩
شمال سيناء	٥٢,٠	٠,٠	٥٢,٠	٠,٧
جنوب سيناء	٣٠,٣	٠,٠	٣٠,٣	٠,٤
بورسعيد	٢٥,٠	٠,٠	٢٥,٠	٠,٣
السويس	٢٣,٠	٠,٠	٢٣,٠	٠,٣
أخرى	٢١٨٧,٥	٢٠٠,٠	٢٣٨٧,٥	٣١,٣
الإجمالي	٧٢٦٧,٨	٣٥٣,٧	٧٦٢١,٥	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

٨-٤-٣ التوزيع المكاني لاستثمارات قطاع الرعاية الاجتماعية

بتحليل الهيكل النسبي للاستثمارات الحكومية للتضامن الاجتماعي لتقديم خدمات الرعاية الاجتماعية في خطة العام المالي ٢٠١٧/١٦، على النحو المبيّن بالجدول رقم (١٤/٨) يتضح الآتي:

- تبلغ نسبة الاستثمارات غير الموزّعة جغرافياً حوالي ٤٧٪ من الاستثمارات المستهدفة في قطاع خدمات الرعاية الاجتماعية بقيمة ٤٠ مليون جنيه.
- تستحوذ محافظة أسيوط على القدر الأكبر من الاستثمارات الحكومية في قطاع خدمات الرعاية الاجتماعية في حدود ٦,٧٪. والتي تبلغ قيمتها ٥,٧ مليون جنيه تليها في الأهمية محافظة الجيزة، والتي تستحوذ على حوالي ٤,٧٪ من الاستثمارات الحكومية في قطاع خدمات الرعاية الاجتماعية في خطة ٢٠١٧/١٦ والتي تبلغ قيمتها حوالي ٤ مليون جنيه.

جدول رقم (١٤/٨)

التوزيع الجغرافي للاستثمارات المستهدفة بخطة العام المالي ٢٠١٧/١٦ لخدمات الرعاية الاجتماعية

موزّعة على محافظات الجمهورية

المحافظات	الاستثمارات المستهدفة (ألف جنيه)	الهيكل النسبي (٪)
أسيوط	٥٧٠٠	٦,٧٣
الجيزة	٣٩٧٠	٤,٦٩
البحيرة	٢٨٩٥	٣,٤٢
المنيا	٢٦٥٠	٣,١٣
سوهاج	٢٢٠٠	٢,٦
الغربية	٢١٥٠	٢,٥٤
البحر الأحمر	٢٠٠٠	٢,٣٦
قنا	١٩٥٠	٢,٣
أسوان	١٧٥٠	٢,٠٧
القليوبية	١٧١٥	٢,٠٢
الشرقية	١٧٠٠	٢,٠١
الإسماعيلية	١٦٠٠	١,٨٩
الإسكندرية	١٣٥٠	١,٥٩
كفر الشيخ	١٢٥٨	١,٤٨
شمال سيناء	١٢٥٠	١,٤٨
القاهرة	١١٩٠	١,٤
بنى سويف	١١٨٠	١,٣٩
جنوب سيناء	١١٦٠	١,٣٧
الدقهلية	١١٣٠	١,٣٣
المنوفية	١٠٧٢	١,٢٧
بورسعيد	٨٤٠	٠,٩٩
دمياط	٨٠٠	٠,٩٤
الوادي الجديد	٨٠٠	٠,٩٤
مطروح	٨٠٠	٠,٩٤
الأقصر	٦٣٠	٠,٧٤
الفيوم	٦٠٠	٠,٧١
السويس	٣٩٠	٠,٤٦
استثمارات غير موزّعة	٤٠٠٠٠	٤٧,٢١
الإجمالي	**٨٤٧٣٠**	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

٨-٤-٤ التوزيع الجغرافي للاستثمارات الحكومية في الثقافة

بتحليل الهيكل النسبي للاستثمارات الحكومية في الثقافة في خطة العام المالي ٢٠١٧/١٦، على النحو المبين بالجدول رقم (١٥/٨) يتضح الآتي:

- تبلغ نسبة الاستثمارات غير الموزّعة جغرافياً حوالي ٤١٪ من الاستثمارات المستهدفة لوزارة الثقافة.
- تستحوذ محافظة القاهرة على القدر الأكبر من الاستثمارات الحكومية في الثقافة في حدود ٢٢٪

بقيمة ١١٠ مليون جنيه تليها في الأهمية محافظة الجيزة، والتي تستحوذ على حوالي ١٦٪ من الاستثمارات الحكومة في الثقافة لتبلغ قيمتها حوالي ٧٩,٢ مليون جنيه في خطة ٢٠١٧/١٦.

جدول رقم (١٥/٨): التوزيع المكاني للاستثمارات المستهدفة بخطة العام المالي ٢٠١٧/١٦ للثقافة موزعة على محافظات الجمهورية

المحافظات	الاستثمارات المستهدفة (ألف جنيه)	الهيكل النسبي (٪)
القاهرة	١١٠٠٠٠	٢٢,٢٨
الجيزة	٧٩١٩٠	١٦,٠٤
الأقصر	١٣٦٠٠	٢,٧٦
المنوفية	١٣٠٠٠	٢,٦٣
البحيرة	١٠٤٥٠	٢,١٢
الإسكندرية	١٠٠٠٠	٢,٠٣
الدقهلية	٩٧٧٣	١,٩٨
الغربية	٨١٥٠	١,٦٥
أسيوط	٦٨٠٠	١,٣٨
أسوان	٦٨٠٠	١,٣٨
المنيا	٥٥٠٠	١,١١
قنا	٥٥٠٠	١,١١
شمال سيناء	٥٠٠٠	١,٠١
كفر الشيخ	٤٠٠٠	٠,٨١
الوادي الجديد	٢٩٠٠	٠,٥٩
جنوب سيناء	١٥٠٠	٠,٣
الشرقية	٨٠٠	٠,١٦
استثمارات غير موزعة	٢٠٠٦٧٠	٤٠,٦٥
الإجمالي	**٤٩٣٦٣٣**	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

٨-٤-٥ التوزيع الجغرافي للاستثمارات الحكومية في قطاع الآثار

بتحليل الهيكل النسبي للاستثمارات الحكومية الموجهة لخدمات الآثار في خطة العام المالي ٢٠١٧/١٦، على النحو المبيّن بالجدول رقم (١٦/٨) يتضح الآتي:

- تبلغ نسبة الاستثمارات غير الموزّعة جغرافياً حوالي ٤٤٪ من الاستثمارات الحكومية المستهدفة في الآثار.
- تستحوذ محافظة الجيزة على القدر الأكبر من الاستثمارات الحكومية في الآثار في حدود ٤٧٪ بقيمة حوالي ١٠٦٠ مليون جنيه تليها في الأهمية محافظة أسوان، والتي تستحوذ على حوالي ٧٪ من الاستثمارات الحكومية في الآثار لتبلغ قيمتها حوالي ٧ مليون جنيه في خطة ٢٠١٧/١٦.

جدول رقم (١٦/٨)

التوزيع الجغرافي للاستثمارات الحكومية المستهدفة بخطة العام المالي ٢٠١٧/١٦ لخدمات الآثار

موزعة على محافظات الجمهورية

المحافظات	الاستثمارات المستهدفة (مليون جنيه)	الهيكل النسبي (٪)
الجيزة	١٠٥٩,٩	٤٦,٧٥
أسوان	١٦٦	٧,٣٢
القاهرة	٣٧,٣	١,٦٥
شمال سيناء	٥,٥	٠,٢٤
جنوب سيناء	٤,٨	٠,٢١
استثمارات غير موزّعة	٩٩٣,٦	٤٣,٨٣
الإجمالي	**٢٢٦٧,١**	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

٨-٤-٦ التوزيع الجغرافي للاستثمارات الحكومية لخدمات الأوقاف

بتحليل الهيكل النسبي للاستثمارات الحكومية الموجهة لخدمات الأوقاف في خطة العام المالي ٢٠١٧/١٦، على النحو المبيّن بالجدول رقم (١٧/٨) يتضح الآتي:

- تبلغ نسبة الاستثمارات غير الموزّعة جغرافياً حوالي ١٩٪ من الاستثمارات الحكومية المستهدفة لخدمات الأوقاف.
- تستحوذ محافظة القاهرة على القدر الأكبر من الاستثمارات الحكومية في خدمات الأوقاف في حدود ٢٥٪ بقيمة حوالي ٤٦,٦ مليون جنيه تليها في الأهمية محافظة القليوبية، والتي تستحوذ على حوالي ٤,٤٪ من الاستثمارات الحكومية في خدمات الأوقاف لتبلغ قيمتها حوالي ٨,٢ مليون جنيه في خطة ٢٠١٧/١٦.

جدول رقم (١٧/٨)

التوزيع الجغرافي للاستثمارات الحكومية المستهدفة بخطة العام المالي ٢٠١٧/١٦ لخدمات الأوقاف

موزعة على محافظات الجمهورية

المحافظات	الاستثمارات المستهدفة (ألف جنيه)	الهيكل النسبي (٪)
القاهرة	٤٦٦٠٠	٢٥,١٢
القليوبية	٨٢٠٠	٤,٤٢
البحيرة	٦٦٠٠	٣,٥٦
سوهاج	٥٨٠٠	٣,١٣
الاسكندرية	٥٣٥٠	٢,٨٨
الوادي الجديد	٥١٥٠	٢,٧٨
المنوفية	٤٥٠٠	٢,٤٣
الشرقية	٤٤٠٠	٢,٣٧
مطروح	٤٠٥٠	٢,١٨
دمياط	٤٠٠٠	٢,١٦
السويس	٣٩٠٠	٢,١

المحافظات	الاستثمارات المستهدفة (ألف جنيه)	الهيكل النسبي (٪)
الغربية	٣٩٠٠	٢,١
بنى سويف	٣٩٠٠	٢,١
اسوان	٣٨٠٠	٢,٠٥
البحر الاحمر	٣٨٠٠	٢,٠٥
الجيزة	٣٧٠٠	١,٩٩
كفر الشيخ	٣٦٠٠	١,٩٤
الدقهلية	٣٤٠٠	١,٨٣
الاسماعيلية	٣٣٥٠	١,٨١
قنا	٣٢٠٠	١,٧٢
اسيوط	٣٠٠٠	١,٦٢
المنيا	٢٩٠٠	١,٥٦
الأقصر	٢٩٠٠	١,٥٦
الفيوم	٢٦٥٠	١,٤٣
شمال سيناء	٢٦٥٠	١,٤٣
بورسعيد	٢٥٠٠	١,٣٥
جنوب سيناء	٢٠٠٠	١,٠٨
استثمارات غير موزعة	٣٥٧٢٥	١٩,٢٦
الإجمالي	١٨٥٥٢٥	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

٨-٤-٧ التوزيع الجغرافي للاستثمارات الحكومية الخاصة بالخدمات الشبابية والرياضية

بتحليل الهيكل النسبي للاستثمارات الحكومية في قطاع الشباب والرياضة في خطة العام المالي ٢٠١٧/١٦، يتضح أن نسبة الاستثمارات غير الموزّعة جغرافياً تبلغ حوالي ٩٥٪ من الاستثمارات الحكومية المستهدفة في قطاع الشباب والرياضة. وقد تم توزيع ٤٠ مليون جنيه من الاستثمارات الحكومية على المحافظات المختلفة على النحو المبين بالجدول رقم (١٨/٨)، ويتضح أن محافظة بنى سويف تستحوذ على القدر الأكبر من الاستثمارات الحكومية الموزّعة في قطاع الشباب والرياضة بنسبة ٨٪ بقيمة ٣,٢ مليون جنيه تليها في الأهمية محافظة الدقهلية والتي تستحوذ على نحو ٦٪ من الاستثمارات الحكومية الموزّعة في قطاع الشباب والرياضة لتبلغ قيمتها حوالي ٢,٤ مليون جنيه في خطة ٢٠١٧/١٦.

جدول رقم (١٨/٨)

التوزيع الجغرافي للاستثمارات الحكومية المستهدفة بخطة العام المالي ٢٠١٧/١٦ لقطاع الشباب والرياضة موزعة على محافظات الجمهورية

المحافظات	الاستثمارات المستهدفة (ألف جنيه)	الهيكل النسبي (٪)
بنى سويف	٣٢٠٠	٨
الدقهلية	٢٤٠٠	٦
الغربية	٢٣٠٠	٥,٧٥
المنوفية	٢٣٠٠	٥,٧٥
القاهرة	٢١٠٠	٥,٢٥
المنيا	٢١٠٠	٥,٢٥
الشرقية	١٩٠٠	٤,٧٥
الجيزة	١٨٥٠	٤,٦٣
البحيرة	١٨٠٠	٤,٥
الأقصر	١٨٠٠	٤,٥
الإسماعيلية	١٧٥٠	٤,٣٨
مطروح	١٧٥٠	٤,٣٨
سوهاج	١٧٠٠	٤,٢٥
أسوان	١٧٠٠	٤,٢٥
القليوبية	١٦٠٠	٤
دمياط	١٥٠٠	٣,٧٥
الإسكندرية	١٤٠٠	٣,٥
الفيوم	١١٠٠	٢,٧٥
السويس	١٠٠٠	٢,٥
شمال سيناء	٧٠٠	١,٧٥
البحر الأحمر	٦٥٠	١,٦٣
الوادي الجديد	٦٥٠	١,٦٣
بورسعيد	٦٠٠	١,٥
كفر الشيخ	٥٥٠	١,٣٨
أسيوط	٥٥٠	١,٣٨
قنا	٥٥٠	١,٣٨
جنوب سيناء	٥٠٠	١,٢٥
إجمالي استثمارات موزّعة	٤٠٠٠٠	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

٨-٤-٨ التوزيع الجغرافي لاستثمارات قطاع الإسكان والمرافق العامة

يوضح الجدول رقم (١٩/٨) التوزيع المكاني للاستثمارات المستهدفة بخطة العام المالي ٢٠١٧/١٦ لقطاع الإسكان والمرافق العامة موزعة على محافظات الجمهورية.

جدول رقم (٨/١٩)

التوزيع المكاني لاستثمارات قطاع الإسكان والمرافق العامة

(حكومية/هيئات اقتصادية)

المحافظات والأقاليم	الاستثمارات المستهدفة (مليون جنيه)	الهيكل النسبة (٪)
القاهرة	٦٧١٩	٨,٢
مرسى مطروح	٤٦٤٦,٣	٥,٦
الجيزة	٣٧٠٤,٨	٤,٥
الشرقية	٣٦٢٩,٧	٤,٤
القليوبية	٣٣٦٣,٣	٤,١
سوهاج	٣١٩٩,٢	٣,٩
المنوفية	٣١٩٤,٨	٣,٩
اسماعيلية	٣١٨٦,٨	٣,٩
قنا	٢٩٨٦	٣,٦
أسوان	٢٩٥٤,٣	٣,٦
الغربية	٢٩٠٨	٣,٥
الأسكندرية	٢٨٥٩,٣	٣,٥
أسيوط	٢٧٧١,٣	٣,٤
بورسعيد	٢٧٣٥,٤	٣,٣
الدقهلية	٢٧٣٣,٨	٣,٣
البحيرة	٢٧٢٥,٨	٣,٣
كفر الشيخ	٢٧١٣,٣	٣,٣
البحر الأحمر	٢٦٨٥,٣	٣,٣
دمياط	٢٦٨٠,٦	٣,٣
المنيا	٢٦٣٦,١	٣,٢
الوادي الجديد	٢٥٧٠,٥	٣,١
جنوب سيناء	٢٥٦٤,٦	٣,١
شمال سيناء	٢٥٢٦,٨	٣,١
الفيوم	٢٤٥٦,٤	٣
السويس	٢٤٤٠,٣	٣
الأقصر	٢٤٠٨	٢,٩
بني سويف	٢٢٥٦,١	٢,٧
استثمارات غير موزعة	١٢٢٦,٥	١,٥
جملة	٨٣٤٨٢,٣	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

٨-٤-٩ التوزيع الجغرافي لاستثمارات قطاع الصناعة

يتضح من الجدول رقم (٨/٢٠) أن النسبة الأكبر من الاستثمارت الصناعية (الحكومية، والهيئات الاقتصادية، وشركات قانون ٩٧) تتركز في محافظة القاهرة بنسبة حوالي ٥٠٪، يليها في المركز الثاني محافظة القليوبية بنسبة حوالي ١٩٪، وفي المركز الثالث تأتي محافظة الاسماعيلية بنسبة ١٣,٣٪.

جدول رقم (٢٠/٨)

التوزيع الجغرافي للاستثمارات الصناعية خلال العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧

القيمة: مليون جنيه

المحافظة	حكومي	أخرى	الإجمالي	التوزيع النسبي (٪)
القاهرة	٥٣,٦٥	٧٢٩,٨٠	٧٨٣,٤٥	٤٩,٥
القليوبية	–	٢٩٧,٥٠	٢٩٧,٥٠	١٨,٨
الإسماعيلية	–	٢١٠,٠٠	٢١٠,٠٠	١٣,٣
الإسكندرية	–	١٤٤,٩٣	١٤٤,٩٣	٩,٢
السويس	–	٨١,٩٥	٨١,٩٥	٥,٢
بورسعيد	–	٤٨,٦٦	٤٨,٦٦	٣,١
الشرقية	٦,٠٥	–	٦,٠٥	٠,٤
دمياط	٠,٣٠	–	٠,٣٠	٠,٠
الجيزة	٠,٢٠	–	٠,٢٠	٠,٠
استثمارات غير موزّعة	١٠,٠٠	–	١٠,٠٠	٠,٦
الإجمالي	٧٠,٢٠	١،٥١٢,٨٤	١،٥٨٣,٠٤	١٠٠,٠

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

٨-٤-١٠ التوزيع الجغرافي لاستثمارات قطاع البترول

ويوضح الجدول رقم (٢١/٨) الاستثمارات المستهدفة بالقيمة والنسب المئوية موزعة على المحافظات التي تستحوذ على الاستثمارات المخططة لقطاع البترول.

جدول رقم (٢١/٨)

نصيب محافظات الجمهورية من الاستثمارات الموجهة لقطاع البترول

(القيمة بالألف جنيه)

المحافظة	قيمة الاستثمارات	التوزيع النسبي (٪)
الإجمالي	٧,٤٧٥,٣٥٠	٪١٠٠
أسيوط	٣,٩١٠,٢٠٠	٪٥٢,٣١
البحر الأحمر	١,٨١٨,٨٢٥	٪٢٤,٣٣
السويس	٩١٦,٢٠٠	٪١٢,٢٦
الإسكندرية	٣٣٩,٩٥٠	٪٤,٥٥
الوادي الجديد	٢٦٥,٢٩٥	٪٣,٥٥
القليوبية	١١٠,٥٠٠	٪١,٤٨
القاهرة	٨١,٣٨٠	٪١,٠٩
الغربية	٩,٣٠٠	٪٠,١٢
جنوب سيناء	٨,٨٠٠	٪٠,١٢
أسوان	٧,٣٠٠	٪٠,١٠
سوهاج	٤,٠٠٠	٪٠,٠٥
شمال سيناء	٣,٦٠٠	٪٠,٠٥

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

٨-٤-١١ التوزيع الجغرافي لاستثمارات قطاع الكهرباء والطاقة

وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي (وفقاً للمحافظات) للاستثمارات الحكومية والهيئات الاقتصادية المستهدفة بقطاع الكهرباء والطاقة بخطة عام ٢٠١٧/١٦، يتضح من الجدول التالي استحواذ محافظة القاهرة على النصيب الأكبر من جملة هذه الاستثمارات بقيمة ٤٢٥,٤ مليون جنيه بنسبة ٥,٤٪. ويصل نصيب محافظات الحدود إلى ٨٪ حيث يصل نصيب محافظة البحر الأحمر منفردة إلى ١٧١,٧ مليون جنيه بنسبة ٣,٤٪. ويصل نصيب محافظات الوجه القبلي إلى نحو ٧,٣٪، ومحافظات الوجه البحري إلى ٥,٢٪ [جدول رقم (٢٢/٨)].

جدول رقم (٢٢/٨)

التوزيع الجغرافي للاستثمارات المستهدفة (حكومية وهيئات اقتصادية) الموجهة لقطاع الكهرباء والطاقة بخطة عام ٢٠١٧/١٦ وفقاً للمحافظات

القيمة بالمليون جنيه

المحافظة	حكومية	هيئات اقتصادية	جملة (حكومية وهيئات اقتصادية)	(٪) من الجملة
القاهرة	٦٠,٦	٣٦٤,٩	٤٢٥,٤	٥,٤
البحر الأحمر	١٧,٨	٢٤٩,٥	٢٦٧,٣	٣,٤
الجيزة	٢٧,٤	١٤٤,٣	١٧١,٧	٢,٢
المنوفية	٢٣,٤	١٣٩,٦	١٦٣,٠	٢,١
الشرقية	١٢,٥	١٣٢,٧	١٤٥,٢	١,٩
مطروح	٦٣,٩	٨٠,٠	١٤٣,٩	١,٨
الوادى الجديد	١٢٩,٧	١,٠	١٣٠,٧	١,٧
أسوان	٢٨,١	٦٤,٨	٩٢,٨	١,٢
أسيوط	٨٤,٠	١,٥	٨٥,٥	١,١
سوهاج	٣٢,٧	٤١,٢	٧٣,٩	٠,٩
شمال سيناء	٧٢,٣	٠,٠	٧٢,٣	٠,٩
الإسكندرية	١١,٤	٥١,٩	٦٣,٣	٠,٨
السويس	٢٤,٠	٢٢,٠	٤٦,٠	٠,٦
المنيا	٤٠,٤	١,٤	٤١,٨	٠,٥
الفيوم	٢٠,٢	١٨,٠	٣٨,١	٠,٥
قنا	٣٢,٢	٢,٩	٣٥,١	٠,٤
بنى سويف	٢٢,٤	١,٥	٢٣,٩	٠,٣
الإسماعيلية	٢٢,٩	٠,٠	٢٢,٩	٠,٣
الدقهلية	٢٢,٥	٠,٠	٢٢,٥	٠,٣
الغربية	١٧,٨	٠,٠	١٧,٨	٠,٢
بورسعيد	١٢,٣	٢,٠	١٤,٣	٠,٢
الأقصر	١١,٢	١,٦	١٢,٧	٠,٢
القليوبية	١٠,٢	٠,٠	١٠,٢	٠,١
جنوب سيناء	١٠,٠	٠,٠	١٠,٠	٠,١
دمياط	٢,١	٧,٠	٩,١	٠,١
كفر الشيخ	٨,٢	٠,٠	٨,٢	٠,١
البحيرة	٦,٩	٠,٠	٦,٩	٠,١
(غير موزعة)	١٣١,٩	٥٥٣١,٩	٥٦٦٣,٨	٧٢,٤
الإجمالي	٩٥٨,٧	٦٨٥٩,٥	٧٨١٨,٢	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

٨-٤-١٢ التوزيع الجغرافي لاستثمارات قطاع النقل

يتضح من الجدول رقم (٢٣/٨) أن النسبة الأكبر من استثمارت نشاط النقل والتخزين (الحكومية، والهيئات الاقتصادية، وشركات قانون ٩٧) تتركز في محافظة القاهرة بنسبة حوالي ١٦,٥٪، يليها في المركز الثاني محافظة القليوبية بنسبة ٩,٩٪، ومحافظة الجيزة بنسبة ٩,٢٪، ثم محافظة دمياط بنسبة ٧,٤٪.

جدول رقم (٢٣/٨)

التوزيع الجغرافي لاستثمارات قطاع النقل والتخزين خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦

المحافظة	أنشطة الجهاز الحكومي	أنشطة غير حكومية	الإجمالي (مليون جنيه)	التوزيع النسبي (٪)
القاهره	٣،٣٩٨	٦٥١,٦	٤،٠٥٠	١٦,٥
القليوبية	٢،٣٦٩	٥٧	٢،٤٢٦	٩,٩
الجيزة	٢،٢٤١	١٠	٢،٢٥١	٩,٢
دمياط	٥٤	١٧٦٠	١،٨١٤	٧,٤
الاسكندرية	١،٠٩٩	٥٤٦	١،٦٤٥	٦,٧
الشرقية	٥٩٥	٢٧	٦٢٢	٢,٥
الاسماعيلية	٣٧٨	٩٠	٤٦٨	١,٩
سوهاج	٢١٢	٢٢٤	٤٣٦	١,٨
البحيرة	٣٤٤	٠	٣٤٤	١,٤
الفيوم	٣٣٢	٠	٣٣٢	١,٤
البحر الاحمر	١٨٤	١٣٣	٣١٧	١,٣
السويس	٣٤	٢٦٠	٢٩٥	١,٢
المنيا	٢٧٧	٠	٢٧٧	١,١
كفر الشيخ	٢٤٤	٠	٢٤٤	١
الوادى الجديد	٢٣٩	١	٢٤٠	١
قنا	١٠٩	١٢٣	٢٣٣	٠,٩
اسوان	١٨٢	٤٧	٢٢٩	٠,٩
مطروح	١٩٤	٩	٢٠٣	٠,٨
جنوب سيناء	١٦٩	٢٩	١٩٨	٠,٨
الدقهلية	١٩٣	٠	١٩٣	٠,٨
الأقصر	١٨٥	٥	١٨٩	٠,٨
الغربية	١٥٣	١١	١٦٤	٠,٧
بنى سويف	١٣٤	٠	١٣٤	٠,٥
اسيوط	١٢٠	٧	١٢٧	٠,٥
شمال سيناء	٩٠	٢	٩٢	٠,٤
بورسعيد	٥٧	٢١	٧٩	٠,٣
المنوفية	٤٢	٥	٤٧	٠,٢
استثمارات غير موزّعة	١٤٣٨	٥٤٥٩	٦٨٩٧	٢٨,١
إجمالى عام	١٥٠٦٦	٩٤٧٨	٢٤٥٤٤	١٠٠

المصدر : وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

آلية المتابعة

آلية متابعة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠١٦/٢٠١٧

تستهدف عملية المتابعة في المقام الأول رفع كفاءة المال العام وتحسين حياة المواطنين بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتتضمّن عملية المتابعة وضع نظام متكامل لمؤشرات قياس الأداء التي تسمح بتتبع مدى التقدّم الذي يتم إحرازه بالنسبة لتحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة خلال العام ٢٠١٦/٢٠١٧.

ومن المتوقع أن تتم عملية المتابعة على ثلاث مستويات رئيسية، يركز المستوى الأول على المتابعة على المستوى القومي لمؤشرات قياس أداء التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة (الاقتصادي والاجتماعي والبيئي).

ويشمل المستوى الثاني من المتابعة مراجعة التقدّم الذي يتم إحرازه بالنسبة للسياسات والآليات التي يتضمّنها برنامج الحكومة على المدى المتوسط. أما المستوى الثالث والأخير، فيتضمّن متابعة تنفيذ الأنشطة والمشروعات المختلفة التي تتضمّنها خطة التنمية المستدامة للعام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧.

الإطار العام لمنظومة المتابعة

(إطار حاكم)

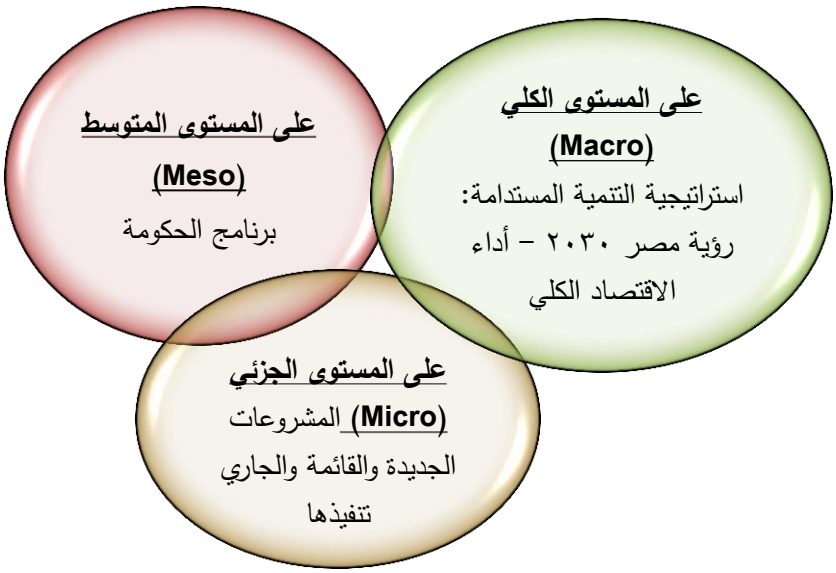

ومن المتوقع أن يتم إصدار تقارير للمتابعة نصف سنوية توضّح مدى التقدّم الذي يتم إحرازه على المستويات الثلاث السابق الإشارة إليها. وتشير هذه التقارير إلى المعوقات أو المشكلات التي قد تعترض تنفيذ السياسات والبرامج والمشروعات، وتقترح أيضاً الحلول التي تُساهم في معالجة هذه التحديّات والتصدّي للمشكلات. كما تُستخدَم هذه التقارير كآلية للتنسيق بين الجهات المعنيّة وشركاء التنمية المختلفين. وتقدّم الحكومة هذه التقارير إلى مجلس النواب بشكل دوري لمناقشتها.

وفي هذا الإطار، تم إعداد مجموعة من النماذج التي تم إرسالها إلى كافة الوزارات والهيئات المعنيّة للبدء في استكمالها اعتباراً من الربع الأول من العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦. وتهدف هذه النماذج إلى التعرّف على المشروعات التي سيتم تنفيذها لتحقيق الأهداف الخاصة بكل جهة من الجهات في إطار برنامج عمل الحكومة في الأجل المتوسط ٢٠١٦-٢٠١٨، وباعتبار أن خطة العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ تُعد هي خطة التنمية المستدامة للعام الأول لتنفيذ البرنامج.

البرنامج	الهدف في برنامج الحكومة		
	اقتصادي	اجتماعي	بيئي
الوزارة			

البرنامج	اسم المشروع الرئيسي	اسم المشروع الفرعي	قائم/جديد	تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء المتوقع
الوزارة					

البرنامج	إقليم/ نطاق تنموي	محافظة	مركز/ مدينة	قرية
الوزارة				

ويتم من خلال هذه الاستمارات التأكد من دمج الأبعاد الثلاث للتنمية المستدامة في إطار منظومة التخطيط والمتابعة وللتعرّف على الخطط (ربع السنوية) للجهات المعنيّة لتحقيق الأهداف الخاصة بكل جهة في إطار برنامج عمل الحكومة.

كما تتضمّن النماذج أيضاً آلية للمتابعة على مستوى المُدخلات من خلال التعرّف على التدفقات المالية اللازمة لتنفيذ البرامج والمشروعات المختلفة ومدى إتاحتها كأحد آليات متابعة الخطة على مستوى المُدخلات (التمويل). وتشمل هذه النماذج أيضاً آلية لمتابعة الإنجاز المادي الذي يتم تحقيقه على أرض الواقع من خلال نسب تنفيذ المشروع. ومن ثمّ، تتحقق المتابعة على مستوى المُخرجات.

البرنامج	التكلفة الاستثمارية الإجمالية (مليون جنيه)	الاستثمارات المخصصة في لعام ٢٠١٧/١٦ (مليون جنيه)	المنفذ حتى ٢٠١٦/٦/٣٠	(٪)	النسبة المخططة تنفيذ الأعمال خلال ٢٠١٧/١٦ (٪)	المنفذ بالفعل (٪)
الوزارة						

البرنامج	الدفعات المنصرفة من بنك الاستثمار القومي (مليون جنيه) و(٪)				الإنفاق (مليون جنيه) و(٪)			
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع
الوزارة								

وتهدف هذه النماذج أيضاً إلى تحديد المعوقات التي قد تواجه تنفيذ البرامج أو المشروعات سواءً من الناحية المالية أو الإدارية أو الفنية أو خلافه، وذلك بهدف وضع آليات لمواجهة هذه التحديات وحل المشكلات آنياً، والمساهمة في تنفيذ البرامج والمشروعات في المدى الزمني المحدد لها وفقاً للخطة الموضوعة.

البرنامج	المعوقات			
	مالية	إدارية/إجرائية	فنية	أخرى
الوزارة				

وتتولى عدد من الجهات متابعة عملية المتابعة وفقاً للجدول التالي:

الجهات التي تتولى المتابعة

	المستوى الكلي	المستوى المتوسط	المستوى الجزئي
العناصر	▪ استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ ▪ أداء الاقتصاد الكلي	برنامج الحكومة	المشروعات
جهات التنسيق	▪ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ▪ الجهاز المركزي للمحاسبات ▪ وحدات المتابعة في الوزارات المختلفة	▪ التنظيم والإدارة ▪ وحدات المتابعة في الوزارات المختلفة	▪ بنك الاستثمار القومي ▪ مكاتب التخطيط الإقليمي ▪ الوحدات المحلية

وتعد عملية المتابعة خطوة في إطار منظومة أشمل للمتابعة والتقييم وقياس الأثر سيتم استكمالها خلال العام المالي الحالي استكمالاً للجهد الذي بذلته وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري خلال الأعوام القليلة الماضية والذي اشتمل على بناء منظومة الكترونية للتخطيط والمتابعة، واستخدامها للربط بين الوزارة وكافة جهات الإسناد الكترونياً.

وتستمر أيضاً الجهود المبذولة لتطوير منظومة التخطيط والمتابعة من خلال تنمية قدرات العاملين عليها بالوزارات المختلفة، وإعداد أدلة عمل لإستخدامها في عملية التخطيط والمتابعة على المستوى القومي والمحلي وأيضاً بناء منظومة مؤشرات قياس الأداء على مستوى المدخلات والمخرجات والنتائج وإعداد مشروع قانون للتخطيط الموحد للربط بين التخطيط على المستوى القومي وعلى المستوى المحلي ووفقاً للآجال الزمنية المختلفة وللربط بين التخطيط الاقتصادي والاجتماعي والبيئي من ناحية والتخطيط المكاني من ناحية أخرى.

الملحق

جدول رقم (١)

الموارد والاستخدامات الكلية للاقتصاد المصري

للفترة من ٢٠١١/٢٠١٢ حتى مستهدف ٢٠١٦/٢٠١٧ و٢٠١٧/٢٠١٨

(بالأسعار الجارية وبالمليار جنيه)

البيان	٢٠١٣/ ٢٠١٤	٢٠١٤/ ٢٠١٥	٢٠١٥/ ٢٠١٦	٢٠١٦/ ٢٠١٧	٢٠١٧/ ٢٠١٨	معدل النمو الحقيقي ٪ *	
	فعلى	مبدئي	متوقع	مستهدف	مستهدف	٢٠١٦/ ٢٠١٧	٢٠١٧/ ٢٠١٨
الموارد							
الناتج المحلى الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج	٢١٩٥,٧	٢٤٧٥,٨	٢٧٣٦,٣	٣٠٩٥,٠	٣٥٨٦,٢	٣,٤	٥,١
صافي الضرائب غير المباشرة	(٧٥,٩)	(٢٩,٢)	٣٥,٠	١٤٩,٨	٢٠٣,٧		
الناتج المحلى الإجمالي بسعر السوق	٢١١٩,٨	٢٤٤٦,٦	٢٧٧١,٣	٣٢٤٤,٨	٣٧٨٩,٩	٥,٢	٦,٠
الواردات من السلع والخدمات	٤٨٣,٠	٥٢٦,٠	٥٥٣,٩	٦٤٠,٥	٧٣٨	٩,٥	٨,١
مجموع الموارد	٢٦٠٢,٨	٢٩٧٢,٦	٣٣٢٥,٢	٣٨٨٥,٣	٤٥٢٧,٩	٦	٦,٤
الاستخدامات							
الاستهلاك النهائي الخاص	١٧٥٦,٤	٢٠١٥,١	٢٢٦٧,٧	٢٥٧٠,٥	٢٩٦٨,١	٣,٠	٤
الاستهلاك النهائي الحكومي	٢٥٢,٤	٢٨٧,٤	٣٢١,٠	٣٦٤	٤٢٢,٧	٣,٩	٥
مجموع الاستهلاك النهائي	٢٠٠٨,٨	٢٣٠٢,٥	٢٥٨٨,٧	٢٩٣٤,٥	٣٣٩٠,٨	٣,١	٤,٢
الاستثمار الثابت	٢٦٥,١	٣٣٣,٧	٣٩٤,٥	٥٧٠	٦٨٤,٦	٢٨,١	١٦,٦
التغير في المخزون	٢٥,٥	١٥,٥	١٤,٠	٠,٠	٠,٠		
جملة الإنفاق على الاستثمار	٢٩٠,٦	٣٤٩,٢	٤٠٨,٥	٥٧٠,٠	٦٨٤,٦	٢٤,١	١٦,٦
الصادرات من السلع والخدمات	٣٠٣,٤	٣٢٠,٩	٣٢٨,٠	٣٨٠,٨	٤٥٢,٥	٥,٥	٧,٩
مجموع الاستخدامات	٢٦٠٢,٨	٢٩٧٢,٦	٣٣٢٥,٢	٣٨٨٥,٣	٤٥٢٧,٩	٦,٠	٦,٤

* بالأسعار الثابتة / باستبعاد أثر الزيادة في الأسعار.

جدول رقم (٢)

الإنتاج والناتج المحلى ومعدل النمو في خطة عام ٢٠١٦/٢٠١٧

(بتكلفة العوامل وبالأسعار الجارية وبالمليار جنيه)

القطاعـــات	إجمالي الإنتاج المحلى		الناتج المحلى الإجمالي	
	القيمة	معدل النمو الحقيقي %	القيمة	معدل النمو الحقيقي ٪
الزراعة والغابات والصيد	٤٩٦,٧	٣,٠	٣٥٧,٤	٣,٠
استخراج البترول والغاز وأخرى	٢٧٩,١	١,٨-	٢٥١,٤	١,٥-
الصناعات التحويلية ومنتجات البترول	١٢٩٢,٩	٣,١	٥٢٩,٩	٣,٥
الكهرباء	٨٥,٧	٤,١	٥٢,١	٤,٦
المياه	١٩,٧	٢,٨	١٤,٨	٣,٣
الصرف الصحي واعادة الدوران	٨,٠	٣,٢	٣,٧	٣,٧
التشييد والبناء	٣٦٦,٩	٩,٠	١٦٥,٣	٩,٣
النقل و التخزين	١٩٦,٧	٤,٠	١٤٣,٩	٤,٤
الاتصالات	١٠١,٠	٧,٩	٥٨,٥	٧,٩
المعلومات	١٣,٧	٣,٥	٩,٦	٤,٠
قناة السويس	٥٤,٣	٢,٥	٥٣,٦	٣,٢
تجارة الجملة والتجزئة	٤٩٠,٣	٣,٥	٤٢٢,٢	٣,٧
الوساطة المالية والأنشطة المساعدة	١٣١,٥	٣,١	١٢٣,٤	٣,٦
التأمين والتأمينات الاجتماعية	٢٦,٩	٣,٠	٢٤,٧	٣,٥
المطاعم والفنادق	٦٣,٠	٢,٧	٤٦,٨	٣,٢
الملكية العقارية	٢٤٣,٨	٣,٠	٢٢٣,٦	٣,٣
خدمات الأعمال	١٣٤,٣	٣,١	٩٠,٤	٣,٤
الحكومة العامة	٣٩٦,٥	٤,٦	٣٧١,٣	٤,٨
خدمات التعليم	٦٣,١	٣,٠	٥٥,٩	٣,٥
الخدمات الصحية	١٠٥,٠	٣,٠	٧٠,٤	٣,٥
خدمات أخرى	٤٨,٧	٣,٠	٢٦,١	٣,٠
الإجمالي	٤٦١٧,٨	٣,٤	٣٠٩٥,٠	٣,٤

جدول رقم (٣)

شراء الأصول غير المالية في خطة ٢٠١٧/٢٠١٦ موزعة على القطاعات الاقتصادية

(مليون جنيه)

القطاعات الأقتصادية	الجهاز الحكومي (الموازنة العامة للدولة)				قطاع الاعمال				الإجمالى	
	الجهاز الادارى	الإدارة المحلية	الهيئات الخدمية	جملة	الهيئات الاقتصادية	شركات قانون ٩٧	شركات قانون ٢٠٣	شركات قابضة نوعية	الخاص والتعاونى	قيمة	٪
الزراعة والرى والصيد	٢٥٩٧,٤	٠,٣	٩٢٤,٨	٣٥٢٢,٥	٢٠٤,٦	١,٠	٣٦,٣		٢٦٥٠٠,٠	٣٠٢٦٤,٤	٥,٣
الاستخراجات	٠,٠	٠,٠	٢٥,٠	٢٥,٠	٨٥,٠	٢٠٧٦,٤	٠,٠	٦١٨٢,٠	٥٥٦٣٠,٠	٦٣٩٩٨,٤	١١,٢
أ. البترول الخام				٠,٠	٦٤,٠	٢٠٧١,٠		٥٠,٠	٢٦٥٠,٠	٤٨٣٥,٠	٠,٨
ب. الغاز الطبيعى				٠,٠	٢١,٠			٦١٣٢,٠	٣٧٩٨٠,٠	٤٤١٣٣,٠	٧,٧
ج. استخراجات اخرى			٢٥,٠	٢٥,٠		٥,٤			١٥٠٠٠,٠	١٥٠٣٠,٤	٢,٦
الصناعات التحويلية	٥٩,٠	٠,٠	١١,٢	٧٠,٢	٣٤,٥	٦٧٦٧,٢	٨٧٥,٥	٤٣٨,٠	٤٧٠٠٠,٠	٥٥١٨٥,٤	٩,٧
أ. تكريرالبترول				٠,٠		٥٢٨٨,٩				٥٢٨٨,٩	٠,٩
ب.تحويلية أخرى	٥٩,٠		١١,٢	٧٠,٢	٣٤,٥	١٤٧٨,٣	٨٧٥,٥	٤٣٨,٠	٤٧٠٠٠,٠	٤٩٨٩٦,٥	٨,٨
الكهرباء	٣٢٢,٢	٦٣٢,٧	٣,٨	٩٥٨,٧	٦٨٥٩,٥		٦,١	٥٥٥٠,٠	٣٥,٠	٦٣٣٦٤,٣	١١,١
المياه	١٠٤٦,٧		٣٤٥٥,٥	٤٥٠٢,٢	٢٩٩٤,٧					٧٤٩٦,٩	١,٣
الصرف الصحى	٢٠٩٩,٣		٤٦٣١,٥	٦٧٣٠,٨	١٤٠٨,٧					٨١٣٩,٥	١,٤
التشييد والبناء	١١٨,٩		٢٩,٣	١٤٨,٢	٥٤,٥	٤٥٠,٠	٩٣٢,٧		١٢١٠٠,٠	١٣٦٨٥,٤	٢,٤
النقل والتخزين	٥٨٥,٧	٢٢٣٨,٥	١٢٢٤٠,٤	١٥٠٦٤,٦	٨١٤٤,٤	١٣٣٣,٢	٦٩٦,٥	٦٥٨٩,٨	٢٢٠٠٠,٠	٥٣٨٢٨,٥	٩,٤
الاتصالات	١٠٢٢,٢		٢٨,٩	١٠٥١,١	٩٦٥,١				١٨٠٠٠,٠	٢٠٠١٦,٢	٣,٥
المعلومات	١٦٨,١		٢٠,٥	١٨٨,٦	٢٠٩,٥	١٠,٠			٧٥٠٠,٠	٧٩٠٨,١	١,٤
قناة السويس				٠,٠	١٨٣٩٣,٠					١٨٣٩٣,٠	٣,٢
تجارة الجملة والتجزئة				٠,٠	٢٦٧,٣	٢٤٩,٧	١١,٦		١٧٠٠٠,٠	١٧٥٢٨,٦	٣,١
الوساطة المالية والتأمين والضمان الاجتماعي		٣,١	٢١,٤	٢٤,٥	١,١	٢١,٣	٣٣,٨			٨٠,٧	٠,٠
المطاعم والفنادق	٥,٣		٤,٨	١٠,١	٣٢,٨		٦٩٨,٤		١٠٠٠٠,٠	١٠٧٤١,٣	١,٩
الأنشطة العقارية	٦١٠٧٨,١		٤٣,٠	٦١١٢١,١	٥٨٣,١				٥٣٠٠٠,٠	١١٤٧٠٤,٢	٢٠,١
خدمات التعليم والصحة والخدمات الشخصية	٢٦٨٠٥,٥	٥٦٣١,٠	١٨٨٥٧,١	٥١٢٩٣,٦	٨٢٥٩,٢	٢٤٣,٣	٠,٠	٠,٠	٢٢٦٣٥,٠	٨٢٤٣١,١	١٤,٥
أ. خدمات التعليم	١٣٨٠٠,٢	١٨٦١,٢	٨٨٨٦,٣	٢٤٥٤٧,٧	٢٥٦,٨				٦٠٠٠,٠	٣٠٨٠٤,٥	٥,٤
ب. الخدمات الصحية	٤٠٦٢,٤	١٠١٠,٠	٢١٩٥,٣	٧٢٦٧,٧	٣٥٣,٧				٥٠٠٠,٠	١٢٦٢١,٤	٢,٢
ج. خدمات أخرى	٨٩٤٢,٩	٢٧٥٩,٨	٧٧٧٥,٥	١٩٤٧٨,٢	٧٦٤٨,٧	٢٤٣,٣			١١٦٣٥,٠	٣٩٠٠٥,٢	٦,٨
موازنات خاصة				٠,٠	٢٣٤,٠					٢٣٤,٠	٠,٠
احتياطيات عامة	٢٠٠٠,٠			٢٠٠٠,٠						٢٠٠٠,٠	٠,٤
الإجمالي العام	٩٧٩٠٨,٤	٨٥٠٥,٦	٤٠٢٩٧,٢	١٤٦٧١١,٢	٤٨٧٣١,٠	١١١٥٢,١	٣٢٩٠,٩	٦٨٧١٤,٨	٢٩١٤٠٠,٠	٥٧٠٠٠٠,٠	١٠٠,٠

جدول رقم (٤)

مصادر تمويل الاستثمارات المقترحة في خطة ٢٠١٦/٢٠١٧

(الاستثمارات الحكومية ـ استثمارات الهيئات والوحدات الاقتصادية)

(مليار جنيه)

الموازنات	موارد ذاتية	منح ومعونات	قروض وتسهيلات	خزانة عامة	بنك الاستثمار	مساهمات خزانة PPP+	مصادر أخرى	إجمالي
الجهاز الإداري	٧٢,٤	٠,٩	٠,٠	٢٤,٣	٠,٠	٠,٣	٠,٠	٩٧,٩
الإدارة المحلية	١,٠	٠,٠	٠,٠	٧,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٨,٥
الهيئات الخدمية	٥,٥	٠,٤	٠,١	٣٣,٢	٠,٠	١,٢	٠,٠	٤٠,٣
جملة الاستثمارات الحكومية	**٧٨,٩**	**١,٣**	**٠,١**	**٦٥,٠**	**٠,٠**	**١,٤**	**٠,٠**	**١٤٦,٧**
الهيئات الاقتصادية	١٧,٦	٠,٠	٢٣,١	٠,٠	٢,٤	٢,٠	٣,٥	٤٨,٥
الوحدات الاقتصادية	٣,٢	٠,٠	٧,٠	٠,٠	٠,٧	٠,٠	٠,٣	١١,٢
موازنات أخرى	٠,٢	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٢
إجمالي الاستثمارات	**٩٩,٩**	**١,٣**	**٣٠,٢**	**٦٥,٠**	**٣,٠**	**٣,٤**	**٣,٨**	**٢٠٦,٦**

جدول رقم (٥) البرامج الرئيسية لاستثمارات أهم الجهات (الجهاز الحكومي) في مقترح خطة ٢٠١٧/٢٠١٦

البرنامج	٢٠١٣/٢٠١٤ (فعلى)			٢٠١٤/٢٠١٥ مبدئى			٢٠١٥/٢٠١٦ (متوقع)			٢٠١٦/٢٠١٧ (مقترح التخطيط)			
	جملة	تمويل الخزانة العامة	منح / ذاتى / قروض	جملة	تمويل الخزانة العامة	منح / ذاتى / قروض	جملة	تمويل الخزانة العامة	منح / ذاتى / قروض	جملة	تمويل الخزانة العامة	منح / ذاتى / قروض	مشاركة القطاع الخاص
(١) الزراعة وإستصلاح الأراضي	١٢٣٥,٤	١٠٤٥,٩	١٨٩,٥	١٠١٨,١	٧٤٤,٧	٢٧٣,٤	٥٩٦,٢	٤٣٤,٤	١٦١,٨	٧٤٥,٩	٦٤٠,٩	١٠٥	٠,٠
ـ استصلاح الاراضي	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١٦٩,٨	١٦٩,٨	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
ـ تنمية خدمات الإنتاج النباتي (إرشاد ، بحوث)	١٠٥٤,٣	٩٠٥,٣	١٤٩,٠	٥٣٦,٤	٣٤٩,٨	١٨٦,٦	٣٥٣,١	٢٨٥,٩	٦٧,٢	٦٤٢,١	٥٨٣,٢	٥٨,٩	٠,٠
ـ تنمية الخدمات البيطرية و السمكية	١٨١,١	١٤٠,٦	٤٠,٥	٣١١,٩	٢٢٥,١	٨٦,٨	٢٤٣,١	١٤٨,٥	٩٤,٦	١٠٣,٨	٥٧,٧	٤٦,١	٠,٠
(٢) الـــــري	٣٠٦١,١	٢٣٧٨,٤	٦٨٢,٧	٤١٤٦,٤	٣٢٢٣,١	٩٢٣,٣	٤١٤٦,٥	٣٠٥٠,٥	١٠٩٦,٠	٢٧٨٢,٦	٢٦٥٢,٠	١٣٠,٦	٠,٠
ـ شبكات الري والصرف ومحطاتها	١٤٤٧,٨	١٣١٥,٧	١٣٢,١	١٥٥٧,٥	١٣٨٠,٩	١٧٦,٦	٢٠٢٧,٧	١٩٠١,٩	١٢٥,٨	١٥٤٨,١	١٥٤٢,٠	٦,١	٠,٠
ـ تأهيل ودعم مرافق الري والسد العالى والشواطىء المصرية	٧٧١,١	٥٣١,٦	٢٣٩,٥	٧٩١,٥	٤١١,٢	٣٨٠,٣	١٢٤٠,٨	٥٨٥,٨	٦٥٥,٠	٥٢٠,٤	٤٩٠,٠	٣٠,٤	٠,٠
ـ تنمية الموارد المائية	٨٤٢,٢	٥٣١,١	٣١١,١	١٧٩٧,٤	١٤٣١,٠	٣٦٦,٤	٨٧٨,٠	٥٦٢,٨	٣١٥,٢	٧١٤,١	٦٢٠,٠	٩٤,١	٠,٠
(٣) الصناعة والتجارة الخارجية	١٠٩,٠	٩٦,٦	١٢,٤	٢١٤,٣	٨٨,٤	١٢٥,٩	٨٣١,٣	٣١٤,٥	٥١٦,٨	٦١٣,٨	٢٢٢,٢	٣٩١,٦	٠,٠
ـ المراقبة والجودة	٣٠,٢	٢٩,٥	٠,٧	١٨,٣	١١,٠	٧,٣	٢٧,٢	٢٧,٢	٠,٠	١٨,٩	١٨,٩	٠,٠	٠,٠
ـ التدريب والتكنولوجيا	٢٢,٨	٢٢,٦	٠,٢	٨٢,١	٤٦,٣	٣٥,٨	٥٦٥,٦	٢٤١,٠	٣٢٤,٦	٥٥٧,٨	١٧٥,٢	٣٨٢,٦	٠,٠
ـ الخدمات الصناعية وتوطين المدابغ	٣٥,١	٢٥,٠	١٠,١	٨٨,٠	٧,٨	٨٠,٢	٢٠٩,١	١٦,٩	١٩٢,٢	١٢,٣	١٢,٣	٠,٠	٠,٠
ـ تنمية الصادرات والتجارة الخارجية	٢٠,٩	١٩,٥	١,٤	٢٥,٩	٢٣,٣	٢,٦	٢٩,٤	٢٩,٤	٠,٠	٢٤,٨	١٥,٨	٩,٠	٠,٠
(٤) الكهرباء	٨٢,٣	٥٣,٣	٢٩,٠	١٦٤,١	٨٦,٥	٧٧,٦	٤٦٥,٠	٢٩٥,٨	١٦٩,٢	٢٨٦,٥	١٤٧,١	١٣٩,٤	٠,٠
ـ محطات وشبكات	٤٨,٠	٢١,٩	٢٦,١	٨٤,٦	١٥,٠	٦٩,٦	٤٢٤,٤	٢٦٤,٤	١٦٠,٠	٢١٩,٢	٨٧,٠	١٣٢,٢	٠,٠
ـ الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية وأخرى	٣٤,٣	٣١,٤	٢,٩	٧٩,٥	٧١,٥	٨,٠	٤٠,٦	٣١,٤	٩,٢	٦٧,٣	٦٠,١	٧,٢	٠,٠
(٥) النقـــل	٥٦٩١,٧	٥٢٥٤,٦	٤٣٧,١	٩١٠٦,٣	٨٣٣٠,١	٧٧٦,٢	١٢٨٨٣,٦	١٢٣٦١,٢	٤٢٢,٤	١٢٢٩٦,٠	١٢٢١٣,٧	٨٢,٣	٠,٠
ـ إنشاء وتطوير شبكة الطرق الرئيسية والكباري	٣٤٥١,٤	٣٤٥١,٤	٠,٠	٦٤٨٣,١	٦٤٦٢,٥	٢٠,٦	٨٢٠٠,٠	٨٢٠٠,٠	٠,٠	٧٠٠٠,٠	٧٠٠٠,٠	٠,٠	٠,٠
ـ الطرق	٢٩٧٣,٦	٢٩٧٣,٦	٠,٠	٦٠١٤,٥	٦٠٠٥,٠	٩,٥	٧٧٨٨,٥	٧٧٨٨,٥	٠,٠	٦٤٨٢,٠	٦٤٨٢,٠	٠,٠	٠,٠
منه: البرنامج القومي للطرق	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٣٢٦٥,٦	٣٢٦٥,٦	٠,٠	٦٥٥١,٠	٦٥٥١,٠	٠,٠	٥١٤٠,٠	٥١٤٠,٠	٠,٠	٠,٠
ـ الكباري	٤٧٧,٨	٤٧٧,٨	٠,٠	٤٦٨,٦	٤٥٧,٥	١١,١	٤١١,٥	٤١١,٥	٠,٠	٥١٨,٠	٥١٨,٠	٠,٠	٠,٠
ـ استكمال وتطوير خطوط مترو الأنفاق	٢٠٨٤,٤	١٦٦٧,٨	٤١٦,٦	٢٣٩٩,٥	١٦٨٣,٥	٧١٦,٠	٤٤١٧,١	٤٠٠٠,٠	٤١٧,١	٥٠٨٢,٣	٥٠٠٠,٠	٨٢,٣	٠,٠
ـ الخطوط الجديدة (الثالث والرابع)	١٢٢٤,٦	٨٥١,٩	٣٧٢,٧	١٤٥١,٧	١٣٣٧,٨	١١٣,٩	٣٣١٠,١	٢٩٠١,٠	٤٠٩,١	٤٠٦٦,٣	٣٩٨٥,٣	٨١,٠	٠,٠
ـ تطوير وتحديث الخطين الأول والثاني	٨٥٩,٨	٨١٥,٩	٤٣,٩	٩٤٧,٨	٣٤٥,٧	٦٠٢,١	١١٠٧,٠	١٠٩٩,٠	٨,٠	١٠١٦,٠	١٠١٤,٧	١,٣	٠,٠
ـ تطوير وتحديث الموانيء البحرية	٢٨,٧	٢٨,٧	٠,٠	٥٥,٨	٥٠,١	٥,٧	٦٤,٤	٦٤,٤	٠,٠	٦٦,٥	٦٦,٥	٠,٠	٠,٠
ـ رفع كفاءة النقل النهري وأخرى	١٢٧,٢	١٠٦,٧	٢٠,٥	١٦٧,٩	١٣٤,٠	٣٣,٩	١٠٢,١	٩٦,٨	٥,٣	١٤٧,٢	١٤٧,٢	٠,٠	٠,٠
(٦) الاسكان والمرافق والتنمية العمرانية ومنه :	١٣٩٦٩,٤	١٣٧٩٨,٩	١٧٠,٥	١٧٧٥٤,١	١٧٠٨٠,٥	٦٧٣,٦	٢٣٩٦٤,٢	١٢٨٢٢,٤	١١١٤١,٨	٧٥٩٨٠,٤	١٤٧٣١,٣	٦١٢٤٩,١	٠,٠
ـ الاستهداف الجغرافي لتنمية القرى الأكثر احتياجا	٨,٥	٨,٥	٠,٠	١,٩	١,٩	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١٠٧,٩	١٠٧,٩	٠,٠	٠,٠
مياه الشرب والصرف الصحي	١٠٠٤٢,٢	٩٨٧١,٧	١٧٠,٥	١٠١٨٠,١	١٠١٨٠,١	٠,٠	٩٦٤٢,٣	٩٤٧١,٠	١٧١,٣	١١٢٣٤,٠	١٠٩٩٤,١	٢٣٩,٩	٠,٠
ـ مياه الشرب	٣٧٩٤,٧	٣٧٩٤,٧	٠,٠	٣٢٥٩,٨	٣٢٥٩,٨	٠,٠	٤٦٣٢,٨	٤٦١٧,٥	١٥,٣	٤٦٠٧,٧	٤٥٧٧,١	٣٠,٦	٠,٠
ـ الهيئة القومية	٢٩٤٧,٨	٢٩٤٧,٨	٠,٠	٢٥٧١,١	٢٥٧١,١	٠,٠	٣١٦٣,٨	٣١٥٧,٨	٦,٠	٣٥٦٠,٠	٣٥٦٠,٠	٠,٠	٠,٠
– الجهاز التنظيمي	١,٠	١,٠	٠,٠	٤,٣	٤,٣	٠,٠	١,٠	١,٠	٠,٠	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠
ـ الجهاز التنفيذي	٨٤٥,٩	٨٤٥,٩	٠,٠	٦٥٥,٦	٦٥٥,٦	٠,٠	١٤١٨,٨	١٤١٨,٨	٠,٠	٨٦٠,٥	٨٦٠,٥	٠,٠	٠,٠
–الديوان العام	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٢٨,٨	٢٨,٨	٠,٠	٤٩,٢	٣٩,٩	٩,٣	١٨٦,٢	١٥٥,٦	٣٠,٦	٠,٠
ـ الصرف الصحي	٦٢٤٧,٥	٦٠٧٧,٠	١٧٠,٥	٦٩٢٠,٣	٦٩٢٠,٣	٠,٠	٥٠٠٩,٥	٤٨٥٣,٥	١٥٦,٠	٦٦٢٦,٣	٦٤١٧,٠	٢٠٩,٣	٠,٠
ـ الهيئة القومية	٣٥٣٣,٤	٣٤٧٨,١	٥٥,٣	٣٢٤٣,٩	٣٢٤٣,٩	٠,٠	٣١٤٦,٢	٣٠٥٢,٢	٩٤,٠	٤٥٢٧,٠	٤٥٢٧,٠	٠,٠	٠,٠
– الجهاز التنظيمي	٤٦٧,١	٤٦٧,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
ـ الجهاز التنفيذي	٢٢٤٧,٠	٢١٣١,٨	١١٥,٢	٣٦٧٠,٩	٣٦٧٠,٩	٠,٠	١٨٢٢,٢	١٨٠١,٢	٢١,٠	١٧٨٢,٥	١٧٨٢,٥	٠,٠	٠,٠
–الديوان العام	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٥,٥	٥,٥	٠,٠	٤١,١	٠,١	٤١,٠	٣١٦,٨	١٠٧,٥	٢٠٩,٣	٠,٠
ـ تنمية عمرانية وأخرى	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٢٤٦٨,٥	٢٤٦٨,٥	٠,٠	٢٣٢١,٩	٢٣٢١,٤	٠,٥	٢٢١٩,٤	٢٢١٠,٢	٩,٢	٠,٠
منه : البرنامج القومي للطرق	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١٠٠٠,٠	١٠٠٠,٠	٠,٠	٥٨٠,٠	٥٨٠,٠	٠,٠	٠,٠
ـ تطوير المناطق والأسواق العشوائية	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٨٨٨,٠	٥٢٤,٥	٣٦٣,٥	١٠٠٠,٠	١٠٠٠,٠	٠,٠	١٥٠٠,٠	١٥٠٠,٠	٠,٠	٠,٠
ـ البرنامج القومي للاسكان الاجتماعي	٣٩٢٧,٢	٣٩٢٧,٢	٠,٠	٤٢١٧,٥	٣٩٠٧,٤	٣١٠,١	١١٠٠٠,٠	٣٠,٠	١٠٩٧٠,٠	٦١٠٢٧	٢٧,٠	٦١٠٠٠,٠	٠,٠

البرنامج	٢٠١٣/٢٠١٤ (فعلى)			٢٠١٤/٢٠١٥ مبدئى			٢٠١٥/٢٠١٦ (متوقع)			٢٠١٦/٢٠١٧ (مقترح التخطيط)			
	جملة	تمويل الخزانة العامة	منح / ذاتى / قروض	جملة	تمويل الخزانة العامة	منح / ذاتى / قروض	جملة	تمويل الخزانة العامة	منح / ذاتى / قروض	جملة	تمويل الخزانة العامة	منح / ذاتى / قروض	مشاركة القطاع الخاص
(٧) التعليم والبحث العلمى (شاملا صندوق تطوير التعليم)	٦٩٧٢,٧	٥٨٩١,٢	١٠٨١,٥	٧٦٩٩,٦	٦٠٥٨,٨	١٦٤٠,٨	١٠٥٧٨,٩	٩١٠١,٠	١٤٧٧,٩	٢٤٦٩٥,٩	١٢٠٩٦,٧	١٢١٤٩,٢	٤٥٠,٠
ـ قبل الجامعى (وزارة التربية والتعليم)	٣١٩٤,٣	٢٩٧١,٥	٢٢٢,٨	٣٠٤٤,١	٢٦٥٢,٣	٣٩١,٨	٤٦٤١,٧	٤٤٠٦,٥	٢٣٥,٢	٦٥٤٠,٣	٦٣٦٠,٧	١٧٩,٦	٠,٠
ـ منشآت ومنه :	١٥٠٠,٦	١٣١٧,٠	١٨٣,٦	١٦٥٥,٠	١٢٦٣,٢	٣٩١,٨	٢٧٦٠,٠	٢٦٢٧,٠	١٣٣,٠	٣٨٣١,١	٣٧٣٢,٥	٩٨,٦	٠,٠
ـ الاستهداف الجغرافى لتنمية القرى الاكثر احتياجا	١٦,٨	١٦,٨	٠,٠	٩٨,٣	٩٨,٣	٠,٠	٤٣٥,٠	٤٣٥,٠	٠,٠	٩٣١,٨	٩٣١,٨	٠,٠	٠,٠
ـ إعادة التأهيل	١١٤٥,٧	١١٣١,٢	١٤,٥	٨٢٣,٧	٨٢٣,٧	٠,٠	١٣٢٤,٠	١٣٢٤,٠	٠,٠	١٦٩٣,٦	١٦٩٣,٦	٠,٠	٠,٠
ـ التطوير التكنولوجى	٣٩٠,٠	٣٩٠,٠	٠,٠	٣٠٠,٠	٣٠٠,٠	٠,٠	٢٩٥,٥	٢٢٥,٠	٧٠,٥	٥٣٦,١	٥٣٦,١	٠,٠	٠,٠
ـ محو الأمية	٤,٠	٤,٠	٠,٠	٣٥,١	٣٥,١	٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٠,٠	٢٠٠,٠	٢٠٠,٠	٠,٠	٠,٠
ـ تطوير الديوان العام والادارات التعليمية	٤٣,٧	٤٣,٤	٠,٣	٣٧,٨	٣٧,٨	٠,٠	٩٤,١	٧٣,٢	٢٠,٩	١٦١,١	٨٤,٦	٧٦,٥	٠,٠
ـ أخرى	١١٠,٣	٨٥,٩	٢٤,٤	١٩٢,٥	١٩٢,٥	٠,٠	٦٨,١	٥٧,٣	١٠,٨	١١٨,٤	١١٣,٩	٤,٥	٠,٠
ـ العالى والجامعى (شاملاً البعثات و صندوق تطوير التعليم)	٣٠٥٥,١	٢٢١١,٠	٨٤٤,١	٣٧٣٧,٨	٢٧٧٥,٤	٩٦٢,٤	٤٧٨٧,٧	٣٦٢٩,٥	١١٥٨,٢	٥٧٨٠,٦	٤١٠٠,٠	١٢٣٠,٦	٤٥٠,٠
ـ صندوق تطوير التعليم(التوسع فى المنشآت الجامعية)	٩٥,٨	٥٥,٥	٤٠,٣	٧٨,٣	٢٨,٣	٥٠,٠	٢٦٨,٧	٥٣,٧	٢١٥,٠	٣٠٠,٠	١٠٠,٠	٢٠٠,٠	٠,٠
التعليم العالى والجامعى (شاملا البعثات)	٢٩٥٩,٣	٢١٥٥,٥	٨٠٣,٨	٣٦٥٩,٥	٢٧٤٧,١	٩١٢,٤	٤٥١٩,٠	٣٥٧٥,٨	٩٤٣,٢	٥٤٨٠,٦	٤٠٠٠,٠	١٠٣٠,٦	٤٥٠,٠
ـ البعثات	٣٣٦,٦	٢٨١,٩	٥٤,٧	٤٣٨,٠	٣٨٧,٠	٥١,٠	٦٥٠,٠	٦٣٨,٠	١٢,٠	٦٥٠,٠	٦٣٨,٠	١٢,٠	٠,٠
ـ وزارة التعليم العالى	٢٦٢٢,٧	١٨٧٣,٦	٧٤٩,١	٣٢٢١,٥	٢٣٦٠,١	٨٦١,٤	٣٨٦٩,٠	٢٩٣٧,٨	٩٣١,٢	٤٨٣٠,٦	٣٣٦٢,٠	١٠١٨,٦	٤٥٠,٠
ـ المنشآت	١٧١٩,٦	١٣٨١,٦	٣٣٨,٠	٢٢٠٧,٥	١٧٥٠,١	٤٥٧,٤	٢٥٣٢,٨	٢١٠٨,٠	٤٢٤,٨	٢٧٨٢,٥	٢٣٧٠,٣	٤١٢,٢	٠,٠
ـ منشآت جامعية	١٧١٩,٢	١٣٨١,٢	٣٣٨,٠	٢٢٠٧,٤	١٧٥٠,٠	٤٥٧,٤	٢٥٣٢,٣	٢١٠٧,٥	٤٢٤,٨	٢٧٨٢,١	٢٣٦٩,٩	٤١٢,٢	٠,٠
ـ منشآت أخرى	٠,٤	٠,٤	٠,٠	٠,١	٠,١	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٤	٠,٤	٠,٠	٠,٠
ـ مستشفيات جامعية	٧٤٣,١	٣٥٤,٠	٣٨٩,١	٧٩٤,٠	٣٩٠,٠	٤٠٤,٠	١٢٥٧,٤	٧٧٢,٠	٤٨٥,٤	١٩٦٧,١	٩٣١,٧	٥٨٥,٤	٤٥٠,٠
ـ ضمان الجودة والاعتماد	١٦٠,٠	١٣٨,٠	٢٢,٠	٢٢٠,٠	٢٢٠,٠	٠,٠	٧٨,٨	٥٧,٨	٢١,٠	٨١,٠	٦٠,٠	٢١,٠	٠,٠
البحث العلمى	٧٢٣,٣	٧٠٨,٧	١٤,٦	٩١٧,٧	٦٣١,١	٢٨٦,٦	١١٤٩,٥	١٠٦٥,٠	٨٤,٥	١٢٣٧٥	١٦٣٦,٠	١٠٧٣٩	٠,٠
(٨) الأزهر الشريف والجامعة	٤٠٦,٣	٢٤٥,١	١٦١,٢	٥٠٢,٩	٣٧٢,٤	١٣٠,٥	٥٧٥,٩	٣٦٧,٠	٢٠٨,٩	٧٣٧,٧	٧٠٠,٠	٣٧,٧	٠,٠
ـ قبل الجامعي	١٨٨,٠	٩٣,٤	٩٤,٦	٢٦٢,٠	٢٠١,٤	٦٠,٦	١٧٢,١	١٥٠,٠	٢٢,١	٣٥٨,٠	٣٥٨,٠	٠,٠	٠,٠
ـ منشآت	١٠٧,٥	٦٦,٥	٤١,٠	٢١٩,٢	١٧٤,٥	٤٤,٧	١٣٨,٣	١٢٣,٤	١٤,٩	٢٩٣,٠	٢٩٣,٠	٠,٠	٠,٠
ـ تطوير	٨٠,٥	٢٦,٩	٥٣,٦	٤٢,٨	٢٦,٩	١٥,٩	٣٣,٨	٢٦,٦	٧,٢	٦٥,٠	٦٥,٠	٠,٠	٠,٠
ـ العالي والجامعي	٢١٨,٣	١٥١,٧	٦٦,٦	٢٤٠,٩	١٧١,٠	٦٩,٩	٤٠٣,٨	٢١٧,٠	١٨٦,٨	٣٧٩,٧	٣٤٢,٠	٣٧,٧	٠,٠
ـ منشآت جامعية	٨٤,٥	٤٥,٧	٣٨,٨	٧٤,٠	٣٢,٨	٤١,٢	١١٠,٧	٥٨,٠	٥٢,٧	١١٥,٦	٩٧,٦	١٨,٠	٠,٠
ـ مستشفيات جامعية	١٣٣,٨	١٠٦,٠	٢٧,٨	١٦٦,٩	١٣٨,٢	٢٨,٧	٢٩٣,١	١٥٩,٠	١٣٤,١	٢٦٤,١	٢٤٤,٤	١٩,٧	٠,٠
(٩) الصحة	٢٤٦٢,١	٢١٩٦,٨	٢٦٥,٣	٢٩٥٢,٤	٢٥٦٥,٢	٣٨٧,٢	٤٤٨٠,١	٣٨٣٩,٣	٦٤٠,٨	٥٦٨٢,٠	٥٢٢٢,٠	٤٦٠,٠	٠,٠
ـ وحدات الرعاية الصحية الأولية والأساسية ومنه :	٢٨٠,٦	٢٤٣,١	٣٧,٥	٣٨٣,٨	٢٨٥,٠	٩٨,٨	٤٣٨,٠	٣٩٣,٠	٤٥,٠	٥٢٠,٠	٤٧٠,٠	٥٠,٠	٠,٠
ـ الاستهداف الجغرافى لتنمية القرى الأكثر احتياجاً	٣,٠	٣,٠	٠,٠	١٠,٩	١٠,٩	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٢٥,٠	٢٥,٠	٠,٠	٠,٠
ـ المستشفيات العلاجية والخدمات الطبية المتخصصة	١٩٩٢,٥	١٧٩٤,٢	١٩٨,٣	٢١٤٢,٣	١٩٢٢,٩	٢١٩,٤	٣٥٠١,٨	٣٠١١,٧	٤٩٠,١	٤٥٧٢,٠	٤١٦٢,٠	٤١٠,٠	٠,٠
ـ الرعاية العاجلة والإسعاف	١٦٩,٦	١٤٠,١	٢٩,٥	٣٨٨,٥	٣١٩,٥	٦٩,٠	٤٢٧,٠	٣٢٢,٢	١٠٤,٨	٤٥٠,٠	٤٥٠,٠	٠,٠	٠,٠
ـ البرامج الصحية الوقائية	٣,٦	٣,٦	٠,٠	٢٧,٠	٢٧,٠	٠,٠	٩٨,٣	٩٧,٤	٠,٩	١٢٠,٠	١٢٠,٠	٠,٠	٠,٠
ـ برنامج السكان وتنظيم الأسرة	١٥,٨	١٥,٨	٠,٠	١٠,٨	١٠,٨	٠,٠	١٥,٠	١٥,٠	٠,٠	٢٠,٠	٢٠,٠	٠,٠	٠,٠

البرنامج	٢٠١٣/٢٠١٤ (فعلى)			٢٠١٤/٢٠١٥ مبدئى			٢٠١٥/٢٠١٦ (متوقع)			٢٠١٦/٢٠١٧ (مقترح التخطيط)			
	جملة	تمويل الخزانة العامة	منح / ذاتى / قروض	جملة	تمويل الخزانة العامة	منح / ذاتى / قروض	جملة	تمويل الخزانة العامة	منح / ذاتى / قروض	جملة	تمويل الخزانة العامة	منح / ذاتى / قروض	مشاركة القطاع الخاص
(١٠) التنمية المحلية	٥٢٤٩,٠	٤٠٧٨,١	١١٧٠,٩	٧٣٥٨,٣	٤٣١٥,٦	٣٠٤٢,٧	٥٦٥٥,٦	٤٦٣٩,٦	١٠١٦,٠	٦٢٠٥,٢	٥١٨٨,٨	١٠١٦,٤	٠,٠
ــ الاستهداف الجغرافي لتنمية القرى الأكثر احتياجاً	٦٥,٣	٥٩,٥	٥,٨	٥١٨,١	٤٨١,٣	٣٦,٨	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
ــ ديوان عام الوزارة ومنه:	١٢٠٧,٩	١٠١٨,٥	١٨٩,٤	٧٤٥,٤	٦٣٣,٩	١١١,٥	٨٥٠,٠	٨٥٠,٠	٠,٠	٦٢٠,٠	٦٢٠,٠	٠,٠	٠,٠
ــ دعم المناطق النائية	٥٤,٣	٥٤,٣	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
ــ تدعيم الموارد الذاتية للمحافظات	٨٣,٥	٨٣,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
ــ المشروع القومى لتنمية وتطوير القرى المصرية	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٥٠٠,٠	٥٠٠,٠	٠,٠	٠,٠
ــ تدعيم خطط التنمية بالمحافظات	١٠٠٤,٨	٨٢١,٢	١٨٣,٦	٢٢٧,٣	١٥٢,٦	٧٤,٧	٨٥٠,٠	٨٥٠,٠	٠,٠	١٢٠,٠	١٢٠,٠	٠,٠	٠,٠
ــ دواوين عموم المحافظات ومنه:	٣٩٦٠,٩	٣٠٣١,٣	٩٢٩,٦	٦٥٧٦,٢	٣٦٤٦,٩	٢٩٢٩,٣	٤٧٥٠,٠	٣٧٣٩,٠	١٠١١,٠	٥٥١٨,٨	٤٥٠٩,٩	١٠٠٨,٩	٠,٠
ــ الاستهداف الجغرافى لتنمية القرى الأكثر احتياجاً	١٥٠,٠	١٥٠,٠	٠,٠	٣٤,٠	٣٤,٠	٠,٠	٩٥,٠	٩٣,٨	١,٢	٩١,٩	٨٧,٠	٤,٩	٠,٠
ــ أخرى	٨٠,٢	٢٨,٣	٥١,٩	٣٦,٧	٣٤,٨	١,٩	٥٥,٦	٥٠,٦	٥,٠	٦٦,٤	٥٨,٩	٧,٥	٠,٠
(١١) التنمية الثقافية والاجتماعية ومنه:	١٥٣٦,٩	٨١٩,٧	٧١٧,٢	٢٦٤١,٦	١٥٦٥,٦	١٠٧٦,٠	٥٢٦٢,٤	١٧٧٨,٥	٣٤٨٣,٩	٣٨٤٦,٦	١٤٥٢,١	٢٣٩٤,٥	٠,٠
ــ الاستهداف الجغرافى لتنمية القرى الاكثر احتياجا	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٦٢,٧	٦٢,٧	٠,٠	٠,٠
(١٢) احتياطيات وتعويضات فروق أسعار المقاولين	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٢٠٠٠,٠	٢٠٠٠,٠	٠,٠	٠,٠
(١٤) أخــرى	١٢١٠٥,٦	٨٦٥٣,٨	٣٤٥١,٨	٨١٩١,٧	٣٧٤٧,٧	٤٤٤٤,٠	١٠٠٤١,٣	٥٩٩٥,٨	٤٠٤٥,٥	١٠٨٣٨,٧	٧٧٣٣,٣	٢١٥٥,٤	٩٥٠,٠
الإجمالــى منه:	٥٢٨٨١,٥	٤٤٥١٢,٤	٨٣٦٩,١	٦١٧٤٩,٨	٤٨١٧٨,٦	١٣٥٧١,٢	٧٩٣٨١,٠	٥٥٠٠٠,٠	٢٤٣٨١,٠	١٤٦٧١١,٢	٦٥٠٠٠,٠	٨٠٣١١,٢	١٤٠٠,٠
ــ الاستهداف الجغرافى لتنمية القرى الأكثر احتياجاً	٢٤٣,٦	٢٣٧,٨	٥,٨	٦٦٣,٢	٦٢٦,٤	٣٦,٨	٥٣٠,٠	٥٢٨,٨	١,٢	١٢١٩,٣	١٢١٤,٤	٤,٩	٠,٠

جدول رقم (٦)

البرامج الرئيسية لاستثمارات أهم الجهات (الهيئات الاقتصادية . شركات ق ٩٧) في مقترح خطة ٢٠١٦/٢٠١٧

(بالمليون جنيه)

البرنامج	٢٠١٣/٢٠١٤ (فعلى)				٢٠١٤/٢٠١٥ فعلى				٢٠١٥/٢٠١٦ (متوقع)				٢٠١٦/٢٠١٧ (مقترح التخطيط)			
	جملة	بنك الاستثمار	منح / ذاتى / قروض	مساهمة من الخزانة العامة	جملة	بنك الاستثمار	منح / ذاتى / قروض	مساهمة من الخزانة العامة	جملة	بنك الاستثمار	منح / ذاتى / قروض	مساهمة من الخزانة العامة	جملة	بنك الاستثمار	منح / ذاتى / قروض	مساهمة من الخزانة العامة
(١) الزراعة وإستصلاح الأراضى	١٢١,٤	٠,٠	١٢١,٤	٠,٠	١١٩,١	٠,٠	١١٩,١	٠,٠	١٩٢,٠	٠,٠	١٩٢,٠	٠,٠	١٣٤,٩	٠,٠	١٣٤,٩	٠,٠
ـ استصلاح الأراضى	٤٦,٦	٠,٠	٤٦,٦	٠,٠	٣٦,٤	٠,٠	٣٦,٤	٠,٠	١٧٥,٨	٠,٠	١٧٥,٨	٠,٠	١٠١,٠	٠,٠	١٠١,٠	٠,٠
ـ تنمية خدمات الإنتاج النباتى (إرشاد، بحوث)	٧٢,٧	٠,٠	٧٢,٧	٠,٠	٨٠,٣	٠,٠	٨٠,٣	٠,٠	١٢,٥	٠,٠	١٢,٥	٠,٠	٢٣,٢	٠,٠	٢٣,٢	٠,٠
ـ تنمية الخدمات البيطرية والسمكية	٢,١	٠,٠	٢,١	٠,٠	٢,٤	٠,٠	٢,٤	٠,٠	٣,٧	٠,٠	٣,٧	٠,٠	١٠,٧	٠,٠	١٠,٧	٠,٠
(٢) الـــــرى	٣,٢	٠,٠	٣,٢	٠,٠	٧,٤	٠,٠	٧,٤	٠,٠	١١,١	٠,٠	١١,١	٠,٠	١١,٠	٠,٠	١١,٠	٠,٠
ـ تنمية الموارد المائية	٣,٢	٠,٠	٣,٢	٠,٠	٧,٤	٠,٠	٧,٤	٠,٠	١١,١	٠,٠	١١,١	٠,٠	١١,٠	٠,٠	١١,٠	٠,٠
(٣) الصناعة والتجارة الخارجية	٢٣,٠	٠,٠	٢٣,٠	٠,٠	٢٥,٦	٠,٠	٢٥,٦	٠,٠	٨٩,٢	٢٠,٠	٦٩,٢	٠,٠	٧٢,٦	٢٠,٠	٥٢,٦	٠,٠
ـ التنمية الصناعية	١٦,٠	٠,٠	١٦,٠	٠,٠	١٠,٤	٠,٠	١٠,٤	٠,٠	٧٤,٢	٢٠,٠	٥٤,٢	٠,٠	٥٧,٦	٢٠,٠	٣٧,٦	٠,٠
ـ المعارض والأسواق	٧,٠	٠,٠	٧,٠	٠,٠	١٥,٢	٠,٠	١٥,٢	٠,٠	١٥,٠	٠,٠	١٥,٠	٠,٠	١٥,٠	٠,٠	١٥,٠	٠,٠
(٤) الكهرباء	١٠٧٦,٠	٢٥٥,٠	٨٢١,٠	٠,٠	٩٤٥,٠	١٧٧,٥	٧٦٧,٥	٠,٠	٢٥٣٧,٥	٢٧٣,٠	٢٢٦٤,٥	٠,٠	٥٨٨٧,٣	٢٠٣,٧	٥٦٨٣,٦	٠,٠
ـ محطات وشبكات	٩٤٢,٠	١٢١,٣	٨٢٠,٧	٠,٠	٨٠٣,٥	١١٩,٠	٦٨٤,٥	٠,٠	٢٤٧٥,٠	٢١٤,٠	٢٢٦١,٠	٠,٠	٥٨٠٦,٨	١٢٣,٧	٥٦٨٣,١	٠,٠
ـ الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية وأخرى	١٣٤,٠	١٣٣,٧	٠,٣	٠,٠	١٤١,٥	٥٨,٥	٨٣,٠	٠,٠	٦٢,٥	٥٩,٠	٣,٥	٠,٠	٨٠,٥	٨٠,٠	٠,٥	٠,٠
(٥) النقـــل	٢٨٣٧,٤	٣٦٢,٦	٨٢١,٥	١٦٥٣,٣	٢٥٩٦,٣	١١١,١	١٥٠٩,٤	٩٧٥,٨	٨٩٠٨,٧	١٥٦٠,٠	٥٩٤٨,٧	١٤٠٠,٠	٧٣٩٤,٠	١٤٠٠,٠	٣٩٩٣,٧	٢٠٠٠,٣
ـ تطوير ورفع كفاءة السكة الحديد	٢٣١٥,٦	٣٦٢,٦	٢٩٩,٧	١٦٥٣,٣	١٩٣٣,٨	١١١,١	٨٤٦,٩	٩٧٥,٨	٧١٧٠,٠	١٥٣٠,٠	٤٢٤٠,٠	١٤٠٠,٠	٥١٩٧,٠	١٤٠٠,٠	١٧٩٧,٠	٢٠٠٠,٠
ـ تطوير وتحديث الموانيء البحرية	٥٠٩,٩	٠,٠	٥٠٩,٩	٠,٠	٦٣٣,٨	٠,٠	٦٣٣,٨	٠,٠	١٦٣١,٤	٠,٠	١٦٣١,٤	٠,٠	٢١٥٦,٩	٠,٠	٢١٥٦,٩	٠,٠
ـ رفع كفاءة النقل البرى وأخرى	١١,٩	٠,٠	١١,٩	٠,٠	٢٨,٧	٠,٠	٢٨,٧	٠,٠	١٠٧,٣	٣٠,٠	٧٧,٣	٠,٠	٤٠,١	٠,٠	٣٩,٨	٠,٣
(٦) الاسكان والتنمية العمرانية	٣١٧٢,٤	٠,٠	٣١٧٢,٤	٠,٠	٣٥٦٤,٧	٠,٠	٣٥٦٤,٧	٠,٠	٥٢١٣,٣	٠,٠	٥٢١٣,٣	٠,٠	٧٥٠١,٩	٠,٠	٧٥٠١,٩	٠,٠
ـ مياه الشرب	١٦٠٥,٨	٠,٠	١٦٠٥,٨	٠,٠	١١٥٧,٢	٠,٠	١١٥٧,٢	٠,٠	١٠٦١,٣	٠,٠	١٠٦١,٣	٠,٠	١٣٤٤,٠	٠,٠	١٣٤٤,٠	٠,٠
ـ هيئة المجتمعات	١٦٠٥,٨	٠,٠	١٦٠٥,٨	٠,٠	١١٥٧,٢	٠,٠	١١٥٧,٢	٠,٠	١٠٦١,٣	٠,٠	١٠٦١,٣	٠,٠	١٣٤٤,٠	٠,٠	١٣٤٤,٠	٠,٠
ـ الصرف الصحى	٩٠٦,٣	٠,٠	٩٠٦,٣	٠,٠	٩١٣,٧	٠,٠	٩١٣,٧	٠,٠	١٨٩٢,٣	٠,٠	١٨٩٢,٣	٠,٠	١٦٥٥,٦	٠,٠	١٦٥٥,٦	٠,٠
ـ هيئة المجتمعات	٩٠٦,٣	٠,٠	٩٠٦,٣	٠,٠	٩١٣,٧	٠,٠	٩١٣,٧	٠,٠	١٨٩٢,٣	٠,٠	١٨٩٢,٣	٠,٠	١٦٥٥,٦	٠,٠	١٦٥٥,٦	٠,٠
ـ تنمية عمرانية وأخرى	٦٦٠,٣	٠,٠	٦٦٠,٣	٠,٠	١٤٩٣,٨	٠,٠	١٤٩٣,٨	٠,٠	٢٢٥٩,٧	٠,٠	٢٢٥٩,٧	٠,٠	٤٥٠٢,٣	٠,٠	٤٥٠٢,٣	٠,٠
(٧) التعليم والبحث العلمى	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٨	٠,٥	٠,٣	٠,٠	٢,٠	٢,٠	٠,٠	٠,٠	٢,٠	٢,٠	٠,٠	٠,٠
ـ العالى والجامعى	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٨	٠,٥	٠,٣	٠,٠	٢,٠	٢,٠	٠,٠	٠,٠	٢,٠	٢,٠	٠,٠	٠,٠
ـ ضمان الجودة والاعتماد	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٨	٠,٥	٠,٣	٠,٠	٢,٠	٢,٠	٠,٠	٠,٠	٢,٠	٢,٠	٠,٠	٠,٠
(٨) الصحـــة	٢٤٢,٢	٨,١	٢٣٤,١	٠,٠	٢٢٤,٩	٤,٩	٢٢٠,٠	٠,٠	٢٢٤,٨	١٦,٠	٢٠٨,٨	٠,٠	٢٤٦,٠	٢٤,٠	٢٢٢,٠	٠,٠
ـ المستشفيات العلاجية والخدمات الطبية المتخصصة	٢٤٢,٢	٨,١	٢٣٤,١	٠,٠	٢٢٤,٩	٤,٩	٢٢٠,٠	٠,٠	٢٢٤,٨	١٦,٠	٢٠٨,٨	٠,٠	٢٤٦,٠	٢٤,٠	٢٢٢,٠	٠,٠
(٩) تنمية محلية	١٧٥١,٠	٤٠٤,٠	١٣٤٧,٠	٠,٠	٨٠٠,٠	٣٤٨,٠	٤٥٢,٠	٠,٠	٣٩٢,٧	٣٩٢,٧	٠,٠	٠,٠	٤٥٠,٠	٤٥٠,٠	٠,٠	٠,٠
(١٠) التنمية الثقافية والاجتماعية	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١٣٣٨,٨	١٥٠,١	١١٨٨,٧	٠,٠	١١٩٧,٠	١٠٠,٠	١٠٩٧,٠	٠,٠	٧٩٠,٥	٠,٣	٧٩٠,٢	٠,٠
(١١) أخـرى	٣٠٢١٤,١	٢٣٠,٠	٢٩٩٥٩,٩	٢٤,٢	٥٨٢٨٣,٥	٦٥٥,٠	٥٧٦٢٨,٥	٠,٠	٤٨٧١٨,٩	٦٣٦,٣	٤٨٠٧٥,١	٧,٥	٣٧٣٩٢,٨	٩٠٠,٠	٣٦٤٨٥,٨	٧,٠
الإجمالـى	٣٩٤٤٠,٧	١٢٥٩,٧	٣٦٥٠٣,٥	١٦٧٧,٥	٦٧٩٠٦,١	١٤٤٧,١	٦٥٤٨٣,٢	٩٧٥,٨	٦٧٤٨٧,٢	٣٠٠٠,٠	٦٣٠٧٩,٧	١٤٠٧,٥	٥٩٨٨٣,٠	٣٠٠٠,٠	٥٤٨٧٥,٧	٢٠٠٧,٣

جدول رقم (٧)

توزيع الاستثمارات الحكومية في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠١٧/٢٠١٦ حسب المحافظات والأنشطة الاقتصادية المختلفة (ألف جنيه)

النشاط / المحافظة	الزراعة والرى واستصلاح الأراضي	استخراجات أخرى	الصناعات التحويلية	الكهرباء	المياه	التشييد والبناء	النقل والتخزين	الوساطة المالية والتأمين والضمان الاجتماعي	المطاعم والفنادق	الأنشطة العقارية	خدمات التعليم	الخدمات الصحية	خدمات أخرى	صرف صحي	الاتصالات	المعلومات	جملة
القاهره	٩١,٩	٢,٣	٥٣,٧	٦٠,٦	١٤٨,٠	١٠,٣	٣٣٩٨,٠	٩,٤	١,٠	٣٥٢٥,٠	٩٥٩,٨	٩٩٣,٦	١٧٠٢,٥	٢٦٣,٥	٢٥,٠	٠,٠	١١٢٤٤,٤
الجيزة	٤٧١,٨	٠,٠	٠,٢	٢٧,٤	٢٩٧,٨	٤٠,٠	٢٢٤١,٠	١٢,٠	٠,٠	٢٢٦٨,٠	٦٥١,٩	٢٦٣,٧	١٤١٥,٦	٢٨١,٦	٠,٠	٠,٠	٧٩٧١,٠
القليوبية	٢٩,٥	٠,٠	٠,٠	١٠,٢	٣٦٣,٦	٠,٠	٢٣٦٨,٧	٠,٧	٠,٠	٢٢٥٠,٠	٣٤٧,١	٢٩٩,١	٥٤,٠	٦٧١,٨	٠,٠	٠,٠	٦٣٩٤,٦
الاسكندرية	٨٩,٥	٠,٠	٠,٠	١١,٤	٥١,١	٠,٠	١٠٩٨,٩	٠,٠	٠,٠	٢٢٥٠,٠	٩٢٧,٥	٢٩٧,٦	٢٠٧,٥	٢٠٠,٩	٠,٠	٠,٠	٥١٣٤,٥
الشرقية	١٥٠,٢	٠,٠	٦,١	١٢,٥	٢١٢,٥	٠,٠	٥٩٤,٩	٠,٠	٠,٠	٢٢٥٠,٠	٥١٧,٦	١٥٥,٢	١٣٠,١	٤٢٤,٧	٠,٠	٠,٠	٤٤٥٣,٨
سوهاج	٧٤,٢	٠,٠	٠,٠	٣٢,٧	٣٤٥,٨	٠,٠	٢١١,٨	٠,٠	٠,٥	٢٢٥٠,٠	٤٤٩,٤	١٩٤,٩	٢٦١,٣	٢٩٠,٣	٠,٠	٠,٠	٤١١٠,٨
البحيرة	٢٤٧,٠	٠,٠	٠,٠	٦,٩	٢٢٥,٦	٠,٠	٣٤٤,٤	٠,٥	٠,٠	٢٢٥٠,٠	٤٢٤,٩	١٥٤,٩	١٢٤,٥	٢٤٢,٦	٠,٠	٠,٠	٤٠٢١,٢
الاسماعيلية	٦٩,٤	٠,٠	٠,٠	٢٢,٩	٤٤٩,٢	٠,٠	٣٧٧,٨	١,٠	٠,٠	٢٢٥٠,٠	١٤١,٥	٦٥,٦	١٣٤,٨	٤١١,١	٠,٠	٠,٠	٣٩٢٣,٤
أسيوط	١١١,٤	٠,٠	٠,٠	٨٤,٠	٢٣٢,٠	٠,٠	١١٩,٧	٠,٠	٠,٠	٢٢٥٠,٠	٤٥٥,٦	٣٠٢,٢	١٥٨,٣	٢٠١,٥	٠,٠	٠,٠	٣٩١٤,٨
الغربية	٥٠,٦	٠,٠	٠,٠	١٧,٨	١٤٨,١	٠,٠	١٥٣,١	٠,٠	٠,٠	٢٢٥٠,٠	٣٨٢,٦	٢٦٠,٦	١٠٩,٨	٥٠٠,٠	٠,٠	٠,٠	٣٨٧٢,٥
أسوان	٣٣١,٥	٢,٠	٠,٠	٢٨,١	٨٢,٦	١٢,٧	١٨٢,١	٠,٠	١,٠	٢٢٥٠,٠	٢٦٢,٣	١٥٣,٥	٣١٢,٣	٢٤٨,٩	٠,٠	٠,٠	٣٨٦٧,٠
المنيا	٩١,٧	٠,٠	٠,٠	٤٠,٤	١٧٦,٠	٠,٠	٢٧٦,٧	٠,١	١,٤	٢٠٠٠,٠	٣٩٠,٦	٢٣٠,٥	١٧٠,٧	٣٩٢,٨	٠,٠	٠,٠	٣٧٧٠,٨
الدقهلية	٩٣,٦	٠,٠	٠,٠	٢٢,٥	٢٣٧,٦	٠,٠	١٩٢,٥	٠,٠	٠,٠	٢٢٥٠,٠	٤٦٣,٢	١٦٦,٥	٧٤,٨	٢٤٢,٢	٠,٠	٠,٠	٣٧٤٢,٩
مطروح	٢٢,٩	٠,٠	٠,٠	٦٣,٩	١٢٧,٠	٥,٠	١٩٤,٢	٠,٣	٠,٠	٢٢٥٠,٠	١٤٤,٤	٢٤٦,٥	٥٠٩,٠	١٥٨,٠	٠,٠	٠,٠	٣٧٢١,١
قنا	٣٦,٤	٠,٠	٠,٠	٣٢,٢	١٣٧,١	٠,٠	١٠٩,٥	٠,٠	٠,٠	٢٢٥٠,٠	٥٢٥,٣	١٤٥,٠	١٤٧,٠	٢٧٧,٩	٠,٠	٠,٠	٣٦٦٠,٤

النشاط / المحافظة	الزراعة والرى واستصلاح الأراضي	استخراجات أخرى	الصناعات التحويلية	الكهرباء	المياه	التشييد والبناء	النقل والتخزين	الوساطة المالية والتأمين والضمان الاجتماعي	المطاعم والفنادق	الأنشطة العقارية	خدمات التعليم	الخدمات الصحية	خدمات أخرى	صرف صحي	الاتصالات	المعلومات	جملة
كفر الشيخ	٢٢٨,١	٠,٠	٠,٠	٨,٢	٩١,٦	٠,٠	٢٤٣,٦	٠,٠	٠,٠	٢٢٥٠,٠	٣١٩,٧	٢١١,٤	١٩٠,٩	١٠٩,٩	٠,٠	٠,٠	٣٦٥٣,٥
المنوفية	٤٠,٦	٠,٠	٠,٠	٢٣,٤	١٢٩,٧	٠,٠	٤١,٨	٠,٠	٠,٠	٢٢٥٠,٠	٤٣٩,١	٨٤,١	١١١,٣	٣٣٣,٩	٠,٠	٠,٠	٣٤٥٤,٠
الفيوم	٨٤,٣	٠,٠	٠,٠	٢٠,٢	٧٢,٥	٠,٠	٣٣٢,٣	٠,٠	٠,٠	٢٢٥٠,٠	٣٤٤,٣	٨٢,٠	٨١,١	٨٥,٥	٠,٠	٠,٠	٣٣٥٢,٢
شمال سيناء	١٩٨,٩	٣,٦	٠,٠	٧٢,٣	٧٩,٦	١٨,٠	٨٩,٩	٠,٣	٠,٥	٢٢٨٣,٠	١١٢,٠	٥٢,٠	٣٣٢,٠	١٠,٠	٠,٠	٠,٠	٣٢٥٢,١
البحر الأحمر	٣٦,١	١٠,٩	٠,٠	١٧,٨	٢٣١,٦	١٠,٠	١٨٤,٢	٠,٠	٠,٧	٢٠٠٠,٠	٥٤,١	١٢٦,٦	١٧٦,٤	٣٢٢,٣	٠,٠	٠,٠	٣١٧٠,٧
الوادي الجديد	٧٤,١	٠,٨	٠,٠	١٢٩,٧	٣٠,٤	٨,٤	٢٣٩,١	٠,٢	٠,٤	٢٠٠٠,٠	٩٧,٠	١٠٠,٠	٤٣٢,٨	٢٢,٣	٠,٠	٠,٠	٣١٣٥,٠
الأقصر	٣٩,٧	٠,٠	٠,٠	١١,٢	٨٧,٢	٠,٠	١٨٤,٧	٠,٠	٠,٩	٢٢٥٠,٠	١٠٨,٠	٢٣٣,٨	١٦٧,١	٤٧,٦	٠,٠	٠,٠	٣١٣٠,١
دمياط	٢٠,٦	٠,٠	٠,٣	٢,١	١٣٧,٦	٠,٠	٥٤,٥	٠,٠	٠,٠	٢٢٥٠,٠	٢٥٨,٣	٨٥,٦	٥٢,١	٢٣٥,٨	٠,٠	٠,٠	٣٠٩٦,٨
بورسعيد	٢٥,٠	٠,٠	٠,٠	١٢,٣	٢٢,٠	٠,٥	٥٧,٤	٠,٠	٠,٠	٢٢٥٠,٠	١٨٥,٤	٢٥,٠	٣٧٠,٢	١٣٤,٤	٠,٠	٠,٠	٣٠٨٢,٢
جنوب سيناء	٩٥,٨	٤,٢	٠,٠	١٠,٠	١٢٢,٠	٠,٠	١٦٩,٠	٠,٠	١,٢	٢٢٥٠,٠	٦٥,٠	٣٠,٣	٢١٠,٣	٣١,٢	٠,٠	٠,٠	٢٩٨٨,٩
بني سويف	٧٥,٦	٠,٠	٠,٠	٢٢,٤	١٠٧,٧	٠,٠	١٣٣,٨	٠,٠	٠,٠	٢٠٠٠,٠	٣٢٣,٦	٩٧,٢	٩٦,٤	٧٩,٩	٠,٠	٠,٠	٢٩٣٦,٦
السويس	٣,٥	١,٢	٠,٠	٢٤,٠	٧,٥	٠,٣	٣٤,٢	٠,٠	٠,٠	٢٢٥٠,٠	٣٠١,٢	٢٣,٠	١٠٥,٥	٨٧,٨	٠,٠	٠,٠	٢٨٣٨,٢
استثمارات غير موزعة	٦٣٨,٣	٠,٠	١٠,٠	١٣١,٩	١٤٩,٢	٤٣,٠	١٤٣٧,٩	٠,٠	٢,٧	٤٥,١	١٤٨٩٦,١	٢١٨٧,٥	١٣٦٣٨,٨	٤٢٢,٥	١٠٢٦,١	١٨٨,٧	٣٤٨١٧,٧
الاجمالي	**٣٥٢٢,٤**	**٢٥,٠**	**٧٠,٢**	**٩٥٨,٧**	**٤٥٠٢,٣**	**١٤٨,٢**	**١٥٠٦٥,٥**	**٢٤,٥**	**١٠,١**	**٦١١٢١,١**	**٢٤٥٤٧,٨**	**٧٢٦٧,٨**	**٢١٤٧٧,٢**	**٦٧٣٠,٧**	**١٠٥١,١**	**١٨٨,٧**	**١٤٦٧١١,٢**